المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية: دراسة مقارنة بين إدارة جورج بوش الإبن وإدارة باراك أوباما

(2001 ـ 2016)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (LMD) في العلوم السياسية

تخصّص: دراسات استراتيجية

إعداد الطالب: عبد الكريم سبع

إشراف الأستاذ الدكتور: ميلود عامر حاج

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ نرجس فليسي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
أ.د/ ميلود عامر حاج	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
د/ إبراهيم تيقامونين	أستاذ محاضر (أ)	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً
د/ إيمان بلقرشي	أستاذ محاضر (أ)	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً
د/ عمر حيدر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر03	عضواً مناقشاً
د/ أمينة بوبصلة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بومرداس	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2022 - 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ } سورة المجادلة الآية 11.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

بادئ ذي بدءٍ أشكر الله سبحانه عزّ وجل وافر الشكر أن وفقني لإنجاز هذه الرسالة وإتمامها، ونزولاً عند قول الرسول الكريم عليه الصّلاة والسّلام: "**من لم يشكر الناس لم يشكر الله عزّوجل**" فإنني أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "**ميلود عامر حاج**" الذي رافقني طيلة سنوات إنجاز هذه الرسالة والذي كان لرحابة صدره وأسلوبه المميز عظيم الأثر في إنجازها.

أتوجه بشكرٍ خاص إلى الأستاذ الدكتور "**طارق تاحي**" الذي غمرني بنصائحه وتوجيهاته كما لا أنسى فضله في إعادة ضبط متغيرات الموضوع وأرجوا من الله أن يوفقه ويسدّد خطاه وأن يرزقه من وفير علمه.

وجزيل الشكر لكل من ساندني ووقف بجانبي وشجعني لإنجاز هذه الرسالة وإتمامها بدايةً من الوالدين الكريمين إضافةً لكلٍّ من الأستاذة الدكتورة "**سهام حروري**" والدكتور "**فؤاد جدّو**" والدكتور "**علي مدوني**" وأستاذي المشرف السابق الدكتور "**سمير باهي**"، دون أن أنسى أصدقائي: **أسماء صالحي وإكرام بخوش** وأمينة **بوزيان وشيماء رحايمية وأمال حفري وكمال مشري وإسماعيل بن صغير ومازن عمراوي وطارق بن عاشور**...

وشكر خاص لصديقي وأخي المميّز والرّائع "**جمال بن الصادق**".

وفي الأخير لا أنسى أن أتقدّم بأسمى عبارات الاحترام والتقدير لكلِّ العاملين بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من:

والديَّ الكريمين اللّذين كانا لي خير سندٍ في هذه الحياة

إلى إخوتي: زينب ومحمد السعيد وعبد النور ونور الغفران

إلى روح عمّي عبد الرزاق فطوش رحمة الله عليه

إلى كل أقاربي وأصدقائي

إلى كل من درسني طيلة مشواري الدراسي.

خـــطة الـــدراسة

مقدّمة

الفصل التمهيدي: التأصيل المفاهيمي للاستراتيجية

المبحث الأوّل: ماهية الاستراتيجية

المطلب الأوّل: تعريف الاستراتيجية

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للاستراتيجية

المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستراتيجية

المطلب الأوّل: الفكر الاستراتيجي القديم

المطلب الثاني: الفكر الاستراتيجي الحديث

المطلب الثالث: الفكر الاستراتيجي المعاصر

المبحث الثالث: مستويات الاستراتيجية

المطلب الأوّل: الاستراتيجية العسكرية

المطلب الثاني: الاستراتيجية القومية (الشاملة)

الفصل الأوّل: أهمية روسيا الاتحادية في الاستراتيجية الأمريكية

المبحث الأوّل: المقّومات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية

المطلب الأوّل: المقّوم الجيو-استراتيجي

المطلب الثاني: المقوّمات السياسية والعسكرية

المطلب الثالث: المقوّمات الاقتصادية

المطلب الرابع: المقّوم الحضاري

المبحث الثاني: محدّدات الاستراتيجية الأمريكية

المطلب الأوّل: مفهوم الاستراتيجية الأمريكية

المطلب الثاني: مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الثالث: آليات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية

المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسّرة للاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا

المطلب الأوّل: المدخل الواقعي

المطلب الثاني: المدخل الليبرالي

المطلب الثالث: المدخل الجيوبوليتيكي

الفصل الثاني: أثر متغيرات البيئة (النفسية – الداخلية – الدولية) لصانع القرار الأمريكي على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا (2001 – 2016)

المبحث الأوّل: البيئة النفسية للنخب الأمريكية الحاكمة 2001 – 2016

المطلب الأوّل: البيئة النفسية للرئيس جورج بوش الإبن

المطلب الثاني: البيئة النفسية للرئيس باراك أوباما

المبحث الثاني: انعكاس البيئة الداخلية للنخب الحاكمة في الولايات المتحدة على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2016

المطلب الأوّل: البيئة الداخلية للرئيس جورج بوش الإبن

المطلب الثاني: البيئة الداخلية للرئيس باراك أوباما

المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا على ضوء البيئة الدولية في ظل فترة إدارة بوش الابن وإدارة باراك أوباما.

المطلب الأوّل: البيئة الدولية في ظل فترة إدارة بوش الإبن

المطلب الثاني: البيئة الدولية في ظل فترة إدارة باراك أوباما.

الفصل الثالث: أثر العامل العسكري على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا (2001 – 2016)

المبحث الأوّل: الأثر الرجعي للعقيدة العسكرية الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2016

المطلب الأوّل: انعكاس العقيدة العسكرية الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2008

المطلب الثاني: انعكاس العقيدة العسكرية الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2009 – 2016

المبحث الثاني: دور الإنفاق العسكري الروسي في تحديد الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2016

المطلب الأوّل: أثر الإنفاق العسكري لروسيا على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2008

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العسكري لروسيا على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2009 – 2016

المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا على ضوء مؤشّر الانتشار العسكري الروسي 2001 – 2016

المطلب الأوّل: انعكاس الانتشار العسكري الروسي على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2008

المطلب الثاني: انعكاس الانتشار العسكري الروسي على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2009 – 2016

الفصل الرابع: أثر عامل الطاقة على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا (2001 – 2016)

المبحث الأوّل: مفهوم الطاقة

المطلب الأوّل: تعريف الطاقة

المطلب الثاني: مصادر الطاقة

المبحث الثاني: الأمن الطاقوي من المنظور الأمريكي والروسي

المطلب الأوّل: مفهوم أمن الطاقة

المطلب الثاني: أمن الطاقة من المنظور الأمريكي

المطلب الثالث: أمن الطاقة من المنظور الروسي

المبحث الثالث: تأثير سياسيات الطاقة الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 - 2016

المطلب الأوّل: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا بناء على سياسات الطاقة الروسية 2001 – 2008

المطلب الثاني: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا بناء على سياسات الطاقة الروسية 2009 – 2016

الخاتمة

قائمة الخرائط والجداول

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

مقـــــــــدّمة

شكّلت نهاية الحرب الباردة منعرجاً حاسماً في تاريخ السياسة الدولية، فقد أفضى انهيار جدار برلين أحد أبرز معالم الحرب الباردة ومن ثمّ تفكّك الاتحاد السوفيتي إلى حدوث تحوّلٍ على مستوى بنية النظام الدولي، وبغض النظر عن الجدلّ الذي دار بخصوص بنية هذا النظام في فترة ما بعد الحرب الباردة، إلّا أنّ أغلب المختصين لا ينكرون حقيقة تفوّق الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات، حيث اتجهت نحو بسط هيمنتها على النظام الدولي وفي نفس الوقت منع ظهور منافسين لها من شأنهم تهديد مكانتها العالمية بصفتها قوّةً عالميةً مهيمنة، وهذا هو الهدف الأسمى للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة والذي على أساسه يتم تعريف الاستراتيجية الأمريكية.

وبما أنّ مكانة الدول الأخرى ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تتحدّد على ضوء التهديد الذي قد يشكلونه على مكانتها العالمية، فهي تولي اهتماماً كبيراً للدول التي تمتلك من المؤهلات ما يخوّلها التأثير على موازين القوى العالمية، وبالتالي منافستها في قيادة المنظومة العالمية، ما من شأنه تهديد مكانتها بصفتها قوّةً عالميةً مهيمنة، خصوصاً إن كان هناك إختلافٌ حضاريٌّ بينها وبين هذه الدول.

وتعتبر روسيا واحدةً من هذه الدول التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً نظراً لما تمتلكه من مؤهلات بإمكانها أن تشكّل تهديداً لمكانتها العالمية، وقد تعاظمت أهميتها أكثر في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية منذ مطلع القرن الـ21م، مع تغيّر القيادة الحاكمة في روسيا وصعود قيادة جديدة إلى الكرملين ممثلةً في شخص الرئيس **فلاديمير بوتين Vladimir Vladimirovich Putin** الذي يملك خلفيةً عسكرية حيث كان قيادياً بارزاً في جهاز الاستخبارات السوفيتية المعروف بـ **KGB**، وقد وصل إلى سدّة الحكم في روسيا وهو يحمل على عاتقه مسؤولية النهوض بروسيا من جديد واستعادة مكانتها ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فمنذ تفكّك الاتحاد السوفيتي دخلت روسيا في دوّامةٍ من الأزمات، ناهيك عن الفساد الذي استشرى فيها والناتج عن السياسات الخاطئة للرئيس الروسي آنذاك **بوريس يلتسن Boris Nikolayevich Yeltsin** الذي كان مولعاً بالنموذج الغربي الليبرالي، حيث سعى إلى تحويل روسيا قصراً نحو اقتصاد السوق عبر ما يعرف باستراتيجية العلاج بالصدمة، ما تسبّب في بروز نخبةٍ من الأوليغاركيين والذين عملوا على زيادة ثرواتهم على حساب الاقتصاد الروسي. وتزامن ذلك مع تراجع أسعار النفط في العالم ما انعكس بالسلب على روسيا خصوصاً وأنّ الطاقة تعتبر شريان الاقتصاد الروسي، وقد تسبّب ذلك في آثارٍ وخيمة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، بل انعكس ذلك بالسلب حتى على الجانب العسكري بتراجع الإنفاق الدفاعي، ما نتج عنه تراجع القدرات العسكرية الروسية، والهزيمة القاسية التي مني بها الجيش الروسي في حرب الشيشان الأولى هي خير دليلٍ على الوضع المتردّي للقطاع الدفاعي الروسي بتسعينيات القرن الماضي.

وبفعل العوامل السالفةِ الذكر؛ فقد تراجع الدور الروسي على الصعيدين الإقليمي والعالمي وفقدت روسيا وزنها ومكانتها العالميتين اللّتان كانت تحظى بهما، وعلى إثر ذلك قام فلاديمير بوتين الذي تسلّم مقاليد الحكم عقب استقالة بوريس يلتسن على معالجة جميع آثار الضعف عبر استراتيجية تنطلق من تحجيم سطوة وفساد الطبقة الأوليغاركية، من ثمّ عمل على إعادة هيمنة الدولة على المؤسّسات الحيوية في روسيا وعلى وجه الخصوص مؤسّسات الطاقة مثل شركة غازبروم وروسنفت، وأوكل مهام الإشراف على المؤسّسات الحسّاسة في الدولة إلى المقربين منه والذين أغلبهم كان يشتغل في دائرة الاستخبارات ويشار إليهم بإسم **السيلوفيك Silovik**. ومن ثمّ عمل بوتين على تحسين الوضع الاجتماعي في البلاد بتحسين المستوى المعيشي للمواطن، كما عمل أيضاً على إصلاح المؤسّسة العسكرية من خلال زيادة الإنفاق الدفاعي، ما انعكس إيجاباً على الدور الاستراتيجي الروسي في القرن الـ21م، وما يزيد ذلك تأكيداً التدخل الروسي في الأزمة السورية دفاعاً عن نظام بشار الأسد، حيث قامت روسيا سنة 2015

بتنفيذ أوّل عمليةٍ عسكريةٍ لها خارج محيطها الجيوسياسي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي من أجل توفير غطاءٍ جويٍّ للجيش السوري في إطار الحرب على الإرهاب، إضافةً إلى إقدامها على ضمِّ شبه جزيرة القرم نتيجة الأزمة الأوكرانية سنة 2014، كردّ فعلٍ على السياسات الغربية الرامية إلى تطويقها.

وقد تزامن صعود فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم مع صعود تيارٍ نظريٍّ مهمٍ تزعّمه المنظر الروسي وعالم النوماخيا **أليكسندر دوغين Aleksandr Gelyevich Dugin** الذي يوصف في دوائر التفكير الغربية بكونه **عقل بوتين**، وقد عُرِفَ هذا التيار النظري باسم **الأوراسية الجديدة**، وقد عمل من خلالها على رسم خارطة الطريق من أجل خلق عالمٍ متعدّد الأقطاب يتيح لروسيا العودة إلى الساحة العالمية كقوّة موازنة في مواجهة الولايات المتحدة التي تقف على رأس القطب المناوئ لأوراسيا والذي يُطْلِقْ عليه إسم **الأطلسية**. والأوراسية الجديدة تتجاوز مجرّد كونها مشروعٍ جيوبوليتيكي يتيح لروسيا استعادة مكانتها العالمية، بل هو مشروعٌ يضمّ في كنفه جميع الدول التي تعارض المشروع الحداثي الأمريكي الذي يسعى إلى تعميم وفرض النموذج الأمريكي على الشعوب والحضارات الأخرى في إطار العولمة دون اكتراثٍ لقيمها وخصوصياتها، ولهذا عمل دوغين على تطوير خطٍ نظريٍ آخر ضمن الأوراسية الجديدة أسماه بـ"**النظرية السياسية الرابعة**" يقف بالند لمشروع الحداثة الغربية التي انسلخت عن القيم والأخلاق، ويقدّم من خلاله نقداً لاذعاً للتيار الليبرالي والنيو ليبرالي.

ومن هذا المنطلق ونتيجة التحوّل العميق الذي شهدته في القرن الـ21م، أصبحت روسيا محطّ اهتمام دوائرِ صنع القرار بالولايات المتحدة الأمريكية التي يحرّكها تجاه الدول الأخرى هدفٌ استراتيجي واحد وهو استمرارها على رأس النظام الدولي الذي أوجدته عقب تفكّك الاتحاد السوفيتي كـ"**قطب مهيمن**". وعليه فإنّ هذا الهدف يعتبر المحدّد الرئيس للرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا ولو أنّ طبيعة هذه الرؤية تختلف بين الإدارات الأمريكية تبعاً للعديد من العوامل، وهو ما سيتم التطرّق له في هذا الموضوع

عبر إجراء دراسةٍ على مجموعةٍ من العوامل ومحاولة استنباط درجة تأثيرها على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا في دراسة مقارنة لفترتين زمنيتين. حيث كان في الفترة الأولى على رأس البيت الأبيض إدارة الجمهوري بوش الإبن (2001 – 2008)، بينما في الفترة الثانية كان على رأس البيت الأبيض إدارة الديمقراطي باراك أوباما (2009 – 2016).

أهمية الموضوع:

تتحدّد أهمية الموضوع في طبيعة الإشكالية التي يعالجها، حيث إنّ الإشكالية التي يعالجها الموضوع ستؤدي إلى تحديد العوامل الحقيقية المتحكّمة في طبيعة الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، وكيف أنّ هذه العوامل هي التي تساهم بشكلٍ فعّالٍ في تقدير صانع القرار الأمريكي لمكانة روسيا حول ما إذا كانت تحمل تهديداً لهدف الولايات المتحدة الأمريكية، الذي على أساسه يتمّ تعريف الاستراتيجية الأمريكية والمتمثّل في استمرار هيمنتها العالمية.

من ناحية أخرى؛ تتعاظم أهمية الموضوع أكثر إذا ما تمّ ربطه بما يشهده النظام الدولي وسيشهده مستقبلاً من تطوّرات من شأنها أن تُحْدِثَ تحوّلاً جديداً على مستوى بنية هذا النظام، وهو ما قد يُسفر عنه نهاية الهيمنة الأمريكية، سيما مع بروز قوى صاعدة على شاكلة روسيا والصين التي تسعى إلى تعديل موازين القوى العالمية. وبالتالي؛ فتحديد العوامل المتحكمة في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية وعلى وجه الخصوص تجاه روسيا قد يشكّلُ أرضيةً لاستشراف ما ستؤول إليه طبيعة العلاقات الأمريكية – الروسية، وكذا موازين القوى في حال حدوث تغيرٍ على مستوى أحد هذه العوامل.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملةٌ من الأسباب التي تقف خلف اختيار هذا الموضوع، والتي يمكن تقسيمها إلى صنفين؛ أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

1/ الأسباب الذاتية: هناك سببين رئيسيين كانا خلف توجّه الباحث نحو اختيار هذا الموضوع من بين جملةٍ من المواضيع التي كانت مقترحةً للبحث والدراسة؛ أوّلهما هو ميولات الباحث بالدرجة الأولى للدراسات ذات الطابع الاستراتيجي لا سيما إذا ما كانت روسيا إحدى هذه المتغيرات الرئيسية لهذا الموضوع. أمّا السبب الثاني فهو افتقاد المكتبة الوطنية بل وحتى العربية للمراجع التي تدرس العوامل المتحكمة في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية خصوصاً تجاه روسيا. وهذا ما يفسّر الاستعانة الكبيرة بالمراجع الأجنبية.

2/ الأسباب الموضوعية: أحد الأسباب التي دفعت نحو اختيار هذا الموضوع هو؛ تسليط الضوء على أهمِّ العوامل المتحكمة في طبيعة الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الطامحة للحفاظ على مكانتها العالمية بصفتها دولةً مهيمنةً وقائدةً للنظام الدولي تجاه روسيا الآخذة في الصعود منذ مطلع القرن الحالي، وهذا بالاستناد إلى المداخل النظرية المناسبة في ذلك، وعلى وجه التحديد المدخل الواقعي، والمدخل الليبرالي، والمدخل الجيوبوليتيكي.

أهداف الموضوع:

يهدف هذا الموضوع إلى مجموعةٍ من الأهداف العلمية والعملية والتي سيتم إيرادها على النحو الآتي:

1/ الأهداف العلمية: الهدف من دراسة هذا الموضوع هو القيام بضبطٍ لأهمِّ المداخل النظرية التي من شأنها أن تساهم في تحليل الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، وكذا تحديد العوامل الرئيسية المتحكّمة في طبيعة هذه الرؤية، خصوصاً وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تهدف كما سبقت الإشارة إلى ذلك لمنع أيِّ تهديدٍ من قبل القوى الأخرى من شأنه أن يُلْحِقَ ضرراً بمكانتها العالمية.

2/ الأهداف العملية: من الناحية العملية هناك العديد من الأهداف التي يصبو إليها الموضوع وهي:

- تحديد أهمِّ العوامل التي تلعب دوراً في التأثير على طبيعة الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا والتي على أساسها تتحدّد مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية.
- إبراز أهم الفروقات الموجودة بين الإدارات الأمريكية، وهذا ما سيتضح في ثنايا الفصل الثاني عندما يتمُّ التطرّق إلى عامل النخب الحاكمة عبر دراسة متغيرات البيئة النفسية والداخلية والدولية لصانع القرار الأمريكي، ومحاولة استنباط أثر هذا العامل على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا.
- ضبط أهم مقوّمات وعناصر قوّة روسيا الاتحادية الآخذة في التصاعد منذ مطلع القرن الـ21م، والتي تسعى إلى تغيير موازين القوى بما يضمن لها استعادة وتقوية مركزها الدولي.
- استنباط أثر مقوّمات القوّة الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، أين سيتم تحديد ما إذا كان سيؤدي حدوث أيُّ تغيّرٍ على مستوى هذه المقوّمات إلى تحوّلٍ على مستوى الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا.

الدراسات السابقة:

عند بداية دراسة الموضوع سُجِّلَ انعدام تام للدراسات التي تطرّقت للموضوع بصفةٍ مباشرة، حتى إنّ أغلب الدراسات التي تقترب من الموضوع لا تتقاطع معه سوى في متغيّر واحدٍ أو في متغيرين على أقصى تقدير، وهو ما يفسّر الصعوبة التي واجهتنا في ضبط متغيّرات الموضوع وتحديد المؤشّرات الرئيسية سيما وأنّه يعتمد على المقارنة، ومن الدراسات التي تقترب من بعض متغيرات الموضوع ما يلي:

- كتاب الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين للمؤلف أناتولي أوتكين الصادر سنة 2000: يتطرّق فيه المؤلِّف إلى أسس الاستراتيجية الأمريكية عقب نهاية الحرب الباردة، وكذا التهديد الذي من

الممكن أن تشكّله روسيا على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافةً إلى البحث في إمكانية حدوث تقارب أمريكي روسي على ضوء مجموعةٍ من المؤشّرات. وعلى الرّغم من أنّ هذا الكتاب يعتبر من حيث المضمون أقرب دراسةٍ للموضوع محلّ البحث والدراسة؛ إلاّ أنّ الكاتب قد قام ببناء تحليله لمستقبل الاستراتيجية الأمريكية والعلاقات الأمريكية الروسية على ضوء مستجداتٍ ومعطياتٍ تعود إلى تسعينيات القرن الماضي، وهذه المعطيات لا يمكن الاعتماد عليها كثيراً في تحديد العوامل المتحكمة في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا خصوصاً وأنّه منذ مطلع القرن الحالي قد حدثت تغيّرات على مستوى العديد من المؤشّرات.

- أطروحة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 للباحثة الزهرة تيغزة (2011 – 2012): عالجت الباحثة في هذا الموضوع انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على توجهات الاستراتيجية الأمريكية، خصوصاً وأنّ ذلك تزامن مع وصول إدارةٍ جديدةٍ لسدّة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثّلة في إدارة بوش الإبن، وقد ركّزت على الجانب الأمني سيما في ظل الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة على الإرهاب وهو ما انجرّ عنه غزوها لكلٍّ من أفغانستان والعراق، وقد استعانت في ذلك بتحليل وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2002. إلّا أنّ هذه الدراسة اقتصرت على تحليل الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدول الاسلامية وعلى وجه التحديد بمنطقة الشرق الأوسط في ظلّ الخطاب الذي كان سائداً آنذاك الموسوم بصدام الحضارات، وهي لا تغطّي كافة متغيرات الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، ولكن سيتم الاستعانة بها كقاعدة إنطلاق للبحث عن تأثير أحداث 11 سبتمبر كحدثٍ دوليٍّ مهم على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، وهذا سيكون في الفصل الثاني الذي تمّ تخصيصه للبحث في أثر متغيّرات البيئة النفسية والداخلية والدولية لصانع القرار الأمريكي على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا.
- كتاب The Grand Strategy of The United States للمؤلف R.D Hooker, Jr الصادر سنة 2014: وقد تطرّق فيه المؤلّف إلى الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بناءً على التحوّلات الجديدة التي يشهدها العالم في مختلف الأصعدة خصوصاً مع صعود إدارةٍ جديدةٍ إلى البيت الأبيض والمتمثّلة في إدارة باراك أوباما، وأشار إلى التحوّل على مستوى مفهوم التهديد

ووسائل مواجهته التي أصبحت تقتضي وسائل جديدةً على عكس التي كانت تُستعمل قبل وصول إدارة باراك أوباما إلى سدّة الحكم. كما تحدّث ولو باقتضاب عن التحدّيات الأمنية التي يعيشها حلفاء الولايات المتحدة خصوصاً في أوروبا على وقع السياسات الروسية وأشار إلى أزمة أوكرانيا، ومع ذلك فهذا المؤلّف لا يدرس العوامل المؤثّرة على طبيعة الرؤية والاستراتيجية الأمريكية بقدر ما يتعمّق في تحديد وضبط الوسائل الملائمة للاستراتيجية الأمريكية في ظل التحوّلات التي يشهدها العالم.

- كتاب آسيا الواعدة: الاستراتيجية الأمريكية في القارة الآسيوية للمؤلف علي زياد العلي الصادر سنة 2015: ويتناول هذا الكتاب الاستراتيجية الأمريكية تجاه أهمِّ الدوائر الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة في القارة الآسيوية، حيث قسّمها إلى أربعة دوائر وهي: شرق آسيا – آسيا الوسطى – جنوب آسيا – غرب آسيا (الخليج العربي)، وقد تطرّق إلى الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا في المبحث الثاني من الفصل الثاني الذي خصّصه لاستعراض الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى، حيث استعرض تاريخ العلاقات الأمريكية الروسية، إضافةً إلى وسائل الاستراتيجية الأمريكية حيال روسيا، أضف إلى ذلك محاور الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي، والاستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة تجاه روسيا. إلاّ أنّ ما لُوحظ على الْمُؤَلِّفْ في خضمِّ استعراضه للاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا اعتماده على أسلوب السرد التاريخي لا التحليل، حيث لم يشر إلى العوامل التي تلعب دوراً في تحديد الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا وهو ما سيتمُّ البحث فيه وبشكلٍ معمّق في الموضوع محل الدراسة.

الإشكالية:

الإشكالية التي يثيرها هذا الموضوع والتي سيتم الإجابة عليها تتمثّل في استنباط العوامل الرئيسية التي تؤثّر بدرجةٍ كبيرةٍ على طبيعة الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا والتي على ضوئها

(أي الرؤية الاستراتيجية الأمريكية) تتحدّد مكانة روسيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فقد تمّت صياغة إشكالية الموضوع على النحو الآتي:

ماهي العوامل الرئيسية التي تؤثّر بشكلٍ مباشرٍ على طبيعة الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعةٌ من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- كيف تؤثّر طبيعة النخب الحاكمة على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا؟ وهل ذلك التأثير يرتبط بطبيعة النخب الحاكمة في الولايات المتحدة فقط أم أنّ طبيعة النخب الحاكمة في روسيا لها تأثير هي الأخرى على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا؟
- هل تتأثر الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا بالتغيّرات التي تحدث على مستوى المؤسّسة العسكرية الروسية؟ وكيف ذلك؟
- كيف تنعكس سياسات الطاقة الروسية على طبيعة الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تمّ تقديم مجموعة من الفرضيات كإجاباتٍ مؤقتةٍ، والتي سيجري العمل على التأكّد من صحتها وهي:

1- كلّما حدث تغيّرٌ على مستوى النخب الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية كلّما انعكس ذلك على طبيعة الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا.

2- كلّما حدث تحولٌ على مستوى مؤشّرات القوّة العسكرية الروسية كلّما كان لذلك انعكاس على طبيعة الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا.

3- تتحدّد طبيعة الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا على ضوء السياسات الروسية في مجال الطاقة.

الإطار المنهجي للموضوع:

1/ المنهج المقارن: يعتبر المنهج الرئيسي الذي تمّ الاستعانة به في دراسة هذا الموضوع على اعتبار أنّ الإجابة على الإشكالية التي يعالجها اقتضت معالجة الموضوع بأسلوبٍ مقارن، حيث سيجري التطرّق إلى مجموعة من العوامل ومحاولة التماس درجة تأثيرها على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، وهذا عبر المقارنة بين إدارتي الجمهوري بوش الإبن (2001 – 2008) والديمقراطي باراك أوباما(2009 – 2016). والمنهج المقارن هو منهج يتمُّ استعماله بغرض استنباط أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر، والمقارنة تكون على نوعين هما؛ مقارنة عرضية حيث تتمُّ مقارنة ظاهرة معينة في أكثر من مكان وبفترة زمنية واحدة، ومقارنة طولية حيث تتمُّ مقارنة ظاهرة معينة في فترات زمنية مختلفة.

2/ أسلوب تحليل المضمون: هو أسلوب بحثٍ يتمُّ اللّجوء له عبر إجراء تحليلٍ دقيقٍ لنصوص مختلف الوثائق والسجلّات والمقابلات التلفزيونية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وعلى ضوء ذلك فقد تمّ الاستعانة بهذا الأسلوب في تحليل مختلف الوثائق التي لها علاقة بالموضوع محلّ الدراسة وبالخصوص وثائق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنوات 2002 و2006 و2010 و2014، إضافةً إلى بعض الوثائق الصادرة عن الهيئات الحكومية الروسية، كما تمّ الاستعانة بهذا الأسلوب في إجراء تحليلٍ لبعض البيانات الصادرة عن (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام) وكذا بعض المقابلات التلفزيونية.

وقد تمّ الاستعانة أيضاً بمجموعةٍ من الاقترابات للمساعدة على التحليل وهي:

1/ اقتراب القيادة السياسية: يعتبر اقتراب القيادة السياسية من المقتربات التي تركّز على دراسة الأفراد والجماعات الصغرى كوحداتٍ للتحليل، ويشترط هذا الاقتراب دراسة القيادة في إطار السياق الثقافي الذي

تتواجد به على اعتبار أنّها تتأثر بالقيم السائدة في المجتمع، إضافةً إلى دراستها في إطار المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما تتطلّب عمليات المقارنة بين القيادات السياسية داخل دولة واحدة أو بين مجموعة من الدول وجود أوجهٍ من التشابه، وهناك العديد من المداخل التي يمكن من خلالها دراسة القيادة أهمّها: مدخل السمات الشخصية عبر التركيز على السمات الشخصية للقائد، حيث أنّ سلوك وسياسات واستراتيجيات القائد تتحدّد تبعاً لتصوّره وتشخيصه، وهو ما يقتضي التركيز على دراسة شخص القائد وتركيبته النفسية، كما أنّ هناك مدخلٌ آخر مهم وهو المكانة؛ أي مكانة القائد داخل مؤسّسات الدولة والصلاحيات الدستورية المخوّلة له وطبيعة علاقته مع باقي المؤسّسات لا سيما التنفيذية والتشريعية، إضافةً إلى ذلك هناك مدخل البيئة؛ أي تفسير السلوك السياسي للقائد استناداً للبيئة الداخلية والبيئة الدولية. وقد تمّ الاستعانة بمداخل القيادة السياسية في ضبط وتقسيم الفصل الثاني الذي اهتمّ بدراسة النخب الحاكمة.

2/اقتراب القوّة: تعتبر القوّة أحد المفاهيم الأساسية التي ركّزت عليها النظريات الواقعية، فالتحليل الاستراتيجي للعلاقات بين مختلف الفواعل يقتضي أخذ متغير القوّة بعين الاعتبار، حيث لطالما كانت حسابات القوّة ولا تزال هي أحد المؤشّرات الرئيسية التي تتحدّد على إثرها الرؤية الاستراتيجية للدول تجاه بعضها البعض. فعلى سبيل المثال؛ كان أحد أسباب تخلّي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة العزلة التي انتهجتها منتصف الحربين العالميتين الأولى والثانية تخوّفها من تعاظم قوّة ألمانيا على حساب بقية القوى الأخرى في القارة الأوروبية ما كان من شأنه أن يؤدّي إلى تحوّلها لقوّةٍ إقليميةٍ مهيمنةٍ.

3/ إقتراب المصلحة: تعتبر المصلحة هي الأخرى من المفاهيم الأساسية في المدرسة الواقعية، فحسب هذا المقترب فَرُؤَى وسياسات واستراتيجيات الدول تُصاغ استناداً إلى جملةٍ من المصالح التي قد تختلف من حيث الأهمية على شاكلة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتحرك وفق مجموعةٍ من المصالح، والتي

يأتي في مقدّمتها الحفاظ على مكانتها العالمية بصفتها قطباً مهيمناً، حتى أنّ رؤيتها واستراتيجيتها تجاه الدول الأخرى تصاغ استناداً للتهديد الذي من الممكن أن تشكّله على مكانتها العالمية.

حدود الموضوع:

1/ الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي يغطّيها الموضوع محلّ البحث والدراسة تمتدُّ من عام 2001 وإلى غاية عام 2016 وهي الفترة الزمنية التي شهدت حكم إدارتين أمريكيتين مختلفتين هما: إدارة بوش الإبن الجمهورية التي شغلت الفترة الزمنية (2001 – 2008)، وإدارة باراك أوباما الديمقراطية التي شغلت الفترة الزمنية (2009– 2016)، وكملاحظة وجب التنويه إلى أنّه سيجري في بعض فصول الموضوع الاكتفاء بالإشارة إلى الإطار الزمني دون ذكر الإدارة.

2/الحدود المكانية: يتحدّد الإطار المكاني للموضوع في روسيا، إذ سيجري دراسة طبيعة الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا استناداً إلى العديد من العوامل التي تعتبر المحدّد الرئيسي لمكانة روسيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

صعوبات الموضوع:

هناك مجموعة من الصعوبات التي اعترضت الباحث عند دراسة هذا الموضوع وفي مقدّمتها؛ طبيعة الموضوع في حدِّ ذاته كونه يعتمد على المقارنة، وهذه كانت المرة الأولى التي يستعمل فيها الباحث المنهج المقارن طيلة مساره التكويني. إضافةً إلى صعوبة ضبط العوامل المؤثّرة على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا وهو ما استغرق من الباحث وقتاً كبيراً، ناهيك عن عدم توفّر المراجع التي عالجت هذا الموضوع وعلى وجه التحديد العربية منها، وهو ما أدّى إلى الاستعانة بكمٍّ كبيرٍ من المراجع الأجنبية باللغة الانجليزية والفرنسية وحتى الروسية، وقد تسبّب هذا في استهلاك

وقتٍ وجهدٍ ومالٍ كبير في دراسة الموضوع، خصوصاً وأنّ الباحث ليس متحكماً بصورةٍ جيدةٍ في اللغة الأجنبية، ما تطلب اللّجُوءْ في بعض الأحيان إلى مكاتب الترجمة.

هيكل الموضوع:

تمّ دراسة الموضوع عبر أربعة فصول رئيسية مع تخصيص فصل تمهيدي لإجراء تأصيل مفاهيمي لمصطلح الاستراتيجية؛ وهذا من خلال العودة إلى اشتقاقات المصطلح وكذا أهم التعاريف الصادرة من قبل كبار الاستراتيجيين لضبط وتوضيح هذا المفهوم الذي شهد تحوّلات كبيرة ولم يعد مقتصراً فقط على البعد العسكري، وهو ما سيتضح أكثر عبر إيراد المراحل التي مرّ بها تطوّر الفكر الاستراتيجي بدءاً من التاريخ القديم مروراً بالتاريخ الحديث وصولاً إلى التاريخ المعاصر، وقد تم الاستعانة بهذه المراحل في دراسة مستويات الاستراتيجية.

الفصل الأول؛ من الموضوع حمل عنوان أهمية روسيا في الاستراتيجية الأمريكية، ونظراً لأنّ مكانة الدول الأخرى في الحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة تتحدد كذلك على ضوء ما تمتلكه تلك الدول من مقوّمات؛ فقد تمّ في هذا الفصل دراسة المقوّمات الاستراتيجية لروسيا الإتحادية والمتمثلة في كل من؛ المقوّمات الجيو–استراتيجية، السياسية والعسكرية، الاقتصادية، الحضارية. إضافة لذلك جرى التطرّق إلى مفهوم الاستراتيجية الأمريكية، ومراحل تطوّر الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وآليات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية. وفي آخر الفصل جرى إيراد أهم المداخل النظرية المفسّرة للاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا.

الفصل الثاني؛ بدأنا به المقارنة من أجل استنباط أثر عامل النخب الحاكمة على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا عبر التركيز على القيادة الأمريكية في فترة حكم كلٍ من الرئيسين بوش الإبن وباراك أوباما، وقد إعتمدنا في هذا الفصل على المقارنة باستعمال ثلاث متغيرات رئيسية

وهي: البيئة النفسية للرئيسين بوش الإبن وباراك أوباما، البيئة الداخلية؛ وهذا بالتركيز على المحيط السياسي للرئيسين بوش الإبن وباراك أوباما، وأخيراً البيئة الدولية؛ عبر استعراض أهم الأحداث الدولية من 2001 إلى 2016 لا سيما تلك التي يُحتمل أن يكون لها تأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا.

الفصل الثالث؛ انتقلنا فيه إلى المقارنة باستعمال عامل آخر والمتمثّل في العامل العسكري حيث حاولنا استنباط درجة تأثير مجموعة من المؤشّرات العسكرية ذات العلاقة بروسيا على طبيعة الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية عبر فترتين زمنيتين، حيث وكما سبقت الاشارة الفترة الأولى تمتد من (2001 إلى 2008) بينما الفترة الثانية تمتد من (2009 إلى 2016)، وقد ركزنا في هذا الفصل على ثلاث مؤشرات عسكرية وهي: العقيدة العسكرية الروسية – الإنفاق العسكري الروسي – الانتشار العسكري الروسي.

الفصل الرابع والأخير؛ كان من المفترض أن يكون تحت عنوان أثر العامل الإقتصادي على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، لكن وبعد البحث اتضح أنّ لمؤشر الطاقة أهميةً كبيرةً مقارنةً مع بقية المؤشّرات الاقتصادية، سيما إذا ما تمّ الحديث عن سياسات الطاقة الروسية التي تَبَيّنَ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية توليها اهتماماً كبيراً، لذلك حمل هذا الفصل عنوان: أثر عامل الطاقة على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا (2001 – 2016). أين سيتم المقارنة بين سياسة الطاقة الروسية في الفترة (2001 – 2008) وسياسات الطاقة الروسية في الفترة (2009 – 2016) ومحاولة استنباط درجة التغير الحاصل على مستوى الرؤية الأمريكية لروسيا على ضوء هذا المؤشر.

الفصـــــــــل التمهيدي:

التأصيل المفاهيمي للاستراتيجية

تمهيد:

غالباً ما يقع العديد من الباحثين في لبسٍ مفاهيمي وخلطٍ بين مفهوم الاستراتيجية ومفاهيم أخرى، وهو ما قد ينجر عنه خلل في دراسة أي موضوع في الشأن الاستراتيجي، سيما ما تعلق باختيار وتوظيف المقاربات النظرية المناسبة لدراسة الموضوع. والتي تعتبر القاعدة الرئيسية لأي دراسة في أي حقل علمي وعلى وجه التحديد في العلاقات الدولية وبشكل أكثر دقة في الدراسات الاستراتيجية، ومن هذا المنطلق تمّ تخصيص هذا الفصل التمهيدي لاجراء تأصيل مفاهيمي لمصطلح الاستراتيجية بالعودة إلى أهم ما كُتب من أدبيات في هذا الحقل العلمي والعملي من قبل كبار الاستراتيجيين.

وقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية؛ خُصّص المبحث الأول لدراسة ماهية الاستراتيجية، من خلال البحث في الأصل والمعنى اللغوي لمفهوم الاستراتيجية، إضافةً إلى أهم التعريفات التي وردّت لإيضاح معنى الاستراتيجية وهذا بالتركيز على التعاريف المقدمة من كبار الاستراتيجيين. كما سيتم في نفس المبحث التطرّق إلى أهم المفاهيم المشابهة للاستراتيجية حيث تمّ التركيز على مفهوم التكتيك، ومفهوم اللوجستيك، ومفهوم الجيو–استراتيجيا.

بينما في المبحث الثاني سيتم إيراد التطور التاريخي للاستراتيجية، والذي سيتم معالجته وفق ثلاث مطالب رئيسية؛ المطلب الأول نستحضر فيه الفكر الاستراتيجي القديم بالتركيز على الفكر الاستراتيجي الشرقي في كلٍ من الصين والهند، ومن ثمّ الفكر الاستراتيجي الغربي لكلٍ من الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية والحضارة البيزنطية، وسيتم اختتام المطلب الأوّل بالتطرّق إلى الفكر الاستراتيجي العربي والاسلامي. بينما المطلب الثاني سنحاول فيه إبراز الفكر الاستراتيجي في العصر الحديث بالتركيز على أهم ما كتب في تلك الفترة في الشأن الاستراتيجي سيما من قبل المفكر الايطالي الشهير **نيكولا ميكيافيلي Nicolas Machiavel**. أمّا المطلب الثالث فنتطرّق فيه إلى الفكر الاستراتيجي

المعاصر الذي سيتم فيه التركيز على إسهامات كل من **كارل فون كلاوزوفيتز Carl von Clausewitz** وكذا أنطوان **هنري جوميني Antoine de Jomini** اللّذان كان لهما الدور البارز في بلورة هذا المفهوم وإن كان قد تمّ حصره من قبلهما بالجانب العسكري فقط.

المبحث الثالث والأخير خُصّص لمستويات الاستراتيجية والتي وردت في العديد من الدراسات تحت تصنيفات عديدة، ولكن نحن قمنا بتقسيمها إلى مستويين اثنين وهما الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية القومية (الشاملة)، وقد إعتمدنا في هذا التصنيف على التطور التاريخي للاستراتيجية بانتقالها من المفهوم الضيق حيث كانت تقتصر على البعد العسكري إلى المفهوم الواسع أين اتسع المفهوم ليشمل أبعاداً أخرى من ضمنها البعد العسكري.

المبحث الأوّل: ماهية الاستراتيجية

في هذا المبحث سيتم التطرّق إلى تعريف الاستراتيجية، عبر التعرض أولاً إلى الجانب اللغوي للمفهوم للبحث في أصوله ونشأته والاشتقاقات التي إنبثق عنها المصطلح، من ثمّ الانتقال لدراسة الاستراتيجية من الناحية الاصطلاحية من خلال إيراد أهم التعاريف الصادرة عن كبار الاستراتيجيين والمفكرين من أجل إيضاح وضبط معنى المصطلح. وفي نفس المبحث سيتم إيراد أهم المفاهيم المشابهة للاستراتيجية من أجل ضبط معانيها وتمييزها عن الاستراتيجية.

المطلب الأوّل: تعريف الاستراتيجية

تمّ تقسيم هذا المطلب إلى جزئين؛ حيث في الجزء الأول ستجري دراسة مصطلح الاستراتيجية من الناحية اللغوية عبر البحث في أصول المصطلح واشتقاقاته، بينما في الجزء الثاني تمّ تخصيصه من أجل إيراد ومناقشة أهم التعاريف الواردة لمفهوم الاستراتيجية عبر التركيز على تعاريف كبار المنظرين والاستراتيجيين عن المدرستين الغربية والشرقية.

1/ الاستراتيجية من الناحية اللغوية: من خلال البحث في أصول مصطلح الاستراتيجية واشتقاقاته اتضح أنه مصطلحٌ إغريقيٌ قديم، فكلٌّ من **Strategema** و**Stratejika** اللّذان يعتبران الجذر الرئيسي لمصطلح الاستراتيجية واللّذان يستمدان وجودهما من نفس عائلة الكلمة اليونانية **στρατηγέω*** قد ظهرا في النصف الأول من القرن الرابع قبل الميلاد، وكلاهما له علاقة بالجانب العسكري. كلمة **Strategika** بصفتها صيغة الجمع للصفة **Strategikos** فهي تعني "خصائص الجنرال" أو "الجنرال"[1].

وعلى الرغم من أنّ فضل بلورة هذا المصطلح يعود إلى المنظر اليوناني **كزينوفان Xénophon**؛ إلّا أنّه وفي جميع أعماله لم يشر إليه إلا مرّة واحدة، بل حتى لم يستخدمه للدلالة على

* كلمة يونانية تعني الجنرال.

[1] - Everett L.Wheeler, **Stratagem and The Vocabulary of Military Trickery** , (Leiden: E.J. Brill, 1988), P3.

"**الخداع العسكري**" مع أنه كان من المدافعين عن "**الخداع العسكري**". كذلك يمكن العثور على مصطلح الاستراتيجية عند **إيسقراط Isocrates** الذي كان معاصراً لكزينوفان عندما كتب خطاباً للدفاع عن **آلسيبياديس Alcibiades** نجل الجنرال الأثيني الشهير الذي واجه دعوى تعويضات قدّمها ضحايا مزعومون لوالده. في إحدى مراحل الخطاب عدّد آلسيبياديس إنجازات والده مستخدماً النعت الأوسط المثالي من **Strategeo** بشكلٍ جوهري: "أعلم أنني حذفت أشياء كثيرة حول ما فعله كجنرال"[1].

وعليه يمكن القول أنّ مصطلح الاستراتيجية بجميع الصفات التي ظهر عليها في الكتابات الاغريقية القديمة كان يستخدم إلى الإشارة لكل ما له علاقة بالبعد العسكري، وعلى وجه الدقة كان يشار به إلى الجنرال وهو قائد الجيش، وهو ما يجعلنا نؤكد على أنّ هذا المصطلح ذو أصول عسكرية بحتة حتى وإن لم يكن يستخدم للإشارة إلى التخطيط والمكر والخداع الحربي.

عند البحث في اللغة اللاتينية نلاحظ أنه ليس هناك وجود لكلمة **Strategem**، كذلك لا يمكن العثور على مصطلح الاستراتيجية في أغلب الكتابات العسكرية اللاتينية، وعلى الرغم من أن مصطلح **Strategema** كان مألوفاً للبعض من أمثال **فيجيتوس vegeteus**؛ إلّا أنّ هذا الأخير لم يستخدمه عندما قام بتأليف خلاصته للفكر العسكري الروماني، وهذا ما يزيد التأكيد على الأصول الاغريقية لمصطلح الاستراتيجية[2].

وبما أنّ موضوع الدراسة الرئيسي مرتبطٌ بالاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا وجب البحث في كتابة المصطلح بلغة الدولتين ومعناه، ففي اللغة الانجليزية تكتب الاستراتيجية على النحو الآتي"**Strategy**" وهي حسب قاموس أوكسفورد تعني "خطة تهدف إلى تحقيق هدف معين، التخطيط

[1]- Everett L.Wheeler, Op.cit, p4.
[2] - Ibid, p50.

لكل شيء ولا سيما حركة الجيوش في الحرب"[1]، بينما في اللغة الروسية تُكتب على النحو الآتي "**Стратегия**" وتنطق"**Stratejia** "، ووفق قاموس اللغة الروسية فهي تعني "علم الحرب، فنّ الحرب، نظرية الاستراتيجية العسكرية، الخطة العامة للحرب والعمليات العسكرية، فنّ قيادة النضالات الإجتماعية والسياسية وكذلك فنّ التخطيط القيادي بشكلٍ عام بناءً على تنبؤات صحيحة وبعيدة المدى"[2].

2/ الاستراتيجية من الناحية الاصطلاحية: في هذه الجزئية سيتم التطرّق إلى أهمّ التعاريف المقدّمة لمفهوم الاستراتيجية من قبل أهم الاستراتيجيين في كلا المدرستين الغربية والشرقية، ومن ثم إيراد التعريف الإجرائي الذي تمّ التوصل إليه، والذي سيتم من خلاله تقديم تعريف شامل ودقيق لهذا المفهوم.

أ/ تعاريف المدرسة الغربية للاستراتيجية: في المدرسة الغربية يعتبر كلاوزفيتز من ألمع المنظرين الاستراتيجيين سيما وأنه يعتبر صاحب الفضل في وضع القواعد الرئيسية لما أصبح يعرف اليوم بعلم الاستراتيجيا، ومن أجل ذلك إرتأينا الابتداء به في طرح ومناقشة أهم التعاريف الصادرة عن المدرسة الغربية لمفهوم الاستراتيجية. فقد عرّف كلاوزوفيتز الاستراتيجية مركزاً على عملية الاشتباك قائلاً: "الاستراتيجية هي نظرية استخدام الاشتباك لتحقيق هدف الحرب"[3]، وهنا الملاحظ على تعريف كلاوزفيتز أنّه يربط الإستراتيجية بالعمل العسكري على أساس أنّها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف الأسمى للحرب وهو النصر، وهذا أضيق تعريف للإستراتيجية مقارنةً مع ما سيشهده المصطلح فيما بعد من تطورات.

[1] - Oxford University Press, Oxford Learner's Pocket Dictionary, p427.
[2] - С.И. ОЖЕГОР и Н. Ю. **ШВЕДОВА, ТОЛКОВЫЙ СЛОВАРЬ РУССКОГО ЯЗЫКА**.
[3] – منير شفيق، **الاستراتيجية والتكتيك في فنّ علم الحرب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008)، ص 50.

ويعرّفها **ليدل هارت Basil Henry Liddell Hart** على أنّها: "فن استخدام القوات العسكرية لتحقيق الغايات التي وضعتها القيادة السياسية"[1]، فهذا التعريف الذي صاغه ليدل هارت انطلاقاً من نقده للتعريف الذي قدّمه كلاوزفيتز يعتبر أدق تعريف للاستراتيجية العسكرية، حيث قام بتوسيع نطاق الاستراتيجية ودورها من تحقيق هدف الحرب الذي هو النصر، إلى تحقيق الهدف السياسي الذي شنت الحرب من أجله. وبالتالي فالاستراتيجية وبصورة أدق يكمن دورها في تحقيق الأهداف التي سطرتها القيادة السياسية، ما يعني أنّ القائد العسكري مقيد بتعليمات القيادة السياسة التي يعتبر هو أحد أذرعها في تحقيق أهدافها المسطّرة.

هاملي Hamley بدوره يقدّم تعريفاً آخراً، إذ يحاول من خلاله ضبط حدود الاستراتيجية والتكتيك من خلال تحديد مهام كلٍّ منهما، حيث يقول: "أنّ مسرح الحرب هو مجال الاستراتيجية أمّا ساحة المعركة فمجال التكتيك"[2]، أي أنّ الاستراتيجية حسب تعريفه هي كل الحرب من بدايتها إلى نهايتها، أمّا التكتيك فمجاله تلك المعارك التي تُخاض أثناء الحرب.

كما أنّ تعريف **مولتكه VON MOLTKE** لا يختلف عن تعريف هاملي حيث يقول بأنّ: "الاستراتيجية تقوم من خلالها قيادتها للجيوش وتركيز القوات في ميدان المعركة بتأمين فرصة الضرب للتكتيك والضرب بنجاح، ولكن الاستراتيجية بالمقابل تستقبل نتائج كل اشتباك(تكتيك)"[3].

بينما **فوندروغولتز Vondergoltez** فإنّه يعرّف الاستراتيجية على أساس أنّ دورها يكمن في تهيئة الظروف المناسبة والتمهيد للدخول في الحرب مع العدو حيث يقول: "تشغل الاستراتيجية نفسها

---

[1]– ليدل هارت، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ط4، ترجمة: الهيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2000)، ص 276.

[2]– منير شفيق، المرجع السابق، ص 52.

[3]– نفس المرجع، ص 53.

عموماً بالاجراءات ذات النطاق العام التي تخدم دفع القوات إلى العمل في الجبهة الحاسمة تحت أفضل الظروف المناسبة"[1]. وهذا تعريف جدّ فضفاض ولا يقدّم شرحاً دقيقاً للاستراتيجية، إذ يكتفي صاحب التعريف بربط الاستراتيجية بمجموعة من الاجراءات التي تجعلنا ندفع بالقوات إلى العمل في جبهة القتال لكن لم يحدّد هذه الاجراءات ما هي، كما أنه أضاف كلمة الظروف المناسبة في آخر التعريف ولم يحدّد هذه الظروف، أي أنه لا يضع ضوابط محدّدة لشرح المصطلح مع أنّ هذا لا ينفي تعريفه للاستراتيجية في إطار العمل العسكري.

أمّا **ريمون آرون Raymond Aron** فيعرّفها مميزاً بينها وبين الدبلوماسية قائلاً: "الاستراتيجية هي فن قيادة وتوجيه العمليات العسكرية، أمّا الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أنّ تكون الاستراتيجية والدبلوماسية تابعين للدولة"، ولكنّه في تعريفه هذا يقدّم الفرق بين الدبلوماسية والاستراتيجية بمفهومها العسكري الضيق (الاستراتيجية العسكرية)، مع العلم أنّ الإستراتيجية أشمل من أن تكون فن قيادة وتوجيه العمليات العسكرية بحيث قد تكون الدبلوماسية أحد وسائل الاستراتيجية[2].

المُلاحظ على التعاريف المُقَدَّمَة عن رواد المدرسة الغربية للاستراتيجية، هو ربطها للاستراتيجية بالجانب العسكري وشن الحروب، أي أنّها عرَّفت الاستراتيجية في إطارها الضيق فقط، والاستثناء الوحيد كان بالتعريف المقدم من قبل **أندريه بوفر A.BEAUFER** بحيث كان تعريفه جدٌّ منطقياً كونه لم يربط الاستراتيجية بالقوّة العسكرية فقط لبلوغ الغايات وتحقيق الأهداف، حيث يمكن تسخير العديد من الإمكانيات لتحقيق الأهداف منها الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية إلى جانب القوّة العسكرية، وهذه تُعْرَفْ

[1]– منير شفيق، المرجع السابق، ص 52.

[2]– نصيرة الزهواني، عبد الله عشاش، عبد الحكيم وادي،" الاستراتيجية المفهوم والنظرية"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/sJ2yy، يوم 2018/05/30، على الساعة: 18:00.

بالاستراتيجية القومية (الاستراتيجية بالمفهوم الواسع). و قد عَرَّفَهَا بأنّها:" فن استخدام القوّة لتقوم بأكبر إسهام في اتجاه تحقيق الغايات التي وضعتها السياسة"[1].

ب/ تعاريف المدرسة الشرقية للاستراتيجية: من بين التعاريف المُقَدَّمَة عن المدرسة الشرقية تعريف **سان تزو SUN – ZI** الذي يناقش فيه تعظيم المكاسب بأقل الخسائر، والذي يعتبره قمة المهارة حيث يقول في ذلك:" إنّ القتال والانتصار في جميع المعارك ليس هو قمة المهارة، التفوق الأعظم هو كسر مقاومة العدو دون قتال"[2]، وعلى الرغم من أنّ هذا التعريف يربط الاستراتيجية بالبعد العسكري وكيفية تحقيق النصر في الحروب والمعارك؛ إلا أنّ قيمته الفلسفية يمكن تعميمها على باقي مجالات ونواحي الحياة، إذ إنّ جلّ ما يسعى إليه الفرد في مختلف نواحي حياته خصوصاً في العلاقات التنافسية التي يكون فيها الرابح والخاسر هو تعظيم المكاسب بأقل الخسائر.

وعند الحديث عن تعريف الاستراتيجية عند مفكري واستراتيجي المدرسة الشرقية لا ينبغي إغفال التعريف الذي أورده الاستراتيجي الهندي **كوتيليا Kautilya** الذي يقول فيه:" الرامي الذي يترك السهم قد يقتل أو لا يقتل رجلاً واحداً، لكن الرجل الحكيم الذي يستخدم عقله يمكن أن يقتل حتى يصل إلى الرحم"[3]. ومن خلال ما قاله يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات على النحو الآتي:

- إمتلاك القوّة يتطلب حسن التوظيف، لأنّ العشوائية لن تؤدي إلّا إلى استنزاف هذه القوة، وهنا تكمن قيمة الاستراتيجية.
- ضرورة إعطاء قيمة وأهمية للاستراتيجي الذي يطلق عليه كوتيليا لقب الرجل الحكيم، كونه الوحيد الذي يمتلك صفات الحكمة التي من شأنها أن تمكنه من توظيف القوّة بالشكل المناسب.

---

[1] – Général Beaufre, **Introduction a la stratégie**, (paris : Centre D'études de Politique Étrangère, 1963), p 16.

[2] – سون تزو، **فن الحرب**، ترجمة: رؤوف شبايك، (د.ت، دار أجيال للنشر والتوزيع، 2007)، ص33.

[3] - Kautilya, **The Arthashastra**, Translated by : L.N. Rangarajan, (New Delhi : Penguin Book, 1992), p675.

- الاستراتيجية عملية ذهنية تعتمد على إعمال قوّة العقل لبلوغ الأهداف المسطّرة بأقل الخسائر.

من جانب آخر كان للمفكرين والقادة الشيوعيين الذين انتهجوا ما يعرف بالاستراتيجية التخريبية التي يهدفون من خلالها إلى تغيير النظام العالمي وإقامة نظام شيوعي تُلغى فيه عبودية الإنسان للإنسان إسهامات في تعريف الاستراتيجية، ومن ذلك قائد الثورة البلشفية في روسيا **فلاديمير لينين Vladimir Ilitch Lénine** الذي عرّف الاستراتيجية بقوله: "الاستراتيجية الصحيحة هي التي تضمن تأخير العمليات إلى الوقت المناسب الذي يسمح فيه الانتصار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة"[1].

لينين في تعريفه هذا يضيف عاملاً آخر قد يساهم في نجاح الاستراتيجية إلى جانب العمل العسكري، ويتمثل في دور العامل النفسي في إرهاق العدو من خلال شن حرب نفسية عليه تجعله يفقد ثقته وتوازنه، ثمّ بعد ذلك يأتي استعمال القوات العسكرية في عمليات ضد العدو مما يؤدي إلى تحقيق نصرٍ كبير وسهل.

من جانب آخر يقدّم **جوزيف ستالين Joseph Staline** تعريفاً للاستراتيجية ذو طبيعة عسكرية بحتة حيث يقول: "الاستراتيجية تستهدف كسب الحرب ككل"[2]، وهو هنا لا بتعد كثيراً عن التعريف الذي صاغه كلاوزوفيتز الذي يعتبر أن الاستراتيجية هي إستخدام الاشتباك لبلوغ هدف الحرب وهو النصر، والغريب في هذا التعريف هو غياب الطابع الايديولوجي سيما وأنّ جوزيف ستالين هو أحد أبرز قادة الاتحاد السوفيتي الذين سعو إلى إقامة النظام الشيوعي بالقوّة، ولعلّ السبب في ذلك هو تغلب الشخصية العسكرية لستالين على نزعته الإيديولوجية.

[1]– منير شفيق، المرجع السابق، ص55.

[2]– المرجع نفسه.

الزعيم الشيوعي الصيني **ماو تسي تونغ Mao Zedong** هو الآخر بدوره قدّم محاولة في سبيل تعريف الاستراتيجية ولكنه على غرار جوزيف ستالين لم يستطع تجريدها من طابعها العسكري، حيث ربطها بقوانين الحرب والتي تحكمها مجموعة من الظروف ذات العلاقة بمكان وزمان الحرب، أو استراتيجيات وتكتيكات العدو، ومن هذا المنطلق صاغ تعريفاً للاستراتيجية قال فيه: "الاستراتيجية هي دراسة قوانين الحرب ككل"[1].

وما يمكن استخلاصه من هذه التعاريف المقدّمة عن المدرسة الشرقية هو أنّها لم تختلف كثيراً عن المدرسة الغربية، إذْ بقيت تركز في تعريفها للاستراتيجية على دور العامل العسكري والإضافة الوحيدة كانت فقط مع فلاديمير لينين الذي تطرّق إلى دور العامل النفسي في الاستراتيجية لإحراز النصر.

وبعد التطرّق إلى أهم التعاريف المقدّمة عن المدرستين الغربية والشرقية من أجل ضبط مصطلح الاستراتيجية، وجب القول أنّ التعريف الذي يجب وضعه للاستراتيجية لا يجب أن يقتصر على جانب دون الجوانب الأخرى، خصوصاً وأنّ أغلب التعاريف المقدمة تنظر إلى أن الاستراتيجية تسهر على تحقيق أهداف الدولة، وتحقيق أهداف الدولة لا يقتصر على الجوانب العسكرية فقط إذ أنّ هناك حالات السلم وهي حالة ليست مجبورة فيها الدولة على استخدام القوة العسكرية، مع التأكيد على عدم إلغاء دور العامل العسكري نهائيا. ومن خلال ما سبق تناوله تمّ التوصل إلى التعريف الإجرائي التالي: **"الاستراتيجية هي الآلية التي يمكن من خلالها تحقيق الغايات العليا للدولة عن طريق توظيف الوسائط المساعدة في ذلك حسب طبيعة الأهداف والظروف المحيطة بها"**، كما يمكن تقديم تعريف إجرائي آخر للاستراتيجية أكثر شمولاً من حيث المجال والوسائل بالقول:

" الاستراتيجية هي فن وعلم تحقيق الممكن بتوظيف الامكانيات وتذليل الصعوبات".

[1]– منير شفيق، المرجع السابق، ص55.

ولكن خاتمة هذه الجزئية التي استعرضنا فيها أهم التعاريف المقدّمة لمفهوم الاستراتيجية ستكون بإيراد تعريف الاستراتيجية حسب وجهة النظر الأمريكية على اعتبار أنّها هي المحور الرئيسي للموضوع محلَّ الدراسة، وقد وقع الاختيار على التعريف الصادر عن **هيئة الأركان الأمريكية** عام 1964 وهو تعريف مهم سيما وأنّ موضوع الدراسة الرئيسي يُعْنَى بالاستراتيجية الأمريكية. حيث قامت هيئة الأركان الأمريكية بتعريف الاستراتيجية على النحو الآتي: "الاستراتيجية هي فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والدعائية كلّما كان ذلك ضروريا خلال السلم والحرب لتقديم أقصى درجة من المساندة لسياسات الدولة بغرض زيادة الإمكانات والنتائج المرغوبة للنصر ولتقليل فرص الهزيمة"[1].

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للاستراتيجية

هناك العديد من المفاهيم المشابهة للاستراتيجية التي وجب التطرّق لها أولاً؛ من أجل التوسع أكثر في هذا المجال، وثانيا؛ من أجل الفصل بينها وبين الإستراتيجية. ومن أبرز هذه المفاهيم هي التكتيك واللوجستيك اللّذين يشتركان من حيث النشأة مع الاستراتيجية بحيث أنّ كلاهما مصطلحان عسكريان، إضافةً إلى مفهوم آخر وهو الجيو–استراتيجية والذي سيتكرر ذكره كثيراً في الفصول القادمة، ولهذا بدى من الواجب التطرّق له وشرحه.

1/ التكتيك: هو مصطلح مشتق من كلمة يونانية تعني النظام والترتيب، وقد ظهرت كلمة التكتيك منذ أواخر العصر الوسيط بصيغة المذكّر لتدلّ على معلّمي الأسلحة ، ثم برزت بالإنجليزية في آخر القرن 16م، أمّا في اللغة الفرنسية فلم تظهر هذه الكلمة بصيغة المؤنث إلاّ عام 1960 بقاموس فرونتيير، ثمّ

[1]– "الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2008–2012 (دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية)"، **مجلّة أوروك**، (العدد1، المجلد10 ،2017)، ص330، محصّل عليه من موقع:https://cutt.us/YXWjt ، يوم: 2018/06/09، على الساعة: 10:00.

ظهرت كلمة تكتيكي في وسط القرن 18م، وبعد ذلك ظهرت باللغة السويدية عام 1709 وبالإسبانية عام 1708 وفي الايطالية عام 1709، وعلى العموم تعتبر إنجلترا هي أول من تكلّم عن التكتيك[1].

أمّا بخصوص تعريف التكتيك فهناك العديد من التعاريف المقدّمة له ومن بينها؛ تعريف **Joly De Maizeroy** في كتابها نظرية الحرب حيث تقول بأنّ هذا المصطلح بمعناه العسكري "يعني الوضع الخاص للرجال الذين يشكلون قوّاتاً أياً تكن، أي وضع قوّات مختلفة تشكل جيشاً، وضع تحركاتها، عملها والعلاقات فيما بينها". وكذلك هناك تعريف لـ كلاوزوفيتز يقول فيه بأنّ: "التكتيك هو النظرية النسبية لاستخدام القوّة المسلحة في المعركة، إنّه العملية التي تستخدم الذكاء والمعرفة والتنظيم"[2]

والملاحظ من خلال هذين التعريفين أنّ التكتيك مجاله هو المعركة عندما يرتبط تحقيق الأهداف بالاستراتيجية العسكرية، حيث يقوم التكتيك على قيادة المعركة من بدايتها إلى نهايتها من خلال تنظيم القوات العسكرية وتوفير الوسائل المناسبة ووضع الخطة المناسبة للانتصار في تلك المعركة، أي أنّ المعركة هي مجال عمل التكتيك .

كما يمكن ذكر بعض التعاريف الأخرى المقدمة للتكتيك أيضا ومنها[3]:

- التكتيك هو استخدام القوّات العسكرية في المعركة؛
- التكتيك هو فن قيادة القوّات في المعركة؛
- التكتيك هو الوسيلة التي بواسطتها تنزل هزيمة بالعدو في المعركة؛

---

[1]– تيري دي مونبريال، جان كلين، **موسوعة الاستراتيجيا** ، تر: علي محمود مقلّد، (بيروت: مجد المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2001)، ص 346.

[2]– صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**، (كوبنهاغن: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2010)، ص – ص(18 – 19).

[3]– منير شفيق، المرجع السابق، ص 143.

- ساحة المعركة هي مجال التكتيك؛

- التكتيك هو فن استخدام السلاح والقوّات أو النيران والحركة في المعركة وذلك بطريقة تجعلهما يمارسان أكبر تأثير؛

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو قيام البعض بتقديم توصيف للإستراتيجية والتكتيك على أنّهما شيء واحد على الرغم مع أنّهما لا يُعَرِّفَانْ نفس الوظيفة، وقد كان هذا سبباً في بروز العديد من المحاولات لتمييز الاستراتيجية عن التكتيك.

فقد ظهرت نظرية تحاول تمييز الاستراتيجية كمفهوم عن التكتيك كتنفيذ، وكان من أبرز روادها الجنرال البروسي **Ruhle Von Lilienstern** حيث يقول أنّ: "الاستراتيجية تنظر إلى الطريقة التي تقاد من خلالها الأشياء، التكتيك هو السبب الذي يجعل شيئاً ما يحدث أو ينتج أو يتحقق بطريقة أو بأخرى"[1]، كما يعتبر الجنرال **Blume** أنّ الاستراتيجية تحدّد للجيش الهدف والاتجاه، أمّا التكتيك فيقع على عاتقه أمر بالتنفيذ، أمّا الجنرال **Bonnal** فيقول بمحاضراته أنّ الاستراتيجية هي فنّ التصور أمّا التكتيك فهو علم التنفيذ"، والأميرال **Castex** يخلص إلى أنّ "التكتيك هو القتال أمّا الاستراتيجية فهي كلّ الحرب قبل وبعد القتال"[2].

وبالتالي يمكن القول على سبيل التفرقة بين التكتيك والاستراتيجية؛ أنّ الاستراتيجية هي الإطار العام الذي يعمل على تحقيق الأهداف السياسية والذي يكون قبل الحرب وبعدها، والتكتيك هو حلقة الوصل بين مرحلة ما قبل الحرب وما بعدها، أين يكون المسؤول عن تحقيق النصر في المعركة، ومنه فإنّه إذا كانت الاستراتيجية تعمل على تحقيق أهداف السياسة فإنّ التكتيك له هدف واحد وهو تحقيق

[1]– صلاح نيوف، المرجع السابق، ص– ص(16–17).

[2]– نفس المرجع، ص17.

النصر في المعركة، بحيث يُعتبر ذلك النصر أحد وسائل الإستراتيجية في تحقيق أهداف السياسة إذا وجب تحقيقها بالقوّة العسكرية.

ولكن السؤال الذي يطرح؛ هل يرتبط التكتيك فقط بالجانب العسكري؟ أي هل تطبيق التكتيك يكون فقط أثناء المعارك أم أنّه مثله مثل الاستراتيجية يمكن توسيع هذا المفهوم حتى نخرجه من مفهومه الضيق؟ الاجابة على هذا السؤال هي بالايجاب، بحيث أنّ تطبيق التكتيك لا يمكن أن يقتصر فقط على البعد العسكري ولكن يمكن توسيع هذا المفهوم مثله مثل الاستراتيجية، فعلى المستوى الاقتصادي في حال انتهجت دولة معينه إستراتيجية للإقلاع الاقتصادي وواجهتها في المستقبل أزمة معينة تؤثر على سير إستراتيجيتها الاقتصادية، فهنا بإمكانها أن تتبع تكتيك معين لمواجهة تلك الأزمة بما يتلاءم والاستراتيجية العامة، ونفس الشيء ينطبق على باقي المجالات، وعليه فإذا ما وجب تقديم تعريف موسّع للتكتيك يمكن القول بأنه:

"**فن وعلم توظيف الامكانيات لمواجهة التحديات بما يتلاءم والاستراتيجية العامة**"

2/ اللوجستيك : أوّل ظهور لهذا المصطلح كان عند اليونانيين أين كانت تعني الإدارة كما كانت تشير إلى فرع من فروع الرياضيات (علم الحساب الرمزي)[1]، كما عرف الرومان هذا المصطلح ؛ أين كان يشار به إلى الشريان الحيوي الغذائي (حبل السرة) بين الأقاليم وروما من أجل الحفاظ على الرقابة على المخافر والثكنات بحكم ارتباطه بالقيادة وبالاتصالات، لكن الظهور الفعلي للوجستيك كعلم يعود إلى القرن الـ19م[2].

[1]– صلاح نيوف، المرجع السابق، ص19.

[2]– تيري دي مونبريال ، جان كلين، المرجع السابق، ص 949.

يعود فضل إدخال اللوجستيك إلى المجال العسكري لـ **جوميني Jomini** الذي يعتبر أنّ اللوجستيك هو ما تقوم به هيئات الأركان في الجيوش؛ إذ تقوم بتوجيه الأوامر والتعليمات وتنظيم وسائل النقل، خدمة المعسكرات، وحسبه الجزء الأساسي من اللوجستيك هو تقنية التحركات (فرع قريب من الإستراتيجية)، أي عندما يتحرّك الجيش، و(فرع آخر من التكتيك) أي عندما ينتقل الجيش من أمر السير إلى أمر القتال[1].

كما ورد توصيف للوجستيك بكونه (التأمين الإداري)، وقد تمّ تعريفه على أنّه:" هو فن نقل القوات والمعدّات والأسلحة إلى ميدان المعركة"[2]، ومنه يمكن استخلاص أنّ اللوجستيك هو كل الإجراءات التي تستهدف تقديم الدعم بمختلف أنواعه من أجل إنجاح العمليات العسكرية من تقديم المؤن والدعم العسكري ...الخ، ولكن ولفتح النقاش مثلما جرى ذلك مع مفهوم التكتيك نطرح السؤال الآتي: هل يرتبط اللوجستيك بالبعد العسكري فقط؟ ألا يجب أن يتم إخراج اللوجستيك من بعده العسكري الضيق مثلما حدث ذلك مع مفهوم الاستراتيجية؟

الإجابة على التساؤلات المطروحة تكون بالإيجاب، والتغير الذي سيطرأ عند القيام بتوسيع المفهوم سوف لن يغير من جوهره من منطلق كونه يُعنى بتقديم مختلف أشكال الدعم من أجل إنجاح الاستراتيجية، ولكن ما سيجري القيام به هو تحرير المفهوم من قالبه العسكري، وذلك لأنّه ليست جميع الاستراتيجيات هدفها إلحاق الهزيمة بالعدو لتحقيق هدف الحرب، بمعنى آخر ليست كل الاستراتيجيات ذات طابع عسكري حتى نقول بأنّ اللوجستيك ينحصر تطبيقه فقط في المجال العسكري، واللوجستيك كملاحظة لا ينبغي أن يكون مجرد أداةٍ أو فنٍ وإنما هو كذلك علم يستحق البحث، على اعتبار أنّه شرط

[1]– صلاح نيوف، المرجع السابق، ص 20.

[2]– مصطفى طلاس، **الاستراتيجية السياسية العسكرية**، الجزء الأول، (دمشق: مكتبة دار طلاس، 2011)، ص 386.

أساسي من شروط نجاح الاستراتيجية المرسومة. وعليه وكتعريف موسع ودقيق لمفهوم اللوجستيك يمكن القول بأنّه:

"فن وعلم توفير الدعم اللازم لإنجاح الاستراتيجية العامة"

3/ الجيو–استراتيجيا: من بين المفاهيم المهمة في حقل الدراسات الاستراتيجية هناك مفهوم الجيو–استراتيجيا الذي شاع تداوله كثيراً في السنوات الأخيرة، وهذا المصطلح هو ناتج عن الدمج بين كلمتين رئيسيتين وهما (Geo) بمعنى الأرض، و(Stratage) بمعنى الاستراتيجية – الاستراتيجية الشاملة التي يتمّ فيها توظيف جميع وسائل وأدوات القوّة–، وهناك من صاغ تعريفاً للجيو–استراتيجيا كونه:" العلم الذي يهتمُّ بدراسة الموقع الاستراتيجي للدولة ومدى تأثيره في علاقاتها مع الدول وتحديد قوّتها ومكانتها في السلم والحرب[1].

كما تُعَرَّفُ أيضاً على أنّها توجه السياسة الخارجية لدولة ما، وهي تحدّد أين تكثف هذه الدولة جهودها سواء من خلال تخطيط القوّة العسكرية أو العوامل الجيوسياسية أو لأسباب أيديولوجية أو لمصالح مجموعات معينة أو ببساطة لرغبات قادتها[2]، بينما هناك من عرّفها على أنّها: "دمج الاعتبارات الاستراتيجية مع عناصر القوّة الجغرافية السياسية أو التوجه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية"[3]، وبتعبير آخر هي: "التركيز الجغرافي للسياسة الخارجية للدولة"[4]. وحسب المنظر الأمريكي **زبيغنيو بريجينسكي Zbigniew Brzeziński** الذي يعتبر أحد رواد الجيو–استراتيجيا بالقرن الـ21م؛ فمفهوم الجيو–استراتيجيا

[1]– جواد صالح مهدي النعماني، "مفهوم الجيو–استراتيجية"، (2020/10/08)، محصل عليه من موقع: https://cutt.us/ufl6l، يوم:2021/09/23، على الساعة:08:00.

[2]– وائل خليل شديد، "مفاهيم أساسية نحو تحقيق تكافؤ جيو–استراتيجي بين دول الشرق الأوسط"، (2015/05/13)، محصل عليه من موقع: https://cutt.us/7ACGB، يوم:2021/09/23، على الساعة:08:00.

[3]– نوار جليل هاشم، "ما بين الجيوبوليتيك والجيو–استراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم"، **المجلّة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، (المجلّد04، العدد 02، 2020)، ص 445.

[4] - Sloan, G, Geopolitics, **Geography and Strategic History**, (UK : Routledge, 2017), p20.

يرتبط بالدول التي لديها القوّة والقدرة على ممارسة النفوذ ما وراء الحدود[1]، بمعنى آخر تلك الدول التي تملك القدرة على ممارسة أو فرض النفوذ خارج محيطها الجيوسياسي، وأهمُّ مثالٍ عن الدول التي تمتاز بهذا النوع من النفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع بنا نحو توظيف نظريات الجيو–استراتيجيا في دراسة مكانة روسيا بالاستراتيجية الأمريكية على اعتبار أنّ روسيا تقع خارج المحيط الجيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالي يمكن القول على سبيل التمييز بين مفهومي الاستراتيجية والجيو–استراتيجية، بأنّه إذا كانت الأولى تنشغل بتوظيف جميع الوسائل والأدوات (السياسية والاقتصادية والعسكرية) من أجل تحقيق الهدف القومي للدولة، فإنّ الثانية أي الجيو–استراتيجية هي أحد العوامل المؤثرة على طبيعة الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال تقوم بعض القوى التي تسعى نحو استدامة هيمنتها العالمية مثل (الولايات المتحدة) بمنع القوى الأخرى مثل (روسيا) من ممارسة نفوذها على الأقاليم التي تمتلك مزايا جيو–استراتيجية ممّا قد يؤدي إلى تقويض الهيمنة الأمريكية، ولهذا السبب تأخذ الدول الكبرى كالولايات المتحدة بحسبانها العوامل الجيو–استراتيجية عند صياغتها لاستراتيجيتها القومية.

والأهمية الجيو–استراتيجية لإقليم معين تتحدّد تبعاً لمجموعة من العوامل وهي التي تلعب دوراً في التأثير على طبيعة استراتيجية قوّة معينة تجاه هذا الإقليم والقوى الأخرى الفاعلة فيه ويمكن حصرها في:

1– الموقع الجغرافي للاقليم؛

2– كمّية ونوعية الموارد الطبيعية المتوفرة بالإقليم؛

[1]– نوار جليل هاشم، المرجع السابق، ص447.

3- عدد وطبيعة الدول الفاعلة فيه، حيث يجري تصنيفها من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً، وهذا بناءً على مجموعة من الاعتبارات السياسية والعسكرية والاقتصادية؛

4- التركيبة الاجتماعية والحضارية للاقليم؛

ومنه يمكن القول بأنّ أيَّ دولة لديها طموح للعب دور استراتيجي بعيداً عن محيطها الجيوسياسي؛ عليها أن تأخذ في الحسبان جميع العوامل الجيو-استراتيجية سالفة الذكر من أجل تحقيق هدفها الاستراتيجي، والذي في الغالب يكون تحقيق الهيمنة العالمية. وهذا ما نلاحظه في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بلعب أدوار جيواستراتيجية في العديد من مناطق العالم من أجل استدامة بقائها على رأس النظام الدولي كقوة عالمية مهيمنة، ما يفسر تركيز سياساتها في السنوات الأخيرة بمنطقة جنوب شرق آسيا التي تشهد صعوداً ونمواً غير اعتيادي للصين التي باتت تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي، والتي إتجهت للتحالف مع روسيا من أجل إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب من أجل تبديد النظام الأحادي القطب.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستراتيجية

في هذا المبحث سيتمّ البحث في تطور الاستراتيجية عبر التاريخ؛ من خلال التطرّق إلى الفكر الاستراتيجي واستعراض أهم ما جاء من أدبيات في مجال الاستراتيجية من قبل آباء الفكر الاستراتيجي، بداية من التاريخ القديم وصولا إلى التاريخ الحديث وإنتهاءً بالتاريخ المعاصر أين تحولت الاستراتيجية إلى علمٍ على الرغم من أنّها بقيت محصورةً فقط بالجانب العسكري، ولكن هذا الارتباط بين الاستراتيجية والمجال العسكري جد منطقي خصوصاً مع مفهوم نشأ في ظل الحروب والمعارك أين كان الهدف الأسمى هو تحقيق النصر في الحرب، وهذا ما جعل أغلب الكتابات في مجال الاستراتيجية تكون تحت مسمى فنّ الحرب.

المطلب الأوّل: الفكر الاستراتيجي القديم

من خلال معاينة معظم المراجع التي تطرّقت إلى الفكر الاستراتيجي القديم يتضح أنّ الاستراتيجية كمصطلح لم تكن متبلورة، بل حتى إنّه في معظم المخطوطات للحضارات القديمة كان يشار إليها بفنِّ الحرب، وسيتضح ذلك من خلال هذا المطلب عندما يتم التطرّق إلى الفكر الاستراتيجي الآسيوي وبالتحديد الصيني والهندي. بالإضافة إلى الفكر الاستراتيجي الغربي بتسليط الضوء على أهم ما ورد من كتابات في مجال الاستراتيجية عند اليونانيين والرومانيين والبيزنطيين. وفي الأخير سيتم التطرق إلى الفكر الاستراتيجي الاسلامي على الرغم من أنّه لم يكن هناك كمٌ كبير من المخطوطات والكتابات التي تصف طبيعة الفكر الاستراتيجي للحضارة الإسلامية.

1/ الفكر الاستراتيجي الشرقي القديم: سيتم في هذه الجزئية من المطلب الأول الحديث عن الاستراتيجية في الصين والهند بالعصور القديمة بالتركيز على كتابات أهم الاستراتيجيين، والتي جميعها يركز على

كيفية تنظيم الجيوش والتحضير للحرب لبلوغ الهدف الأسمى المتمثّل في الانتصار ودحر الجيوش المعادية.

أ/ الفكر الاستراتيجي الصيني القديم: لقد شهدت الصين في القديم إسهاباً كبيراً في الكتابات العسكرية، فعلى الرّغم من الغموض الذي يكتنف العديد من الاستراتيجيين الصينيين والكتابات التي خلّفوها؛ إلّا أنّ ذلك لا ينقص من قيمة تلك الكتابات، والتي ركّز معظمها على كيفية إحراز النصر في الحرب وهزيمة العدو، حيث كانت كتاباتهم حصيلة سنوات من عملهم في المجال الحربي.

وعلى عكس ما يعتقده الكثير من الباحثين فـ"**سان تزو Sun-Zi**" الذي سنأتي فيما بعد على إيراد أهم ما جاء به في كتابه "**فن الحرب**"، ليس هو الاستراتيجي الصيني الوحيد الذي أُشتهر بالكتابة في الإستراتيجية، بل هناك إستراتيجيين آخرين لا يقلّون أهميةً عن سان تزو منهم من بقية كتاباته لتخلّد إسمه، ومنهم من ضاعت كتاباته ولم يعد له ذكر بسبب الفارق الزمني الكبير وعدم توفر الوسائل المناسبة التي من شأنها أن تحفظ كتاباتهم، فعلى سبيل المثال إلى جانب كتاب فن الحرب لسان تزو، توجد **التعاليم السرية الستة** و **سو ما فا SSU-MAFA** (أساليب وزير الحرب)، و(**ووـ تزو WU-TZU**) و(**وي ليا تزو Wei Liao Tzu**)، و**ثلاث إستراتيجيات لهوانغ شي كونغ Huang Shih-Kung**، والأسئلة والردود بين **تاي تسونغ Tai – Tsung** و**لي وي كونغ Li Wei – Kung**. وهذه جميعها تشكل الكلاسيكيات السبع للصين القديمة[1].

وتَكَرُّرْ العديد من الأفكار بين هؤلاء المفكرين إضافةً إلى الفترات الزمنية لظهور هذه الكلاسيكيات السبع التي يكتنفها الغموض تزيد من تعقيد ترتيبها ونشأتها. فعلى سبيل المثال أشار الباحث **سوير Sawyer** إلى أنّ قسم تعليم الأسرار القتالية في التعاليم السرية الستة يحتوي على مقطع مشابه لما

[1] - Randall G. Bowdish, "Military Strategy : Theory and Concepts", **PhD Thesis**, (Major : Political Science, Political Science Department, University of Nebraska- Lincoln), p40.

قاله سان تزو: "إخضاع العدو دون قتال هو ذروة المهارة"، كما ورد مقطع مشابه عند تاي كونغ الذي قال: "إذا تمكنت من تحقيق النصر الكامل دون قتال، دون أن يتكبد الجيش العظيم أي خسائر فستكون قد اخترقت عالم الأشباح والأرواح. باله من رائع ! يا له من دهاء !"، كما ألمح **وي ليو تزو -Wei Liou Tzu** إلى تحقيق النصر دون قتال، من خلال استراتيجية تخريبية تنطوي على استخدام الجواسيس والتخطيط التحضيري وتقويض الروح المعنوية[1].

بالعودة إلى أهم ما جاء في كتابات أهم الاستراتيجيين الصينيين لا بدّ من الانطلاق من مؤلف سان تزو الشهير بعنوان "فنّ الحرب" والذي لازال إلى حد الساعة يجد اهتماماً كبيراً نظراً لقيمة الأفكار التي يحتوي عليها. فسان تزو حسب ما نقلته المخطوطات الصينية كان مواطناً وجندياً في مملكة شي، ونظراً لصيته وما ذاع عنه من خبرة في فنون الحرب والقتال فقد أشار القادة العسكريين على الملك آنذاك أن يجعله مستشاراً عسكرياً، والذي طلب إليه أن يضع خلاصة خبرته وتجاربه في كتاب والذي عرف فيما بعد بعنوان "فن الحرب"، وبعد البراعة والحنكة التي أظهرها سان تزو عمل الملك على تعيينه قائداً عاماً للجيوش، حيث شن حروباً عديدةً على الممالك المجاورة. وحسب ما نقل عن المخطوطات الصينية فسان تزو قد انتصر بجيش قوامه 30 ألف جندي على جيش عدوه الذي كان تعداده 200 ألف جندي[2].

يتكون كتاب فن الحرب من ثلاثة عشرة فصلاً يتطرّق كلُّ فصلٍ إلى جزئية معينة تلعب دوراً في تحديد سير المعارك والحروب وتحقيق النصر، ففي البداية ركّز على الإشارة إلى أهمية فنّ الحرب بالنسبة للدولة، وقد إعتبره كونه مسألة حياة أو موت وبمثابة الطريق إلى بر الأمان أو إلى الخراب، وحدّد خمسة عوامل ثابتة تحكم فنّ الحرب هي[3]:

---

[1] - Randall G. Bowdish, Op.cit, p41.

[2] – سون تزو، المرجع السابق، ص – ص(9 – 12).

[3] – نفس المرجع، ص – ص(22 – 23).

- القانون الأخلاقي (الطاو): الانسجام بين الحكام والمحكومين، ما يدفع الأفراد لاتباع أوامر القائد العام دون تردد ودون خوف من العواقب؛
- السماء: يقصد بها الليل والنهار، البرودة والحرارة، الأوقات والفصول الأربعة، الرياح والسحب.
- الأرض: ترمز للمسافات القصيرة والطويلة والمخاطر ومدى الأمان، الأراضي المفتوحة والممرات الضيقة، إحتمالات النجاة والموت؛
- القائد: يرمز إلى فضائل الحكمة والاخلاص (التفاني في العمل)، وحسن الخلق، والشجاع، والحزم، والصرامة؛
- النظام العام: يقصد به طريقة تنظيم الجيش وتقسيمه إلى وحدات وطريقة توزيع الرتب العسكرية بين الضباط، وصياغة طرق الامدادات التي تصل إلى الجيش، والتحكم في معدل الانفاق العسكري.

من جانب آخر شدّد على عدم إطالة أمد الحروب حيث قال في ذلك: "إذا طال أمد حملتك العسكرية، فموارد الدولة لن تواكب نزيف النفقات العسكرية"، ويقول في موضع آخر: "لا توجد سابقة تاريخية تذكر أنّ بلداً إستفاد من دخوله حروباً طويلة"[1]، كما تناول الطرق التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الهدف من الحرب وحدّد العوامل التي تؤدي إلى الهزيمة وخسارة الحرب، وضبط العناصر الأساسية من أجل إحراز النصر، من جانب آخر أسهب سان تزو في الفصلين العاشر والحادي عشر في الحديث عن التضاريس التي قد تساهم بشكلٍ كبير في تحديد نتائج الحرب. ومثال ذلك الثورة التحريرية حيث شكّل الاستغلال الأمثل لعامل الجغرافيا والتضاريس من قبل المجاهدين في تحقيق النصر على المستعمر الفرنسي رغم لجوئه إلى إضرام النار في الغابات الجزائرية من أجل التضييق على المجاهدين، نفس الشيء حصل للولايات المتحدة الأمريكية التي تكبّدت خسارةً فادحةً في حربها بالفيتنام، بسبب

[1]– سون تزو، المرجع السابق، ص29.

جغرافية الفيتنام التي تتميز بالغابات الكثيفة والتي ساعدت الثوار الفيتناميين على تطبيق أسلوب حرب العصابات، وهزم أقوى دولة في العالم.

إختتم سان تزو كتابه بالحديث على الجانب الاستخباري وما للجواسيس من أهمية في توفير المعلومات عن تموضع وتعداد وتحركات جيش العدو، وفي ذلك يقول: "الحاكم المتنور والقائد الحكيم هما من يستخدمان أفضل المعلومات الاستخبارية العسكرية لأغراض التجسّس وبذلك يحقّقان نتائج عظيمة..."[1].

وعلى الرغم من أن كتاب سان تزو ذو طابعٍ عسكري بحت يركز فيه على كيفية إلحاق الهزيمة بالعدو في أرض المعركة؛ إلا أنّ العمق الفلسفي لهذا الكتاب جعله محل إهتمامٍ كبيرٍ من قبل العديد من المراكز والمؤسّسات العامة والخاصة، فعلى سبيل المثال أصبحت الشركات تلجأ لهذا الكتاب من أجل الاستفادة منه في علاقاتها وعلى وجه الخصوص مع الشركات المنافسة.

في الفكر الصيني القديم أيضاً يمكن العثور على إشارات للحرب وطريقة التعامل معها في كتاب **لاو تسو Lao Tseu** الشهير بعنوان الطاو، ولو أنّ هذا الأخير كان لا يحبذ فكرة الحرب وكان يعتبرها نذير شؤم نظرا لما تسببه من دمار وخراب وسفك للدماء ما يتنافى والقيم الطاوية. وممّا ذكر في مجال الحرب يمكن إيراد المقطع التالي حيث يقول: "داهية الحرب يقول لك: لا طاقة لي بالهجوم، فإنّما أنا متعينٌ بالموقف الدفاعي. فإنّه أهون علي أن أنسحب ذراعاً، من أن أتقدم شبراً واحداً. فإذا أصبح الهجوم عبثاً، والتخطيط ارتجالا؛ فما ثمّ إلّا، حشودٌ بغير حشد، ويدٌ ضاربةٌ بغير ذراع، واشتباكٌ مع أشباحٍ وهمية، وسلاحٌ كأنّه لا سلاح؛ فليس أفدح من الاستهانة بالعدو، فأعلم أنه لا يكاد المرء يستصغر شأن أعدائه حتى يضيع كنز يواقيته الثلاث، [...الادخار، الفضل، الايثار]، واعلم إذا ما التقى، جيشان

[1]– سون تزو، المرجع السابق، ص 29.

متكافئان، عدّةً، وعتاداً، فأشدّهما غضباً وأسىً [...بما أُجبر عليه من موقف دفاعي] هو المنتصر نصراً مؤزّراً"[1].

الملاحظ على الكلمات أنّ لاو تسو يحاول التأكيد على ضرورة أخذ الحيطة في الحروب، والتحرّك الحذر للجيش، وعدم الاستهانة بالعدو لأنّ من شأن ذلك أن تكون له تكاليف باهظةٌ قد تؤدي إلى خسارة الحرب، وينهي كلامه في هذا الشأن مشيراً إلى نتيجة الحرب بين جيشان متساويان في القوّة ليؤكد على أنّ صاحب العزيمة والصلابة هو من سينتصر. وفي ذلك إشارة واضحة إلى ما يعرف اليوم بالعقيدة العسكرية.

ب/ الفكر الاستراتيجي الهندي القديم: بالحديث عن الفكر الاستراتيجي الهندي يتراءى إلى الأذهان تلقائياً المفكر السياسي والاستراتيجي الهندي القديم **كوتيليا Kautilya** الذي يعرف كذلك بإسم **تشانكايا Chankaya** و**فيشنوجوبتا Vishnugupta**، وقد عمل مستشاراً استراتيجياً للملك الهندي **تشاندرا غوبتا موريا Chandragupta Maurya** (مؤسّس إمبراطورية موريا 320 ق.م – 298 ق.م)، حيث أشتهر كوتيليا بكتاب فنّ الحكم المعروف بإسم "**أرثاساترا The Arthashastra**" حيث كان بالنسبة له بمثابة دليل من شأنه أن يمكّن الملوك من قيادة بلدٍ ما بشكلٍ فعال، وتقديم المشورة لهم بشأن الاستخدام المناسب لعناصر القوّة المتاحة أثناء قيادتهم لبلدهم نحو الهيمنة على العالم[2].

بخصوص الاستراتيجية فقد تطرّق لها في إطار الحرب وتنظيم الجيوش ومواجهة العدو على أرض المعركة، حيث تناول مجموعة من العناصر الأساسية التي قد تسهم في تحقيق النصر، من بينها حديثه عن معسكر الجيش ومكان تمركزه حيث يؤكد كوتيليا بأنّ؛ على القائد والنجار والمنجم قياس بقعة

[1]– لاو تسو، **كتاب الطاو**، ترجمة: محسن فرجاني، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص – ص(145 – 146).

[2] - Jeffrey D. Adkins, "Kautilya and Modern Day Strategic Advising", **REPOR from : United States Army War College**, (01/04/2018), p 03.

دائرية أو مستطيلة أو مربعة للمخيم وفقاً للمساحة المتوفرة، تتكون من أربعة بوابات وستّة طرق وتسعة أقسام، ومزودة بالخنادق والحواجز والجدران والأبواب وأبراج المراقبة للدفاع، ويجب أن تقع أرباع الملك التي يبلغ طولها 1000 قوس ونصفها عرض، في واحدة من الأقسام التسعة إلى الشمال من المركز، بينما من الغرب منه حريمه، وعند أطرافه يتم وضع جيش الحريم في مقدمته مكان العبادة، إلى يمينه إدارات المالية والحسابات، وإلى يساره مآوي الفيلة والخيول التي يركبها الملك نفسه[1].

من خلال التدقيق فيما أورده كوتيليا بخصوص المعسكر يلاحظ اهتمامه وتركيزه الكبير على التنظيم، حيث يبدو للوهلة الأولى من قراءة ما تحدّث عنه بخصوص المعسكر وكأنه أشبه بالقلعة المتحركة، وهو مقارنة مع ما جاء به سان تزو يظهر مهتماً جداً بأدق التفاصيل، وهذا أمر جدّ محمود بل وأكثر من ضروري وهو يدخل في صميم اختصاص الاستراتيجي الذي لا يجب أن يستهين بأي جزئية صغيرة، لأنها قد تكون سبباً ليس فقط في تقرير نتيجة الحرب بل في تقرير مصير مملكةٍ أو دولةٍ برمتها.

بخصوص مسيرة المعسكر يؤكد على ضرورة اختيار الطرق المناسبة بعد دراسة معمّقة، والذي يجب أن يتوفر على الحشائش والحطب والمياه، كما ينوّه إلى ضرورة أن يحمل الجيش كميةً مضاعفة من المؤن والمواد الغذائية لحالات الطوارئ...إلخ[2].

بالعودة إلى صفات الجيش والمقاتلين، يضع كوتيليا مجموعة من الشروط التي يجب أن يتوفر عليها الجيش وهي[3]:

- أن يتكون من رجال يملكون نفس الصفات؛

[1] - Kautilya's, **The Arthahastra**, Translated by :R. Shamasatry, Book online, p522, avialable from : https://cutt.us/XoUn5, retrieved : 08/05/2022, at : 20 :00.
[2] - Loc.cit.
[3] - Kautilya, **The Arthashastra**, Translated by : L.N. Rangarajan, op.cit, p683.

- يجب أن يكون الجنود متمرسين، أقوياء، مطيعين، لا ينفرون من الرحلات الاستكشافية الطويلة، ماهرون في تسليم جميع الأسلحة، يمتلكون القدرة على التحمل ولديهم خبرة في العديد من المعارك؛
- أفضل الخيول والفيلة هم أصحاب المقدرة الحسنة والقوّة والشباب والحيوية واللياقة والسرعة والحيوية والتدريب الجيد والقدرة على التحمل والطاعة والعلامات الميمونة والسلوك الحسن.

في كتابه كذلك كوتيليا تطرّق إلى واجبات مسؤول الدفاع، الذي حسبه يجب أن يتوفر على مؤهلات من بينها؛ أن يكون خبيراً في استخدام جميع أنواع الأسلحة الحربية، مشهوراً بقدرته على ركوب الفيلة والخيول والعربات، ملمّاً بنقاط القوّة النسبية لأجنحة الجيش وكيفية نشرها بالمعركة. وتتلخص مهامه في الحفاظ على الانضباط داخل الجيش والتمييز بين التشكيلات المختلفة من خلال تخصيص نداءات ومعايير وأعلام مختلفة لهم، وأن يكون استراتيجياً ويتّبع تكتيكات معينة والتي يلخصها في[1]:

- يجب أن يختار أفضل وقت لبدء رحلة (هجومية).
- يجب أن يختار أفضل التضاريس وأفضل موسم للقتال؛
- ترتيب تحرّكات قوّاته؛
- التخطيط لتفكيك صفوف العدو؛
- إعادة تجميع المصفوفات المكسورة الخاصة؛
- تنظيم تفكيك تشكيل النظام المقرّب (للعدو)؛
- تدمير قوات العدو؛
- تدمير الحصون.

[1] - Kautilya, **The Arthashastra**, Translated by : L.N. Rangarajan, op.cit, p - p (685 – 686).

مما يمكن استنتاجه من خلال التطرّق لبعض مما جاء به كوتيليا بخصوص فنّ الحرب واستراتيجية تنظيم الجيوش ومواجهة العدو، أنّ الهند في العصر القديم قد عاشت حروباً كبيرة ما أكسب كوتيليا خبرةً واسعةً في المجال العسكري، ولعلّ هذه الخبرة هي التي ساهمت في تأسيس وصنع أمجاد إمبراطورية موريا.

2/ الفكر الاستراتيجي الغربي القديم: سيتم تناول الفكر الاستراتيجي الغربي القديم من خلال إيراد أهمّ الاستراتيجيين وما قدّموه من إسهامات في مجال الاستراتيجية بكلٍ من؛ الحضارة الاغريقية اليونانية، وكذلك الحضارة الرومانية، وانتهاءً بالحضارة البيزنطية. مع العلم أنّه لم يتم العثور على كتابات أصيلة حيث أنّ معظمها قد فُقِدَ نتيجة العديد من العوامل، ضف إلى أنّ هناك حضارات رغم أنّها إمتلكت فكر إستراتيجي وخاضت حروباً توسعية كثيرة؛ إلّا أنّها كانت تهتم بالجانب العملي أكثر من النظري ومثال ذلك الحضارة الرومانية.

أ/ الفكر الاستراتيجي اليوناني: بالنسبة لليونان فقد كان الاسبارطيون من أشهر الذين أبدعوا في الاستراتيجية، وهذا نظراً لتجاربهم الكبيرة في مجال الحروب والصراعات، وعملوا على تلقين أفكارهم لأبنائهم عن طريق معلّمين عسكريين يسمون بالتكتيكيين أو الاستراتيجيين. وقد كان من أشهر هؤلاء التكتيكيين **إيني Enée** حيث ألّف موسوعة عسكرية في عدّة أجزاء، كذلك يمكن إيجاد تحليلات الاستراتيجي اليوناني **Asclepiodote** الذي عاش في القرن الأول قبل الميلاد.[1]

كما يوجد بنفس الفترة **أونسندروس Onesandros** الذي كتب حول وظائف الجنرال ومهامه، وعلى الرّغم من أنّ الفكر الاستراتيجي اليوناني كان عملياً أكثر منه نظرياً، إلّا أنّه يمكن إيجاد جانب من

[1]– صلاح نيوف، المرجع السابق، ص38.

التنظير في أعمال كل من **كزينوفان Xénophon** و**ثوسيديس Thucydide**[1]، فكزينوفان الذي يعود له الفضل في بلورة مصطلح الاستراتيجية كما سيق الإشارة إلى ذلك، كان أول كاتب عمّق دراسته التاريخية من خلال التفكير النظري وخاصة حول التكتيك في كتابه "تحليل الفروسية" الذي ينطلق من مفاهيم استراتيجية، ثوسيديس عالج موضوع الاستراتيجية من زاوية المهارة السياسية، وهذا من خلال تحليله لما يعرف بالحروب البيليبونيزية بين كل من إسبرطة وأثينا[2].

ب/ الفكر الاستراتيجي الروماني: لقد كان التاريخ الروماني تاريخاً حافلاً بالصراعات والحروب، ما جعل الاستراتيجية الرومانية تتبنى على هدف التوسع وبسط السيطرة والنفوذ على مساحات واسعة من العالم. وهذا ما تبرزه أفكار القادة العسكريين الرومانيين، وكذلك الشعراء مثل الشاعر الروماني الكبير **فيرجيل Virgile** الذي يقول:" **إنّ قدرنا أن نتوسع بلا حدود** ".[3]

ولكن على الرّغم من هذا التاريخ الحافل بالحروب والصراعات لم يتمكن الرومان من تحويل خبراتهم إلى مؤلفات تشكّل أدباً استراتيجياً خاصاً بهم، ورغم ذلك يمكن لمس بعض التحليلات للتكتيك والاستراتيجية من خلال مجموعة من المؤلفات مثل: **De He Militari** لـ **Caton** الذي لم يبقى منه شيء، إضافة إلى كتاب **Taktika** لـ **Polybe** وهو مفقود، كما أنّ هناك كتاب آخر مهم ألّفه **فرونتين Frontinus** حمل عنوان "فن الحرب" والذي ألّفه عقب توليه حكم بريتاني[4]، تطرّق فيه إلى تعليقات

---

[1]– صلاح نيوف، المرجع السابق، ص50.

[2]– ألبير رحمة، "علم الاستراتيجية"، **محاضرات علوم سياسية وإدارية**، ص57، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/YKn5t ، يوم:2021/09/01، على الساعة: 08:00.

[3]– " الفكر العسكري الروماني بين الدفاع والهجوم والتوسع حتى نهاية الحرب البونية الثانية 509 – 202 "، محصّل عليه من موقع : https://cutt.us/O7pID، يوم: 01 /09/ 2021، على الساعة : 08:00.

[4]- جوزيف هينروتين، أوليفييه شميت وآخرون، **حرب وإستراتيجية نهوج ومفاهيم**، الجزء الأوّل، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، ص39.

هوميروس العسكرية[1]، دون تناسي مخطوطة **فيغيس Végéce** عن "الفنون العسكرية الرومانية **Epitoma Rei Militaris** والتي تعود إلى القرن الرابع[2].

ومن بين ما تمّ توجيهه من إنتقادات للفكر الاستراتيجي الروماني هو؛ أنّ الرومان لم يكن لديهم أكاديمية عسكرية، ولا توجد عملية مؤسساتية للتكوين والتدريب فيما يتعلق بالاستراتيجية والتكتيك، كما لم يكن لديهم وسائل منظمة ومنهجية لتقييم المرشحين للوظائف العليا[3].

ج/ الفكر الاستراتيجي البيزنطي : على عكس الرومان فقد قدم البيزنطيون فكراً استراتيجياً مزدهر رغم أنّ أغلبه قد فُقد، ومن أهم الأسماء الإستراتيجية المعروفة عن الفكر البيزنطي في المجال الاستراتيجي إسم **Syrianos** الذي كان همزة وصلٍ بين اليونانيين القدماء والبيزنطيين، كما أنّ الإمبراطور **Constantin** السابع طلب من ولده أن يحمل معه في حملاته العسكرية مؤلفات كل من **Syrianos** و**Polyen**، ويُرجع أغلب الباحثين الدراسات المجهولة في الاستراتيجية إلى **Syrianos**.[4]

3/ الفكر الاستراتيجي العربي الإسلامي: لقد تأثّر العرب والفرس بالفكر البيزنطي القديم، إلّا أنّ هناك معوقات حالت دون ظهور فكر استراتيجي عربي ومن أهمها دور الجانب الديني، ضف على ذلك أنّ أغلب الدراسات والاجتهادات في مجال الفكر الاستراتيجي فُقدت بعد الغزو المغولي لبغداد، وقد حاول فيما بعد إبن خلدون أيضا التحدّث عن الحروب والطرق المستخدمة في المعارك من قبل مختلف الشعوب.[5]

وقد شهد العهد المملوكي فيما بعد بمصر محاولات وضع أعمال ومؤلفات تقترب من التكتيك والاستراتيجية مثل كتاب تعليمات رسمية للتعبئة العسكرية لصاحبه **إبن منقولي**، كما تمّ وضع العديد من

---

[1]– صلاح نيوف، المرجع السابق، ص 39.

[2]– جوزيف هينروتين، أوليفييه شميت وآخرون، المرجع السابق، ص39.

[3]– صلاح نيوف، المرجع السابق، ص40.

[4]– المرجع نفسه.

[5]– نفس المرجع، ص41.

الآداب العسكرية التي حاولت فهم آليات الحرب عند المسيحيين بغرناطة، وتمّ الكشف عن العديد من المخطوطات ومن أهمها مخطوطة الفنّ العسكري لـ **محمد بن عبد الله** والفن العسكري والفروسية لـ **علي بن عبد الشامان بن هزيل**...الخ.[1]

المطلب الثاني: الفكر الاستراتيجي الحديث

بعد النصف الثاني من القرن الـ 15م بدأ الفكر الاستراتيجي في الاعلان عن نفسه عبر العديد من المؤلفات أهمّها كتابات الماركيز **Vellana** من خلال كتاب الحرب، بالإضافة إلى كتاب مبادئ الصراعات النبيلة لـ **روبرت بالزاك Robert De Balsac**، ولكن أهم الكتابات كانت تلك التي جاءت بفضل إسهامات نيكولا ميكافيلي سيما من خلال مؤلفه **فن الحرب** وهو المؤلف الوحيد الذي نُشر له وهو على قيد الحياة، وقد كان مثله مثل كتاب الأمير عبارة عن نقد للمؤسسات العسكرية التي كانت سائدةً في عصره، وفي هذا الموضوع لا يفوتنا إيراد اقتباس مهم من كتابه فن الحرب يقول فيه:" أفضل القوانين والطقوس في العالم سوف يتم احتقارها وتدهس تحت الأقدام إذا لم تحظى بالدعم من القوّة العسكرية...إلخ"[2]. وهنا تتجلى نزعة القوّة والواقعية في فكر نيكولا ميكيافيلي، حيث القوانين من دون وجود قوّة تفرضها تبقى مجرّد حبرٍ على ورق.

قدّم بدوره في مؤلفه الأمير نصائح للحاكم بخصوص الحرب، حيث قال بأنّه لا يجب أن تكون له غايةٌ أو فكرةٌ سوى الحرب ونظامها وطرق تنظيمها، وألّا يتخذ لدراسته موضوعاً آخر سواها، باعتباره الفنّ الوحيد اللازم لمن يتولى القيادة، كونه أحد أهم الوسائل للحفاظ على الحكم. وفي حال ما إذا اتجه الأمير نحو التفكير في مظاهر الترف بدلاً من الأسلحة فإنّ ذلك سيكون سبباً وجيهاً لضياع الولايات على

[1]– صلاح نيوف، المرجع السابق، ص41.

[2]– نيكولا ميكيافيلي، **فن الحرب**، ترجمة: صالح صابر زغلول، (دمشق – القاهرة: دار الكتاب العربي، 2015)، ص8.

حدّ تعبيره. ويضيف بأنّ الأمير الذي يجهل الشؤون الحربية يفقد قيمته بين جنوده، وبالتالي فعلى الأمير أن يواظب على تدريبه العسكري في أوقات السلم أكثر من أوقات الحرب[1].

تعليقاً على ما قاله ميكيافيلي وجب القول بأنّ فنّ الحرب لا يقتصر فقط على الأشخاص ذوي الخلفية العسكرية أو الذين ينتمون إلى مؤسّسة عسكرية، وفي هذا أُعرب عن تأييدي الكامل لما قاله ميكيافيلي في هذا الصدد، حيث على الحاكم وإن كان مدنياً أن يتعلّم فنّ الحرب وكل ما له علاقةٌ بالشأن الاستراتيجي فيكفي فقط أنّ إعلان الحرب من عدمه يعود للحاكم مهما اختلفت مسمياته عبر الدول، ليكون ذلك سبباً في قراءة وتعلّم كل ما له علاقة بالبعد العسكري والشأن الاستراتيجي بصفة عامة، فعلى الحاكم أن يرتدي عباءة المحارب في أوقات الحرب، ويخلعها في أوقات السلم، مع ضرورة التأكيد على تدعيم الحاكم لنفسه بالخبراء والمستشارين الاستراتيجيين والعسكريين.

تَعَلُّمْ الأمير يجب أن يكون شاملاً لجميع العلوم ويجب أن يكون عملياً أكثر حتى يكتسب خبرةً واسعةً تمكّنه من الظفر بنتائج أي معركة أو حرب، أي إنّ التعلم لا يجب أن يقتصر فقط على العلوم العسكرية بل كذلك العلوم الأخرى ومن ذلك الجغرافيا على حد ما يضيف ميكيافيلي قائلاً: "...يجب عليه بجانب تنظيمه لقواته وتدريبه لهم أن يُشغل نفسه بالصيد باستمرار، فهذا أمرٌ يعوّد جسده على المشقة والتعب، كما أنّه يجعله يدرس طبيعة البلاد في نفس الوقت، فهذه منحدرات الجبال وهنا تنفرج الوديان، وهناك مواقع السيول، ويفهم طبيعة المستنقعات والأنهار، وعليه أن يُلِمَّ بجميع هذه الأمور إلماماً تاماً. ولهذا العلم فوائدٌ من ناحيتين؛ أولها أنّ الانسان يعرف عن بلاده كلّ شيء مما يتيح له أن يدافع عنها بصورة أفضل، كما أنّ معرفته لطبيعة إقليم بلاده توصله إلى طبيعة أقاليم أخرى... فهذه المعارف تعلّمه

[1]– نيكولا ميكيافيلي، **الأمير**، ترجمة: أكرم مؤمن، (القاهرة: مكتبة إبن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.ن)، ص – ص (77 – 78).

كيف يلقى عدوّه، وكيف يقيم المعسكرات؟ وأين يقيمها؟ وكيف يضع الخطط للمعارك؟ وكيف يحاصر المدن ويظفر بها"[1].

ما يلاحظ على ما قاله ميكيافيلي حول الأمير وضرورة تعلّمه لفنّ الحرب، هو أنّه لا يفصل بين السياسي والعسكري، أي أنّ الأمير يقوم بدور الحاكم وفي نفس الوقت قائد الجيش والمحارب، ولعل هذا يعود سببه إلى خلفية الحكام بالإمارات الايطالية في تلك الفترة حيث أغلبهم كان ذو خلفية عسكرية ولم يصل إلى الحكم سوى من خلال قوّة السلاح، وهو ما يتطلّب منه ضرورة الحفاظ على قوّته العسكرية ومضاعفتها من أجل الحفاظ على حكمه. ولهذا السبب تكرّر إلحاح ميكيافيلي على الأمير بضرورة الاهتمام بالشأن العسكري والتسلّح.

من جانب آخر تحدّث ميكيافيلي عن نوعين من الأمراء؛ الأول وهو الأمير الذي يستطيع توفير الحماية لنفسه دون الحاجة لغيره، وهذا يستطيع أن يحشد الجيوش بسبب وفرة المال والرجال ويصعب على غيره مواجهته. أما الثاني، فهو الذي يكون بحاجةٍ لحماية غيره وهنا لن يكون قادراً على حشد الجيوش والحل الوحيد أمامه هو أن يجمع المؤن ويتحصن داخل أسوار مدينته ويمسك بزمام الأمور فيها، لأنّ من الصعب على القوى المعادية مهاجمة المدن المحصنة. ويحذّر أيضاً من عقبات الاستعانة بالجنود الأجانب والمرتزقة للدفاع عن إمارته لأنّ عواقب ذلك كبيرة حيث يقول:"...أسلحة المأجورين والحلفاء بلا فائدة وخطيرة، وكلّ من يقيم دولته على أسلحة قوات مأجورة لن يستطيع التأكد من قوّة وثبات ولايته، لأنّها قوّات مفكّكة ولها مطامعها الخاصة، وغير منظمة ولا عهد لها، وهي تبدو قوية أمام

[1]– نيكولا ميكيافيلي، **الأمير**، المرجع السابق، ص78.

الأصدقاء، ولكنّها جبانة عند مواجهة الأعداء... وهم ينهبونك في وقت السلم وينهبك العدو في وقت الحرب"[1].

الميزة الأخيرة يمكن ملاحظتها في جلّ الدول العربية إذ تعتمد على جنود دول أخرى عبر السماح بإنشاء ما يسمى بالقواعد العسكرية، كما تعتمد على أسلحة تقوم بشرائها من دول أخرى. وهنا وجب التأكيد في مستهل حديثنا عن هذه النقطة بأنه يجب على الدول العربية أن تحقّق استقلالها في المجال العسكري بتطوير صناعتها العسكرية.

ويعدُّ ميكافيلي أول مفكر سياسي يدرك الطبيعة التنافسية للنظام العالمي، حيث رأى أنّ السياسة هي صراع من أجل البقاء بين الكائنات النامية والمتوسعة، وخلص إلى أنّ مثل هذا الكائن الحي يعتمد على قدرته على الحرب، فوق كل هذا قام ميكافيلي بفصل الحرب عن الموانع الدينية والأخلاقية وربطها بالعوامل الدستورية والاقتصادية والسياسية. ويمكن إجمال أهم الأفكار التي جاء بها ميكافيلي في مجال الاستراتيجية في النقاط الآتية[2]:

- تعتبر الحرب نشاطاً مهماً في الحياة السياسية؛
- يجب أن يكون هدف الحرب هو الهزيمة الكاملة للعدو، حيث حسبه يجب أن تكون الحروب قصيرة وحادة، ويجب إنهاؤها بأسرع ما يمكن بتحقيق نتيجة محدّدة؛
- نظراً لأنّ كلّ شيء يعتمد على نتيجة المعركة، يجب عمل كل ما هو ممكن لضمان النصر، بما في ذلك الاستخدام الكامل للقوى على الاطلاق إذا كان العدو يبدو أقل قوّة؛

[1]– نيكولا ميكيافيلي، **الأمير**، المرجع السابق، ص. ص. ص(60. 66. 67).

[2] - Mohan Malik, "The Evolution of Strategic Thought", **Contemporary Security an Strategy**,(January 1999), p – p (16 - 17).

- يجب أن تكون المعركة الحاسمة هدف كل حملة عسكرية، ويجب أن تكون كل حملة عسكرية مخطّطة وعملية منسقة؛

- القيادة يجب أن تكون في يد شخص واحد.

وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب العسكريين في القرن السابع عشر والثامن عشر قد اهتمّوا بالتركيز على التكتيك، حيث ساهمت معظم الكتابات في هذه الفترة بتطوير فكر تكتيكي عميق، وفي هذا تجب الإشارة إلى أعمال ومساهمات كل من؛ **موريس دوناسو Maurice de Nassau** وكذلك **مونتكوكولي Montecucculi** مروراً **بتورين Turenne** و**فولار Folard** بالاضافة إلى المارشال **ساكس Saxe**.[1]

المطلب الثالث: الفكر الاستراتيجي المعاصر

لا يمكن التطرّق إلى الفكر الاستراتيجي المعاصر إلاّ من خلال أفكار كلٍّ من جوميني وكلاوزوفيتز اللّذَينِ يُعتبران الآباء المؤسّسين للفكر الاستراتيجي المعاصر، وعلى الرغم من وجود الكثير من الاختلافات بينهما؛ إلاّ أنّ هناك مجموعة من القواسم المشتركة كانت تجمعهما،[2] حيث انكبَّا على دراسة حروب نابليون واستخلصا من استراتيجية عملياته ومن تكتيكه القواعد الأساسية لعلم الحرب، وقد أصبحت تحليلاتهما ونظرياتهما الأساس الذي قام عليه العلم الحديث طوال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين[3].

[1]– جوزيف هينروتين، أوليفييه شميت وآخرون، المرجع السابق، ص41.

[2] - Thomas J. Hench, "Clausewitz vs Jomini: Putting “STRATEGY” Into Historical Contex", Avialable from : https://cutt.us/y9VQ7, retrieved : 03/09/2021, at : 17 :00.

[3]– منير شفيق، المرجع السابق، ص 46.

فقد عمل جوميني، الذي ولد عام 1779 بمدينة بايرن في سويسرا من أبوين إمتهن كلاهما السياسة[1] على الموافقة بين إرث القرن الثامن عشر والتعليمات المأخوذة من نموذج نابليون، أين ألّف كتابه الأول تحت عنوان "معالجة التكتيك الكبير". وقد اهتمّ بفكره جميع العسكريين في القرن التاسع عشر[2]، ولعلّ السبب الرئيس الذي جعل كتابات جوميني تحتل مكانةً بارزة في علم الاستراتيجية، هو مزجه بين النظرية والتطبيق خصوصاً وأنّه يملك خبرةً عسكريةً حيث يقول:" النظريات الصحيحة المبنية على المبادئ الصحيحة التي تدعمها الأحداث الفعلية للحروب، وإضافتها إلى التاريخ العسكري الدقيق، ستشكل مدرسة تعليم حقيقية للجنرالات"[3].

علاوةً على ما ذُكِرَ سابقاً فـ"جوميني" يعود له الفضل في إرساء الأساس الذي تقوم عليه الاستراتيجية، ومنذ ذلك الحين ظهرت نظرية الإدارة، فحسبه الاستراتيجية تقع في قلب فنّ الحرب حيث عرّفها قائلاً: "**هي فن توجيه الجماهير بشكل صحيح إلى مسرح الحرب، إمّا للدفاع أو للغزو أو بالتناوب، كفنّ صنع الحرب على الخريطة**"، كما قسّم الاستراتيجية إلى أربعة مستويات من؛ التحليل – الحنكة، الاستراتيجية، التكتيكات الكبيرة والتكتيكات البسيطة. وفي سياق حديثه عن الحروب فقد أكّد على أهمية الحروب العادلة التي تُشَنُّ من أجل استرجاع الحقوق المسلوبة، وفي نفس الوقت انتقد حروب الفتح ووصفها بأنّها جريمة ضد الإنسانية، بينما تأسّف على الحروب التي تُشَنُّ لأهداف دينية أو سياسية بسبب ما تحمله من قسوة وطابع انتقامي من قبل الأطراف المتحاربة[4].

أمّا بالنسبة إلى كلاوزوفيتز المولود عام 1780 ببروسيا والذي ولد في عائلة عسكرية حيث كان والده من قدامى المحاربين، وشقيق لضابطين آخرين[5]، فقد تناول موضوع الاستراتيجية الكلية ومسائل

[1] - Bernard Gainot, Ami-Jacques RAPIN, "Jomini et la Stratégie. Une Approche Historique de L'œuvre", **Annales Historiques de la Révolution Française, (**333, Juillet-Septembre 2003), p1.

[2] – منير شفيق، المرجع السابق، ص 63.

[3] - Randall G. Bowdish, Op.cit, p. p(62. 65).

[4] - Ipid, p64.

[5] - Clausewitz, **De la guerre (Livre I)**, Traduire : Jean-Baptiste Neuens, (Paris : Flammarion, 2014), p2.

الحرب بروح فلسفية عميقة متأثراً بفلسفة **كانط Emmanuel Kant*** و**هيجل Friedrich Hegel****، وقد ركّز بصورة خاصة على التأثير السياسي الضخم في الاستراتيجية العسكرية[1]، فأوّل كتابة له كانت تحمل عنوان نقد عميق لنظام الحرب، حيث كان متأثّراً بحركة التنوير آنذاك وسعى لدراسة الحرب كأداةٍ سياسية عقلانية مرتبطة بدولةٍ قوميةٍ أو كيان سياسي[2]–وهو يتفق هنا مع جوميني في هذا الطرح–، وقد عرّف كلاوزوفيتز الحرب بأنّها ليست سوى استمرار للممارسة السياسية عبر استخدام لوسائل أخرى.

بالانتقال للاستراتيجية فقد عرّفها كلاوزفيتز عبر مصطلح الاشتباك، أي استخدام القوات المسلحة من أجل الوصول إلى هدف الحرب، وحسبه هناك مجموعة من العناصر التي قد تحدد الاستعانة بالاشتباك وهي: العناصر المعنوية والبدنية والهندسية والجغرافية والاحصائية؛ فالعناصر المعنوية تبحث في الجانب الفكري والمعنوي، بينما الثانية أي العناصر البدنية تهتم بحجم القوات العسكرية وتشكيلها وتناسب صنوف الأسلحة، في حين العناصر الهندسية تهتم بتناسب زوايا خطوط العمليات والحركات الدائرية أو البعيدة عن المركز، أمّا العناصر الجغرافية فهي تشمل تأثير الأرض وعوامل التضاريس (الجبال – الأنهار الطرقات...إلخ)، أمّا العوامل الاحصائية فهي تبحث في وسائل التموين[3].

وبالتالي؛ ومن خلال التطرق إلى أهمّ ما جاء به كلٌّ من كلاوزفيتز وجوميني اتضح أنّ كلاهما ربط الاستراتيجية بالبعد العسكري، حيث أسهبا كثيراً في التحدّث عن الحرب، ولعلّ السبب الرئيسي في ذلك هو الخلفية العسكرية لكليهما، ولكن تجدر الإشارة إلى أن التوصيف الذي ارتبط بهما بكونهما الآباء المؤسِّسين لعلم الاستراتيجية ليس أمراً مبالغاً فيه، حيث قاما بوضع أسس النظرية الاستراتيجية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الهدف المرسوم ولو أنّ هذا الهدف كان يقتصر على تحقيق النصر في

---

[1]– منير شفيق، المرجع السابق، ص 46.

[2] - Randall G. Bowdish, Op.cit, p66.

[3]– كارل فون كلاوزوفيتز، **الوجيز في الحرب**، ط2، ترجمة: اكرم ديري– الهيثم الأيوبي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1988)، ص. ص (73. 176)

الحرب، ولكن انطلاقا من أعمالهما قامت نخبة من المنظّرين المهتمين بالشأن الاستراتيجي وفي مقدمتهم أندريه بوفر بتطوير مفهوم الاستراتيجية ليتم الانتقال من الحديث عن الاستراتيجية العسكرية إلى الاستراتيجية الشاملة، حيث قام بوفر كما سبقت الإشارة إلى ذلك بتحرير الاستراتيجية من طابعها العسكري على الرغم من أنّه كان ذو خلفية عسكرية.

فحسب ما جاء في التقديم الذي ورد في كتابه "مقدمة في الاستراتيجية"، والذي جاء بقلم ليدل هارت، فقد كان عام 1935 ضابطاً في هيئة الأركان العامة للجيش الفرنسي، وفي عام 1950 أصبح نائباً لرئيس أركان القوات البرية لأوروبا الغربية، وفي عام 1955 تم إرساله إلى الجزائر لقيادة منطقة عملياتية، وبعد ذلك تمّ اختياره لقيادة الفيلق الفرنسي في بعثة السويس، وفي عام 1958 أصبح نائب رئيس هيئة الأركان، وبعد ذلك بعامين تمّ تعيينه ممثلاً لفرنسا في المجموعة الدائمة لحلف الشمال الأطلسي بواشنطن. وقد أبدى ليدل هارت إعجابه كثيراً بهذا المفكر، كما اعتبر أنّ مؤلَّفه الموسوم بـ"مقدمة في الاستراتيجية" الرسالة الأكثر اكتمالاً حول الاستراتيجية[1].

تعمّدنا في نهاية هذا المطلب إيراد اندريه بوفر نظراً لأنّ أغلب الدراسات التي تطرّقت إلى الفكر الاستراتيجي المعاصر إقتصرت فقط على إيراد إسهامات كل من كلاوزوفيتز وجوميني بينما تجاهلت أندريه بوفر الذي كان له الفضل في توسيع مفهوم الاستراتيجية، أين قام بنقل الاستراتيجية من مفهومها الضيق حيث كانت تتمثّل في كيفية توظيف القوّة العسكرية لتحقيق النصر في الحرب أو تحقيق الأهداف السياسية، إلى مفهومها الواسع بأن أصبحت القوّة العسكرية أحد الوسائل المتاحة لتنفيذ الاستراتيجية إلى جانب مجموعة من الوسائل الأخرى. وسيتمّ التطرّق إلى ذلك بشكلٍ مفصّلٍ في المبحث القادم الذي تمّ تخصيصه لدراسة مستويات الاستراتيجية التي تمّ تقسيمها إلى مستويين رئيسيين وهما: الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية القومية (الشاملة).

[1] - Général Beaufre, Op.cit, p - p(7 - 8).

المبحث الثالث: مستويات الاستراتيجية

لقد وردت مستويات الاستراتيجية تحت تصنيفات مختلفة في الكثير من الدراسات، ولكن وبالاستناد إلى التطور التاريخي للاستراتيجية بانتقالها من المفهوم الضيق الذي يحصر الاستراتيجية في البعد العسكري إلى المفهوم الواسع بأن أصبحت تشمل الاستراتيجية أبعاداً متعدّدة بما فيها البعد العسكري، فقد جرى في هذا المبحث التطرّق إلى مستويات الاستراتيجية بتقسيمها إلى مستويين وهما: الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية القومية (الشاملة).

المطلب الأوّل: الاستراتيجية العسكرية

يرتبط هذا المستوى ارتباطاً وثيقاً بكيفية إعداد الجيوش وتنظيمها وتسخير كافة الوسائل من أجل إحراز النصر في الحرب، وهي وإن تمّ تعريفها فإنّ أبلغ تعريف لها هو تعريف ليدل هارت الذي سبقت الإشارة له؛ حيث عرّفها بكونها: " **فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية من أجل تحقيق هدف السياسة**"، فحسبه الاستراتيجية لا تعتمد على حركات الجيوش فقط ولكنّها تعتمد على نتائج هذه الحركات[1]. وعليه فإنّ التدقيق في تعريف ليدل هارت يجعلنا نستنتج بأنّ الاستراتيجية العسكرية هي فنّ استخدام القوّة العسكرية من أجل بلوغ الأهداف المسطّرة مسبقاً، والتي تدخل ضمن إطار الأهداف العليا للدولة التي على أساسها تتجه الدول إلى شن الحرب، عبر توظيف عناصر قوتها العسكرية بالطريقة والأسلوب الذي من شأنه أن يؤدي إلى الفوز بها.

وتجدر الاشارة إلى أنّ ليدل هارت في تعريفة للاستراتيجية قد قدّم نقداً لتعريف كلاوزفيتز الذي يقول بأنّ الاستراتيجية هي: "فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب". بحيث يقول ليدل هارت أنّ هذا التعريف يُدخل الاستراتيجية في حقل السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب، وهذه أمور

[1]– ليدل هارت، المرجع السابق، ص 276.

تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود عمل القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها[1]، وقد حدّد ليدل هارت مجموعة من المبادئ للاستراتيجية العسكرية، وهي كالتالي[2]:

1- مقابلة الهدف مع الإمكانات؛

2- متابعة الجهد وعدم إضاعة الهدف؛

3- اختيار الخط الأقل توقعاً،

4- استثمار خط المقاومة الأضعف؛

5- اختيار خط عمليات يؤدي إلى أهداف متناوبة؛

6- المرونة في المخطط والتشكيل بحيث يتلاءمان مع الظروف؛

7- عدم الزج بكافة الإمكانات إذا كان العدو محترساً؛

8- عدم تسديد الضربات على نفس الخط أو بنفس الطريق.

وعند الحديث عن الاستراتيجية العسكرية من الضروري التطرّق إلى مفهوم العقيدة العسكرية بغية تبيان الفرق الموجود بينهما، نظراً لأنّ هناك الكثير من الباحثين في الدراسات الاستراتيجية يقعون في خلط عند تطرّقهم لدراسة هذين المفهومين، وقد وردت العديد من التعاريف لمفهوم العقيدة العسكرية أهمّها ما يلي[3]:

---

[1]- ليدل هارت، المرجع السابق، ص274.

[2]- ألبير رحمة، المرجع السابق، ص - ص(14 - 15).

[3]- حوسين بلخيرات، التحوّلات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري، **دراسات وأبحاث: المجلّة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (مجلّد10، العدد 03، سبتمبر 2018)، ص - ص(195 - 196).

- العقيدة العسكرية هي رؤية القيادة السياسية لما ينبغي أن تكون عليه قوّاتها المسلحة في مجال البناء والجاهزية القتالية؛

- العقيدة العسكرية تُشتق من الفكر الاستراتيجي والسياسي للدولة وتنبثق عنها الاستراتيجية العسكرية، حيث تحدّد مسالك ودروب الفعل الاستراتيجي العسكري الهادف وذلك باستخدام القوّة العسكرية أو التهديد باستخدامها؛

- هناك من عرّف العقيدة العسكرية بكونها جملة الأفكار والمفاهيم والآراء والتعاليم التي تستخدمها القوات المسلحة سلماً وحرباً؛

- كما تُعرّف أيضا بأنّها خطط وأفكار الدولة حول المسائل المتعلقة بالحرب والسلم، أو بتعبير آخر مجموعة وجهات النظر والأفكار المعتمدة من قبل الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محددة، والمتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة وطرائق خوضها وتدابير إعداد القوات والبلاد لتلك الحرب.

بعد استعراض مجموعة من التعاريف المتعلقة بمفهوم العقيدة العسكرية يمكن القول كتعريف إجرائي بأنّ العقيدة العسكرية هي: "**الإطار الفكري والنظري المتضمن لجملة القوانين والمبادئ ذات الطابع العسكري التي تُعْنَى بمسائل إعداد وتنظيم وتوجيه المؤسّسة العسكرية بجميع هياكلها في فترة السلم والحرب**". ومنه على سبيل التميز بين كل من الاستراتيجية العسكرية والعقيدة العسكرية يمكن القول بأنّ؛ الأولى تعني الاستخدام الفعلي للقوّات المسلحة وبمختلف صنوفها القتالية عند التلاحم ميدانياً مع قوّات العدو، بحيث تهتم بعملية التحضير والاعداد لكيفية استخدام القوّات المسلحة في حربٍ تخوضها الدولة، بينما الثانية هي التي تقوم بتوجيه هذا النشاط في ضوء التعاليم والأفكار التي تخص العلم العسكري وفنّ الحرب التي تطبقها القوات المسلحة بعد تأمين مستوى متقدم في مجال إعدادها وتدريبها،

مما يجعلها قادرةً على مجابهة كافة الظروف والأخطار بهدف النصر العسكري عند اشتراكها بأي صراع مسلح[1].

المطلب الثاني: الاستراتيجية القومية (الشاملة)

تعدّ الاستراتيجية القومية من أحدث المستويات للاستراتيجية نتيجةً للتطور الذي حصل على مستوى الفكر الاستراتيجي، حيث تم الانتقال بمفهوم الاستراتيجية من معناه الضيق أين كان مقتصراً على الجانب العسكري حول كيفية شنّ الحروب وإحراز النصر فيها، إلى معناه الواسع بأن تحول البعد العسكري إلى أحد أبعاد الاستراتيجية إلى جانب أبعاد أخرى كالبعد السياسي؛ والبعد الاقتصادي؛ والبعد الاجتماعي؛ وحتى الثقافي.

وأبلغ تعريف للاستراتيجية القومية هو الذي يقول فيه أندريه بوفر بأنّها: "العملية التي يتمّ فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوّة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، من أجل تحقيق المصلحة القومية المتاحة تحت جميع الظروف، لانتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات، بهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة"[2].

ويمكن من خلال هذا التعريف الذي أورده أندريه بوفر الخروج بمجموعة من الملاحظات:

1- الاستراتيجية القومية (الشاملة) لا تقتصر على مصدر واحد من مصادر القوّة مثلما لُوْحِظَ ذلك في الاستراتيجية العسكرية سابقا (القوّة العسكرية)، وإنما تقوم على تسخير كافة مصادر القوّة

[1]- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل في دراسة الاستراتيجية**، (بغداد: جامعة بغداد، 2009)، ص28.

[2]- خليل حسين، حسين عبيد، **الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي(استراتيجيا الأمن القومي الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر)**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص19.

العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية بغية تحقيق الهدف الأعلى للدولة (المصلحة القومية)؛

2- الاستراتيجية القومية ترتبط بهدفٍ مباشرٍ، أي أنّها تسعى إلى تحقيق هدفٍ قومي والذي يعتبر انعكاساً للمصلحة القومية وهو يرتبط بالأمن القومي للدولة؛

3- اتساع مكان وزمان الاستراتيجية القومية حيث لا ترتبط بالمكان والزمان الذي تحدث فيه الحرب مثلما يمكن ملاحظة ذلك بالاستراتيجية العسكرية ولكنها تبدأ قبل وأثناء الحرب وتمتد لما بعدها.

وبالتالي؛ الاستراتيجية القومية هي استخدام محصّلة القوّة القومية لمجتمع ما، من أجل تحقيق أهداف الأمن القومي في ظل كل الظروف الحاضرة أو المتوقعة، ومنه فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن القومي وهي أداة لتحقيق أهدافه[1]، وعليه؛ ومن أجل إيضاح المفهوم أكثر يجب إيراد أهم خصائص الاستراتيجية القومية (الشاملة)، حيث تتميز بخمس خصائص رئيسية على النحو الآتي[2]:

- الشمول: عليها أن تراعي النظرة الشاملة للموقف، ثم تضع ما يناسبه من أهداف ومقومات ووسائل؛
- التكامل: يجب أن يكون هناك تكامل بين كل جزئيات الموقف والأجهزة القائمة مع بعضها في تجانس نوعي نحو نفس الهدف؛
- المرونة: بحيث يجب أن تكون منسجمةً مع مختلف التغيرات التي قد تطرأ؛
- الكفاءة: أي الاستخدام الأمثل للإمكانيات والكفاءات؛

[1]- عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص27.

[2]- ألبير رحمة، المرجع السابق، ص13.

- التطور: يجب تطوير الاستراتيجية بتطور وتغير الظروف.

ويمكن من خلال هذه الخصائص استنتاج مجموعة من العوامل التي تساهم في إنجاح الاستراتيجية ومن أهمّها:

- **واقعية الأهداف(العقلانية):** أي يجب أن يكون هناك توازن بين الأهداف المصاغة والوسائل المتاحة لبلوغها، فعلى سبيل المثال لا يمكن للدول صياغة استراتيجية تهدف إلى تحقيق الهيمنة الدولية في حين أنّها لا تملك الوسائل التي تخولها حتى لتحقيق الهيمنة الإقليمية؛
- **الوسائل:** ثاني عامل لإنجاح الاستراتيجية هو توفر الوسائل المناسبة لتحقيق الهدف المرسوم؛
- **البيئة:** تؤثر البيئة بشكلٍ كبيرٍ على نجاح وفشل الاستراتيجية، وهنا المقصود بالبيئة هو ثلاثية البيئة: النفسية والداخلية والخارجية؛
- **الاستشراف:** أحد عوامل نجاح الاستراتيجية هو إمتلاك الاستراتيجي للقدرة على استشراف المستقبل من حيث التنبؤ بالعراقيل أو الأزمات التي قد تحدث فتسبب خللاً على مستوى الاستراتيجية.

وبعد استعراض أهم مستويات الاستراتيجية والتي تمّ حصرها في مستويين رئيسيين؛ وهما الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية القومية (الشاملة)، يمكن القول بأنّ الاستراتيجية عندما كانت ترتبط بالبعد العسكري حصراً، كانت تُعَرَّفُ في نطاقٍ ضيقٍ وهو كيفية إلحاق الهزيمة بالخصم وإحراز النصر بالحرب، إلّا أنه وبعد التطور الذي حصل على مستوى مفهوم الاستراتيجية، بالانتقال للحديث عن

الاستراتيجية القومية (الشاملة) أصبح تعريفها لا يقتصر فقط على البعد العسكري، بل أيضاً أصبح يشمل البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي...إلخ، ناهيك عن التحول على مستوى الهدف الذي تسعى الاستراتيجية لبلوغه، حيث لم يعد يتمثل في إلحاق الهزيمة بالخصم والانتصار بالحرب بل أصبح يتمثل في بلوغ المصلحة القومية والمتمثلة في تحقيق الأمن القومي. ولعلّ هذا الارتباط بين الاستراتيجية والأمن القومي هو التفسير للوثائق الحكومية التي تصدر عن الولايات المتحدة تحت مسمى "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي".

وتعتبر وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي واحدة من أهم الوثائق التي تصدر عن البيت الأبيض في الولايات المتحدة، حيث تقدّم هذه الوثيقة لمحة عن رؤية الإدارة الحاكمة والأسلوب الذي سوف تنتهجه، وأيضاً الوسائل التي سوف تعتمدها في ذلك تجاه مختلف التحديات والقضايا على المستويين الداخلي والخارجي، دون إغفال رؤية الإدارة الحاكمة للدول والقوى الأخرى خصوصاً تلك المنافسة للولايات المتحدة. ونظراً لأهمية هذه الوثيقة سيتمُّ في الفصل الثاني من الموضوع الاستعانة بها عند دراسة أثر البيئة الداخلية للرئيسين بوش الإبن وباراك أوباما على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تمّ التطرّق له في هذا الفصل يمكن القول أنّ الاستراتيجية فنٌّ وعلمٌ يستحق الاهتمام من قبل الأفراد والمجتمعات والدول، حيث إنّ الاستراتيجية هي الآلية التي من شأنها أن تقوم بنقل الأفكار والخطّط من البعد النظري إلى البعد التطبيقي عبر توظيف مختلف الوسائل والموارد المتوفرة بطريقةٍ عقلانيةٍ تتيح الوصول إلى الأهداف المسطّرة مسبقاً، ومنه يمكن القول أنّ الأهداف بدون استراتيجية محكمة تتيح توظيف كل ما يلزم من وسائل وموارد لبلوغها هي عبارة عن مغامرات مجهولة العواقب، حيث إنّ السهم الذي لا يعرف الطريق إلى هدفه قد يرتد ليعود إلى صاحبه.

ولهذا فإنّ الأهمية التي تكتسبها الاستراتيجية جعلت الدول توليها اهتماماً كبيراً سيما تلك الطامحة إلى تحقيق أهداف ذات بعد عالمي يتجاوز حدود الدور الداخلي، وهو ما جعلها تتجه نحو تسخير كافة الإمكانيات من دعم إنشاء مراكز الدراسات إضافةً إلى الاستعانة بالخبراء والمستشارين الاستراتيجيين في سبيل ذلك، حيث باتت الدول اليوم سيما الكبرى تشهد سباقاً في هذا المجال، وهو السبب خلف الانتشار الواسع والكبير لمراكز الدراسات سيما تلك المتخصصة في الشأن الاستراتيجي.

والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر دولة رائدة في مجال الاستعانة بمراكز الدراسات الاستراتيجية وتوظيف الخبراء الاستراتيجيين، خصوصاً وأنّ لها أهداف جيو–استراتيجية عالمية تسعى من خلالها نحو بسط هيمنتها العالمية التي أصبحت الهدف الرئيسي للولايات المتحدّة منذ نهاية الحرب الباردة، والذي على أساسه تقوم بصياغة استراتيجيتها تجاه مختلف الدوائر والدول وعلى وجه الخصوص تلك التي تملك من المقوّمات ما يخوّلها لعب أدوار عالمية من شأنها تهديد مكانة الولايات المتحدة بصفتها قطباً مهيمناً ومن بينها روسيا، وهو ما سيتم التطرّق له بالتفصيل في الفصل القادم عند تناول أهمية روسيا الإتحادية في الاستراتيجية الأمريكية.

الفصـــــــــل الأوّل:

أهمية روسيا الاتحادية
في
الاستراتيجية الأمريكية

تمهيد:

تعدّ روسيا من القوى الصاعدة التي تتميز بمجموعة من المقوّمات التي من شأنها أن تؤثر على موازين القوى العالمية وبالتالي التأثير على طبيعة النظام الدولي، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلباً على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يجعل الولايات المتحدة تنتهج استراتيجية تجاه روسيا تنسجم وهدفها المتمثّل في استمرار بقائها على رأس النظام الدولي، وبالتالي استمرار هيمنتها العالمية. من هذا المنطلق قبل دراسة العوامل المؤثرة في الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا؛ وجب تحديد أهمية روسيا في الاستراتيجية الأمريكية وهو ما سيتم التطرّق له في هذا الفصل.

وقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية؛ حيث خُصّص المبحث الأوّل لدراسة المقومات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية والمتمثلة في المقوّم الجيو-استراتيجي، والمقوّم السياسي والعسكري، وكذا المقومات الاقتصادية، وأخيراً المقوّم الحضاري الذي تمّ فيه التركيز على عاملين مهمّين في الجيوبوليتيك الروسي وهما: القوّة الديموغرافية والقوّة الدينية المتمثلة في الكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

بينما المبحث الثاني؛ فيتناول محددات الاستراتيجية الأمريكية، فلا يمكن معالجة موضوع عن الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة أو دولة معينة دون إجراء دراسة معمّقة للاستراتيجية الأمريكية، وهو ما تمّ القيام به في هذا المبحث، من خلال التطرّق إلى مفهوم الاستراتيجية الأمريكية، ومن ثمّ التطوّر التاريخي للاسترتيجية الأمريكية الذي مرّ عبر ثلاث مراحل رئيسية سيجري تناولها بالتفصيل في المطلب الثاني، في حين تمّ تخصيص المطلب الأخير من هذا المبحث لاستعراض آليات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية التي تمّ تقسيمها وفقاً للتطور الفلسفي لمفهوم القوّة بدءاً بالقوّة الصلبة مروراً بالقوّة الناعمة وإنتهاءً بالقوّة الذكية.

وعلى إعتبار أنّ الموضوع يهدف إلى تحديد العوامل المتحكمة في طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا؛ فمن الواجب التطرّق إلى المداخل النظرية التي يمكن الاستناد عليها في فهم وتحليل الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، وبالتالي فقد جرى توظيف ثلاث مداخل نظرية من شأنها أن تساهم في بناء أرضية للانطلاق في دراسة الموضوع وهي المدخل الواقعي والمدخل الليبرالي والمدخل الجيوبوليتيكي الذي تمّ فيه التركيز على المقترب الجيواستراتيجي، وهو ما سيتم التطرّق له بالتفصيل في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل.

المبحث الأوّل: المقوّمات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية

برزت روسيا بعد نهاية الحرب الباردة كأحد أكبر الكيانات السياسية المنبثقة عن تفكّك الاتحاد السوفيتي الذي دخل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في صراعٍ دام ما يقارب نصف القرن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد عقدٍ كامل من الأزمات برزت روسيا منذ مطلع القرن الـ21م كإحدى القوى الصاعدة بعد أن عملت على معالجة جميع مظاهر الضعف التي ورثت معظمها عن الاتحاد السوفيتي، وأصبحت تقوم بأدوارٍ إقليميةٍ ودوليةٍ بغية استعادة مكانتها التي فقدتها عقب تفكك الاتحاد السوفيتي.

وبما أنّ مكانة أي دولة سواء في النظام الدولي أم في حسابات الدول الأخرى تتحدد بناءً على ما تملكه من مقوّمات، ففي هذا المبحث سيتم التطرّق إلى أهم المقوّمات الاستراتيجية لروسيا والتي تجعلها محلّ اهتمام القوى الأخرى؛ وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي تُولي روسيا اهتماماً كبيراً، على اعتبار أنّها وكما ذُكر آنفاً من القوى الصاعدة أو المنافسة لها بالقرن الحالي والتي ورثت عن الاتحاد السوفيتي الكثير من عوامل القوّة. ومن هذا المنطلق فقد تمّ التطرّق إلى العديد من المقوّمات وأوّلها؛ المقوّم الجيو–استراتيجي، إضافةً إلى المقوّم السياسي والعسكري وكذا المقوّم الاقتصادي وأخيراً المقوّم الحضاري والذي تمّ فيه التركيز على عاملين وهما؛ أولاً: القوّة الديموغرافية ووزنها الجيوبوليتيكي لدى منظري الجيوبوليتيك الروس، ثانياً: القوّة الدينية بالتركيز على الكنيسة الأرثوذكسية الروسية التي يوليها ألكسندر دوغين أهميةً كبيرةً في المشروع الأوراسي.

المطلب الأوّل: المقوّم الجيو–استراتيجي

أحد أهم الاعتبارات التي توليها القوى العظمى أهميةً كبرى في تقدير قوّة الدول الأخرى هي المقوّم الجيو–استراتيجي، وما إذا كان الموقع الجغرافي لتلك الدول وما يشتمل عليه من مزايا قد يخوّلها

بأن تلعب أدواراً معينة قد تدفع بها للصعود إلى مصاف القوى العظمى، وعليه سيتم في هذا المطلب التطرّق إلى المقوّم الجيو–استراتيجي بالنسبة لروسيا، سيما وأنّها أصبحت تضطلع للقيام بأدوارٍ جيوبوليتيكية في محيطها الجيوسياسي الذي يحتل مكانةً مهمة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما لا يُخفيه المنظرون والساسة الأمريكيون خاصةً المنظر الأمريكي زبيغنيو بريجينسكي الذي أكّد على أنّ إستمرار الهيمنة الأمريكية – التي أصبحت الهدف الذي يتم من خلاله تعريف الاستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة– لن يتأتى دون منع القوى الأخرى من فرض سيطرتها على الجزيرة العالمية (أوراسيا)، سيما التي لها إطلالة مباشرة على الجزيرة وعلى وجه الخصوص روسيا، وهو ما سيتم التطرّق له بالتفصيل في المبحث الثالث عند عرض المداخل النظرية التي يمكن من خلالها تفسير الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا.

فروسيا وفق ما توضح **الخارطة رقم 01** تقع في الجزء الشمالي الشرقي من قارة يابسة كبرى هي أوراسيا، وهي تشغل نحو ثلث مساحتها 31.5%، وأقصى نقطة شمالية وشرقية في القارة هي ذاتها نقطة شمالية وشرقية لروسيا في قسمي العالم: أوروبا وآسيا[1]، وبالنسبة لسطح الأرض فإنّ روسيا تحتل ثُمن مساحة الأرض، وتعدّ أكبر دولة في العالم من حيث المساحة تليها كلٌّ من كندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبلغ مساحتها الكلية 17.098.242 كلم^2، ويمثل جزؤها الواقع في أوروبا ربع مساحتها، بينما الجزء الآسيوي ثلاثة أرباع مساحتها، وتشترك روسيا في حدودها البرية مع 14 دولة أوروبية وآسيوية، وتبلغ مساحة شريطها الساحلي 37.653 كلم^2.[2]

[1]– "جغرافية روسيا (الموقع والحدود)"، ترجمة: عاطف معتمد، ص02، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Z4d5v ، يوم: 2021/09/25، على الساعة: 12:00.

[2]– محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Z4d5v، يوم:2021/09/25، على الساعة: 12:00.

خارطة رقم01: توضح موقع روسيا الإتحادية وحدودها

المصدر: الجزيرة نت، "روسيا ونزاعاتها الحدودية تغطية معلوماتية بالخرائط"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Yt5JQ، يوم: 2023/05/14، على الساعة: 10:00.

وبالنسبة للمنافذ المائية فروسيا محاطةٌ بإجمالي 13 بحراً من بينها 12 بحراً من ثلاث محيطات، ومع ذلك فهي دولة شبه حبيسة وليس لها منافذ بحرية مفتوحة، فعلى الرغم من أنّ المحيط القطبي الشمالي والمحيط الهادئ يشكّلان الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لروسيا على طول 38.808 كلم[2]؛ إلاّ أنّ مياههما تتجمد طوال العام بسبب قربهما من المدار القطبي[1].

أمّا فيما يتعلق بمناخ روسيا فيمكن القول بأنّه مناخ جد قاسي حيث يتراوح بين بارد على طول ساحل البحر الأسود إلى متجمّد في سيبيريا، أمّا الصيف فهو يتراوح بين دافئ معتدل إلى بارد على طول الساحل الشمالي، وتعتبر حالة التجمد السائدة في معظم أجزاء سيبيريا من العوائق الرئيسية أمام التنمية، وكذلك النشاط البركاني في جزر الكوريل والبراكين والزلازل في شبه جزيرة كامشاتكا والفيضانات وحرائق الغابات...إلخ[2].

[1]– فيرونيكا حليم فرنسيس، "جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، (2019)، ص150 محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/cTvZT، يوم: 2021/09/25، على الساعة: 12:00.

[2]– أحمد يوسف كيتان، "روسيا الاتحادية القوّة الصاعدة: مقوّمات القوّة ونقاط الضعف"، **ANKASAM**، (ماي 2017)، ص115، محصّل عليه من موقع : https://cutt.us/EdOEe، يوم: 2021/09/25، على الساعة 12:00.

وبخصوص الموارد الطبيعية التي تمتاز بها روسيا سيما تلك التي تشكل مصدر دخلٍ مهمٍ للاقتصاد الروسي، فسيتم التطرّق لها في المطلب الثالث الذي يتناول المقوّم الاقتصادي من أجل تفادي التكرار، نظراً لأنّها ذات ارتباط مباشر بالاقتصاد الروسي.

وعلى الرّغم من أنّ الموقع الجغرافي لروسيا خاصةً موقعها القاري الشاسع والمنيع الذي أكسبها مزايا استراتيجية وأمنية والذي اتضح بجلاء في الحرب العالمية الثانية عندما اقتربت جيوش ألمانيا النازية من موسكو، حيث تمّ نقل المصانع الحربية السوفياتية إلى خلف منطقة سلسلة جبال الأورال لتواصل الانتاج وإمداد الجيوش السوفياتية باحتياجاتها من الأسلحة والمعدات والمركبات والطائرات[1]، إلاّ أنّ هذا الواقع الجغرافي يطرح الكثير من التحديات الجيو–استراتيجية، بالنسبة لروسيا، من حيث إشكالية القدرة على ربط هذا الفضاء الجغرافي بشبكة مواصلات استراتيجية تحقّق التعبئة العسكرية اللاّزمة في حالة التعرّض لعدوان خارجي. علاوةً على ذلك يشكّل الوصول إلى المياه الدافئة هو بدوره تحدياً لروسيا، فمعظم المنافذ المائية خصوصاً في الغرب تشترك فيها مع الدول الأوروبية مثل بحر البلطيق والبحر الأسود وهو ما يعطي الدول الغربية الأفضلية في تطويق روسيا[2]، ما جعل روسيا توليه أهميةً كبيرةً سيما مع التوسع الغربي في محيطها الجيوسياسي في الغرب والجنوب.

وبالعودة إلى رؤية الباحثين للمقوّم الجيو–استراتيجي لروسيا، فمعظمهم يرى بأنّ قوّة روسيا وتصوّراتها الاستراتيجية الكبرى كانت قد ارتبطت من قبل دوماً بالسيطرة على مساحة جغرافية واسعة، إذ يتحدث بعض المؤلفين عن حب الروس القديم للأراضي، الذي تشكّل عبر التطور التاريخي في سياق

---

[1]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص168.

[2]– إيمان بلقريشي، "الاستراتيجية الطاقوية الروسية في المنطقة الأوراسية بعد الحرب الباردة (1991 – 2019)"، **أطروحة دكتوراه**، (قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018 – 2019)، ص – ص(35 – 36).

ضمان توسعة الأمة الروسية، فعلى سبيل المثال يؤكد **ليفاندوفسكي Lewandowski:** "أنّ جغرافيا السمات الوطنية الروسية، مثل المجال الأرضي أو الروح الروسية – لا تعرف معنى للحدود، لذلك فإنّ السهول الواسعة والفيافي اللامحدودة الخارقة تنعكس في صورة الروح الروسية"[1].

كذلك يقول **ستروش هوب R. Strausz – Hupe** في سياق الحديث عن السياسة الخارجية الروسية عبر التاريخ ودورها في تأمين حدود جغرافية ذات بعد استراتيجي قائلاً: "إنّه في السياسة الخارجية الروسية هناك عامل أساسي مهيمن وهو العامل الاستراتيجي، كانت أهدافه واحدة في أثناء الحقبتين القيصرية والشيوعية، وهي تجسيد حدود استراتيجية معينة"[2].

المطلب الثاني: المقوّمات السياسية والعسكرية

في هذا المطلب سيتم التطرّق إلى مقوّمين رئيسيين من المقوّمات الاستراتيجية لروسيا، وهما مقوّم القيادة السياسية التي كان لها دوراً كبيراً في التحول الذي شهدته روسيا على جميع الأبعاد والمستويات منذ مطلع القرن الحالي، إضافةً إلى المقوّم العسكري الذي شهد هو الآخر بدوره نقلةً نوعيةً منذ تولّي فلاديمير بوتين سدّة الحكم في روسيا مقارنةً بسنوات التسعينيات، والذي يتضح من خلال التحوّل على مستوى المذهب العسكري الروسي، إلى جانب مستويات الانفاق وقدرات روسيا العسكرية وكذا الأنشطة العسكرية الروسية إقليمياً ودولياً.

1/ مقوّم القيادة السياسية (البوتينية والتحول نحو استعادة المكانة): منذ تفكّك الاتحاد السوفيتي بتاريخ 21 ديسمبر 1991 تبنّت روسيا نظام سياسي ديمقراطي قائم على التعددية الحزبية بدلاً من النظام

[1]– جلال خشيب، "الجيوبوليتيكا الحديثة والمعاصرة بين النظرية والتطبيق"، **الأبحاث – الدراسات**، (2018)، ص100، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/ZhCXr، يوم: 2021/09/25، على الساعة: 16:00.

[2]– المرجع نفسه.

الشمولي الشيوعي، وقد كان **بوريس يلتسن Boris Nikolaïevitch Eltsine** أوّل رئيس لروسيا الاتحادية بعد أن تمّ تنظيم أوّل انتخابات رئاسية في البلاد شهدت مشاركة 40 حزباً سياسياً[1]، وقد عانت روسيا في فترة ولايته من العديد من الأزمات، كانت بدايتها مع الخلاف العميق بينه وبين البرلمان الذي كان يريد تقليص صلاحيات الرئيس[2]، خصوصاً بعد أن قام بصياغة نهج جديد لروسيا بعد نهاية الحرب الباردة على صعيد العلاقات الروسية – الغربية، حيث حاول منذ توليه مقاليد الحكم بأن يُظهر روسيا كشريك جيّدٍ للغرب وقد كان ذلك جلياً في سياسات روسيا الخارجية التي بُنيت على أهدافً صاغها وزير خارجيته آنذاك **كوزيريف**؛ أين شدّد على ضرورة اندماج روسيا في المؤسّسات الغربية وعلى رأسها حلف الشمال الأطلسي[3].

بينما البرلمان كان يرى بأنّ السياسة التي انتهجها يلتسين بخصوص تحوّل روسيا نحو الغرب بأنّها مذلة بالنسبة إلى دولة كانت إلى وقت قريب في وضع مكافئ لأمريكا[4]، كما أنّ زعماء البرلمان قاموا بتوجيه إتهامات إلى الرئيس الروسي آنذاك بوريس يلتسين بأنّه قام ببيع روسيا لصالح الغرب وتفكيك الاتحاد السوفيتي، من بينهم على سبيل المثال لا الحصر **ألكسندر روتسكوي Alexandre Routskoï** الذي يقول في كتابه "**الخريف الدامي**" متذكراً أحداث 1993: "**نحن لم نكن نحتاج إلى استعارة القوانين**

---

[1]– محمود سالم السامرائي، **استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة "نهاية القطبية الأحادية"**، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018)، ص32.

[2]– رماش يوسف، "روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف"، **أطروحة دكتوراه**، (قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012– 2016)، ص27.

[3]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص – ص(32 – 33).

[4]– نورهان الشيخ، **إشكالية التحوّل الديمقراطي في روسيا: دراسة حول شرق أوروبا بعد إنتهاء الحرب الباردة تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004)، ص200.

من الآخرين، ولا نحتاج إلى أخلاق الآخرين ولا قيم الآخرين...وكان يجب علينا ألاّ نسمح بأي حال من الأحوال للقوى الغربية على أن تمارس معنا ما مارسته مع الاتحاد السوفيتي السابق"[1].

وقد تطوّرت الأزمة بين الرئيس والبرلمان إلى درجة إقدام رئيس البرلمان وعدد من النواب على الاعتصام داخل البرلمان، بل حتى باشروا بخطواتٍ تمهيداً لإقالة يلتسن وهو ما دفعه إلى استعمال القوّة من أجل إنهاء الاعتصام، وتمّ محاصرة البرلمان بل وضربه بالدبابات، وقد ذهب ضحية ذلك 132 قتيلاً. وعلى إثر ذلك وبعد إقدام الرئيس على حلّ المؤسسات التشريعية تمّ إنهاء العمل بدستور 1978 وإقرار دستور جديد عام 1993 الذي استحوذ فيه الرئيس على صلاحيات كبيرة مقابل السلطة التشريعية، وبسبب سوء حظّه إستمرّ شبح الأزمات في ملاحقته، فبعد أزمة البرلمان ظهرت أزمة الشيشان والتي أجبرت الرئيس الروسي على التدخل عسكرياً هناك حيث مُنِيَتْ القوّات الروسية بخسائر فادحة[2].

وبعد توالي الأزمات على روسيا والتي كان أخطرها الأزمة المالية والاقتصادية سنة 1998 بعد تراجع قيمة الروبل وعجز روسيا عن الايفاء بديونها، جاء قرار الرئيس الروسي بوريس يلتسن بالاستقالة وتنازل عن السلطة لصالح **فلاديمير بوتين Vladimir Poutine** عام 1999، والذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس الوزراء حيث أصبح رئيساً بالوكالة وفق ما ينص عليه الدستور الروسي[3]، لتدخل روسيا مرحلة جديدة يطلق عليها أغلب الباحثين المتخصصين في الشأن الروسي إسم **البوتينية** أين ظهرت روسيا بمظهرٍ مغايرٍ تماماً لما كانت عليه في عهد يلتسن.

---

[1]– هاني شادي، **التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسن إلى بوتين "التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي،** (الإسكندرية: دار العين للنشر، 2013)، ص86.

[2]– ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين،** (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص167.

[3]– نفس المرجع، ص168.

فمنذ صعود فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم في روسيا حدث تحوّل كبير على مستوى الوضع الداخلي والخارجي لروسيا، والسبب الرئيسي في ذلك هو طبيعة القيادة الجديدة في روسيا المتمثلة في شخص الرئيس فلاديمير بوتين، الذي ولد بتاريخ 7 أكتوبر 1952 بمدينة لينينغراد (سان بطرسبورغ حاليا) لأبٍ مقاتل شارك في الحرب العالمية الثانية، وقد تحصّل فلاديمير بوتين على شهادة الحقوق عام 1975، وهو يجيد اللغة الألمانية والانجليزية. وقد كان أوّل عمل له في حياته بعد تخرجه من الجامعة هو عمله بلجنة أمن الدولة (**KGB**)، ثم عمل في جمهورية ألمانيا الديمقراطية 1985 – 1990، وفي عام 1998 أصبح نائباً لرئيس الادارة المسؤولة عن السياسات الإقليمية، ومن ثمّ عُيّنَ مديراً لجهاز الأمن الفيدرالي، ليصعد إلى منصب سكرتير لمجلس أمن الدولة، ومن ثم رئيساً للوزراء على التوالي عام 1999.[1]

وفي دراسة حول شخصية فلاديمير بوتين يشير **ألتشانينوف** إلى أنّ الرئيس فلاديمير بوتين رغم دراسته للقانون؛ إلاّ أنّه يفضّل أن يتمّ ذكره من خلال تاريخه في جهاز الاستخبارات السوفيتية، بالإضافة إلى أنّه يفضّل الأنشطة الجسدية على الكتب والفلسفة، ويعتبر رياضة الجودو التي يمارسها بمثابة الفلسفة الحقيقية، ولا سيما أنّها تعلّمنا "أن نستخدم ما لدينا، ونقدّر ما نملكه، ومن ثمّ فهي قوّة كافيه لإسقاط الخصم"[2].

كما سلّط ألتشانينوف الضوء على محيط فلاديمير بوتين، حيث رأى أنّ هناك مجموعة سياسية وفكرية ودينية كان لها أثراً كبيراً على أفكاره وتوجهاته، ضف على ذلك فإنّ النسبة الأكبر ممن يعتمد

---

[1]– محمود سالم السامرائي، المرجع السابق، ص70.

[2]– محمد بسيوني، "عقل القيادة: تأثير السمات الفكرية لبوتين في إستعادة قوّة روسيا"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، (2018/07/29)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/yciM3 ، يوم: 2021/09/26، على الساعة: 02:00.

عليهم بوتين في الحصول على المعلومات هم الأصدقاء والحلفاء من المنتمين إلى مجموعة سيلوفيكي (كلمة سوفياتية تعني السياسيون من الخدمات العسكرية والأمنية)، وغالباً هم مثل بوتين من سان بطرسبورغ، وبناءً على نفس الدراسة فقد تمّ تحديد مجموعة من التوجهات للسياسة البوتينية أهمّها[1]:

- **التوجه المحافظ:** فلاديمير بوتين يعتبر من الدّاعين إلى فكرة اعتماد روسيا على التقاليد والقيم السياسية وخصوصاً القيم المسيحية؛
- **طموحات القيادة:** لقد كان بوتين في سياساته مدفوعاً نحو هدفٍ كبيرٍ وهو إعادة روسيا لمكانتها في النظام الدولي وقد وظّف لذلك العديد من الوسائل الصلبة والناعمة؛
- **المجال الأوراسي:** لقد بدا التوجه الأوراسي في عهد فلاديمير بوتين جلياً بسبب الرفض الأوروبي لادماج روسيا في المنظومة الأوروبية، إضافةً إلى أنّ روسيا حسب ما يعتقد بوتين هي الدولة المحورية في أوراسيا بسبب تعدّد الأعراق، وهي بالتالي عبارة عن صورة مصغّرة عن أوراسيا؛
- **إضعاف الخصوم:** ينظر فلاديمير بوتين بعين الريبة إلى سياسات المنظومة الغربية ممثلةً في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وحلف الناتو، حيث هي بمثابة القوى المناوئة لروسيا والتي تسعى جاهدةً إلى إضعافها، ولهذا فقد قام بانتهاج وتنفيذ سياسات تهدف إلى إضعاف هذه القوى ومنع تمددها في مجال روسيا الجيوسياسي، إضافةً إلى المناطق التي تدخل ضمن حيز اهتمامها الجيو–استراتيجي مثل الشرق الأوسط.

وعلى العموم يمكن تقسيم روسيا في فترة حكم فلاديمير بوتين إلى مرحلتين رئيسيتين وهما[2]:

[1]– محمد بسيوني، المرجع السابق.

[2]– ميرا ميلوسيفيتش جواريستي، "البوتينية ... ماهي الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الروسي"، ترجمة: إنتصار حسين، (فيفري 2018)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Fti0v ، يوم: 2021/09/26، على الساعة، 15:00.

- المرحلة الأولى تمتد من عام 2000 وإلى غاية الأزمة الأوكرانية 2014، حيث كان بوتين بمثابة المنقذ لروسيا والشعب الروسي، أين خَلّص روسيا من قوى الدمار الداخلية والخارجية، ومن فساد حكم القلّة (الأوليغاركيين) وهيمنتهم على شؤون الدولة، ومن الحركات الاستقلالية الإسلامية في شمال القوقاز وتأثير الغرب؛

- المرحلة الثانية من 2014 وإلى غاية الوقت الراهن: حيث تحوّل بوتين إلى "محارب" والزعيم الذي يناضل من أجل استعادة هيبة روسيا الدولية من خلال التدخلات العسكرية في أوكرانيا وسوريا، خصوصاً وأنَّ ذلك تزامن مع تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد بسبب انخفاض أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية.

في هذه الفترة التي يطلق عليها بعض المختصين في الشأن الروسي صفة "شبه الشمولي وشبه السلطوي"، عمدت روسيا إلى تأسيس جملة من المبادئ الحاكمة للتوجهات الجديدة التي تصب في صالح استعادة مكانتها وأدائها الاستراتيجي[1]:

- الواقعية: سعت القيادة الروسية إلى بناء سياسة براغماتية عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية وإحلال محلّها التحرك السياسي والاقتصادي؛

- براغماتية القيادة: إحداث قطيعة مع الماضي الشيوعي، والتخلّي عن ركائز الحرب الباردة؛

- الديناميكية في إعادة الهيبة والحفاظ على الأمن والسيادة، الأمر الذي يدفعها بالرّكون إلى العامل العسكري وتعزيز القدرات القومية؛

[1]– م.م. إنمار علي إبراهيم الزهيري، "تحصين الذات: وتكامل الأداء الاستراتيجي الروسي "دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي لمرحلة الرئيس بوتين"، **مجلّة العلوم السياسية**، (2019/12/29)، ص403، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Nktcy، يوم: 2021/09/26، على الساعة: 15:00.

- المنافسة الحرّة وهي أحد التغيرات التي جاء بها دستور 1993 الذي أجاز المنافسة في الأسواق العالمية؛
- المرونة في التعاملات سواء مع الولايات المتحدة أو الفواعل الآخرين في النظام الدولي فيما يتعلق بمجابهة الأزمات العالمية أو المشكلات الأمنية.

بعد التطرّق إلى المرحلة البوتينية التي يتمّ التأريخ لها منذ وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم وإلى غاية الوقت الراهن، قد يُلاحظ البعض بأنّه لم يتم التطرّق إلى فترة حكم **ديميتري ميدفيديف Dmitri Medvedev** الذي وصل إلى منصب الرئاسة عام 2008 واستمرّ إلى غاية عام 2012 ليعود بوتين إلى حكم روسيا، والسبب في عدم ذكر هذه الفترة والشخصية هو أنّها لم يكن لها تأثير كبير بخصوص السياسة الروسية، ضف على ذلك فمرحلة حكم ميدفيديف لم تكن سوى امتداد للمرحلة البوتينية.

2/ المقوّم العسكري: تمّ دمج المقوّم العسكري مع المقوّم السياسي المتمثل بدرجة رئيسية في طبيعة القيادة السياسية بشكلٍ متعمد، نظراً للترابط الوثيق بين هذين المتغيرين سيما وأنّ القيادة السياسية الواصلة إلى حكم روسيا منذ مطلع القرن الحالي والمتمثّلة في فلاديمير بوتين ذات خلفية عسكرية، ولعلّ هذا السبب الذي جعل بوتين يولي اهتماماً كبيراً بالمقوّم العسكري، ويتضح ذلك جلياً إذا ما تمّ إجراء قراءة للمذهب العسكري الروسي منذ تولّي بوتين مقاليد الحكم في روسيا، ناهيك عن التطوّر الحاصل على مستوى الإنفاق العسكري الروسي وكذا القدرات العسكرية وأدائها.

فبخصوص المذهب العسكري الروسي وبما أنّ روسيا هي وريث الاتحاد السوفيتي المنحل، فعند الحديث عن مذهبها العسكري يكون من اللازم العودة إلى المذهب العسكري السوفيتي، الذي تمّ بناؤه إستناداً إلى العقيدة السياسية للدولة الاشتراكية، فقد كانت الفلسفة السياسية للحزب الشيوعي وعلى وجه

الخصوص كتابات لينين عن طبيعة الحرب وفحواها الطبيعي منعكسةً على المذهب العسكري السوفيتي، ووفقاً لهذا قَسَّمَ المذهب العسكري الروسي الحروب إلى عدّة أنماط منها: الحرب العالمية التي تحدث بين النظامين العالميين الرأسمالي والاشتراكي، ومنها حروب استعمارية تعبّر عن حالة الصراع بين القوى الاستعمارية على مناطق معينة في العالم، ثمّ هناك حروب أهلية بين فئات متناحرة داخل الدولة الواحدة[1].

وفي سياق الحديث عن تأثير الفلسفة الشيوعية على المذهب العسكري الروسي فقد كان لينين يؤكّد على حتمية الحرب التي أرجعها إلى الانقسام الطبقي داخل المجتمع، حيث كتب قائلا عام 1905: "**إنّ الديمقراطية الاشتراكية، بابتكارها الحروب باعتبارها طرقاً متوحشةً لحلّ نزاعات البشرية، تعلم أنّ الحروب لا مفر منها ما دام المجتمع منقسماً إلى طبقات، وما دام هنالك استغلال الانسان لأخيه الانسان، ولإزالة هذا الاستغلال لا يمكننا تجنب الحرب التي تبدؤها دوماً وأبداً الطبقات الْمُسْتَغَلَّة المسيطرة الغاشمة ذاتها**"[2].

كما كان للحربين العالميتين أثرهما على المذهب العسكري السوفيتي حيث لعبتا دوراً كبيراً في تزويد المذهب العسكري السوفيتي بمبادئ جديدة في مجال الحرب منها: العمليات الهجومية، الدفاع الساكن، الدفاع في العمق، استخدام الجيوش المجمّعة في العمق وليس في خطوط وجبهات القتال، خصوصاً عندما يكون الخصم متفوق من الناحية العسكرية والقوّة النارية[3].

وإضافةً إلى هيمنة الفلسفة الشيوعية على المذهب العسكري السوفيتي، فقد تبنّى المفهوم العالمي للأمن والذي يمتد إلى خارج حدود الدولة السوفيتية ليشمل الدول الأعضاء في حلف وارسو والحلفاء

---

[1]– نزار إسماعيل الحيالي، "عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، **دراسات دولية**، (العدد 56، د.ت.ن)، ص – ص(15 – 16).

[2]– حسين توركماني، **المذاهب العسكرية في العالم**، (دمشق: دار طلاس، 1995)، ص115.

[3]– نزار إسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، المرجع السابق، ص16.

والأصدقاء في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ناهيك عن رؤيته لحتمية الحرب الرأسمالية، كما ركّز على ضرورة بناء القوات المسلحة السوفياتية وطبيعة الحرب التي ينوي شنّها وهذه الحرب إن نشبت ستكون شاملة وغير محدودة[1].

وعليه يمكن تلخيص المذهب العسكري السوفيتي بأنّه:

- بُنِيَ على أساس الفلسفة الشيوعية لكلٍّ من ماركس ولينين (المرجعية الفكرية)؛
- كان متأثراً بالصراع الأيديولوجي (الشيوعي – الرأسمالي) بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

ولكن منذ نهاية الحرب الباردة وتفكّك الاتحاد السوفيتي شهد الفكر العسكري الروسي تحولاً كبيراً، والسّبب في ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى التغير على مستوى هرم القيادة والممثّلة في بوريس يلتسن، الذي صاغ عقيدةً عسكريةً تتماهى وظروف تلك المرحلة، حيث كانت روسيا تشهد تحدّياتٍ كثيرة على المستوى الداخلي وكذلك الخارجي، وقد كان من أبرز ما ورد في تلك العقيدة ما يلي[2]:

- الدفاع على أمن روسيا ضد إحتمالات وصول الناتو إلى حدودها؛
- حماية النظام السياسي والدستوري للبلاد؛
- مواجهة النزاعات القومية والانفصالية داخل الاتحاد الروسي؛
- الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الكومنولث ومنع التوجهات الاستقلالية عنها؛
- حماية الأقليات الروسية من الاضطرابات المتوقعة داخل منطقة الكومنولث.

[1]– نزار إسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، المرجع السابق، ص – ص(21 – 22).

[2]– نفس المرجع، ص24.

ولكن منذ مطلع القرن الـ21م شهد المذهب العسكري الروسي تغيراً كبيراً والذي تزامن مع التغير الحاصل في الفكر الاستراتيجي لروسيا نتيجة وصول قيادة سياسية جديدة، حيث انتقلت بموجبه روسيا من مرحلة ردّ الفعل إلى مرحلة المبادرة بالفعل، نظراً لأنّ القيادة الجديدة كان يحملها طموح استعادة المكانة الدولية لروسيا التي كانت قد فقدتها بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي، وهذا يتضح بجلاء عند تفحّص محتوى وثائق العقيدة العسكرية الروسية الصادرة بأعوام 2000 و2010 و2014، ويمكن تلخيص أهم الأسس التي بُني عليها المذهب العسكري الروسي بالمرحلة البوتينية في[1]:

- تسليط الضوء على السياسات الغربية في المحيط الجيوسياسي لروسيا وبالخصوص التهديدات التي أصبح يشكلها الناتو منذ نهاية الحرب الباردة عبر ضمّه بعض الدول التي تدخل ضمن الفلك الروسي؛
- إستخدام روسيا لقواتها المسلحة خارج حدودها وخارج محيطها الجيوسياسي إذا كان هناك تهديد يستهدف مصالحها أو يستهدف حلفاءها، وعلى ضوء ذلك جاء التدخل العسكري لروسيا في أقل من 10 سنوات بثلاث دول وهي جورجيا وسوريا وكذا أوكرانيا؛
- تطوير التعاون الأمني العسكري الإقليمي؛
- التخلّي عن نهج التعاون مع حلف الشمال الأطلسي وهو ما أكّدت عليه العقيدة العسكرية لسنة 2014.

وعلى إثر هذا التحول الكبير على مستوى المذهب العسكري الروسي باشرت روسيا العديد من الإصلاحات على مستوى المؤسّسة العسكرية، التي شهدت إنهياراً كبيراً منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وقد

[1]– عبد الكريم سبع، ميلود عامر حاج، "دور المحدّد العسكري في التأثير على الأداء الاستراتيجي لروسيا في القرن الـ21م"، **دفاتر السياسة والقانون**، (المجلّد 13، العدد01، 2021)، ص – ص(460 – 463).

كان أول ما قام به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو الرّفع من ميزانية الدفاع؛ حيث ارتفع الانفاق العسكري الروسي من 19.4 مليار دولار عام 2004 ليبلغ ذروته عام 2012 بوصوله إلى عتبة 90.7 مليار دولار، وهو ما انعكس على واقع القدرات العسكرية الروسية التي بدأت في التحسّن مع مطلع العقد الثاني من القرن الـ21م، حيث مع حلول عام 2013 كانت القدرات الروسية أكبر بنسبة 50% من نظيرتها في فرنسا وكانت قد تجاوزت نظيرتها الألمانية في نفس السنة بنسبة 63%، لتصبح عام 2014 على قدر المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وهذا ما ساهم في اتجاه روسيا نحو القيام بأدوارٍ كبيرةٍ في مختلف أنحاء العالم.

المطلب الثالث: المقوّمات الاقتصادية

على الرغم من امتلاك روسيا للعديد من الثروات الطبيعية خصوصاً ما تمثّل في موارد الطاقة، إلاّ أنّها شهدت تدهوراً حاداً في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، والأزمة التي شهدها الاقتصاد الروسي كانت من أبرز تركات الاتحاد السوفيتي المنحل، وقد حاول الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن حلّها عن طريق انتهاجه استراتيجية "العلاج بالصدمة" والتي تقوم على التحوّل ضربةً واحدةً نحو الرأسمالية، إلاّ أنّ هذه الاستراتيجية لم تزد الواقع الاقتصادي في روسيا إلاّ تأزماً حيث وصلت روسيا إلى حافة الهاوية، وقد كان من أهم آثار هذه الاستراتيجية التي انتهجها يلتسن ما يلي[2]:

- إنهيار سعر الروبل: ففي بدايات عام 1992 كان الدولار يعادل 180 دولاراً وفي أكتوبر 1996 وصل إلى 54000 روبل للدولار؛

[1]– عبد الكريم سبع، ميلود عامر حاج، المرجع السابق، ص – ص(463 – 466).

[2]– نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص– ص(21 – 25).

- تدهور مستويات المعيشة والاختلال في توزيع الثروة؛
- ارتفاع نسبة البطالة.

وفي السنوات الأخيرة من حكم يلتسن أصبحت الديون الخارجية متراكمة، فقد وصلت إلى حوالي 200 مليار دولار مقابل 20 مليار دولار خلال نهاية حكم الرئيس السوفيتي بريجنيف، وذلك بسبب الاقتراض غير المحسوب وتراكم الفوائد، حتى إنّ هذه القروض نُهِبت ولم يُعْرف بالتحديد ما تم إنفاقه[1].

ومع تولّي فلاديمير بوتين مقاليد الحكم في روسيا عمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على معالجة جميع مظاهر التقهقر والتراجع الاقتصادي في روسيا، حيث قام بانتهاج استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الروسية من أجل استعادة المكانة الإقليمية والدولية للبلاد، وهو ما أدى إلى إنعاش الاقتصاد الروسي، وذلك بفضل توافر الإرادة السياسية للقادة الروس – وما يدلّ على ذلك هو الحرب التي أعلنها بوتين على المتنفّذين من رجال الأعمال والذين كان لهم دورٌ كبير لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في روسيا–، بالإضافة إلى توافر روسيا على موارد طبيعية هائلة، وأيضاً إكتسابها لمقوّمات النهضة الاقتصادية والتي تتمثل في القدرات الصناعية الكبيرة واليد العاملة المؤهلة والمواد الأولية[2].

وبفضل الاستراتيجية الاقتصادية التي انتهجها الرئيس بوتين من أجل استنهاض الاقتصاد الروسي فقد شهد الاقتصاد الروسي تحسناً منذ عام 2003، حيث حقّق معدل نمو سنوي بلغ 7% في عام 2006، وازداد الانتاج الصناعي بنسبة 6.3%، وبلغت نسبة زيادة الانتاج الزراعي 3.3%. كما انخفضت الديون الخارجية بنسبة 70%، وارتفع الدخل القومي لروسيا إلى 920 مليار دولار، وانخفض

[1]– رماش يوسف، المرجع السابق، ص76.

[2]– أحمد يوسف كيتان، المرجع السابق، ص 117.

معدل التضخم إلى 9%، وعلى الرغم من التهاوي الذي شهدته أسعار النفط التي تعتبر أحد أهم مصادر الدخل القومي لروسيا سنة 2014[1]، إلاّ أنّ ذلك لم يؤثّر على روسيا كثيراً – مقارنةً مع سنوات التسعينات– حيث أعلنت عقب ذلك الحكومة الروسية عن إمكانية منح روسيا قروض ومساعدات لبعض الدول[2].

وبالعودة إلى مقوّمات الاقتصاد الروسي والتي كان لها دوراً كبيراً في تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، لا بد من تسليط الضوء على عامل الطاقة الذي يعتبر أهم عوامل قوّة روسيا، حيث تمتلك روسيا مصادر متنوعة للطاقة كالنفط والغاز والفحم، فروسيا تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بعد إيران، وتعدّ شركة غازبروم الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم[3]، فضلاً عن امتلاكها نحو 13% من الاحتياطات العالمية من الزيت، و20% من احتياطات الفحم، كما تحتوي على أكبر احتياط بوكسيت في العالم، وتعدّ ثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب إلى جانب احتياطات كبيرة من الألماس والخشب[4].

ناهيك على أنّ روسيا تسيطر على شبكة كبيرة من خطوط نقل الطاقة، وهو ما ضاعف من أهمية روسيا الجيو–استراتيجية في الحسابات الأمريكية، وهو ما سيتم التطرّق له بالتفصيل في الفصل الرابع عندما يتم معالجة الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا على ضوء عامل الطاقة. ومن الجدير الإشارة كذلك إلى أنّ منظري الجيوبوليتيك الروس يولون هذا العامل أهميةً كبيرة من أجل إبعاد الأناكوندا(القوى الأطلسية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) على حد تعبير ألكسندر دوغين، نظراً لأنّ

---

[1]– إيمان بلقريشي، المرجع السابق، ص – ص(36 – 37).

[2]– نسيمة طويل، "استعادة الدور الروسي ضمن أجندة الاستراتيجية العالمية"، **مجلّة العلوم القانونية والسياسية**، (العدد 16، جوان 2017)، ص235.

[3]– أحمد يوسف كيتان، المرجع السابق، ص120.

[4]– إيمان بلقريشي، المرجع السابق، ص – ص(37 – 38).

الطاقة تعتبر أحد الوسائل الرئيسية التي يُؤكد عليها دوغين من أجل إنجاز المشروع الأوراسي المتمثل في –بناء الامبراطورية الأوراسية– وفك العزلة الأطلسية على قوى البر وبالخصوص روسيا[1].

حسب بيانات صندوق النقد الدولي فقد شهد الناتج المحلّي الإجمالي (GDP) تحسناً كبيراً منذ تولّي فلاديمير بوتين مقاليد الحكم في روسيا بالمقارنة مع سنوات التسعينات، حيث ارتفع من مليار دولار 85.592 عام 1992 إلى 2.016.110 مليار دولار عام 2012، ونفس الشيء بالنسبة للناتج الإجمالي للفرد الذي بلغ عام 2002 ما يعادل 7.870 ألف دولار ومن ثم ارتفع في عام 2012 إلى حدود 22.710 ألف دولار[2].

والأمر سيّان بالنسبة للواردات والصادرات من السلع، حيث ارتفعت الواردات الروسية ما بين عام 1990 وسنة 2014 بنسبة 5%، كما ارتفع حجم الصادرات من 75.6 مليار دولار عام 1999 إلى 354.4 مليار دولار وصولاً إلى 529.3 مليار دولار عام 2012، لتحتلّ بذلك روسيا المركز التاسع عالمياً[3].

المطلب الرابع: المقوّم الحضاري

في هذا المطلب سيتم التطرّق إلى عاملين مهمّين من مؤشّرات القوّة الروسية واللّذين شكّلا أحد أهم المحدّدات التي استند إليها منظروا الجيوبوليتيك الروس وعلى رأسهم ألكسندر دوغين في التنظير لمستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، على اعتبار أنّ هذين المؤشّرين هما أحد أهم الوسائل التي قد تساعد على

---

[1]– ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب للنشر الجديد المتحدة، 2004)، ص122.

[2]– عبد الله علي المالك الصباح، **الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية (1991 – 2015)**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص92.

[3]– نفس المرجع، ص93.

إعادة بعث الدور الاستراتيجي لروسيا، وبالتالي استعادة روسيا لمكانتها على المستوى الإقليمي وكذا العالمي ويتمثل هذين العاملين في: القوّة الديموغرافية والقوّة الدينية.

1/ القوّة الديموغرافية: يُقدّر عدد سكان روسيا حسب الاحصائيات المتداولة لعام 2021 بما يعادل 145.934.498 نسمة، أي بنسبة 1.87% من إجمالي سكان العالم، وهي تصنف عالمياً من حيث عدد السكان في المرتبة التاسعة، بينما يُقدّر متوسط العمر في روسيا بنحو 72.99 عام[1]. ويعتبر التراجع في عدد السكان بالنسبة لروسيا من أهم التحدّيات التي تواجهها روسيا منذ نهاية الحرب الباردة وتفكّك الاتحاد السوفيتي، حيث كان عدد سكان روسيا عام 1991 يبلغ حوالي 841 مليون نسمة، ومنذ ذلك الحين بدأ عدد السكان في الانخفاض بمعدّل 0.5% سنوياً حتى وصل عام 2008 إلى حوالي 141 مليون نسمة، وهذا التآكل الديموغرافي بين عامي 1991 و2010 جعلها تفقد ما يقارب 7 مليون نسمة، وهذا راجع للعديد من العوامل وأهمها؛ ارتفاع معدّلات الهجرة والوفيات[2]، فعلى سبيل المثال وصلت نسبة الشباب الراغب في الهجرة بروسيا في العقد الأول من القرن الحالي إلى 44% من إجمالي الشباب، وهو ما قد يطرح أمام روسيا مشكل العمالة على جميع المستويات التعليمية والحرفية[3].

وكان قد أبدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تخوّفه من هذا التآكل الذي تشهده القوّة الديموغرافية في روسيا، ومحذّراً من تداعياتها على استمرار الجنس الروسي عدّة مرّات مثلما أشار إلى ذلك في خطابه أمام مجلس الدوما 2006/05/10، حيث ذكر أنّ نسبة السكان في روسيا انخفضت خلال عام 2005 حوالي 700 نسمة، وأنّ أكبر خطرٍ يهدّد روسيا هو التناقص السكاني، وهو ما دفع

[1]– محصّل عليه من موقع:https://cutt.us/6KOsG ، يوم: 2021/09/27، على الساعة: 17:00.

[2]– أحمد يوسف كيتان، المرجع السابق، ص – ص(129 – 130).

[3]– "أزمة ديموغرافية تهدد روسيا"، (2019/04/04)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/kJh4N ، يوم: 2021/09/27، على الساعة: 08:00.

الحكومة الروسية إلى انتهاج مجموعة من السياسات الاجتماعية والصحية والأسرية، تقوم على تحسين المستوى المعاشي والخدمات الصحية وتشجيع الصناعات المحلية للأدوية والمستلزمات الطبية والتأمين الصحي، كما تمّ رفع حجم الانفاق الحكومي على القطاع الصحي[1].

وبالعودة إلى التركيبة المجتمعية لروسيا، فيمكن القول بأنّ روسيا مجتمع متعدّد العرقيات حيث يتكون من مجموع 130 جماعة عرقية، ويمثّل الروس أكبر المجموعات العرقية حيث يصل عددهم إلى 10.1% من العدد الاجمالي في حين أنّ باقي العرقيات تمثل ما نسبته 18.5%، ونذكر منها: التتار 3.8%، الأوكرانيين 3%، تشوفاش 1.2%، بيلاروس 0.8%، إضافة إلى هذا تشهد روسيا تنوعاً دينياً حيث تعتبر الديانة الأرثوذكسية والإسلام ديانتين رئيسيتين، إذ يصل عدد المسلمين إلى حوالي 19 مليون مسلم[2].

ومن الناحية الجيوبوليتيكية يعتبر تراجع النمو الديموغرافي وتآكله أزمة بالنسبة للإمبراطورية الأوراسية التي تطمح روسيا لإقامتها خصوصاً مع الانفجار الديموغرافي الذي يشهده الجنوب الأوراسي، فالقومية الروسية تعتبر من أهم العوامل لتحقيق الوحدة القارية ولا يمكن استبدالها بأي قومية أخرى حسب ما يذهب إليه ألكسندر دوغين، إضافةً إلى أنّه أشار إلى الأزمة الثانية التي تشهدها روسيا ذات العلاقة بالتوزيع القومي، حيث يرى أنّ هناك اختلال في التوزيع بالنسبة للقومية الروسية بأوراسيا، فحسبه هناك مناطق أوراسية لا تخضع للسيطرة الروسية سوى سياسياً وإدارياً، وعليه فهو يؤكد على ضرورة حل هذه الأزمة الديموغرافية قبل بناء الإمبراطورية الأوراسية[3].

---

[1]– إيمان بلقريشي، المرجع السابق، ص44.

[2]– حسني عمار حسين العوضي، **السياسة الخارجية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2017)، ص – ص(19 – 20).

[3]– ألكسندر دوغين، المرجع السابق، ص301.

من بين التداعيات المحتملة لتراجع القوّة الديموغرافية في روسيا هو أثرها السلبي على جانب العسكري، فكما هو معلوم فالتعداد السكاني يعتبر هو المورد الرئيسي للجيش في أي دولة. حيث كلما زاد تعداد السكان كلما زاد التعداد البشري للجيش، وهو أمرٌ جد ضروري للدول الطامحة إلى لعب أدوار جيوبوليتيكية أو جيو–استراتيجية. وهذا العامل يمكن اتخاذه كمدخل لتفسير العملية العسكرية التي أعلنتها روسيا في فيفري من عام 2022 على أوكرانيا، حيث إنّ أحد أهدافها هو ضمّ الأقليات الروسية المتواجدة بالشرق الأوكراني (الدونباس) إلى روسيا وهو ما يمكن اعتباره غنيمةً جدُّ حيوية لدعم القوّة الديموغرافية الروسية الآخذة في التآكل.

2/ القوّة الدينية (الكنيسة الأرثوذكسية الروسية): تمّ دمج القوّة الدينية مع القوّة الديموغرافية نظراً للترابط الكبير بينهما في الحالة الروسية سيما من الناحية الجيوبوليتيكية والذي أشار إليه ألكسندر دوغين في كتابة الذي يحمل عنوان أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، حيث أكّد عليه كمقوّم رئيسي من مقوّمات بناء الإمبراطورية الأوراسية التي تكون فيها الهيمنة للعرق الروسي ذي الديانة الأرثوذكسية، وفي ذلك يقول: "**فالقومية ذات النمط الشعبي الاثني، الأخلاقي والديني لا (الحكومية) ولا (الحكم المطلق) يجب أن تتمتع بالأفضلية في هذه الحالة ويجب الإيحاء لجميع الروس بالفكرة الأساسية بأنّ هوية كل شخص يجب أن تتمتع بالأفضلية في هذه الحالة ويجب الايحاء لجميع الروس بالفكرة الأساسية بأن هوية كل شخص بمفرده هي مقدار ثانوي مفتلذ من الهوية القومية**"، وفي نفس السياق يُؤَكِدْ قائلاً:"...**على الروس أن يعوا أنّهم قبل كل شيء أرثوذكسيون، وفي المرتبة الثانية روس وليسوا إلاّ في المرتبة الثالثة بشراً**"[1].

[1]– ألكسندر دوغين، المرجع السابق، ص302.

وبناءً على ما سبق فقد أصبح العامل الديني واحداً من أهم الأدوات التي أصبحت تلجأ إليها روسيا في سياستها الخارجية، وهذا من خلال الأنشطة التي أصبحت تقوم بها الكنيسة الأرثوذكسية الروسية التي استعادت مكانتها في المجتمع الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الذي عمل على تحييد المؤسسة الدينية سياسياً واجتماعياً، ويمتد تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية الروسية إلى ما قبل عماد الأمير فلاديمير الأول (الكبير) عام 988[1]، حيث تمّ تأسيسها من قبل الرسول **أندرو André**، وهذا بعد أن تمّ تنصير المجتمع السلافي من قبل الإمبراطورية البيزنطية، وعقب سقوط الإمبراطورية البيزنطية نشأت نظرية روما الثالثة التي تقول بأنّ روما الأولى سقطت على أيادي البرابرة الجرمان وسقطت روما الجديدة (القسطنطينية) على أيادي العثمانيين، وبالتالي أصبحت موسكو عاصمة المسيحية[2].

ومع تولّي فلاديمير بوتين سدّة الحكم في روسيا شهدت العلاقات بين الكنيسة الأرثوذكسية والأجهزة الرسمية توطداً، حيث تم تقديم مساعدات مالية من قبل الحكومة الروسية إلى الكنيسة، وبالمقابل وعلى صعيد التعاون بين الكنيسة والسلطة حدّد المطران **كيريل** –الذي خلف فيما بعد **آلكسي الثاني** على رأس بطريركية موسكو وعموم روسيا– في سياق حديثه عام 2001 بالأكاديمية الدبلوماسية الروسية The Diplomatic Academy ثلاث أبعاد للتعاون وهي تتقاطع كثيراً والهدف الاستراتيجي لروسيا المتمثّل في إعادة بعث دور روسيا على المستوى الإقليمي والعالمي أهمّها[3]:

- استعادة روسيا لعقارات الكنيسة الأرثوذكسية الروسية والقطع الفنية التي فُقِدَتْ في عام 1917، بالإضافة إلى استعادة الكنائس الأرثوذكسية في الخارج؛

[1] - New World Encyclopedia , "Russian Orthodox Church", avialable from : https://cutt.us/nnoq3, retrieved: 28/09/2021, at:10:00.

[2] – صالح بن محمد الخثلان، **الدين والسياسة الخارجية الروسية**، (د.م.ن: مركز الفكر للدراسات الاستراتيجية، د.ت.ن)، ص19، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/YQE20 ، يوم: 2021/09/27، على الساعة: 18:00.

[3] - Nikita Lomagin, "Interest groups in Russian Foreign Policy: The invisible hand of Russian Orthodox Church ". (**International Politics**, July 2012).

- الدفاع على حقوق المواطنين الروس بالداخل والخارج بما فيها حقوق الأرثوذكس؛
- الالتزام بمبدأ تعدد الأقطاب في العلاقات الدولية.

وعلى إثر ذلك إتجهت الكنيسة الأرثوذكسية نحو تأسيس علاقات جديدة مع الكنائس الأرثوذكسية في الخارج القريب، وقد كان الإنجاز الكبير بالاقتراب من الكنائس الأرثوذكسية في كل من أوكرانيا ومولدافيا[1]، كما عملت على القيام بمبادرات ترمي إلى الربط بين المسيحيين عبر أوروبا الشرقية وتعزيز فكرة الهوية المشتركة[2]، وهذا ما يصب في صالح تعزيز نفوذ روسيا بالخارج القريب، كما قامت بأدوار في أهم الأزمات التي شهدها المحيط الجيوسياسي لروسيا مثل: أزمة جورجيا أين دخلت الكنيسة كوسيط بين حكومتي جورجيا وروسيا، إضافةً إلى ذلك رفضت الاعتراف بمحاولة إنفصال الكنيسة الأرثوذكسية في أبخازيا عن الكنيسة الجورجية، كما قامت بأدوار أخرى لإحلال السلام وتقليص الفجوة بين الإخوة الأعداء (روسيا وأوكرانيا) على إثر الأزمة الأوكرانية رغم الصراع الكنسي– الكنسي بين بطريركية موسكو وبطريركية كييف[3].

وقد اتسع نشاط الكنيسة الأرثوذكسية ليتجاوز المحيط الجيوسياسي الروسي، وهو ما اتضح بجلاء في الأزمة السورية، حيث عملت على تقديم الدعم المعنوي للسياسات الروسية في سوريا وبالخصوص عقب التدخل العسكري الروسي عام 2015، أين قامت بمباركته وهذا ما يوضحه التصريح الذي أدلى به رئيس قسم الشؤون العامة في الكنيسة **فسيفولد تشابلن Vsevold Chaplin** لوكالة أنترفاكس قائلاً: "القتال في سورية ضد الإرهاب هو معركة مقدّسة، وربما تكون بلادنا هي القوّة الأنشط

[1] - Veera Laine, Iiris Saarelainen, "Spirituality as a Political Instrument : The Church, The Kremlin, and The Creation of « The Russian World »". (98. **Fiia Working Paper,** septembre2017).
[2] - Antoaneta Dimitrova, Frear , Mtthew and Other,"The element of Russia's Soft Power : Chanels, Tools, and Actors promoting Russian influence in the Eastern Patnership Countries", (04. **Eu-start**, July2017).
[3] - Veera Laine, Iiris Saarelainen, op.cit, p03.

في العالم التي تقاتله"[1]، كما عملت الكنيسة على توجيه رسالة أخلاقية مفادها أنّ الانخراط في سورية هو عمل فاضل يهدف إلى إنقاذ الأقليات المسيحية وأكّدت على دور الرئيس السوري بشار الأسد في حماية الأقليات المسيحية...إلخ[2].

بخصوص إهتمام النخب السياسية الحاكمة في روسيا بالعامل الديني خصوصاً ما تمثّل في تقوية مكانة الكنيسة الأرثوذكسية على الصعيدين المجتمعي والسياسي، يمكن القول بأنّ هذه الخطوة تهدف إلى تحويل روسيا لتكون مركزاً للمسيحية في العالم وقبلة للمسيحيين عبر جميع أنحاء العالم. وتحاول التسويق لذلك عبر ضرب قيم الدول الغربية التي تتبنى المذهب البروتستانتي أو الكاثوليكي، حيث باتت تشهد انحلالاً خلقياً وعاداتٍ مخالفةٍ للفطرة الإنسانية من ذلك إقرار ما يعرف بالمثلية وتقنينها، وفي نفس الوقت تقوم روسيا بسن قوانينٍ تمنع وتجرّم مثل هذه القيم باستنادها على الجانب الديني، وهي خطوة من شأنها أن تؤدي إلى التفاف المسيحيين الرافضين للقيم الغربية المنحلة حول الكنيسة الأرثوذكسية وبالتالي تقوية موقع روسيا في العالم.

[1]– صالح بن محمد الخثلان، المرجع السابق، ص – ص(23 – 24).

[2] - Ellen Barry , "Russian Church is a Strong Voice Opposing Intervention in Syria", (31 May 2012) , Avialable from : https://cutt.us/Fjh02, retrieved :28/09/2021, at: 18:00.

المبحث الثاني: محدّدات الاستراتيجية الأمريكية

قبل التطرّق إلى دراسة مكانة روسيا في الإستراتيجية الأمريكية من خلال أهم المتغيرات والعوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، ينبغي أولّاً التطرق إلى مجموعة من المحدّدات ذات العلاقة بالاستراتيجية الأمريكية من أجل بناء أرضية نظرية قبل الانطلاق في دراسة الموضوع. ومنه فقد تمّ تخصيص هذا المبحث لدراسة أهم محدّدات الاستراتيجية الأمريكية وفق أربعة مطالب؛ حيث المطلب الأول يتطرّق إلى مفهوم الاستراتيجية الأمريكية، بينما المطلب الثاني يتطرّق إلى الفكر الاستراتيجي الأمريكي ومراحل تطوره والتي تمّ ضبطها في ثلاث مراحل أساسية، أمّا المطلب الثالث فَيُسَلِّطُ الضوء على آليات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية استناداً إلى التطور الفلسفي لمفهوم القوّة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بينما المطلب الرابع والأخير تمّ تخصيصه لأهم المداخل النظرية التي يمكن من خلالها تفسير الاستراتيجية الأمريكية وبالأخص تجاه روسيا.

المطلب الأوّل: مفهوم الاستراتيجية الأمريكية

إذا ما أُريد تقديم تعريف دقيق للاستراتيجية الأمريكية فالهيمنة كمصطلح وكهدف هو التعريف الأنسب لها، فالهيمنة كانت ولاتزال هي غاية الاستراتيجية الأمريكية وأحد مرتكزاتها والشغل الشاغل للفكر الاستراتيجي الأمريكي[1]. وقد أُستخدم لأوّل مرةٍ مصطلح الهيمنة وبشكل رسمي عام 1950 بالوثيقة الرئيسية للحرب الباردة والمعروفة باسم **HCK 68**[2]، وبما أنّ الهيمنة كهدف تعتبر مسعىً كونياً فالحديث هنا سيكون عن الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]– محمد قاسم هادي، "مكانة القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، **مجلّة العلوم السياسية**، (العدد 54، 2018)، ص 377، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/CnYKY، يوم: 2018/06/09، على الساعة: 10:00.

[2]– أناتولي أوتكين، **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص23.

وتسعى الاستراتيجية الكونية إلى تحقيق الأهداف القومية للدولة، من خلال وضع الخطط الفعّالة لضمان كفاية ودقة حشد وتعبئة وإستخدام الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف. وبناء الاستراتيجية الكونية لأيّة دولة يتمّ بناءً على العناصر الآتية[1]:

- تحديد الأهداف القومية؛
- التقييم الاستراتيجي للذات والآخر؛
- تحليل وتقييم طرائق العمل المفتوح وتقييمها لتحقيق الأهداف؛
- تطوير وتعبئة وتوظيف واستخدام عناصر القوّة السياسية والاقتصادية والتقنية والعسكرية لتنفيذ طريقة العمل الأكثر ملاءمةً للتنفيذ.

وبما أنّ الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية قد تمّ صياغتها تَأَثُراً بالرؤية الرومانية حسبما يرى البعض، فإنّ غاية القوّة الأمريكية وهدفها الأساس هو خلق بيئة عالمية تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من العيش فيها بلا منافس، أي أنّ جوهر سياسة الهيمنة الذي يعتبر الهدف الأسمى للاستراتيجية الكونية الأمريكية هو منع ظهور منافسين لمكانة الولايات المتحدة العالمية[2]، ولهذا السبب ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين كان الحفاظ على نظام الأُحادية القطبية ومنع ظهور أقطاب جديدة مهدِّدة لهذا النظام الذي أوجدته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة هو أكبر تحدي بالنسبة لها، وهو ما يؤكده **جوزيف ناي Joseph Nye** قائلا: **"إنّ زعامة الدولة العظمى من شأنه أن يدعم الترابط**

[1]– باهر مردان، **الاستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسّسات**، (بكين: د.د.ن، 2014)، ص6، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Ze3ZC ، يوم 2018/06/09، على الساعة:10:00.

[2]– "الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2008 – 2012 (دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية)"، المرجع السابق، ص330.

العالمي، فإذا ما إعترى الولايات المتحدة الأمريكية البطء في تعبئة مواردها من أجل الوصول لزعامة العالم، فسوف تظهر عندئذ وعلى نحو بالغ السرعة ظاهرة تعدّد الزعامات لتترك تأثيرها السلبي"[1].

وهناك مجموعة من الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة صاحبة استراتيجية كونية أهمها ما يلي[2]:

1/ عزلتها الجغرافية عن قارات العالم القديم، وجود محيطات بينها وبين هذه القارات وعدم وجود دولة قوية تشكل خطراً عليها ضمن إطارها القاري في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية؛

2/ توافر المواد الاقتصادية اللازمة لإحراز التقدم الصناعي؛

3/ وحدتها وتماسكها السياسي على الرغم من أنّها لا تغدو أن تكون أشتاتاً من أقليات متباينة؛

4/ إحرازها درجةً عاليةً من التقدم التكنولوجي وبخاصة في مجال صناعة الأسلحة على اختلاف أنواعها.

وقد ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة على مجموعة من الأُسس التي يمكن حصرها فيما يلي[3]:

- لا يمكن أن تقوم الولايات المتحدة وحدها بأعباء الدور العالمي في عالم خطر دون دعم من أصدقائها وحلفائها؛
- القوّة العظمى من المفترض أن تتحمل مسؤوليات كبيرة؛

---

[1]– أناتولي أوتكين، المرجع السابق، ص – ص(22 – 23).

[2]– باهر مردان، المرجع السابق، ص8.

[3]– عبد الكريم باسماعيل، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق من بوش إلى بوش**، (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015)، ص62.

- تنمية الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة عند الأمم الأخرى بما يتناسب والمصالح والمثل الأمريكية؛
- من المهم البقاء أقوى عسكرياً في عالمٍ يتسم بعدم الاستقرار ولا يمكن التيقن من أحداثه ومجرياته.

وتهدف بدورها الاستراتيجية الأمريكية إلى تحقيق مجموعة من المصالح القومية العليا والتي حرص الرؤساء الأمريكيون منذ **وودرو ويلسون Woodrow Wilson** وإلى غاية **باراك أوباما Barack Obama** على تحقيقها بغضّ النظر عن الانتماء الحزبي، ويمكن تصنيف هذه المصالح وفقا لأهميتها إلى ثلاث درجات على النحو الآتي[1]:

- المصالح المتعلقة بالبقاء وتشمل الوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وضمان أرواح المواطنين ونمط الأداء الاقتصادي، وتأمين البنيات الأساسية، بحيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم باستخدام قوّتها العسكرية في حال وجود خطر يهدّد هذه المصالح؛
- المصالح المهمة التي لا تحمل تهديداً لوجود الولايات المتحدة الأمريكية ولكنّها تؤثر على الرفاهية الأمريكية وطبيعة العالم الذي تتأثر به الولايات المتحدة الأمريكية؛
- المصالح الإنسانية والمصالح الأخرى (الهامشية)، وهنا قد تتحرك الولايات المتحدة بدافع قيمها مثل المساعدة في الكوارث الطبيعية أو حماية حقوق الانسان ونشر الديمقراطية.

وأخيراً وليس بآخر فإنه وكما سبقت الإشارة إلى ذلك؛ فالهيمنة تعتبر هي الهدف الأسمى للاستراتيجية الأمريكية والذي تُسَخِّرُ في سبيله كافة الوسائل بغية تحقيقه، وبالتالي فالهيمنة هي أدقّ

[1]– محمد وائل القيسي، "**الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008 "إدارة باراك أوباما أنموذجاً"**، (الرياض: العبيكان للنشر، 2017)، ص96.

تعريفٍ يمكن تقديمه للاستراتيجية الأمريكية (الكونية) التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى بلوغ جملةٍ من الأهداف والمصالح ناهيك عن الأدوار المنوطة بها، سيما منذ نهاية الحرب الباردة التي أفرزت واقعاً جيو–استراتيجياً أصبحت على إثره الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي.

المطلب الثاني: مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي

إنّ وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبوّء هذه المكانة العالمية والتي كان قد وصفها **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama** في كتابه نهاية التاريخ بأنّها آخر مرحلة من مراحل التطور التاريخي لنظم الحكم، هو حدث لا يمكن ارجاعه إلى الصدفة التاريخية، وإنّما هذا يعود إلى العديد من العوامل، والوقوف على هذه العوامل يقتضي بالضرورة التطرق إلى تطور الفكر السياسي والاستراتيجي بالخصوص للولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها عام 1777 وإلى غاية القرن الحادي والعشرين، وقد مَرَّ تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي عبر العديد من المراحل، وهذا تزامناً مع مجموعة من الأحداث التاريخية الفاصلة في مسار هذا التطور.

وبناءً على ما سبق سيتمّ في هذا المطلب التطرّق إلى دراسة مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، والتي تمّ تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية على النحو الآتي:

- مرحلة الانعزالية والتوسع القاري؛
- مرحلة السعي نحو العالمية؛
- مرحلة بسط الهيمنة.

1/ مرحلة الانعزالية والتوسّع القاري: من المغالطات التاريخية التي شاع تداولها عندما يجري التطرّق إلى الفكر الاستراتيجي الأمريكي هو ربط الانعزالية التي هيمنت على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ

أواخر القرن الثامن عشر وإلى أوائل القرن العشرين بما يُعْرَفْ بمبدأ مونرو سنة 1823، ولكن في واقع الأمر الانعزالية كفكرة برزت في السنين الأولى لنشوء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جرى التركيز عليها والدعوة لها من قبل الآباء المؤسسين. ولكن قبل ذلك وجب التطرق إلى مفهوم الانعزالية، حيث عَرَّفَهَا أحد الباحثين بأنها: "الامتناع الطوعي عن المشاركة في السياسات المتعلقة بالأمن في منطقة من النظام الدولي تستطيع السيطرة عليها"[1]، وللإشارة فإنّ هذا أدق تعريف قُدِّمَ لمفهوم الانعزالية قصد شرحه وتبسيطه، التي هي سياسة تنتهجها دولة معينة نتيجة قناعة رغم امتلاكها وسائل التأثير والقوّة، وهي على عكس العزلة التي قد تُفرض على دولة معينة من قبل دول أخرى قصد إجبارها على تنفيذ أو العدول عن تنفيذ سياسات معينة وما إلى ذلك.

وبالعودة إلى الفكر الاستراتيجي الأمريكي فكما جرت الإشارة فإنّ الانعزالية كسياسة واستراتيجية هي سابقة لمبدأ مونرو، فقد دعا إليها الآباء المؤسسين للولايات المتحدة على غرار **جورج واشنطن George Washington** و**توماس جيفرسون Thomas Jefferson**، ففي خطاب الوداع للرئيس واشنطن عام 1796، قَدَّمَ مجموعة من النصائح للأمة الأمريكية حثّها فيها على تجنب التحالفات الأوروبية الدائمة[2] –حيث كانت أوروبا هي مركز السياسة الدولية– ولا ضير من إيراد اقتباس من خطاب الوداع الذي ألقاه واشنطن حيث قال: "**إنّ قاعدة السلوك الكبرى حيال الأمم الخارجية هي توسيع علاقاتنا التجارية، وأن يكون لنا معها أقل قدرٍ ممكن من العلاقات السياسية (...) ولأوروبا جملة مصالح من الدرجة الأولى لكنّها لا تخصنا أو لا علاقة لنا بها إلاّ من بعيد**"[3].

[1] - Bear F. Braumoeller, "The Myth of American Isolationism", avialable from : https://cutt.us/ZdXtV, retrieved : 13/07/2018, at :08 :00.

[2] - George Charles Groussau, "Isolationism and American Foreign Policy", Doctoral Dissertations 1896 – February 2014, University of Massachusetts Amherst, p81, avialable from : https://cutt.us/7GcbW, retrieved : 13/07/2018, at 08 :00.

[3] – مكسيم لوفايفر، **السياسة الخارجية الأميركية**، ترجمة: حسين حيدر،(بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2006)، ص14.

بالإضافة إلى واشنطن كان أيضاً **جون آدامز John Adams** أحد الدعاة إلى الانعزالية والذي قال: "**أن لا ندخل في تحالف معها (فرنسا) من شأنه أن يورطنا في أي حروب مستقبلية في أوروبا، إنّه يجب علينا أن نضعها كأوّل مبدأ للحفاظ على الحياد الكامل في جميع الحروب الأوروبية المستقبلية...**"[1].

لكن هذه النزعة الانعزالية لم تتحول إلى عقيدة راسخة في الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي إلاّ في عهد الرئيس الأمريكي **جيمس مونرو James Monroe**، الذي تولّى الرئاسة لفترتين متتاليتين من جانفي 1817 إلى نهاية عام 1824، وقد تقلّد قبل وصوله إلى منصب الرئيس عدّة مناصب حكومية، حيث شغل عضوية مجلس الشيوخ ومن ثمّ حاكماً لإحدى الولايات فوزيراً مُفَوَّضاً بفرنسا وإنجلترا ووزيراً في الحكومة، وقد تحوّلت الانعزالية إلى عقيدة استراتيجية لدى الولايات المتحدة بعد إقدام الرئيس مونرو على إصدار بما بات يعرف بمبدأ مونرو بتاريخ 23 ديسمبر 1823، والذي قام على ركيزتين أساسيتين[2]:

1- عدم السماح بأن تصبح القارة الأمريكية (الشمالية والجنوبية) مجالاً لاستعمارٍ أوروبيٍ جديد، وعدم القبول بأيّ شكل من أشكال التدخل من قبل الدول الأوروبية في شؤون الأمريكيتين، وقد جاءت هذه الفكرة مدفوعة بعاملين رئيسيين:

- إدعاءات روسيا بأنّ لها الحق في امتداد حدودها جنوبي ألاسكا حتى الخط 51، وهو ما يتعارض مع مطالب الأمريكيين والبريطانيين في شمال غرب المحيط الهادئ؛
- التهديدات الأوروبية ولا سيما دول الحلف المقدّس تجاه شعوب أمريكا اللاتينية التي حرّرها بوليفار.

[1] - George Charles Grossaup, op.cit ,p - p(84 - 85).

[2]- رأفت غنيمي الشيخ، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**،(د.م.ن: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006)، ص - ص(91 - 92).

2- عدم التدخل في الشؤون السياسية الأوروبية، والابتعاد عن المشاكل الأوروبية والاتجاه نحو ممارسة سياسة خارجية تقوم على الهيمنة على الأمريكيتين بحكم إمكاناتها الاقتصادية ونشاط سكانها الاقتصادي والعلمي، وحرمان الدول الأوروبية من ممارسة أي شكلٍ من أشكال النفوذ السياسي على الأمريكيتين طالما أنّ الولايات المتحدة تلتزم بعدم التدخل في المسائل الأوروبية.

وبالموازاة مع سياسة الانعزالية التي انتهجتها الولايات المتحدة مارست أيضا سياسة توسعية بغية تعظيم القوّة وفكّ ارتباط القارة الأمريكية بأوروبا، وهذا من أجل التحوّل إلى قوّة مهيمنة في الجزء الغربي من الأرض، فقد أخذ الطابع التوسعي في الجزء الشمالي من القارة طابعاً تجارياً. أمّا في الجزء الغربي فقد كان التوسع عبر حملات عسكرية تم شنّها ضد الهنود من قبائل (الكريك والشيركي والسمنول). أمّا في الجنوب فقد بدأ التوسع منذ عام 1803 عندما ابتاعت الولايات المتحدة (لويزيانا) من نابليون، وفي عام 1819 صارت فلوريدا ملكاً لأمريكا، وبعام 1846 دخلت الولايات المتحدة الحرب مع المكسيك وأرغمتها عام 1848 على التخلّي عن نيومكسيكو، كاليفورنيا، تكساس، أريزونا ونيفادا وأوتاوا[1].

أمّا فيما يتعلق بتصفية التواجد الأوروبي من القارة فقد لقي اهتماماً خاصةً منذ عام 1823 أي بعد إعلان مبدأ مونرو، حيث قامت الولايات المتحدة بإنهاء الهيمنة الإسبانية والغربية في أمريكا الجنوبية، ودفعت فرنسا إلى مغادرة المنطقة بعد ضغوطاتٍ كبيرة وتهديداتٍ عقب إقدام فرنسا على ضم المكسيك من عام 1861 وإلى غاية عام 1867[2]، وظهرت كذلك في نفس الفترة وتحديداً عام 1867 كندا كدولة مستقلة من دول الكومنولث[3] ما دفع الولايات المتحدة إلى الانتشار العسكري في ربوع القارة الأمريكية مع

[1]- عبد القادر محمد فهمي، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**، (الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، ص2009)، ص 78.

[2] - Gülten Üstüntağ, "The US Bases and Their contributions to US Hegmony ", **The Turkish Yearbook of International Relations**, (Volume49,2018), p63.

[3] - R.D. Hooker. Jr, **The Grand Strategy of The United States**, (Washington, National Defense University Press, October 2014), p 03.

نهايات تسعينيات القرن التاسع عشر، وعلى إثر ذلك أقامت قواعد عسكرية في كلٍّ من كوبا وبنما وقامت بتوسيع نفوذها الاستعماري لتضمّ هاواي وبورتوريكو والفلبين وغوام[1].

الحدث الفاصل في مسار الولايات المتحدة الإمبريالي والذي لعب دوراً جد كبير في تحوّل الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوّة إقليمية مهيمنة هو إنشاء قناة بنما التي تربط بين المحيطين الأطلسي والهادئ، حيث مَكَّنَتْ هذه القناة الولايات المتحدة من الوصول إلى الأسواق الصينية، وفي نفس الوقت كان إنشاء هذه القناة له هدف أمني بحيث أنه سَيُمَكِّنْ الولايات المتحدة من الرد على أي تهديدٍ إقليمي من العالم القديم[2].

ومن خلال قوّتها البحرية التي كانت عمود نشاطها التجاري والتي جرى تطويرها استناداً إلى رؤى العديد من المنظرين لا سيما المنظر الأمريكي **ألفرد ماهان Alfred Mahan**، فقد قامت الولايات المتحدة بفتوحات تجارية خارج القارة، وأبرز دليل على ذلك هو إرغام اليابان على فتح أسواقه أمام البضائع اليابانية من خلال ما يعرف بحملة العميد البحري بيري بين عامي 1853-1854[3].

وعلى الرّغم من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تبسط سيطرتها على كامل القارة الأمريكية سوى عام 1914[4]، إلاّ أنّ العقيدة الانعزالية ظلّت مهيمنةً على الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي إلى غاية الحرب العالمية الثانية على الرّغم من أنّ الولايات المتحدة كانت حاضرة في عديد الأحداث الدولية وبالأخص الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، حيث لم تتدخل في الحرب إلى جانب بريطانيا وفرنسا إلاّ ليقينها من انقلاب ميزان القوى لصالح ألمانيا وحلفائها، وهو ما طرح مخاوف لدى الولايات المتحدة من تحوّل ألمانيا إلى قوّة إقليمية مهيمنة. وبالتالي فتدخلها جاء تعديلياً لميزان القوى في أوروبا

[1] - Gülten Üstüntağ, op.cit, p 63.
[2] - Ibid.

[3] – مكسيم لوفايفر، المرجع السابق، ص 19.

[4] – نفس المرجع، ص22.

حسب المنظور الواقعي الهجومي، وقد انسحبت الولايات المتحدة من الحرب بمجرّد تحقيق هذه الغاية لتعود إلى عزلتها على الرّغم من أنّها صاغت لأوروبا والعالم خارطة الطريق المتمثّلة في مبادئ ولسن الـ14 التي جاء على إثرها ما يعرف بعصبة الأمم، التي لم تنضم إليها الولايات المتحدة وهو دليل آخر على استمرار هيمنة الاتجاه الانعزالي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

2/ مرحلة السعي نحو العالمية: خلافاً لبعض الدراسات التي تربط تحوّل الولايات المتحدة نحو العالمية بالحرب الباردة وتحديداً مع صدور مبدأ ترومان نسبةً إلى الرئيس الأمريكي **هاري ترومان Harry S. Truman**، هناك بعض المؤشّرات التي يمكن الاحتكام إليها للتأكيد على أنّ تحول الولايات المتحدة نحو العالمية وفك الارتباط بسياسة العزلة كان قبل الإعلان عن مبدأ ترومان الذي لم يكن سوى تأكيداً لبداية عهد أمريكي جديد.

فعلى أقلّ تقدير، كانت مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء في مواجهة دول المحور بقيادة ألمانيا النازية هي نقطة الانطلاق نحو العالمية[1]، وهذا ما عَبَّرَتْ عنه تصريحات العديد من المسؤولين الأمريكيين في تلك الفترة وبالأخص الرئيس الأمريكي آنذاك **فرانكلين روزفلت Franklin Delano Roosevelt** الذي كان من أشدّ معارضي تشريعات الحياد الصادرة بين عامي 1935-1937، على سبيل المثال فقد صرّح عام 1937 قائلاً بأنّ وباء خرق القوانين العالمية في حالة انتشار، ولا يظن أحدٌ أنّ أمريكا ستنجو لأنّ العالم الحديث فيه تضامنٌ فنّي ومعنوي ولا يسمح لأيّ أمّةٍ أن تعزل نفسها عن تبدلات العالم السياسية والاقتصادية، وأنّه يجب على الولايات المتحدة إذا رأت أن تتجنب الدخول في الحرب أن تبذل جهدها في صيانة السلام وتعمل باتفاق مع الأمم المسالمة[2].

[1]- جلال خشيب، المرجع السابق.

[2]- رأفت غنيمي، المرجع السابق، ص - ص(115 - 116).

وعلاوةً على ذلك فقد دعا الرئيس الأمريكي روزفلت الذي أُعيد انتخابه لفترة رئاسية ثالثة عام 1940 إلى ضرورة مساعدة الدول الديمقراطية ويقصد هنا دول الحلفاء وتحديداً (فرنسا وإنجلترا) في حربها ضد الدكتاتورية في كلٍّ من ألمانيا وإيطاليا واليابان، وجاءت هذه الدعوة في صورة ما عُرِفَ بقانون **الإعارة والتأجير Lend-Least Act**، والذي يعتبر الدفاع عن الدول الديمقراطية دفاعاً عن الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وبالتالي فإنّ هجوم بيرل هاربر لم يكن سوى ذريعةً استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل دخول الحرب وليس سبباً، نظراً لأنّه كما ورد سابقاً كان للولايات المتحدة نية مسبقة لدخول الحرب، ضف على أنّ هناك أسباباً أخرى أكثر أهميةً دفعتها للمشاركة في الحرب العالمية الثانية؛ وبالخصوص تخوّفها من تحول موازين القوى لصالح دول المحور التي شارفت على التحول إلى قوى إقليمية مهيمنة نتيجة فشل استراتيجية تمرير مسؤولية الحرب إلى الحلفاء، مع العلم أنّ القوّة الإقليمية المهيمنة ميزة لم تحققها سوى الولايات المتحدة وهي تحول دون أن تحققها أَيُّ قوّة أخرى حتى ولو كانت حليفاً لها، وبالتالي جاء تدخلها تعديلياً لموازين القوى بما يخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية العالمية[2].

وقبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت الولايات المتحدة قد قطعت أشواطاً كبيرةً في طريقها نحو العالمية، فقد باشرت رفقة الحلفاء مفاوضات من أجل وضع استراتيجية اقتصادية للعالم من خلال ما يعرف باتفاقية **بريتون وودز** التي أدّت إلى إنشاء المؤسّسات الرئيسية التي يدور في فلكها الاقتصاد العالمي، وقد جاءت هذه الاتفاقية عقب الاجتماع الذي ضمّ ممثلين عن 44 دولةً في مدينة

[1]– رأفت غنيمي، المرجع السابق، ص – ص(115 – 116).

[2]– جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012)، ص560.

بريتون وودز في نيوهامبشاير بالولايات المتحدة الأمريكية في صيف عام 1944، وقد وضع هذا المؤتمر القواعد الأولى للنظام الاقتصادي والنقدي العالمي[1].

إضافةً لما سبق ذكره أيضا انضمّت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منظمة الأمم المتحدة وقامت بأدوارٍ قياديةٍ بها – على عكس ما قامت به عقب الحرب العالمية الأولى أين رفضت الانضمام إلى عصبة الأمم، وهو ما يعكس التغيّر الحاصل على مستوى الرؤية الاستراتيجية الأمريكية– وما أكّد ذلك هو التحالفات العسكرية في كل من أوروبا وآسيا التي قامت بتأسيسها ورعايتها على خلفية الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي[2].

وفي عام 1947 صدر ما يعرف بمبدأ ترومان الذي كان بمثابة المسمار الأخير في نعش النهج الانعزالي الذي حكم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب قرن ونصف القرن، والذي هو بمثابة شهادة الطلاق لزواج المصلحة (حسب تعبير **جون ميرشايمر John Mearsheimer**) الذي كان قد جمع الولايات المتحدة الأمريكية بالاتحاد السوفيتي في فترة الحرب العالمية الثانية، أين تحالفت مع الاتحاد السوفيتي وقتذاك رغم التناقضات الأيديولوجية ضد ألمانيا النازية؛ حيث قال روزفلت وقتذاك: "**لا يمكن أن أتبنّى الشيوعية، لكنّي من أجل هزيمة هتلر مستعدٌ لأن أتحالف مع الشيطان**"[3]، وقد جاء إعلان مبدأ ترومان عقب عرضه على الكونجرس بتاريخ 12 مارس 1947 والذي يمكن تلخيصه في جملةٍ واحدةٍ

[1]– رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص – ص(134– 135).

[2]– رأفت غنيمي، المرجع السابق، ص118.

[3]– جون ميرشايمر، المرجع السابق، ص60.

قالها هاري ترومان وهي: "**على الولايات المتحدة واجب دعم الشعوب الحرة التي ترفض الخضوع لأقليات مسلحة أو لضغوط خارجية**"[1].

ويمكن اعتبار هذا المبدأ بمثابة المانفستو الليبرالي في مواجهة المانفستو الشيوعي الذي أعلن عنه **كارل ماركس Karl Marx وفريدريك إنجلز Friedrich Engels** وتبناه الاتحاد السوفيتي فيما بعد، والذي كان إيذاناً بدخول العالم والولايات المتحدة مرحلة جديدة. فمن جهة انقسم النظام الدولي بين معسكرين شرقيٌ إشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي وغربي رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، ومن جهة ثانية تعتبر مرحلة جديدة في تاريخ الفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي أصبح يتميز بالشمول والقوّة... فالشمول يعني أنّ حدود المسموح وغير المسموح قد تلاشت أمام متطلّبات الصراع بين القوى العظمى، سيما بعد أن أدركت الولايات المتحدة أنّ عليها أن تهتم بكل القضايا العالمية على اختلاف أنواعها وأن تحسم نهايتها بما يخدم القوّة الأمريكية، أمّا الميزة الثانية فتعني أنّ القوّة هي المبدأ الأساس الذي تقوم عليه السياسة الأمريكية، وهو ما عَزَّزَتْهُ كتابات معظم المفكرين الأمريكيين في تلك الحقبة الزمنية من أمثال **هنري كيسنجر Henry Kissinger** الذي يرى أنّ طبيعة الظروف الدولية المصاحبة للصراع مع الاتحاد السوفيتي أصبحت تدفع الولايات المتحدة إلى ضرورة الانغماس في الشؤون الدولية[2].

ومن هذا المنطلق فقد كانت طبيعة النظام الدولي والظروف الدولية وما أسفرت عنه من صراع الشرق والغرب آنذاك هي المحدّد الرئيسي للاستراتيجية الأمريكية. وعليه فقد عمدت الولايات المتحدة إلى اتباع جملةٍ من السياسات التي كان هدفها الرئيسي إحتواء الخطر الشيوعي، فبمجرد أن تمّ الاعلان عن

---

[1]– بيار ميكال، **تاريخ العالم المعاصر 1945–1991**، ترجمة: يوسف ضومط، (بيروت: دار الجيل، 1993)، ص77.

[2]– عبد الغفور كريم علي، عمر نور الديني، "المقوّمات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلّة تكريت للعلوم السياسية**، (العدد9، المجلد3، د.ت.ن)، ص139، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/IUVqU ، يوم:2018/07/14، على الساعة: 13:00.

مبدأ ترومان اتجهت الولايات المتحدة إلى تقديم مساعدات اقتصادية لأوروبا في إطار **مشروع مارشال 1947**، وتمثّلت هذه المساعدات في تقديم مجموعةٍ من القروض من أجل إعادة بناء أوروبا الغربية وفق مقاربة تقوم على أنّ البؤس هو الذي يدفع إلى التمرد والشيوعية بينما يدعم الازدهار مفاهيم الحرية. ومن أهم إفرازات هذه المساعدات إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عام 1948 وكذا الاتفاق العام حول التعرفة والتجارة (الغات 1947)[1].

بالموازاة مع السياسات الاقتصادية اتجهت الولايات المتحدة نحو إنشاء سلسلة من التحالفات مثل منظمة حلف الشمال الأطلسي التي تأسّست عام 1949، بالإضافة إلى حلف جنوب شرق آسيا المعروف بإسم **S.E.A.T.O** الذي تمّ التوقيع عليه في مدينة مانيلا بالفلبين في 8 سبتمبر 1954، وفي نفس العام تمّ تأسيس حلف بغداد قبل أن تنسحب منه العراق ويتغير مقرّ قيادته إلى تركيا ليصبح إسمه فيما بعد الحلف المركزي **C.E.N.T.O**[2].

ملخّص القول أنّ هذه المرحلة التي اتجهت فيها الولايات المتحدة نحو العالمية كان الصراع فيها هو جوهر السياسة العالمية في تلك الفترة والمحدد الرئيسي لطبيعة الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى غاية نهاية الحرب الباردة عام 1989، وقبل ختام هذا المطلب يجب الإشارة إلى أنّه في هذه المرحلة اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية عديد الاستراتيجيات على صعيد الصراع مع الاتحاد السوفيتي مثل سياسة الاحتواء والردع المرن في ستينيات القرن الماضي.[3]

3/ مرحلة بسط الهيمنة: التأريخ لهذه المرحلة من الفكر الاستراتيجي الأمريكي يبدأ بنهاية الحرب الباردة عام 1989، وما تبعها من تغيّر في هيكل النظام الدولي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، ما تسبّب

---

[1]– مكسيم لوفايفر، المرجع السابق، ص – ص(49 – 51).

[2]– رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص – ص(121 – 122).

[3]– وليد محمود أحمد، "قبرص في الاستراتيجية الأمريكية"، **دراسات إقليمية**، (العدد14، د.ت.ن)، ص4.

بحدوث تحوّل في طبيعة الفكر الاستراتيجي الأمريكي نتيجة العديد من المتغيرات، والذي فرضته متطلّبات المرحلة الجديدة التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد رسم استراتيجيتها بما يتلاءم وهذه المرحلة التي وجدت نفسها فيها منفردة بقيادةً النظام الدولي.

فعقب نهاية الحرب الباردة والزلزال الجيوبوليتيكي الذي شهده العالم إن صح التعبير الذي أسفر عن سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكّكه إلى 15 دولة، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها منفردة بقيادة هذا العالم على الرّغم من أنّ العديد من المراقبين كانوا يتوقعون عقب انهيار الاتحاد السوفيتي بأن يعود النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب، وتحدّثوا أيضاً عن استعادة الأمم المتحدة لمكانتها ودورها العالمي، ولكن بدلاً من ذلك اتجهت الولايات المتحدة نحو إقامة إمبراطوريتها الكونية بأمركة العالم، خصوصاً وأنّها كانت المسيطر الوحيد على معظم الإمكانات وعناصر القوّة على المستوى العالمي، وهذا ما يؤكده جورج بوش الأب سنة 1991 عندما قال:" **إنّ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي والإمكانات – المادية– ما يكفي لإيجاد نظام عالمي جديد**"[1].

وما يزيد من تأكيد هذا الطرح ما قاله وزير الخارجية الفرنسي **هوبير فيدرين Hubert Védrine** عام 1999 قائلا:"...**الهيمنة الأمريكية امتدّت إلى كافة النواحي الاقتصادية والمالية والعسكرية العليا لتطال طرق الحياة واللغة والنتاج الفكري والثقافي للآخرين، لتعيد تشكيل الأفكار وتسحر أعداءها**"[2].

وأبرز الأمثلة على توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو بسط هيمنتها عقب الحرب الباردة هو إقدامها على تعبئة قوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام1991[3]. وهذا التوجه الإنفرادي

---

[1]– جلال خشيب، المرجع السابق.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– عامر هاشم عواد، **دور مؤسّسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2010)، ص195.

من قبل الولايات المتحدة لم يكن ليتحقّق لولا الطروحات الفكرية في تلك الفترة التي أحدثت تأثيراً على الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بحيث أسّست لرؤيةٍ عالميةٍ أحاديةٍ قائمةٍ على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوّة العسكرية ونشر مبادئ السلام والديمقراطية الرأسمالية مع وضع المصالح الأمريكية فوق كل اعتبار[1].

من أهم الطروحات الفكرية التي ساهمت في رسم معالم الفكر الاستراتيجي الأمريكي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، والذي يرتكز بالأساس على الهيمنة ما يعرف بأطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما، حيث يرى صاحب هذا الطرح بأنّ نهاية الحرب الباردة ليست مجرّد نهايةٍ ككلّ النهايات التي شهدتها مختلف الحروب أو انقضاء فترةٍ من فترات التاريخ، وإنّما نهاية التاريخ نفسه ووصوله إلى نقطة نهائية في التطور الأيديولوجي للبشرية والعالمية الديمقراطية الغربية كشكلٍ نهائي من أشكال الحكم[2]. فهو يرى أنّ الديمقراطية الليبرالية هي آخر شكلٍ من أشكال التطور التي شهدها نظام الحكم منذ بداية التاريخ أو كما يصفها حرفيا "منتهى التطور الإيديولوجي للإنسانية" و"الشكل النهائي لأيّ حكم إنساني"، وحجّته في ذلك أنّ الديمقراطية الليبرالية خالية من مختلف الأخطاء والتناقضات التي تميزت بها أنظمة الحكم القديمة والتي أدت إلى سقوطها. إلّا أنّ طرحه هذا جاء متأثّراً بأفكار كلٍّ من هيغل وماركس اللّذَيْنِ كانا يريان بأنّ تطور البشرية ليس بلا نهاية وأنّ البشرية ستستمر في التطور إلى أن تجد الشكل الاجتماعي الذي يشبع حاجتها، والذي كان هيغل يصور نهايته في الوصول إلى الدولة الليبرالية بينما ماركس صوره في الوصول إلى المجتمع الشيوعي[3].

---

[1]– محمد قاسم هادي، المرجع السابق، ص382.

[2]– السيد أمين شلبي، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**، (د.م.ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.ن)، ص139.

[3]– فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة: فؤاد شاهين، جميل قاسم، رضا الشايبي،(بيروت: مركز الإنماء العربي، 1993)، ص. ص(23. 24).

وإذا كان الطرح الذي جاء به فوكوياما يصوّر بأنّ الولايات المتحدة قد وصلت إلى آخر مراحل التطور البشري فيما يخص نظام الحكم بعد تفوقها في صراعها الطويل مع الاتحاد السوفيتي، وهي رؤية أقلّ ما يمكن أن يقال عنها بأنّها رؤية متغطرسة، فإنّ **صامويل هنتغتون Samuel P. Huntington** أخذ على عاتقه حلّ أزمة العدو التي أصبحت تعيشها الولايات المتحدة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تضمن استمرار وجودها وتنفيذ أهدافها العالمية من دون وجود عدو. وعلى هذا الأساس جاء هنتغتون بطرحه الذي حمل عنوان "**صدام الحضارات**"، والذي توقع فيه بأنّ الصراع الذي سيسود في النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة هو صراع الحضارات والذي يستمد جذوره من العلاقات التاريخية بين أبرز الحضارات القديمة في العالم منذ نشوئه[1]. وقد وجد الأمريكيون ضالتهم في هذا الطرح الذي تحدث فيه هنتغتون عن حضارات رأى بأنّها تمتلك من الخصوصية ما قد يؤهّلها لتكون هي العدو المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية، وهي؛ الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية.[2]

وفي خضم هذا التحوّل الذي بدأ يشهده الفكر الاستراتيجي الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة، كان هناك تغيّراً مهمّاً يحدث بالتزامن مع تحوّل الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين نحو الهيمنة، وهذا التحول ارتبط بالأساس مع الثورة التكنولوجية خاصة في مجال المعلومات والتي أفرزت بعد حرب الخليج الثانية ما بات يعرف بالثورة في الشؤون العسكرية. وترتكز الفكرة الرئيسية لهذا المفهوم على أنّ الحرب قد تغيّرت بشكلٍ جذري فيما يتعلق بطريقة وآلية عملها أو بطبيعتها، وبالخصوص بعد إدخال وسائل جديدة في المراقبة وبناء الجيوش لها قدرات كبيرة ودقيقة في

[1]– محمد هادي قاسم، المرجع السابق، ص377.

[2]– حسين علاوي خليفة، "فكرة الهيمنة بالقيادة في الاستراتيجية الأمريكية: مدخل للقرن الحادي والعشرين"، **مجلّة قضايا سياسية**، (العدد 32–33، 2013)، ص 317، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/89a6b، يوم: 2018/07/14، على الساعة:12:00.

نفس الوقت، مما فرض تغيرات مذهبية وعملياتية في الشؤون العسكرية. وإذا ما تمّ تعريف المصطلح فإنّ خير تعريف له هو الذي قدّمه **كولن غراي Kolin Gray** قائلاً بأنّه: "ذلك التغيير الجذري الذي يمسّ طبيعة الحرب وطريقة قيادتها، مع زيادة القدرات العسكرية ومدى فعاليتها"[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمريكيين لم يكونوا السبّاقين في التطرّق إلى هذا التطور المهم الذي شهدته الشؤون العسكرية، فقد سبقهم السوفييت لذلك عندما أشاروا إلى أثر الثورة التكنولوجية على القطاع العسكري، ولكن رغم ذلك إلاّ أنّ المحلّلين الأمريكيين كانوا قد قطعوا أشواطاً أكبر بكثير في هذا الشأن، حيث لم يقوموا بربط الثورة في الشؤون العسكرية بالثورة التكنولوجية الحاصلة، وإنّما الثورة التكنولوجية ليست فقط جزءاً من تطورٍ أعمق، بحيث انعكست في مجالات العمل الإنساني من الحقبة الصناعية إلى عصر تعتمد فيه هذه المجالات على تحليل وتوزيع المعلومات داخل أُطُرٍ تنظيميةٍ بالغة التعقيد[2].

في ختام هذا المطلب الذي استعرضنا وناقشنا فيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي ومراحل تطوره الثلاثة، لا بد من إستغلال الفرصة للإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون دخلت أو على مشارف الدخول لمرحلة فاصلة من تاريخها الإمبراطوري، لا سيما في ظلّ ما يشهده النظام الدولي من تحوّلات على مستوى موازين القوى منذ مطلع العقد الثاني من القرن الـ21م وصولاً إلى جائحة كورونا ومن ثمّ العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وهو ما ستكون له تداعيات كبيرة على السياسة الدولية وملامح النظام الدولي خصوصاً مع صعود قوى جديدة تسعى إلى تقويض الهيمنة الأمريكية وتتطلع إلى لعب أدوار عالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي إن كان سينعكس ذلك على الفكر الاستراتيجي

[1]– دهقاني أيوب، "تأثير التقنية والتكنولوجيا في بناء الاستراتيجية العسكرية"، **مجلّة المعيار**، (العدد 6، د.ت.ن)، ص – ص (152 – 153).

[2]– الزهرة تيغزة، "الاستراتيجية الأمنية الامريكية بعد 11 سبتمبر 2001"، **أطروحة دكتوراه**،(تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011–2012)، ص84.

الأمريكي ودخل مرحلة جديدة فستكون هذه المرحلة تحت مسمى السعي للحفاظ على الهيمنة، ولو أنّه في الوقت الحالي ما زالت الولايات المتحدة تتحمل أعباء القيادة العالمية وتلعب دور الموازن من خلف البحار.

المطلب الثالث: آليات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية

من مميّزات الولايات المتحدة الأمريكية كقوّةٍ عظمى هو توظيفها للعديد من الآليات في تنفيذ استراتيجياتها وأجنداتها السياسية، سيما منذ أن أصبحت على رأس النظام الدولي عقب انتصارها على الاتحاد السوفيتي الذي خاضت معه صراعاً دام نصف قرن .

وبالحديث عن آليات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية والمتمثّلة في مجموع الوسائل التي تستند إليها في تنفيذ مشاريعها العالمية، سيتم في هذا المطلب تناول مختلف هذه الآليات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ولكن وفق التطور الفلسفي لمفهوم القوّة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي. وعلى هذا الأساس وللإحاطة بمعظم الآليات التي توظفها الولايات المتحدة لتنفيذ استراتيجيتها تجاه المناطق والدول التي تدخل ضمن مجال اهتمامها ومصالحها سيتم دراسة هذا المطلب من خلال التطرّق إلى أشكال القوّة الثلاثة وهي: القوّة الصلبة والقوّة الناعمة والقوّة الذكية.

1/ القوّة الصلبة: تعتبر القوّة الصلبة من أقدم أشكال القوّة، وهي تقوم بالأساس على استخدام وسائل الإكراه لردع طرف ما أو إجباره على القيام بفعلٍ معين أو ترك القيام به، وقد ارتبط الحديث عن مفهوم القوّة الصلبة بالمدرسة الواقعية،[1] حيث تعتبر القوّة المحدّد الرئيسي لدى الواقعيين في تفسير سلوك الدول تجاه بعضها البعض، فعلى سبيل المثال يرى **هانس مورغينثاو Hans Morgenthau** أحد رواد المدرسة

[1]– محمد وائل القيسي، المرجع السابق، ص186.

الواقعية في القرن العشرين، أنّ الأمم تحدّد مصالحها بلغة القوّة وأنّ الدول في سلوكياتها تتحرك للبحث عن زيادة قوتها[1].

والقوّة الصلبة بالأساس لا تقتصر فقط على القوّة العسكرية بل أيضاً يضاف إليها القوّة الاقتصادية، والمتمثلة في مجموع الآليات التي تلجأ إليها الدول لإكراه وإجبار طرف معين على فعل ما. وفي هذا الصدد يقول جوزيف ناي حول القوّة الاقتصادية بأنّها: "**القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية، بهدف التأثير في سلوك الآخرين**"[2].

وبما أنّ موضوع الدراسة مرتبطٌ أساساً بالولايات المتحدة الأمريكية فسيتم التطرق إلى القوّة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانا من الوسائل الرئيسية التي كان لها الدور الكبير في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية لعقود طويلة. وعلى الرّغم من التوظيف الأمريكي لوسائل القوّة الجديدة الناعمة والذكية لا تزال القوّة الصلبة بأدواتها العسكرية والاقتصادية لها أهميتها لدى صانع القرار الأمريكي.

***القوّة العسكرية:** تعتبر القوّة العسكرية من أقدام أنواع القوّة الصلبة التي كانت تلجأ إليها الدول لتنفيذ استراتيجياتها، وهناك عدة صور لممارسة هذا النوع من القوّة والتي يمكن إجمالها في[3]:

– دبلوماسية الإكراه وهي كما يعرّفها **أليكسندر جورج Alexander George** بأنّها: "تهديد الدولة للعدو باستخدام القوّة العسكرية، مع استخدام وسائل فعّالة لإقناعه بالامتثال لقراراتها"؛

– الردع: وهو في الغالب يأخذ شكلين تقليدي وآخر نووي والغاية منه منع الخصم من القيام بفعلٍ محدّد؛

---

[1]– نبيل بكاكرة، سفيان سخري، "التنوع والتغير في مضامين القوة؛ نحو فهم جديد للعلاقات الدولية"، **دفاتر السياسة** والقانون، (العدد 19، جوان2018)، ص166.

[2]– محمد وائل القيسي، المرجع السابق، ص186.

[3]– نفس المرجع، ص – ص(186– 188).

- الدفاع؛

- التدخل العسكري المباشر.

والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من بين أهمّ الدول التي تولي اهتماماً كبيراً بالقوّة العسكرية، وهو ما تؤكده وثائق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تعتبر القوّة العسكرية أحد أذرع تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، تقوم هذه الأخيرة على أنّ الوجود العسكري في أعالي البحار والأنشطة العسكرية في وقت السلم يساعد على ردع العدو وبناء التحالفات، كما يفيد أيضاً في ضمان الاستقرار الإقليمي وهو أداة رئيسية للدور الأمريكي على الساحة الدولية[1]، وللتدليل على أهمية القوّة العسكرية لدى الولايات المتحدة في تحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية يمكن إيراد ما قاله وزير الخارجية الأمريكي الأسبق **كولن باول Colin Powell** عندما كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة وهو يتطرّق إلى النجاحات العسكرية التي حقّقتها الولايات المتحدة حيث قال:" **السبب الرئيسي وراء هذه الانجازات هو أنّنا في كل حالة قمنا بمواءمة استخدام القوّة العسكرية مع أهدافنا السياسية**"[2].

ولكن تبيان مكانة القوّة العسكرية في أجندات السياسة الأمريكية يقتضي تسليط الضوء على أوجه القوّة العسكرية الأمريكية والتي تتمثل في[3]:

1- القدرات التقليدية المعزّزة بتكنولوجيا متقدمة؛

2- إمتلاكها القدرات غير التقليدية بمختلف أشكالها وأنواعها؛

---

[1]- الزهرة تيغزة، المرجع السابق، ص49.

[2] - John F. Troxell, "Military Power and The use of Force", **Strategy Studies Institute**, (US Army War College, 2006), p 218.

[3]- عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، **الولايات المتحدة الأمريكية هدر الفرصة السانحة**، (الأردن: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، ص76.

3- الوجود العالمي واسع النطاق لقوّاتها عن طريق شبكة من القواعد والتسهيلات العسكرية مختلفة الأشكال؛

4- نظام تحالفات استراتيجية مستمر وواسع يؤمّن هيمنتها العالمية بمساعدة حلفائها وأصدقائها وعبر وكلائها في مناطق إقليمية مختلفة.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين وبوصول إدارة جديدة إلى سدّة الحكم في الولايات المتحدة، والمتمثّلة في إدارة جورج بوش الابن التي هيمن فيها المحافظون الجدد على عملية صنع وتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الذين كانوا متلهفين لبلوغ الهيمنة العالمية، تضاعف إهتمام الولايات المتحدة بالقوّة العسكرية. فقد قامت إدارة بوش الإبن بإلغاء معاهدة الحد من انتشار الصواريخ الباليستية التي كانت قد وقّعتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي عام 1972، والإعلان رسمياً عن الدخول في مشروع الدرع الصاروخي الضخم – هذا المشروع هو أحد أهم ملامح الخلاف بين الولايات المتحدة وروسيا في مطلع القرن الحالي وسيجري التفصيل في هذا الموضوع بالفصول القادمة – كما تمّ التنصّل من إتفاقية كيوتو حول حماية البيئة ورفض إنشاء محكمة العدل الدولية، وقد أعقبت ذلك باحتلال العراق وأفغانستان وتوسيع دائرة الانتشار العسكري في العالم[1]. وهو ما انعكس على ميزانية الدفاع الأمريكي التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في سنوات إدارة بوش الإبن، حيث ارتفع الانفاق العسكري الأمريكي من 300 مليار دولار عام 2000 ليصل إلى 400 مليار دولار عام 2004[2]، وكان قد وصل الإنفاق العسكري في السنة الأخيرة

[1]- رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوّة الصلبة والقوّة الناعمة**، ط04، (د.م.ن، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015)، ص – ص(79 – 80).

[2]- مكسيم لوفايفر، المرجع السابق، ص123.

لولاية بوش الإبن إلى 607 مليار دولار أمريكي حسب الأرقام التي قدّمها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام[1].

ونتيجةً للاستخدام المفرط للقوّة العسكرية من قبل إدارة بوش الإبن، فقد أدّى ذلك إلى عجز على مستوى الميزانية بسبب التكلفة المالية الهائلة للسياسات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر بسبب الحرب على أفغانستان والعراق التي بلغت 1.4 تريليون دولار حسب ما ورد في أحد التقارير الصادرة عن الكونغرس الأمريكي[2]. وهو ما جعل من أولويات الإدارة الأمريكية التالية وهي إدارة أوباما إحداث تعديل على مستوى آليات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية يتواءم ومستجدات الوضع الأمريكي والدولي آنذاك، حيث أعادت القوّة العسكرية إلى مكانها الطبيعي وبالمقابل إستحدثت آلية جديدة لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية تعرف بالقوّة الذكية[3].

***القوّة الاقتصادية:** النوع الثاني من أنواع القوّة الصلبة والذي لا يقلّ أهمية عن القوّة العسكرية هو القوّة الاقتصادية، بل حتى إنّ المنظرين الواقعيين أنفسهم لا يكادون يفصلون بين القوّة العسكرية والقوّة الاقتصادية، حيث يعتبرون الأولى هي امتداد للثانية، وهي فكرة أشار إليها جوزيف ناي في كتابه مستقبل القوّة عندما قال بأنّ الاقتصاد المزدهر قد يكون ضرورياً لتوليد القوّة العسكرية[4]. وفي سبيل التفريق بين القوّة العسكرية والقوّة الاقتصادية يقدّم مثالاً رائعاً عندما يقول: "**إنّ الجزرة(القوة الاقتصادية) أكثر تأثيراً**

[1] - Sam Perlo- Freeman, Catalina Perdomo and Others, "Military Expenditure", **Sipri Yearbook 2009 Armamants, Disarmament Security**,(Sweden: Stockholm International Peace Research Institute,2009), p10.

[2]– محمد وائل القيسي، المرجع السابق، ص189.

[3]– رزايقية حنان، "السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي (مرحلة ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 إلى غاية بداية الربيع العربي 2011)"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصص علاقات دولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2015 – 2016)، ص174.

[4]– جوزيف ناي، **مستقبل القوّة**، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص75.

من العصا إذا كنت ترغب في قيادة البغل إلى الماء، ولكن قد تكون البندقية أكثر نفعاً إذا كان مقصدك هو حرمان أحد الخصوم من البغل".[1]

وتقوم القوّة الاقتصادية للدولة على الناتج المحلي ونصيب الفرد من الدخل ومستوى التقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية والبشرية ومؤسّسات السوق، وقد أضاف **إلين فروست Ellen L. Frost** عناصر أخرى للقّوة الاقتصادية تشمل الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية المستدامة. ويساعد توفر كل هده العناصر الدول على استخدام قوّتها الاقتصادية في تنفيذ استراتيجيتها وقد يكون هذا الاستخدام على شكل منح ومساعدات إقتصادية[2].

أمّا بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فالقوّة الاقتصادية كآلية من آليات تنفيذ استراتيجيتها وسياساتها الكونية لا تقلّ أهميةً عن الآلية العسكرية، بل إنّ الوضع الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه عقب إسدال الستار عن الصراع الذي جمعها مع الاتحاد السوفيتي هو ما دفعها لأن تفكر في الاتجاه نحو بسط هيمنتها العالمية، فبعد نهاية الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة هي أكبر منتج عالمي للسلع والخدمات، إذ تساهم بما لا يقل عن 23% من الإنتاج العالمي وتستحوذ على نسبة 20% من التجارة العالمية، واستطاعت أن تقيم تكتلات اقتصادية متعدّدة مثل منظمة النافتا وتكتل المحيط الهادي[3].

وقد استمر الاقتصاد الأمريكي في النمو مع مطلع القرن الـ21م ليحقّق أرقاماً قياسية حيث وصل الناتج القومي الإجمالي إلى حوالي 13 تريليون دولار عام 2006 أي ما يعادل 30% من إجمالي الناتج القومي العالمي[4]، وفي عام 2016 أصبح الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة 18 تريليون

---

[1]– جوزيف ناي، **مستقبل القوّة**، المرجع السابق، ص75.

[2]– محمد وائل القيسي، المرجع السابق، ص190.

[3]– عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، المرجع السابق، ص190.

[4]– سليم كاطع علي، مقوّمات القوّة الأمريكية وأثرها على النظام الدولي، **دراسات دولية**، (العدد 42، د.ت.ن)، ص156.

دولار، وهي تساهم بأكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلّي العالمي (بسعر صرف السوق لعام 2015) و11% من التجارة العالمية و35% من رسملة سوق الأسهم العالمية[1]، والولايات المتحدة تستخدم القوّة العسكرية كآلية من آليات تنفيذ استراتيجيتها عبر العديد من الأوجه[2]:

- السعي الحثيث لإدامة السيطرة على الأسواق الاقتصادية العالمية؛
- تقديم القروض والمنح والمساعدات لدول العالم لا سيما عالم الجنوب، بشروط تجعلها تنسجم مع المصالح العليا للشركات الأمريكية الكبرى (سياسة الترغيب)؛
- فرض العقوبات الاقتصادية والحظر الاقتصادي والحصار، لا سيما الدول التي ترفض الإذعان للسياسة الأمريكية (سياسة الترهيب)؛
- توظيف المنظمات الاقتصادية العالمية "منظمة التجارة العالمية WTO، صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للإنشاء والتعمير IB فضلاً عن دور الشركات المتعدّدة الجنسيات.

2/ القوّة الناعمة: عندما يتم الحديث عن القوّة الناعمة يأتي تلقائياً إلى المخيلة إسم جوزيف ناي، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كونه أول من استخدم هذا المصطلح عندما صاغه في كتابه **ملتزمون نحو القيادة** الذي صدر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ثم أعاد استخدامه في كتابه **مفارقة القوّة الأمريكية** عام 2002، ومن ثم توسّع أكثر في دراسته لهذا النوع من القوّة في كتابه الصادر سنة 2004 والذي يحمل عنوان **القوّة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**[3]. وقد جاء استحداثه لهذا المصطلح نتيجةً للأبحاث التي أجراها عند معالجته لمفهوم القوّة بالمعنى الضيق الذي جاءت به المدرسة الواقعية حيث حصرت مفهوم القوّة في البعد العسكري، بحيث يعرّف جوزيف ناي القوّة الناعمة قائلاً: "**هي**

[1] - M.Ayban Kose, Gsilla Lakatos, and Others, "The global Role of The U.S Economy Linkages, Policies and Spillover", **Policy Research Working Paper**, (World BankGroup, February 2017), p2.

[2] – محمد وائل القيسي، المرجع السابق، ص102.

[3] – نفس المرجع، ص176.

القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الارغام أو دفع الأموال، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما"[1].

ومن خلال هذا التعريف الذي يقدّمه ناي يمكن القول بأنّ القوّة الناعمة هي الترغيب من خلال الجاذبية، أي أن تجعل الآخرين يرغبون في فعل ما تريد لأنهم يرونك القدوة المثالية بالنسبة لهم، بينما مقابل الترغيب يوجد الترهيب وهو يكون مصحوب بفعل الفرض ودائماً ما يصاحب هذا الفعل ممارسة العنف، ولكن النتائج المرجوة من هذا الفعل لا تكون بقدر النتائج التي يحققها الترغيب، وفي هذا أيضاً يقول جوزيف ناي:" **عندما تتمكن من جعل الآخرين يعجبون بمثلك ويريدون ما تريد، فإنّك لن تضطر للإنفاق كثيراً على العصي والجزرات لتحريكهم في اتجاهك. فالإغراء أكثر فاعلية من الإرغام على الدوام، وكثير من القيم مثل الديمقراطية وحقوق الانسان، وإتاحة الفرص للأفراد لها قدرة عميقة على الإغراء"**[2].

وفي موضع آخر من كتابه يعرّف جوزيف ناي القوّة الناعمة مستخدماً مصطلحاً واحداً وهو "**الجاذبية**"[3]، وبالتالي فالقوّة الناعمة أشبه بالمغناطيس، حيث أنّ المغناطيس يستطيع أن يجذب المعادن القابلة للجذب من دون أن يتحرك من مكانه، ونفس الشيء ينطبق على الدول التي تستطيع أن تجذب الشعوب والدول الأخرى إلى فلكها من دون أن تتجه إلى إجبارهم على ذلك، ليبدو فيما بعد تأثّر الدول بالدولة التي تمارس قوّة الجذب وكأنّه أمر ناتج عن رغبة تلك الدول وليس نتاج تأثير الدولة الجاذبة تماماً مثلما يحدث بين المغناطيس والمعادن.

---

[1]– جوزيف ناي، **القوّة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان،2007)، ص12.

[2]– نفس المرجع، ص – ص(12 – 13).

[3]– نفس المرجع، ص26.

وعلى الرغم من أنّ القوّة الناعمة كمصطلح برزت لأوّل مرة في أعمال جوزيف ناي في تسعينيات القرن الماضي، إلاّ أنّه كان هناك إهتماماً بمصادر القوّة الناعمة في فترة الحرب الباردة مع بداية الاهتمام بالثقافة والدبلوماسية الشعبية والرأي العام في العلاقات الدولية[1]، وإذا ما تمّ الانتقال للحديث عن مصادر القوّة الناعمة فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مصادر رئيسية وفق التقسيم الذي وضعه جوزيف ناي وهي[2]:

1- الثقافة: حين تقوم الدولة باجتذاب الآخرين؛

2- القيم السياسية: حين تتمسك الدولة بأهدافها سواء في الداخل أو الخارج؛

3- السياسة الخارجية: حين يرى الآخرون تلك الدولة الممارسة للقوّة الناعمة مشروعة وذات سلطة معنوية.

وجوزيف ناي إلى جانب كونه باحثاً أكاديمياً فقد تقلّد مناصب عدّة في الولايات المتحدة الأمريكية جعلته مطّلعاً على عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية، وبالتالي فمعظم إسهاماته جاءت لتحسين الأداء الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بما يضمن لها الاستمرار في مركز القيادة العالمية. فقد كان دائماً يقول بأنّ على الولايات المتحدة إذا أرادت أن تبقى قوتها سائدة في العالم فإنّ عليها أن تعطي إهتماماً لـ"السلطة الناعمة" ولكن بشكلٍ غير مباشر وبأسلوب لين، لأنّه بفضلها يمكن للولايات المتحدة أن تحصل على النتائج المرجوة في السياسة العالمية، خاصةً أنّ هناك دولاً كثيرة معجبة بالقيم الأمريكية تسترشد بنموذجها وتتطلع إلى مستواها في الازدهار والانفتاح، لأنّها تمارس جاذبية كبيرة على جميع شعوب الأرض من حيث نمط حياتها وحريتها وازدهارها وفنونها السينمائية...إلخ[3]، وهذا ما يؤكّده

[1]- نبيل بكاكرة، سفيان سخري، المرجع السابق، ص170.

[2]- جوزيف ناي، **القوّة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، المرجع السابق، ص32.

[3]- محمد وائل القيسي، المرجع السابق، ص182.

الباحث هوبير فيدرين قائلا:" **إنّ الأمريكيين يتمتعون بقوّة كبيرة لأنّهم يستطيعون إلهام أحلام ورغبات الآخرين، وهذا يعني إتقان الصور العالمية من خلال السينما والتلفزيون، ولهذه الأسباب نفسها يأتي عدد كبير من الطلاب من البلدان الأخرى إلى الولايات المتحدة لإنهاء دراستهم**"[1].

إذ تسخر الولايات المتحدة الأمريكية العديد من آليات القوّة الناعمة لتنفيذ استراتيجيتها منها وكالات الاتصال والثقافة الحكومية وشركات الاعلام، وكذا بعض الأجهزة الحكومية مثل مكتب الدبلوماسية العامة (وزارة الخارجية)، ومحطة صوت أمريكا الاذاعية، والجامعات، والمؤسسة العسكرية (بما فيها عمليات الحرب النفسية)، ووكالة المخابرات المركزية **CIA**. أمّا شركات القوّة الناعمة الأمريكية فتضم: هوليوود ومحطات التلفزة، وسائل الاعلام الاخبارية، المنظمات الأهلية (غير الحكومية)، الشركات الأمريكية من سلع وسوق الفن.[2]

3/ القوّة الذكية: تعتبر القوّة الذكية من أحدث أشكال القوّة والتي جاءت بدورها كذلك نتيجة إسهامات جوزيف ناي الذي قدّمها في شكل مشروع لإدارة باراك أوباما من أجل معالجة الانتكاسات التي عانت منها السياسة الأمريكية في ظل إدارة بوش الإبن، بسبب المبالغة في استخدام وتقديم الآلية الصلبة في تنفيذ أجندات الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. إذ يقوم جوهر هذا المشروع على أنّ السياسة الخارجية الأمريكية ينبغي أن تجمع بين الآليات الناعمة والآليات الصلبة في استراتيجية واحدة، فنجاح الولايات المتحدة الأمريكية وفق وجهة نظر جوزيف ناي يعتمد على الفهم العميق لدور القوّة الناعمة، وتطوير توازن سليم بين القوّة الناعمة والقوّة الصلبة[3]، ويعرّف ناي القوّة الذكية

[1] - Joseph Nye, "Hard and Soft Power in American Foreign policy", p112, avialable from : https://cutt.us/vtLwX, retrieved : 19/07/2018, at :10 :00.

[2] – محمد وائل القيسي، المرجع السابق، ص171.

[3] – محمد قاسم هادي، المرجع السابق، ص372.

على أنّها:" **القدرة على مزج القوتين الموجعة والناعمة في استراتيجيات فعالة** "[1]، وهي وفق وجهة نظره تقدّم إجابات على خمسة أسئلة رئيسية وهي[2]:

- ما هي الأهداف والنتائج الفضلى؟
- ما هي الموارد المتوفرة وفي أي سياق؟
- ما هي المواقف الاستراتيجية والأفضليات في أهداف محاولات التأثير والنفوذ؟
- أي نوع من سلوك القوّة يكون هو المرجّح للنجاح؟
- ماهي إحتمالات هذا النجاح؟

ولبلوغ أي دولة القوّة الذكية هناك مجموعة من الشروط الواجب توفرها في سبيل ذلك أهمّها ما يلي[3]:

- ضرورة معرفة الهدف من استعمال وممارسة القوّة؛ حيث لا يمكن أن تصبح القوّة ذكية في حال كان الهدف من استعمالها مجهول؛
- الموازنة بين الأهداف والقدرات والإمكانيات المتاحة؛
- السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق القوّة؛
- الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها.

[1]– جوزيف ناي، **مستقبل القوّة**، المرجع السابق، ص17.

[2]– نفس المرجع، ص – ص(240 – 241).

[3]– يمنى سليمان، "القوة الذكية –المفهوم والأبعاد دراسة تأصيلية–"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (12 جانفي 2016)، ص4، محصّل عليه من موقع:https://cutt.us/vvT9M ، يوم: 2018/07/19، على الساعة: 10:00.

وقد تبنّت إدارة باراك أوباما هذا المشروع الذي جاء به جوزيف ناي بغية تحسين الأداء الاستراتيجي للولايات المتحدة ومكانتها في النظام الدولي. وهذا راجع للعديد من الدوافع والأسباب وفي مقدمتها الإخفاق العسكري الأمريكي بأفغانستان والعراق نتيجة السياسة العشوائية لإدارة بوش الإبن وما خلّفه ذلك من آثارٍ اقتصادية على الولايات المتحدة، إضافةً إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008[1]، وهو ما دفع باراك أوباما ليقول: "**نحن لا يجب علينا اللّجوء إلى قوّتنا العسكرية فحسب بل أيضا الدبلوماسية والسياسية لتلبية التهديدات**"[2].

وقد انعكس تبنّي إدارة باراك أوباما لمشروع القوّة الذكية الذي يقوم على توظيف الآليات الذكية لتنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة وسياساتها العالمية على استراتيجيات الأمن القومي، حيث جرى التخلّي عن نهج الحروب الاستباقية والوقائية الذي كانت قد إنتهجته إدارة بوش الإبن وتمّ استبداله بنهجٍ جديدٍ يرتكز في الأساس على فكرة القيادة من الخلف وتقاسم المسؤوليات مع كافة الأطراف الدولية، وعلى ضرورة العمل الجماعي وعدم تقديم الآلية العسكرية على باقي الآليات. وهو ما يمكن ملاحظته من خلال استراتيجية تعامل الإدارة مع الأزمة السورية عام 2011 وكذا أزمة أوكرانيا عام 2014 أين لجأت إلى آليات غير مسبوقة.

[1]– أحمد قاسم حسين، "مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً"، **سياسات عربية**، (العدد32، ماي 2018)، ص 128.

[2]– رزايقية حنان، المرجع السابق، ص174.

المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسّرة للاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا

في هذا المبحث سيتمّ التطرّق إلى أهم المداخل النظرية التي يمكن من خلالها فهم وتقديم تفسير للاستراتيجية الأمريكية، ومن بين المداخل النظرية التي تمّ الاستناد إليها لتأسيس قاعدة من أجل دراسة الموضوع الرئيسي الذي نسعى من خلاله إلى ضبط العوامل المتحكمة في طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا؛ المدخل الواقعي على اعتبار أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت من أهمّ الدول التي صاغت ولا تزال تقوم بصياغة استراتيجياتها وسياساتها على أسسٍ واقعيةٍ والمتمثّلة في الأساس بحسابات المصلحة والقوّة. أمّا بخصوص المدخل النظري الثاني الذي تم الاستناد إليه في دراسة الاستراتيجية الأمريكية فهو المنظور الليبرالي نظراً لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية دولة تتغنى بمثل الليبرالية وتُعَرِّفُ نفسها على أنّها دولة صاحبة رسالة.

أمّا المدخل النظري الثالث والأخير الذي تمّ اعتماده في دراسة الاستراتيجية الأمريكية فهو المدخل الجيوبوليتيكي، حيث تمّ التطرّق هنا في هذا المدخل إلى أهم المقاربات الجيو- استراتيجية التي يمكن من خلالها تقديم تفسير للاستراتيجية الأمريكية وعلى وجه التحديد تجاه روسيا، على اعتبار أنّ كلا الدولتان تصَنَّفَانْ من القوى الكبرى حالياً، إضافةً إلى أنّهما كانتا أحد قطبي الصراع الجيو- استراتيجي العالمي في فترة الحرب الباردة.

المطلب الأوّل: المدخل الواقعي

يعتبر المنظور الواقعي من أهم التيارات الفكرية التي كان لها قدرة كبيرة على تفسير تطورات السياسة الدولية واستراتيجيات الدول سيما في القرن العشرين، حيث يقدّم هذا المنظور تفسيرات مبنية على حسابات القوّة بين الفاعلين الدوليين (الدولة) في نظام دولي ذي طبيعة فوضوية يفتقد لأدنى معايير الثقة بين الفاعلين، والولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول التي تحرّكت ولا تزال في علاقاتها الخارجية

واستراتيجيتها العالمية وفق حسابات القوّة حتى بعد انفرادها بقيادة المنظومة الدولية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. وعلى الرّغم من أنّ صنّاع القرار الأمريكيين يتحاشون إظهار نزعتهم الواقعية بل إنّ الكثير من الأمريكيين يُبْطِنُونْ العداء لهذا التيار الفكري لأنّه يتعارض والقيم التي يريدون إيصالها للعالم، فإنّهم دائماً ما يقومون ببناء سياساتهم واستراتيجياتهم العالمية على أسسٍ واقعية ولكن غالباً ما يقومون بتغليفها بخطابات ليبرالية، وهي ميزة فريدة ينفرد بها العقل الأنجلو سكسوني على حد تعبير **إدوارد هاليت كار Edward Hallett Carr**[1].

وبالعودة إلى الجذور الفلسفية للمنظور الواقعي فيمكن القول بأنّها تعود إلى العصور القديمة، وبالتحديد مع ثيوسيديس الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، أين حاول من خلال كتابه "**تاريخ الحروب البيليبونيزية**" توضيح أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوّة[2].

وبعد ثيوسيديس عادت الواقعية للبروز مجدّداً في العصر الحديث من خلال إسهامات المفكر الإيطالي الشهير نيكولا ميكيافليي، بحيث برزت بشكل واضح في نظريته السياسية أو ما يطلق عليها بالمكيافيلية. وتتجلى واقعية هذا المفكر بشكلٍ صريح في دعوته إلى أن تبنى جميع الدراسات على أسس واقعية، حيث يقول في نصائحه للحاكم بكتابه الأمير؛ بأنّ الوصول إلى الحقيقة يقتضي كتابة ما يفيد الآخرين وليس ما نتخيله[3]. وفيما يُفهم من كلامه هو يدعو إلى أن نضع ضوابط للفكر عند القيام بأي دراسة وأن لا نتركها تتجاوز حدود الواقع لتدخل في المأمول خشية أن يُفقدها ذلك قيمتها العلمية لتتحول إلى ما يشبه الهرطقات الميتافيزيقية.

---

[1]– جون ميرشايمر، المرجع السابق، ص33.

[2]– أنور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص 173.

[3]– نيكولا ميكيافيلي، **الأمير**، المرجع السابق، ص80.

أمّا أهم مفكر والذي شكّلت أفكاره المرتكزات الرئيسية التي استند عليها مورغانثو في تأسيس أوّل إتجاه واقعي لتفسير العلاقات الدولية، فكان **توماس هوبز Thomas Hobbes** الذي تحدّث كثيراً عن امتلاك القوّة وزيادتها وهذا بسبب إنعدام الثقة حيث يقول بأنّه:" **ليس ثمة سبيل معقول أكثر من التحسّب لكي يضمن الإنسان أمنه، أي أن يفرض سلطته بالقوّة أو بالخداع على أكبر عدد ممكن من الناس، حتى يقضي على كل قوّة يمكن أن تشكل خطراً عليه**"، من جانب آخر يتحدّث عن عامل آخر وهو طبيعة النفس البشرية التي تدفع الإنسان نحو تعظيم قوّته، كما يقول بأنّ هناك عوامل ثلاث للصدام وهي[1]:

- المنافسة: حيث تكون الغاية من الصدام هي تحقيق المكاسب؛
- عدم الثقة: حيث تكون الغاية من الصدام هي تحقيق الأمن؛
- المجد؛ حيث تكون الغاية من الصدام هي السمعة.

وينقسم المنظور الواقعي إلى اتجاهين فكريين بارزين وهما؛ التيار الواقعي التقليدي الكلاسيكي والتيار الواقعي الجديد أو ما يعرف بالواقعية البنيوية، وسيجري التطرّق إلى كلا الاتجاهين بشكلٍ مفصل على النحو الآتي:

1/ الاستراتيجية الأمريكية وفق النظرية الواقعية الكلاسيكية: لقد ظهرت الواقعية في شكلها التقليدي من خلال إسهامات **هانس مورغانثو Hans Morgenthau** و**رينولد نيبور Reinhold Neibuhr** وإدوارد هاليت كار وغيرهم من المفكرين الواقعيين الأوائل، الذين حاولوا التكيف بفكرهم مع أحداث القرن العشرين التي صاحبتها الكثير من مظاهر الاضطراب واللأمن وتفاقم حدّة الصراعات والحروب فجاءت كتاباتهم

[1]– توماس هوبز، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حبيب حرب، بشرى صعب، (بيروت: دار الفارابي، 2011)، ص – ص(132 – 134).

لتفسير تلك الأحداث[1]، وفي نفس الوقت جاءت لتوجه نقداً لاذعاً للمنظور الليبرالي المثالي سيما منذ فشل عصبة الأمم التي تعتبر أحد أبرز إفرازات الفكر الليبرالي من أجل منع نشوب الحرب العالمية الثانية[2].

وقد شهدت الواقعية الكلاسيكية العديد من المفكرين، وتناولوا العديد من النقاط أهمّها:[3]

– جوهر السياسة العالمية يتمثّل في الصراع من أجل القوّة أو الصراع من أجل السلطة؛

– العالم هو عالم المصالح المتناقضة، فالحلُّ إذاً هو أنّه لا مكانة لتطبيق الأخلاق كليةً، لكن الاقتراب منها بأفضل شكلٍ عبر التوازن المؤقت دائماً للمصالح، والحلّ المؤقت دائماً للنزاعات.

– عالم السياسة الخارجي هو عالم غياب السلطة أو علم تعدّد السلطات، بينما علم السياسة الداخلي هو علم بنيات السيطرة؛

– التركيز على التوازن غير الدائم بين الأمم ليس عن طريق إبراز مميزات السلام بل عن طريق موافقة عالمية من أجل إنشاء مبدأ الشرعية الدولية المقبولة؛

– الإهتمام بما هو قائم ودراسته وتحليله بدلاً من الاهتمام بما يجب أن يكون كما يفعل الواقعيون؛

– السياسة لا يمكن أن تحدّدها الأخلاق بل العكس؛

– يمكن إرجاع أسباب سلوكيات الدول النزاعية إمّا إلى الطبيعة البشرية التي تحكمها غريزة حب السيطرة أو إلى التوق الشديد للأمن؛

---

[1]– بولمكاحل إبراهيم،" تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/9mzQ9، يوم 2018/08/13، على الساعة: 14:00.

[2]– أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل العلاقات الدولية من مورغينثاو إلى ميرشايمر (دراسة تقويمية)"، **مجلّة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية**، (العدد:01، 2016)، ص13.

[3]– مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، (عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع، د.ت.ن)، ص – ص(74 – 75).

- توزيع أهداف السياسة الدولية على ثلاث أقسام: **(الحفاظ على القوّة – الزيادة في القوّة – إظهار القوّة)**؛

- الطبيعة البشرية غير عقلانية وفي نفس الوقت عنيدة وأنانية وميالة للعنف.

هذه كانت أهم النقاط التي تطرّق لها منظروا الواقعية التقليدية، أمّا المسلمات الرئيسية للواقعية التقليدية حسب مورغانثو فهي[1]:

- الواقعية السياسية ترى بأنّه يمكن فهم وتفسير العلاقات الدولية من خلال القوانين الموضوعية التي ترجع إلى الطبيعة الإنسانية والتي هي صالحة لكلّ زمان ومكان، ولذا فمن هذا المنطلق يمكن التمييز بين الرأي والحقيقة الموضوعية؛

- الطبيعة الفوضوية في الساحة الدولية، وغياب حكومة عالمية تستطيع أن تُفرض على بقية المجتمع الدولي بخلاف المجتمع المحلي، وهذا ما يسمى ببنية الفوضى في العلاقات الدولية، ومن هنا فإنّ الصراع حالة طبيعية بسبب تناقض المصالح؛

- الدولة (ذات السيادة) وهي الفاعل الوحيد والرئيسي في العلاقات الدولية، أمّا بقية الفواعل الأخرى مثل المؤسّسات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها فهي ذات دور محدود؛

- الدولة فاعل عقلاني وموحد، تقوم في سلوكها الدولي بتسيير مصالحها الاستراتيجية والدبلوماسية على أساس المصلحة الوطنية، وتسعى نحو المزيد من القوّة أو الحفاظ على الوضع الراهن؛

- المصلحة الوطنية كما تحدّد القوّة هو المفهوم المركزي والأساسي في التحليل السياسي؛

[1]– عبد العالي عبد القادر، "محاضرات نظريات العلاقات الدولية"، (جامعة الدكتور طاهر مولاي السعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص17.

- العلاقات بين الدول مبنية على أساس القوّة والتي تحدّدها القدرات العسكرية والاقتصادية لهذه الدول، وليس على أساس المبادئ العقلانية أو الأخلاقية؛

- الدول تسعى باستمرار نحو تعزيز قوّتها الذاتية من خلال تطوير موارد القوّة لديها، فالدول تسعى لاكتساب القوّة أو التظاهر بالقوّة أو الاحتفاظ بالقوّة والوضع القائم.

ومن خلال الافتراضات التي تطرحها الواقعية التقليدية فإن المحرّك الأساسي لسلوك الدول الخارجي هو البحث عن القوّة، حيث تحاول كلّ دولة زيادة قوّتها، وفي نفس الوقت تبحث عن وسائل تقودها إلى إضعاف قوّة الخصوم ويعود هذا بدرجةٍ أساسيةٍ إلى جموح النفس الإنسانية وتوقها إلى تعظيم القوّة. والملاحظ هنا أنّ الواقعيين الكلاسيكيين يربطون سلوك الدول بالنزعة الإنسانية للشر حيث سياسات الدول ما هي إلاّ امتداد لنزوات البشر وأهدافهم، وهو ما يشير إليه هانس مورغانثو صراحةً عندما يقول:"...**إنّ الرغبة الخالدة للقوّة هي التي تجعل من الشر مهيمناً أبدياً على كلّ أعمال الإنسان...**"[1].

وبما أنّ القوّة هي تعريف للمصلحة الوطنية حسب مورغانثو فإنّ الدول تسعى إلى الحفاظ على بقائها القومي والكينونة الذاتية عن طريق الحصول على القوّة وزيادتها والمحافظة عليها، لأنّ مصلحة الدولة تكمن في اكتساب القوّة والمحافظة عليها، وبذلك تكون المصلحة الوطنية هي جوهر السياسة الخارجية[2]. وبالتالي فإنّه لدراسة الاستراتيجية الأمريكية تجاه أي دولة أو منطقة في العالم ينبغي أن يتمّ الأخذ بعين الاعتبار متغير المصلحة والمتمثّل في البقاء، والذي يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أخذ عامل القوّة لكونه أهم وسيلة لضمان الأمن والبقاء بعين الاعتبار عند صياغة استراتيجيتها.

---

[1]– أحمد محمد وهبان، المرجع السابق، ص14.

[2]– عامر مصباح ، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.ن)، ص146.

ويظهر جلياً أنّ الفكر الواقعي الكلاسيكي بتعريف المصلحة الوطنية بالبقاء وتعظيم القوّة في استراتيجية إدارة بوش الإبن، خصوصاً بعد الهجومات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، حيث تمّ صياغة الاستراتيجية الأمريكية بما يتطابق وما جاء به المنظور الواقعي الكلاسيكي، وهذا لسببين؛ الأوّل هو تأثّر الإدارة بأعمال مجموعة من المفكرين الواقعيين وعلى رأسهم **هنري كيسنجر Henry Kissinger** الذي قال عقب الحادث الذي تعرضت له الولايات المتحدة: " **إنّ ردّنا على الهجوم ينبغي أن يتضمن فعلاً انتقامياً يصل إلى مستوى ملاحقة الجماعة التي قامت به، إنّ هذا الاعتداء على أرض الولايات المتحدة الأمريكية هو تهديد للخط الاجتماعي لحياتنا، ووجودنا كمجتمعٍ حر الذي ينبغي التعاطي معه بطريقة مختلفة، عبر هجوم على النظام أو البنية التي أنتجته**". أمّا السبب الثاني والذي جعل إدارة بوش الإبن تقوم بصياغة استراتيجيتها وفق ما جاء به المنظور الواقعي الكلاسيكي هو هيمنة المحافظين الجدد على هذه الإدارة، والذين أولوا أهميةً كبيرةً للقوّة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وكذا في علاقاتها مع مراكز القوى الأخرى مثل روسيا والصين وفق الميراث الهوبزي نسبة إلى توماس هوبز الذي يقوم على فكرة أن القوي له الحق في فرض قانونه على الآخرين[1].

2/ الاستراتيجية الأمريكية وفق النظرية الواقعية الجديدة: تأسّست النظرية الواقعية الجديدة أو كما تعرف في مصادر أخرى بإسم الواقعية البنيوية على يد **كينيث والتز Kenneth Waltz** من خلال مؤلفه الشهير نظرية السياسة الدولية، وينطلق في تحليله من مسلمة رئيسية فحواها أنّ طبيعة النظام الدولي التي تتميز بالفوضوية هي المحدّد الرئيسي لسياسات الدول وليس الطبيعة البشرية، واعتمادها النظام الدولي كوحدة تحليل هو ما جعل البعض يطلق عليها مسمّى الواقعية البنيوية. وإلى جانب كينيث والتز هناك عديد الأسماء التي برزت في إطار الواقعية الجديدة من خلال إسهاماتها المتعددة في هذا الاتجاه التحليلي،

[1]– خالد خميس السحاتي، "الواقعية الكلاسيكية وتفسيرها للسياسة الخارجية للدول دراسة حالة السياسة الخارجية الأمريكية (2001–2008)"، **مجلّة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، (العدد الثاني، ديسمبر 2018)، ص – ص(137 – 138).

ومن بينهم: **جون ميرشايمر John Mearsheimer** و**ستيفن والت Stephen Walt** و**روبرت جيرفيس Robert Jervis.**

ومن أهم المبادئ التي ارتكزت عليها الواقعية الجديدة في تفسيرها لسلوك الدول في النظام الدولي هي تأكيدها الأوّلي على فوضوية النظام الدولي، بحيث تنطلق الواقعية الجديدة في تحليلها للعلاقات الدولية من بنية النظام الفوضوية والتي يرون بأنّها ناتجة عن غياب سلطة عليا فوق الدول تقوم بضبط سلوكياتها، وهو ما يفرض على الدول اتباع سياسات واستراتيجيات تجاه بعضها البعض بناءً على هذا المحدّد، وفي ظل هذه البنية تسود حالة من الشك واللايقين بين الدول وتنعدم الثقة وتصبح تحركات الدول في سياستها الخارجية مبنية على نظام المساعدة الذاتية – الاعتماد على الذات–[1]، وهذا ما أكّد عليه ميرشايمر قائلا:" **لا يوجد دولة يمكنها أن تتوقع عدم استعمال دولة أخرى لقدراتها العسكرية في ظل هذا النظام الفوضوي**"[2]، وتعتبر هذه الفكرة أحد أهم الفوارق التي تميز الواقعية الجديدة عن واقعية هانس مورغانثو(الواقعية الكلاسيكية) التي تربط سلوك الدول بالطبيعة البشرية.

يقدّم نموذج "حريق في المسرح" تحليلاً للفوضوية التي تميز النظام الدولي والصراع القائم فيه حول مصلحةٍ مشتركة وهي البقاء، وينطلق هذا النموذج من أنّ هناك مسرح له مخرج واحد فقط في حالة حريق (فوضى)، فهل سيتنافس الكل ضد الكل؟ ومن سيخرج أولا ؟ هل يخرج القوي قبل الضعيف والمعوق؟ وهل سيخرج الرجال قبل النساء والأطفال؟[3]، فالكلّ بهذا المسرح له هدفٌ واحد مشترك وهو البقاء والنجاة والذي لن يتحقق (البقاء) إلاّ من خلال مخرجٍ واحدٍ فقط، ونفس الشيء ينطبق على النظام الدولي الذي هو عبارة عن صورة مكبّرة للمسرح.

---

[1]– أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص365.

[2] -Jack Donnelly, **Realism And International Relation, (**CAMBRIDGE: Press Syndicate Of The University،2004), p7.

[3]– جوني عاصي، **النظرية والأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، (**رام الله : مؤسّسة الناشر للدعاية و الإعلان، 2006)، ص10.

وفي ظل هذه الفوضوية ضمن النظام الدولي يكون الهدف الرئيسي للدول هو البقاء وليس تعزيز القوّة كما يقول الواقعيون الكلاسيكيون، بحيث تصبح القوّة هنا وسيلة وليست هدف بحدّ ذاتها ما يدفع الدول إلى الانتباه لميزان القوى والاحتراس له[1]، وفي هذا الصدد يقول كينيث والتز:"...**نظراً لأنّ بعض الدول قد تستخدم القوّة في أي وقت، يجب أن تكون جميع الدول مستعدّةً للقيام بذلك- أو تعيش تحت رحمة جيرانها الأكثر نشاطاً بين الدول، الطبيعة هي حالة الحرب، هذا ليس بمعنى أنّ الحرب تحدث باستمرار ولكن بمعنى أنه مع كل دولة تقرّر بنفسها ما إذا كانت ستستخدم القوّة أم لا قد تندلع الحرب في أي وقت...**"[2]. ولهذا السبب يركز الواقعيون الجدد عند حديثهم عن القوّة على القدرات التي تملكها الدولة، حيث يرى والتز بأنّ القدرات التي تمتلكها الدولة تلعب دوراً في تحديد قوّتها، وحسبه تتمثل القدرات في حجم السكان والمساحة وتوافر الموارد والطاقة الاقتصادية – هذه يسميها جون ميرشايمر في كتابه مأساة سياسة القوى العظمى بالقوّة الكامنة-، إضافةً إلى القوّة العسكرية والاستقرار السياسي والكفاءة[3].

أمّا بخصوص الدول فهي فواعل عقلانية، تنتقي استراتيجيتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر، ومؤشّر عقلنتها أنّها تسعى من أجل مصالحها الوطنية، والدول بالنسبة للواقعيين الجدد هي الفاعل الرئيسي وليست الفاعل الوحيد في النظام الدولي الذي توجد فيه إلى جانب الدول على سبيل المثال المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات...إلخ، إلاّ أنّها ليست مستقلة عن

1- جون ميرشايمر، المرجع السابق، ص27.

2 - Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, (USA : Addison- Wesley Publishing Company, 1979), p103.

3- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث**، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 224.

سلطة الدولة[1]، وهذا ما أشار إليه والتز في مقاله الذي يحمل عنوان السياسة الدولية قائلاً بأنّ المؤسسات الدولية ليس لها دوراً مستقلاً عن الدول على اعتبار أنّ الدول هي من قام بتأسيسها[2].

وانطلاقاً من هذه المسلمات التي جاءت بها الواقعية الجديدة فإنّ استراتيجيات الدول في سياساتها الخارجية تتحدّد على أساس المصلحة المتمثلة في الأمن وحفظ البقاء، وهذا الهدف يصاغ على أساس البنية الفوضوية للنظام الدولي وليس العوامل الداخلية مثلما يقول الواقعيون الكلاسيكيون، وبهذا فإنّ استراتيجية الدول من خلال هذا المنظور تتمثل في حفظ البقاء والأمن في ظل بيئة فوضوية لا توجد بها سلطة مركزية يمكن الرجوع إليها لحلّ المسائل الخلافية التي تنشأ بين الدول، وهنا الدول تختار الوسائل الأكثر عقلانيةً و ملائمةً للاستراتيجية التي تتبعها في هذه البيئة.

وبناءً على ما جاءت به الواقعية الجديدة فإنّ الدول تقوم بصياغة استراتيجيتها إستناداً إلى توزيع القوّة بين الدول، ومنه فالدول قد تلجأ إلى اتباع إحدي الاستراتيجيتين وهما؛ الأولى استراتيجية دفاعية حيث أنّ الدولة تلجأ إلى زيادة قوتها عند ظهور تهديد من طرف دولة أخرى، وهذا ما يؤكد عليه التيار الواقعي الدفاعي وعلى رأسهم والتز والذي يحذر من اكتساب أي من القوى العظمى لقوّة مفرطة، لأنّ هذا من شأنه أن يدفع القوى الأخرى لتشكيل تحالفات ضدها، ناهيك عن تبنيه لفكرة عدم وجود فوائد من الحرب،[3] وهذا سبب آخر يدفع الدول إلى انتهاج استراتيجية دفاعية.

أمّا الاستراتيجية الثانية فهي الاستراتيجية الهجومية وهي التي تلجأ إليها القوى العظمى التي لديها سياسات وأهداف توسعية، وهذا بسبب عدم وجود سلطة مركزية فوق الدول (الفوضى) وهو ما يجعل

[1]– جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص244.

[2] - Kenneth N. Waltz, "Structural Realism After The Cold War", **International Security**, (Vol:25, No: 25, 2000), p19.

[3]– جون ميرشايمر، المرجع السابق، ص26.

الدولة تعيش في حالة قلق[1]، وعلى حد ما يقول الواقعيون الهجوميون وفي مقدّمتهم **روبرت جيلبن Robert Gilpin** فإنّ الدولة سوف تحاول تغيير الوضع القائم في النظام الدولي إذا رأت أن النتائج المتوقعة من وراء ذلك تفوق التكاليف[2]. وهذا يمكن اعتباره رداً مباشراً على الواقعيين الدفاعيين وعلى رأسهم والتز الذي قال بأنّ الحرب لا تجزي، وبالتالي ووفقاً لهذا الطرح فإنّ الحالة المثلى لأي قوّةٍ عظمى من أجل أن تضمن بقاءها في ظل نظام فوضوي هو أن تزيد من قوّتها النسبية لضمان بقائها، والحالة المثلى للبقاء حسب هذا التيار الواقعي البنيوي هي تحقيق الهيمنة العالمية. ولكن بسبب القوّة المانعة للبحار كما يصفها ميرشايمر فإنّ على الدولة بدلاً من ذلك تحقيق الهيمنة الإقليمية والتي على حد تعبيره لم تتمكن أي دولة من الوصول لها غير الولايات المتحدة، حيث قامت بفرض هيمنتها على كامل القارة الأمريكية كما سبقت الإشارة إلى ذلك عندما تمّ التطرّق إلى مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، ومن ثمّ اتجهت إلى ممارسة دور الموازن من وراء البحار بمنعها ظهور دول مهيمنة إقليمياً في كلٍ من آسيا وأوروبا[3].

وعلى ضوء ما جاءت به الواقعية الهجومية وتركيزها على علاقات القوّة بين الدول في النظام الدولي خصوصاً القوّة العسكرية، فقد تمّ تخصيص فصل في هذه الأطروحة يتناول العامل العسكري ودوره في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا، فبما أنّ استراتيجية القوى العظمى (الولايات المتحدة) تصاغ استناداً إلى السياسات الأمنية والعسكرية للدول الأخرى (روسيا)، فإنّ هذا الفصل سيبحث في تأثير مجموعة من المؤشّرات العسكرية ذات العلاقة بروسيا مثل العقيدة العسكرية والإنفاق العسكري والانتشار العسكري على مكانة روسيا ضمن الاستراتيجية الأمريكية.

---

[1]– وقازي عقبة، "المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية"، **مجلّة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، (العدد02، جوان 2017)، ص62.

[2]– أحمد محمد وهبان، المرجع السابق، ص34.

[3] - Brian Shmidt, "Theories of US Foreign policy", **US Foreign Policy**, (Oxford University Press, 2008), p10.

المطلب الثاني: المدخل الليبرالي

تنبع أهمية المدخل الليبرالي ليس فقط من امتلاكه قدرةً تفسيريةً للاستراتيجية الأمريكية بل كذلك من دوره في تقديم تبرير للاستراتيجية الأمريكية تجاه مختلف الدول والدوائر التي تدخل ضمن حيز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا كون المدخل الليبرالي يتوافق والقيم والأخلاق الأمريكية حسب رؤية الأمريكيين كونهم يرون أنفسهم حاملي رسالة مقدسة، وأنّ "الرّب" إن صح التعبير اصطفاهم عن غيرهم من الشعوب لإيصال هذه الرسالة إلى سائر شعوب الأرض، ويؤكد هذا ميرشايمر في سياق حديثه عن مكانة النظرية الواقعية والليبرالية لدى الأمريكيين بقوله: "ليس من الغريب أن يأتي خطاب السياسة الخارجية في الولايات المتحدة وكأنّه مقتطع من محاضرة في مقرّر مقدّمة في الليبرالية...، وينحو الأمريكيون أيضاً للاعتقاد بأنّ المبادئ الأخلاقية ينبغي أن تلعب دوراً كبيراً في السياسة..."[1].

1/ الاستراتيجية الأمريكية وفق النظرية الليبرالية التقليدية: فهم الاستراتيجية الأمريكية من هذا المنظور يتطلب ضرورة الإشارة إلى أهم الافتراضات التي جاءت بها الليبرالية في العلاقات الدولية، والتي جاءت بالأساس من أجل إيجاد حلٍ للحروب والصراعات وإحلال السلام. فالنظرية الليبرالية تنطلق من تأكيدها على محورية دور الدولة في النظام الدولي إلى جانب قوى أخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعدّدة الجنسيات...إلخ التي تعاظم دورها في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة[2]، وهذه تعتبر واحدة من الفروق التي ميزت الطرح الليبرالي عن الطرح الواقعي الذي يعتبر أنّ الدولة هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي، كما أنّ النظام الدولي تغيب عنه السلطة المركزية، وهذا لا يجعل الدول بالضرورة تنحو إلى الصراع وإنّما قد يؤدي بهم إلى التعاون.

---

[1]– جون ميرشايمر، المرجع السابق، ص34.

[2]– خالد موسى المصري، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، **مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (المجلّد 30، العدد 01، 2014)، ص333.

وفي حديثهم عن الدول يقول الليبراليون بأنّ الدول تتصرف لتحقيق المصلحة الوطنية والتي تشمل إلى جانب تحقيق الأمن القومي، تعاون وشراكة اقتصادية وإصلاحات سياسية واقتصادية وحماية البيئة...إلخ. كما أنّ الدول تسعى لزيادة قوّتها المطلقة وليست النسبية –على عكس الواقعيين– لأنّ الدول تفترض أنّ التعاون وليس التنافس يحقّق مصالحها، ووفق هذا الاتجاه الفكري نفسه فإنّ الدولة تتصرف بصوت واحد أو بشكلٍ عقلاني لأنّ هناك داخل الدولة بيروقراطيات، ومؤسّسات، وجماعات تحاول التأثير في صناعة القرار، حيث أنّ القرار بالنسبة لليبراليين يأتي نتيجة مساومات وليس نتيجة حسابات عقلانية[1].

كما أنّ انتشار قيم الديمقراطية يساهم في نشر السلام والتقليل من الحروب لأنّ هذه القيم تساعد على التسوية السلمية لمختلف الخلافات التي قد تنشأ بين الدول، وهذا انطلاقا من المسلمة القائلة بأنّ الأنظمة الديمقراطية نادراً ما تدخل في صراعات مع بعضها البعض[2]، إضافةً إلى تشجيع حرية التجارة بين الدول وتأسيس فيدرالية عالمية تجمع كلّ الدول[3]، ويُطلق على هذا الاتجاه إسم الليبرالية الدولية.

بالعودة إلى الاستراتيجية الأمريكية لابدّ من الاشارة أوّلاً إلى أنّ الأمريكيين لا يفصلون البتة بين الليبرالية كنظرية والسياسة الخارجية للرئيس ويلسون، على اعتبار أنّ هذا الأخير عشية مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية صاغ رؤيةً جديدةً للعالم على أسسٍ ليبرالية، ودائماً ما يتم توصيف الليبرالية بالويلسونية نسبةً للرئيس الأمريكي ويلسون، والسياسة الخارجية الأمريكية حسب المنظور الليبرالي تتحرّك وفق منطقٍ ليبرالي يفرض عليها باعتبارها دولة ليبرالية أن تقوم بنشر وتعميم

---

[1]– خالد موسى المصري، المرجع السابق، ص333.

[2]– خميسة عقابي، "دور مراكز التفكير في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مؤسّسة راند كوربوريشن أنموذجاً"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصص العلاقات الدولية والاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2018–2019)، ص74.

[3]– جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص239.

القيم الليبرالية التي تميزها وعلى رأسها الديمقراطية، فتوفير الأمن الأمريكي يتطلب وجود عددٍ كبيرٍ من الدول الليبرالية، وهذا وفق ما جاء به **إيمانويل كانط Emmanuel Kant** في طرحه الموسوم بالسلام الديمقراطي، الذي يشير فيه إلى أنّ الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض[1].

والديمقراطية هي أحد الأعمدة الخمسة الرئيسية في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، حيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وفق المنظور الليبرالي توازن ضدّ الدول غير الديمقراطية وهذا استناداً إلى النوايا، فعلى سبيل المثال المملكة المتحدة تعتبر واحدة من أكبر اقتصاديات العالم ومن أكثر الدول تطوراً صناعياً وتكنولوجياً وتمتلك ترسانةً نوويةً وقواعد عسكريةً في مختلف أنحاء العالم، إلاّ أنّ الولايات المتحدة لا تتجه نحو موازنتها نظراً لأنّ الأمريكيين يرون بأنّها لا تملك نوايا عدائية تجاه بلدهم، وهذا نفس السبب الذي يجعل الولايات المتحدة تُوَازِنُ مع دول كالصين وروسيا على اعتبار أنّ هذه الدول تحكمها أنظمة غير ديمقراطية[2].

وقد صيغت الاستراتيجية الأمريكية في عهد إدارة بوش الإبن استناداً إلى هذا المتغير المهم، وقد كان نشر الديمقراطية واحداً من الحجج التي استعملتها إدارة بوش لتبرير غزو العراق والتخلص من نظام صدام حسين سنة 2003، بل حتى أنّ معظم الليبراليين دعموا غزو العراق على عكس الواقعيين الذين لم يكتفوا فقط بالتشكيك في طرح السلام الديمقراطي بل ذهبوا أبعد من ذلك عندما انتقدوا ما سمّوه بالسياسات الخارجية الصليبية[3]. كما تجدر الاشارة أيضا في نفس السياق أنّ الولايات المتحدة الأمريكية استعملت الديمقراطية كسلاحٍ من أجل عزل روسيا وتطويقها مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما قامت بتأجيج شعوب دول أوروبا الشرقية والقوقاز من أجل قلب الأنظمة الحاكمة في تلك الدول

[1] - Brian Shmidt, op.cit, p 11.
[2] -Paul D. Miller, "Five Pillars of American Grand Strategy", **Survival**, (Vol: 54, No: 05 October 2012), p - p(19 - 20).
[3] - Brian Shmidt, op.cit, p 12.

والتي كانت موالية لروسيا في إطار ما يسمى بـ"**الثورات الملونة**"، وهذا الحدث المهم سيتم التطرّق له بالتفصيل في الفصل القادم عند الحديث على دور البيئة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا.

ونظراً للدور الذي تلعبه التجارة الحرّة في التقليل من حدّة الحروب والصراعات من خلال المقاربة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة عبر اعتماد آلية الاعتماد المتبادل[1]، فقد كانت – أي التجارة– واحدةً من أهم أسس الاستراتيجية الأمريكية وهذا منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استعملت التجارة كوسيلة للتوسع وبسط هيمنتها في القارة الأمريكية بعد أن أصبحت السوق المحلية غير كافية لاستيعاب القدرة الإنتاجية، وهو نفس السبب الذي جعل المنظر الأمريكي ألفريد ماهان يدعو الولايات المتحدة إلى بناء أسطول بحري قوي تكون مهمته تأمين أسواق جديدة تستوعب القدرة الإنتاجية للدولة وفي نفس الوقت يقوم بحمايتها، ففي عشية القرن العشرين[2] وفي رؤية مجلس الشيوخ الأمريكي لدور الولايات المتحدة في القرن الجديد يقول: "**على التجارة العالمية أن تكون تجارتنا وسيكون كذلك، فنحن سنملأ البحار بأساطيلنا التجارية، وسنبني أسطولاً على قدر عظمتنا، وسوف ترسم معالم طرقاتنا التجارية، مستوطنات كبيرة، تحكم نفسها بنفسها وترفع علمنا وتعمل لأجلنا. أمّا مؤسّساتنا فسوف تتابع علمنا على أجنحة تجارتنا. وسوف يبلغ القانون الأمريكي، والنظام الأمريكي، والحضارة والعلم الأمريكيان، الشواطئ الدامية والمعزولة حتى الآن كونها ستسطع قريبا بنعمة الرب**"[3]، ومن خلال هذا الاقتباس يمكن ملاحظة عنصرين مهمين الأول الأهمية الكبيرة للتجارة في ذهن صانع القرار الأمريكي، وثانياً الحضور القوي للخطاب الديني الذي يعود بالأساس إلى العقيدة الكالفينية البروتستانتية التي تربط

---

[1]– خميسة عقابي، المرجع السابق، ص74.

[2]– عبد القادر محمد فهمي، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**، المرجع السابق، ص – ص(84 – 85).

[3]– سمير مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة – الدين – القوّة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر**، (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2003)، ص44.

بين الدين والعمل بل وتشجع على الثروة وكسب المال، حتى إنّ البيوريتانية تربط بين التقوى الشخصية وإحراز النجاحات الدنيوية[1]، وهذا هو جوهر الرأسمالية الليبرالية.

وعليه يمكن القول بأنّ الاستراتيجية الأمريكية وفق المنظور الليبرالي التقليدي تصاغ استناداً إلى ثلاثية القيم السياسية والدين والثروة، فمن الناحية السياسية تسعى الولايات المتحدة إلى تعميم قيم الليبرالية كالديمقراطية من أجل خلق عالم يتلاءم والمصالح الأمريكية والتي لا تقتصر فقط على الأمن القومي بل كذلك مصالحها الاقتصادية، حيث أنّ تعظيم الثروة يحتلّ مكانةً مهمةً لدى الولايات المتحدة، فالتجارة قادت الولايات المتحدة نحو بناء أسطولها البحري من أجل توسيع نفوذها التجاري، وهذا هو جوهر **الميركانتيلية** (المذهب التجاري) التي تقوم على زيادة ثروة الدولة من خلال زيادة الصادرات والاحتفاظ بالمعادن النفيسة كالذهب والفضة، ولهذا اتجهت الدول مثل الولايات المتحدة إلى تطوير قوّتها العسكرية[2]. وبما أنّ الطاقة (البترول والغاز) اليوم تعتبر أحد مصادر الصراع والتنافس الجيو–استراتيجي بين القوى العظمى بعد أن حلّت محلّ الذهب والفضة، فقد جرى تخصيص الفصل الأخير لدراسة تأثير العامل الطاقوي على مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية.

أمّا الدين فيكمن دوره في إضفاء النزعة القدسية على سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية، من ذاك أنّه يتم التسويق بأنّ اندفاع أمريكا نحو الخارج هو اختيار إلهي نظراً لأنّ الله ميزها عن باقي الأمم بالرسالة التي رآها جديرة بحملها. وهذا ما حدث عند احتلال أفغانستان والعراق على خلفية أحداث 11 سبتمبر والذي تزامن مع صعود اليمين الديني بالولايات المتحدة في تلك الفترة، ومن ناحية

[1] – عبد القادر محمد فهمي، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**، المرجع السابق، ص 79.

[2] - Isaac Ilych Rubin, **a History of Economic Thought**, (London : Ink Links, 1979), p17.

ثانية أيضاً الدين يوفر تبريراً للسياسات التجارية الأمريكية انطلاقاً من العقيدة الكالفينية البروتستانتية القائلة بأنّ العمل أساس الثراء وأنّ الثراء هو علامة الاصطفاء الإلهي[1].

2/ الاستراتيجية الأمريكية وفق النظرية الليبرالية الجديدة (الليبرالية المؤسّسية): لقد شهد الطرح الفلسفي للمنظور الليبرالي تطوراً كبيراً منذ نهاية الحرب الباردة نتيجةً للعديد من التطورات على الساحة الدولية، خصوصاً منذ عقد معاهدة الاتحاد الأوروبي وانهيار الكتلة الشرقية وتبنّيها للقيم الرأسمالية الغربية، إضافةً إلى صعود الصين وتنامي القدرة التجارية والمالية للشركات المتعدّدة الجنسية، والتحوّل من مستوى التفاعل العمودي إلى التفاعل الأفقي[2]، وكلّ هذه المتغيرات ساهمت بظهور ما يعرف بالليبرالية الجديدة التي غالباً ما يتمّ تعريفها في إطار الترويج للرأسمالية والقيم والمؤسّسات الديمقراطية الغربية[3].

والنظرية الليبرالية الجديدة تركّز على دور المؤسّسات الدولية، وتعترف بوجود الفوضى في العلاقات الدولية ما يمنع الدول من تحقيق التعاون مع بعضها البعض ورغم ذلك هي تقوم بمحاولات في سبيل تحقيق السلام والتعاون[4]. وهذا لأنّ الدول حسبهم تهتم بالمكاسب المطلقة أكثر من المكاسب النسبية، كما يؤكد الليبراليون الجدد على أنّ الدولة ليست الفاعل المحوري الوحيد في النظام الدولي، ضف على أنّ الأفراد والدول يملكون القدرة على حلّ المشاكل من خلال العمل الجماعي، فعقلانية الدولة

---

[1]– عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص79.

[2]– وصفي محمد عقيل، "التحوّلات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (العدد 1، 2015)، ص207.

[3]– هاني رمضان طالب، **مفهوم الحكومة العالمية في النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص76.

[4] - Sudhir Kumar Suthar, Nidhi Shukla and Others, **Theories of International Relations**, (New Delhi : Vikas, 2016), p53.

ستدفعها إلى حلّ مشاكلها بالتعاون الدولي مع شركائها الذين تتفاعل معهم بشبكة معقّدة ومتنوعة من المستويات من دول وغير دول وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة التكامل على الصعيدين الإقليمي والدولي[1].

ويدفع منظّرو الليبرالية الجديدة خصوصاً الاتجاه المؤسّسي بأنّ التكامل العابر للحدود الوطنية يؤدي إلى حلّ المشاكل المشتركة بين الدول، ويذهب ديفيد ميتراني إلى أنّه كلما كانت الدول أكثر انخراطاً في مشاريع التكامل، كلّما أدى ذلك إلى زيادة تكلفة انسحابها من هذه المشاريع[2]. وفي نفس السياق يذهب جوزيف ناي للقول بأنّ الاعتماد المتبادل أدى إلى تعزيز فرص السلام حيث أنّ الدول أصبحت أكثر انسجاماً من حيث المصالح ما أدى إلى استبعاد فكرة الحرب والتغير في مفهوم القوّة ببروز القوّة الناعمة[3].

بعد التطرّق إلى أهم الافتراضات التي تأسّس عليها المنظور الليبرالي الجديد سيجري التطرّق الآن إلى الاستراتيجية الأمريكية وفق هذا المنظور انطلاقاً من التساؤل التالي: كيف يمكن تقديم تفسير للاستراتيجية الأمريكية استناداً إلى افتراضات الليبرالية الجديدة؟

وفق المنظور الليبرالي الجديد(المؤسّسي) فإنّ الاستراتيجية الأمريكية ينبغي أن تُصاغ وتنفّذ في إطار مؤسّسي وهذا بإشراك باقي الفواعل الآخرين من الدول وغير الدول، لأنّ هذا من شأنه تعزيز شرعية الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها ومشاريعها العالمية[4]، وبالتالي الانتقال من مفهوم الهيمنة إلى القيادة وهذا ما أكد عليه زبيغنيو بريجينسكي عندما قال: "**يمكن لقيادة تحظى بالإجماع أن تزيد من تفوّق أمريكا في الشؤون العالمية، مع تعزيز الشرعية لوضعية أمريكا بوصفها القوّة العظمى الوحيدة في العالم**"، وفي نفس السياق دعا بريجينسكي الولايات المتحدة الأمريكية عند صياغتها لإستراتيجيتها أو

[1]– هاني رمضان طالب، المرجع السابق، ص – ص(76 – 77).

[2]– جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص325.

[3]– وصفي محمد عقيل، المرجع السابق، ص207.

[4] - Paul C. Avey, Jonathan N. Markowitz and Others, "Disentangling Grand Strategy: International Relations Theory and U.S. Grand Strategy", **Texas National Security Review**, (Vol: 02, Nouvember 2018), p41.

ممارسة أي دور عالمي إلى عدم الفصل بين الأمن الأمريكي والأمن العالمي، لأنّ هذا من شأنه أن يعزل الولايات المتحدة ويعيقها عن ممارسة القيادة العالمية؛ إلاّ في حال تعزّز إدراك بوجود اعتماد متبادل بين الأمن الأمريكي والأمن العالمي ولأعباء التفوق العالمي، والحاجة إلى تحالفات ديمقراطية للتغلب على مختلف التحديات[1].

كما لا يُفَوِّتُ بريجينسكي الإشارة إلى الأضرار التي ألحقتها الاستراتيجية الأمنية التي انتهجتها الولايات المتحدة عقب أحداث 11 سبتمبر وما تبعها من احتلال أفغانستان والعراق، حيث يرى بأنّ الأضرار التي ألحقتها بسمعة الولايات المتحدة أكثر من الأضرار المادية بعد أن انفردت الولايات المتحدة بممارسة دور عالمي دون العودة إلى المؤسّسات الدولية، أضف إلى ذلك الخلافات التي نشبت بينها وبين حلفائها الأوروبيين. الملاحظ أنّ إدارة باراك أوباما قد عملت بهذه النصائح حيث أعادت الاعتبار إلى المؤسّسات الدولية، إضافةً إلى تصحيح مسار علاقاتها مع شركائها وحلفائها[2]، وهذا ما يمكن ملاحظته عند قراءة محاور وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2010 من خلال تأكيدها على ضرورة العمل الجماعي وتقاسم أعباء الدور العالمي، وسيجري التطرّق إلى هذا بالتفصيل في الفصل القادم.

المطلب الثالث: المدخل الجيوبوليتيكي

يعتبر المدخل الجيوبوليتيكي من المداخل النظرية المهمّة في دراسة الاستراتيجية الأمريكية، ونظراً لأنّ موضوع الأطروحة يتمحور حول مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية سيتمّ الاستناد ضمن هذا المدخل النظري على المقاربات الجيو–استراتيجية، وهذا بالأساس لأنّ روسيا تقع ضمن منطقة استقطاب عالمي حسب ما ورد في مؤلّفات مؤسّسي ورواد هذه المقاربات النظرية وعلى رأسهم **هالفورد**

[1]– زبيغنيو بريجينسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص243.

[2]– نفس المرجع، ص – ص(244 – 246).

ماكيندر Halford Mackinder والتي يسميها بـ"قلب الأرض"، فضلاً على أنّ روسيا تحاول لعب دور جيوبوليتيكي في هذه المنطقة من أجل قلب موازين القوى العالمية وإنهاء الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

قد يعتقد القارئ للوهلة الأولى عند قراءته للتمهيد السابق بأنّ الباحث قد وقع في خلطٍ مفاهيمي بين مصطلحي الجيوبوليتيكا والجيو–استراتيجيا، ولكن هذا غير صحيح؛ إذ يمكن استبدال كلمة (خلط مفاهيمي) بكلمة أخرى أنسب وهي (تداخل نظري)، ومن أجل ذلك وجب إيضاح الفرق الموجود بين الجيوبوليتيكا والجيو–استراتيجيا ومن ثمّ الانطلاق في معالجة موضوع مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية.

فالفرق الموجود بين الجيوبوليتيكا والجيو–استراتيجيا يتمثل في كون الأولى تبحث في تأثير الموقع الجغرافي للدولة بجميع خصائصه على سياستها الخارجية، وهو الاتجاه النظري الذي لمع فيه كل من **راتزل Friedrich Ratzel** و**هاوسهوفر K. Haushofer** و**كيلين Rudolf Kjellen**. أمّا الجيو–استراتيجيا فهي لا تنطلق من دراسة الموقع الجغرافي للدولة وانعكاسه على سياستها الخارجية، وإنّما تنطلق من الخصائص المميزة لإقليم على استراتيجيتها تجاه هذا الاقليم تطلعاً نحو السيطرة العالمية. وبالتالي فإنّ الفرق الموجود بين المصطلحين هو ذو طبيعة بنيوية ووظيفية، فمن الناحية البنيوية تُعتبر الدولة ضمن النظريات الجيوبوليتيكية هي وحدة التحليل بينما في النظريات الجيو–استراتيجية الإقليم هو وحدة التحليل، أمّا من الناحية الوظيفية فإنّ النظرية الجيوبوليتيكية تدرس حركة الدولة ضمن إقليمها، بينما النظرية الجيو–استراتيجية تنطلق من الخصائص الاستراتيجية للإقليم وأثرها في تحركات وسياسات القوى العالمية[1].

[1]– عبد القادر محمد فهمي، **المدخل في دراسة الاستراتيجية**، المرجع السابق، ص – ص(70 – 71).

وانطلاقاً مما تقدّم يمكن القول بأنّ الموضوع محل الدراسة يشتمل على فاعلين من الدول يمارسان دورين مختلفين وهما؛ روسيا التي تمارس دوراً جيوبوليتيكياً في إقليمها الذي يعتبر حسب ما سيرد فيما بعد محور التنافس الاستراتيجي بين مختلف القوى العالمية، والفاعل الثاني هو الولايات المتحدة التي تمارس دوراً جيو–استراتيجياً نظراً لأنّها تتبع استراتيجية تهدف لمنع سقوط الإقليم (أوراسيا) تحت سيطرة أي لاعب دولي من خلال القيام باستقطاب دوله وإدخالها ضمن المجال الأمريكي. وهذا السبب الذي جعلنا نذهب للقول بأنّ هناك تداخل نظري وليس خلط مفاهيمي كون موضوع الذي ندرسه كما سبقت الإشارة يحتوي على فاعلين من الدول يمارسان أدوراً مختلفةً إنطلاقاً من موقعهما الجغرافي.

لكن، ولأن الموضوع الرئيسي يدور حول؛ "مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية" أي أنّ صاحب الفعل الاستراتيجي هو الولايات المتحدة الأمريكية والمتأثر بالفعل هو روسيا، سيتم اعتماد المقاربات الجيو–استراتيجية وعلى رأسها نظرية رقعة الشطرنج (الماكندرية الجديدة) التي نظّر من خلالها بريجينسكي لمستقبل الهيمنة الأمريكية انطلاقاً من الدور الذي تمارسه في منطقة الاستقطاب العالمي (أوراسيا). وبما أنّ الماكندرية الجديدة هي تطوير لنظرية هالفورد ماكيندر قلب الأرض ونظرية حافة الأرض لسبيكمان، سيتم أولاً التطرق إلى هذين النظريتين ومن ثمّ التعريج على النظرية الماكندرية الجديدة.

1/ نظرية قلب الأرض: نظرية قلب الأرض تعود بالأساس إلى إسهامات عالم الجيوبوليتيك هالفورد ماكيندر والذي عمل مدرساً في جامعة أوكسفورد بداية من عام 1887 بعد أن أنهى دراسته لعلوم الجغرافية، ومن ثمّ أصبح مديراً للمدرسة الاقتصادية في لندن، ومن ثم عضواً في مجلس العموم بين عامي 1910 و1922، وبين عامي 1919 – 1920 كان هو الموفد البريطاني إلى روسيا الجنوبية[1].

[1]– ألكسندر دوغين، المرجع السابق، ص85.

وقد كانت بداية سطوع نجمه بعالم التنظير في مجال الجيوبوليتيك من خلال مقاله الذي صدر عام 1904 في "المجلة الجغرافية" والذي حمل عنوان "**المحور الجغرافي للتاريخ**"، حيث عرض فيه أساس رؤيته للتاريخ والجغرافيا[1]، وقد كان السبب في اندفاع واهتمام ماكيندر بالجغرافيا هو؛ أولاً جعل الجغرافيا علم مستقل من أجل سدّ الفجوة ضد أوروبا القارية، التي كان يراها متقدمة في دراسة واستخدام الجغرافيا، بل حتى إنّه كان يجادل بجعل الجغرافيا عنصراً أساسياً في تعليم المواطنين البريطانيين، فعلى سبيل المثال في عام 1907 قال بأنّ الهدف هو جعل المواطنين يفكرون بطريقة إمبراطورية، أما السبب الثاني الذي جعل ماكيندر يهتم بدراسة تأثير الجغرافيا، هو وضع نظرية تضمن بقاء القوّة الإمبريالية البريطانية في وجه التهديدات المحتملة التي كانت تشكّلها آنذاك حسبه القوتان الجغرافيتان (ألمانيا وروسيا)[2].

وقد استحدث ماكيندر نظريته الموسومة بـ"قلب الأرض" بعد دراسته المتعمقة للتاريخ والجغرافيا، فمن خلال دراسته للتاريخ اكتشف بأنّ العالم محكوم بالصراع بين قوى البر وقوى البحر[3]، أمّا بخصوص الجغرافيا فقد اكتشف بأنّ ثلاثة أرباع مساحة الأرض مغطاة بالمياه في حين أنّ مساحة اليابسة لا تتجاوز ربع إجمالي مساحة العالم، ومن هنا استنبط تقسيمه للعالم وفق المعيار الجغرافي إلى ثلاث أقسام على النحو الآتي:[4]

1- منطقة القلب أو القلب الأرضي (أوراسيا)؛

2- منطقة الهلال الداخلي (المنطقة المحيطة بأوراسيا)؛

3- منطقة الهلال الخارجي (قوى البحر).

---

[1]- ألكسندر دوغين، المرجع السابق، ص86.

[2] - Semra Rana Gokmen," Geopolitics and the study of Iternational Relations ", **PhD Thesis**, (The Graduate School of Social Sciences OF Middle East Technical University, August 2010), p - p(29 - 30).

[3]- محمد كشيش خشان، "الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة جنوب القوقاز في النظريات الجيوبوليتيكية وأثرها في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة"، **مجلّة البحوث الجغرافية**، (العدد26، د.ت.ن)، ص175.

[4]- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل في دراسة الاستراتيجية**، المرجع السابق، ص75.

وانطلاقاً من هذا التقسيم يذهب ماكيندر للقول بأنّ أفضل وضع جيوبوليتيكي هو الوضع المركزي أي المتوسط، وحسبه أنّ القارة الأوراسية تقع في قلب العالم ويقع في مركزها قلب العالم، وهي تمثل رأس الجسر الجغرافي الأكثر ملاءمةً من أجل السيطرة على العالم بأسره. بتعبير آخر فإنّ المنطقة تحتوي على موارد ومساحة شاسعة وفي حال تمّ الاستحواذ عليها من طرف لاعب معين سيتمكن عبرها من غزو العالم[1].

بيد أنّ الجزيرة العالمية حسب ماكيندر هي مساحة كبيرة مترامية الأطراف يحدّها من الشرق الصين ومنشوريا، ومن الشمال المحيط المتجمد الشمالي ومن الجنوب هضاب آسيا وجبال الهمالايا؛ أمّا من الغرب فيحدّها نهر الفولغا؛ وتركيبة المنطقة من الناحية التضاريسية تجعلها عصيةً على الاقتحام من قبل قوى البحر، ويقول أيضاً بأنّ وروسيا هي مركز القوّة الذي يتحكم في قلب العالم[2]. من هنا بنى فرضيته من أجل التحكم بالمنطقة والتي يقول فيها: بأنّ من يسيطر على أوروبا الشرقية ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم[3]، هذا الافتراض جاء بعد التعديل الذي أجراه على فرضيته الأولى التي قال فيها: من يحكم منطقة القلب (روسيا) يحكم الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم، وقد جاء تعديله هذا بعد أن اكتشف الوهن الاستراتيجي لمنطقة أوروبا الشرقية. ما قاده إلى توسيع حدود الجزيرة العالمية لتشمل مناطق من أوروبا الشرقية، ومن هنا برز مصطلح أوراسيا الذي يجمع بين أوروبا وآسيا[4]، وتجدر الإشارة

[1] - Kent B. Huzen," Framework for Understanding : Geopolitics and Foreign Policy", (September 2019), p13, avialable from : https://cutt.us/CF8kX, retrieved : 02/11/2019, at :10 :00.

[2]– عبد القادر محمد فهمي، **المدخل في دراسة الاستراتيجية**، المرجع السابق، ص75.

[3]– ألكسندر دوغين، المرجع السابق، ص89.

[4]– عبد القادر محمد فهمي، **المدخل في دراسة الاستراتيجية**، المرجع السابق، ص76.

إلى أنّ الفرضيات التي طرحها جاءت متناغمةً واستراتيجيات القوى الأنجلو- ساكسونية البحرية وبالخصوص بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

ففي ظل إدارة بوش الإبن يتضح التأثّر الكبير للإدارة بالأفكار التي طرحها ماكيندر، فعلى سبيل المثال؛ قال كولن باول متحدثاً عن منطقة آسيا الوسطى –التي تعتبر جزءاً من أوراسيا- بأنّ الولايات المتحدة تتحرك فيها وفق حسابات جيوسياسية، وهذا للعديد من الأسباب وفي مقدمتها؛ محاربة الإرهاب، وثانياً زيادة استحواذ الولايات المتحدة على موارد الطاقة، وثالثاً وهذا الأهم منع القوى الكبرى الصاعدة (روسيا والصين) من الهيمنة على المنطقة أو الدخول في علاقات تعاون، ما من شأنه أن يحمل تداعيات سياسية واقتصادية خطيرة على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى شركات الطاقة التابعة لها[2]، وهذا ما يفسّر السبب الرئيسي في إقدام الولايات المتحدة على نشر وتوسيع قواعدها العسكرية بمنطقة أوراسيا في سنوات غزوها لأفغانستان تحت مبرّر الحرب على الإرهاب.

2/ نظرية حافة الأرض: جاءت نظرية حافة الأرض نتيجةً لإسهامات عالم الجيوبوليتيك الأمريكي **نيكولاس سبيكمان Nicholas J. Spykman** ذي الأصول الهولندية، والذي يُعَدُّ فكره امتداداً لفكر المنظر آلفريد ماهان، وهذا من أجل تقديم معادلة جيوبوليتيكية تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق السيطرة العالمية[3]، ولعلّ الظروف التي شهدها العالم آنذاك سيما مجريات الحرب العالمية الثانية والمخاوف التي ساورته بخصوص انتصار دول المحور بقيادة ألمانيا على الولايات المتحدة الأمريكية

[1]– ألكسندر دوغين، المرجع السابق، ص89.

[2] - Margaret Scott, Westenley Alcenat, **Revisiting the Pivot: The Influence of Heartland Theory in Great Power Politics,** p - p(8 - 9), Avialable from : https://cutt.us/wQGoH, retrieved : 02/11/2019, at :10 :00.

[3]– ألكسندر دوغين، المرجع السابق، ص107.

وحلفائها والتهديدات التي سببتها القوى البرية هي التي دفعته نحو التعمّق في دراسة علم الجيوبوليتيك كما حدث ذلك مع ماكندر من قبله[1].

لكن؛ على الرغم من اتفاقه مع ماكيندر بخصوص التهديدات التي من الممكن أن تسبّبها القوى البرية على القوى البحرية (الولايات المتحدة بالخصوص)[2]؛ إلاّ أنّ هذا لم يمنع سبيكمان من توجيه نقده إلى ماكيندر بخصوص نظريته قلب الأرض، وهذا بعد أن لاحظ أن سيطرة هتلر في الحرب العالمية الثانية على أوروبا الشرقية لم تمكنه من بسط كامل سيطرته على الاتحاد السوفيتي (قلب الأرض) مثلما يذهب إلى ذلك ماكيندر[3]. ضف على أنّه يرى بأنّ قلب العالم يحتلُّ موقعاً إقليميا لا يتمتع بأي صفات تمكنه من لعب أي أدوار عالمية كون الجزء الأكبر من هذا الإقليم يقع في منطقة باردة متجمدة، إضافةً إلى العوائق الجغرافية التي تزيد من صعوبة استغلاله، كما أنّه يفتقر لموارد الطاقة والموارد المعدنية التي من شأنها أن تؤدي إلى بناء قوّة صناعية حديثة. بينما على العكس من ذلك يرى أنّ معظم هذه المزايا التي تفتقرها منطقة قلب الأرض هي متوفرة في الهلال الداخلي والتي يسميها بحافة الأرض، وهي تشمل قارة أوروبا – باستثناء روسيا– وآسيا الصغرى والعالم العربي وإيران وأفغانستان وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا وشرق سيبيريا[4].

وحسب سبيكمان فإنّ هذه المنطقة تمثّل مركز الثقل الرئيسي في صياغة التوجهات نحو السيطرة العالمية، وهي أيضاً حلقة الصراع والتنافس بين قوى البر (روسيا) وقوى البحر، من أجل السيطرة على

---

[1]– محمد طي، "الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن"، **المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق**، (العدد19، جانفي 2019)، ص15.

[2]– محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيك**، (القاهرة: مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص78.

[3]– محمد طي، المرجع السابق، ص16.

[4]– عبد القادر محمد فهمي، **المدخل في دراسة الاستراتيجية**، المرجع السابق، ص79.

هذه المنطقة المشاطئة للبحر والوصول إلى المياه الدافئة[1] [يمكن الاستناد إلى هذا الطرح في تبرير التنافس الجيو–استراتيجي الروسي الأمريكي في سوريا بداية من سنة 2011، والتي تعتبر آخر قاعدة روسية في البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، وهذا ما يفسر سبب الدعم المستميت من قبل روسيا لنظام بشار الأسد، ضف على أنّ هذا الطرح يحمل تفسيراً لإقدام روسيا على ضم شبه جزيرة القرم لأنّها أدركت بأنّه في حال تمّ استقطاب أوكرانيا عقب أزمة 2014 ستفقد إطلالتها البحرية على البحر الأسود، التي تعتبر منطقة تمركز أسطولها البحري، وثاني سبب فإنّ شبه جزيرة القرم هي بوابه روسيا للنفاذ إلى البحار الدافئة ومنه إلى بقية العالم، وكل هذه التفاصيل سيتم التطرّق لها في الفصل القادم عند استعراض أثر البيئة الدولية على مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية].

وممّا تقدم فإن سبيكمان انطلاقاً من انتقاده للطرح الذي جاء به ماكيندر بخصوص قلب الأرض التي يرى بأنّها منطقة لا تشكل ذلك القدر من الأهمية بخلاف منطقة الهلال الداخلي أو كما يسميها هو بحافة الأرض، فقد صاغ افتراض للسيطرة العالمية مرتكزاً على هذه المنطقة وهو طرح مشابه لطرح ماكيندر وإنّما بعكس دوائر الإهتمام الجغرافية فقط، حيث يقول بأنّ من يسيطر على حافة الأرض يسيطر على قلب الأرض (أوراسيا) ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على العالم[2].

3/ نظرية رقعة الشطرنج الكبرى (الماكندرية الجديدة): مع نهاية القرن العشرين وعندما أُسدل الستار عن الصراع الذي كان مستتبّاً طيلة نصف قرن من الزمان بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وضماناً لبسط الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على العالم عاد الطرح الجيوبوليتيكي من جديد من خلال إسهامات المنظر الأمريكي **زبيغنيو بريجينسكي Zbigniew Brzezinski**، والذي يرى أنّ الصراع العالمي عقب نهاية الحرب الباردة بات أكبر ليشمل الساحتين الأوروبية والآسيوية في إطار ما يعرف بـ

[1]– محمد طي، المرجع السابق، ص16.

[2]– ألكسندر دوغين، المرجع السابق، ص106.

"أوراسيا". والطرح الذي جاء به من أجل ابتكار خط سياسي يسمح للولايات المتحدة للحفاظ على هيمنتها في وجه القوى الأوراسية وعلى رأسها روسيا، هو في حقيقة الأمر طرحٌ يحتلّ مكانة الوسط بين الطرح الذي جاء به ماكندر (قلب الأرض) وطرح سبيكمان (حافة الأرض)[1].

وقد كان بريجينسكي من أهم الشخصيات التي كان لها أثرٌ كبير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية سيما وأنّه قد شغل مناصب عدّة، حيث كان مستشار الأمن القومي في إدارة **جيمي كارتر Jimmy Carter**، وكذا قام بدور الوسيط بين إدارة الرئيس **رونالد ريغان Ronald Reagan** والمقاتلين الأفغان وعلى رأسهم أسامة بن لادن حيث قام بهندسة الحرب الأفغانية ضد الإتحاد السوفيتي بأفغانستان، كما أنّه كان من بين الدعاة إلى الدفع بتوسيع المؤسّسات الغربية نحو الشرق[2].

وقد أبدى بريجينسكي في نظريته اهتماماً كبيراً بمنطقة أوراسيا معتبراً إياها رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيادة العالمية، وهذا نظراً للعديد من الخصائص التي تتميز بها المنطقة والتي يمكن إجمالها في[3]:

- إحتوائها على 75% من سكان العالم؛
- تتركز بها معظم الثروات المادية الموجودة في العالم، منها موارد طاقوية تقدر بثلاث أرباع الموارد الموجودة في العالم، إضافةً إلى أنّ الدخل القومي للمنطقة يقدر بـ60% من إجمالي الدخل العالمي؛

---

[1]– محمد طي، المرجع السابق، ص – ص(18 – 19).

[2] - Vladislav B. Sotirović, "The Geopolitical Strategy Of The US' Global Hegemony By A Notorious Russophobe Zbigniew Brzezinski", (Novembre 2018), Avialable from : https://cutt.us/khoJ7, retrieved : 02/11/2019, at :10 :00.

[3]– مداني ليلى، "مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (الحرب الأمريكية على العراق نموذجاً)"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصص علاقات دولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2015)، ص – ص(70 – 71).

- تتركز بها أقوى 6 اقتصاديات في العالم؛
- تتركز بها أكثر من 6 دول هي الأعلى إنفاقا في المجال العسكري على مستوى العالم؛
- تتركز بها معظم القوى النووية العالمية.

ونظراً لصعوبة السيطرة على منطقة أوراسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب اتساع مساحتها وكثافتها السكانية العالية، وتعدّد وتنوّع مكوناتها الحضارية والثقافية والدينية واللغوية، بما يجعل من استخدام القوّة المباشرة لاخضاع المنطقة للسيطرة الأمريكية أمراً جدُّ معقداً، فهو يقترح أساليب أخرى تمكن الولايات المتحدة من بلوغ غايتها في المنطقة، وهي أساليب العمل الاقتصادي والمناورات السياسية والدبلوماسية، وعقد التحالفات الأمنية المتبادلة والمشاركة في اتخاذ القرارات[1]. وهذا يعود بالأساس إلى قناعة بريجينسكي التي سبقت الإشارة إليها في المبحث السابق من أن ممارسة الهيمنة بالقوّة من شأنه أن ينعكس بالسلب على الولايات المتحدة الأمريكية ويقترح القيادة كبديل مناسب لتحقّق الولايات المتحدة سيطرتها العالمية.

ولكن بما أنّ الموضوع محلّ الدراسة مرتبط بمكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية سيتمّ التركيز على الجزئية التي تخدم الموضوع وهي روسيا. فروسيا حسب بريجينسكي واحدة من خمس لاعبين في أوراسيا التي لها من المزايا ما يؤهلها للعب أدوار جيو–استراتيجية على الرّغم من الوهن والضعف الذي أصابها منذ نهاية الحرب الباردة. فهي لا تمانع من إخفاء نواياها الجيوبوليتيكية تجاه المنطقة وما

[1]– عبد القادر محمد فهمي، **المدخل في دراسة الاستراتيجية**، المرجع السابق، ص95.

إن تستعيد عافيتها ستعمل على التأثير في جيرانها الغربيين والشرقيين، وروسيا حسب بريجينسكي لا تزال تضع خيارها الجيو–استراتيجي بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فيما إذا كانت عدواً أو صديقاً؟[1]

فعلى الرّغم من تفضيل بريجينسكي لخيار تحوّل روسيا إلى دولة ديموقراطية وبالتالي تحوّلها إلى شريك في إعادة تشكيل أوراسيا وفق الرؤية الأمريكية، لكنّه يرى هذا الأمر بعيد المنال سيما في ظل سيطرة نخب من الحقبة السوفيتية على دوائر صنع القرار في روسيا، وهو ما قد يجعل طموحاتها الجيوبوليتيكية أكثر أهميةً من حصولها على الاحترام بوصفها دولة ديموقراطية، وهو يستد في هذا لتصريحات بعض المسؤولين الروس الذين يرون بأنّ السياسة الغربية قد تمّ إعدادها بهدف حرمان روسيا من لعب أي دور عالمي. ضف على أنّه طرح مخاوفه بخصوص حدوث تقارب بين روسيا والقوى الأوراسية سيما الصين وإيران وقال بأنّه ليس من مصلحة الولايات المتحدة حدوث مثل هذا التقارب سيما بين الصين وروسيا – قد تجسّد هذا فعلياً مع إقدام كلا الدولتين على تشكيل العديد من التكتلات الكبرى في مقدمتها منظمة شنغهاي–، ويرسم خطاً للحيلولة دون عودة روسيا للعب أدورٍ عالمية في حال فضّلت خياراً غير التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومحور هذا الخط هو كل من أذربيجان وأوزبكستان وأوكرانيا، بحيث أنّ استقطاب هذه الدول من قبل الولايات المتحدة قد يؤدي إلى عزل روسيا ومنعها من لعب أي أدوار جيوبوليتيكية تضرّ بالمصالح الأمريكية المتمثّلة في الهيمنة العالمية[2].

[1]– زبيغنيو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيو–استراتيجيا**، ترجمة: مركز الدراسات العسكرية، الطبعة الثانية، (د.م.ن: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص47، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/hVezC، يوم:2019/11/02، على الساعة: 12:00.

[2]– نفس المرجع، ص74.

خلاصة الفصل:

- تتمتع روسيا بالعديد من المقومات التي بدأت تنعكس على أدائها الاستراتيجي منذ مطلع القرن الـ21م، والسبب الرئيسي في ذلك هو وصول قيادة سياسية من نوعٍ مختلف إلى سدّة الحكم والمتمثّلة في فلاديمير بوتين الذي كان مدفوعاً بطموح استعادة المكانة الدولية لروسيا التي كانت قد فقدتها عقب تفكّك الإتحاد السوفيتي.
- ومن أجل استعادة روسيا لمكانتها العالمية بصفتها قوّةً عظمى عمل فلاديمير بوتين على توظيف مجموعة من المقوّمات؛ كالمقوّم الجيو–استراتيجي سيما ما تمثّل في إطلالة روسيا على أوراسيا التي تعتبر منطقة استقطاب عالمي لمختلف القوى سيما تلك الراغبة في الهيمنة على العالم كالولايات المتحدة، إضافةً إلى المقوّم العسكري حيث أحدث تحوّلاً على مستوى المذهب العسكري لروسيا بما يتماشى والهدف الاستراتيجي الأعلى للدولة، وقد انعكس ذلك بالإيجاب على قوّة المؤسّسة العسكرية الروسية. دون إغفال المقوّم الحضاري الذي يعتبر أحد أهم عوامل القوّة الجيوبوليتيكية لروسيا خصوصاً ما تعلق بالقوّة الديموغرافية من حيث عدد السكان وتوزيعهم، إضافة إلى القوّة الدينية ممثّلة في الطائفة الأرثوذكسية وأدوار الكنيسة الأرثوذكسية الروسية إقليمياً وعالمياً.
- إذا ما أُريد تعريف الاستراتيجية الأمريكية فإنّ التعريف المناسب لها هو الهيمنة نظراً لأن الهيمنة العالمية هي الهدف الأسمى الذي تسعى الولايات المتحدة لبلوغه وتسخر في سبيله العديد من الوسائل والأدوات المناسبة، ولهذا فإنّه دائماً ما يتم إلحاق الكونية بالاستراتيجية الأمريكية.
- بالحديث عن الاستراتيجية الأمريكية لا ينبغي إغفال تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث لا يمكن فهم المكانة التي وصلت إليها الولايات المتحدة بالقرن الحادي والعشرين من دون تتبع

مسار تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، الذي مرّ عبر ثلاث مراحل؛ ابتداءً بمرحلة العزلة حيث انتهجت الولايات المتحدة عقيدة انعزالية جسّدها مبدأ مونرو، وقد عملت في هذه المرحلة على بسط هيمنتها على القارة الأمريكية وبالمقابل قامت بفكّ ارتباط القارة بأوروبا، وبعد تحقيقها للهيمنة الإقليمية سعت نحو العالمية من خلال مشاركتها في الحرب العالمية الثانية وأخذت على عاتقها إلتزامات عالمية تأكدت من خلال مبدأ ترومان عام 1947، بعد بداية معالم الصراع الأيديولوجي بين الغرب بزعامة الولايات المتحدة والشرق بزعامة الاتحاد السوفيتي، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وجدت الولايات المتحدة نفسها على رأس النظام الدولي وهنا بدأ التنظير لمرحلة جديدة تضمن لها الهيمنة العالمية وهي آخر مرحلة.

- تستعمل الولايات المتحدة العديد من الآليات لتنفيذ استراتيجيتها تجاه مختلف الدول أو المناطق التي تدخل ضمن دوائر اهتمامها، منها الآليات الصلبة كالقوّة العسكرية والاقتصادية مثلما حدث في غزو أفغانستان والعراق عقب أحداث 11 سبتمبر، وهناك الآليات الناعمة والآليات الذكية والتي تعاظم اهتمام إدارة باراك أوباما بها بسبب النتائج الكارثية التي ألحقها الاعتماد المفرط من قبل إدارة بوش الإبن على الآليات الصلبة.
- تتحرك الاستراتيجية الأمريكية ضمن إطارٍ نظري تمتزج فيه الواقعية بالليبرالية والجيوبوليتيك، حيث تصيغ الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها وفق المنظور الواقعي إنطلاقا من المصلحة العليا المتمثّلة في البقاء وهذا بالاستناد إلى حسابات القوّة (القوّة النسبية)، وانطلاقاً من حسابات القوّة يمكن القول حسب ما ورد عن علماء الجيوبوليتيك بأنّ العوامل الجيوبوليتيكية تلعب دورها في قلب موازين القوّة، ومنه فالولايات المتحدة تتجه نحو ممارسة دور جيو- استراتيجي لمنع أي قوّة (روسيا) من استغلال المزايا الجيوبوليتيكية في إقليمها (أوراسيا) لأنّ هذا من شأنه أن يقلب موازين القوى ويشكل تهديداً لمكانة الولايات المتحدة العالمية. أمّا الليبرالية فهي حاضرة في

الاستراتيجية الأمريكية حيث تتمثل قيمتها في جانبين مهمين؛ أولاً تغليف السياسات الأمريكية بمثل الليبرالية حتى لا تبدو وكأنّها دولة إمبريالية، وثانياً خلق عالم يتحلّى بقيم الليبرالية الأمريكية لأنّ هذا من شأنه أن يعزز من استمرار الهيمنة الأمريكية.

وبناءً على ما جرى التطرّق إليه واستناداً إلى النظريات المستعملة في موضوع البحث سيتم في الفصول القادمة التطرّق إلى مجموعة العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا، حيث سيتم التركيز على ثلاث عوامل رئيسية وهي العامل السياسي والعامل العسكري وفي الأخير عامل الطاقة الذي أصبح له مكانة جيوبوليتيكية كبيرة في استراتيجيات القوى الكبرى بالقرن الحادي والعشرين.

الفصـــــــــل الثـــــــــاني:

أثر متغيرات البيئة

(النفسية – الداخلية- الدولية)

لصانع القرار الأمريكي على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا

(2001-2016)

تمهيد:

تمّ تخصيص هذا الفصل لمعالجة أحد المؤشرات المهمة التي يمكن أن تساعد على تقديم إجابة لإشكالية الموضوع، حيث يتطرّق هذا الفصل إلى النخب الحاكمة ويحاول استنباط ما إذا كان لها دوراً في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، وبالتالي تحديد مكانة الأخيرة في الاستراتيجية الأمريكية بالفترة محلّ الدراسة وهذا بالاستناد إلى ثلاثية البيئة (النفسية– الداخلية – الدولية) للنخب الحاكمة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تمّ في المبحث الأول من هذا الفصل التطرّق إلى البيئة النفسية لصانع القرار الأمريكي، إذ لا يمكن إجراء دراسة على النخب الحاكمة بإغفال العامل السيكولوجي، بحيث يلعب هذا الأخير دوراً كبيراً في التأثير على اختيارات صانع القرار. وبما أنّ الموضوع عبارة عن دراسة مقارنة بين إدارتين مختلفتين وهما إدارة بوش الإبن وإدارة باراك أوباما، سيتمّ إجراء دراسة سيكولوجية لكلٍ من بوش الإبن وباراك أوباما واستخراج الفوارق الموجودة بينهما، أمّا المبحث الثاني فتمّ تخصيصه لدراسة البيئة الداخلية لكلٍّ من بوش الإبن وباراك أوباما بحيث سيتمّ معاينة المحيط السياسي لكلٍّ من الرئيسين والشخصيات التي شغلت أهم المناصب في كلا الإدارتين، ومحاولة معرفة ما إذا كان لذلك تأثيراً على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا.

بينما المبحث الثالث والأخير تمّ تخصيصه لدراسة البيئة الدولية للرئيسين بوش الإبن وباراك أوباما وكيف أثّر ذلك على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا. وفي أي الإدارتين الحاكمتين أثّرت البيئة الدولية على طريقة تعامل الولايات المتحدة مع روسيا. وللإشارة فقد تمّ الاقتصار في هذا المبحث على أهم الأحداث الدولية التي كان فيها حضور أمريكي وروسي، حيث تمّ في فترة إدارة

بوش الإبن التطرّق إلى أحداث 11 سبتمبر وكذا الثورات الملونة إضافةً إلى الحرب الروسية الجورجية على خلفية ما يعرف بأزمة أوسيتيا الجنوبية عام 2008، أمّا في فترة إدارة باراك أوباما فقد تمّ التطرّق إلى حدثين دوليين مهمّين كان فيهما الحضور الروسي والأمريكي قوّياً، واللّذَيْنِ حملا نُذُراً عن عودة روسيا إلى الساحة الدولية وتجدّد الصراع الجيو–استراتيجي الأمريكي والروسي وهما الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية.

المبحث الأوّل: البيئة النفسية للنخب الأمريكية الحاكمة 2001 – 2016

إنّ دراسة سياسة أو استراتيجية دولة ما تتطلّب الاعتماد على مجموعة من المحدّدات ولعلّ أهم محدّد هو العامل النفسي لصانع القرار. فالعامل السيكولوجي لصانع القرار يلعب دوراً كبيراً في التأثير على سياسات واستراتيجيات الدولة تجاه الدول والمناطق الأخرى. ولهذا فقد تمّ تخصيص هذا المبحث لفهم التركيبة السيكولوجية للنخب الحاكمة بالولايات المتحدة في الفترة ما بين 2001 – 2016، والمتمثّلة في كلٍّ من الرئيسين جورج والكر بوش وباراك أوباما، وهذا عبر التطرّق إلى أهم المحطات الحياتية لكليهما منذ الولادة وإلى غاية وصولهم إلى السلطة وانعكاس ذلك على شخصياتهم ورُؤاهم السياسية والاستراتيجية بعد وصولهم إلى البيت الأبيض.

المطلب الأوّل: البيئة النفسية للرئيس جورج بوش الإبن

يعتبر جورج بوش الإبن أو **جورج وولكر بوش George Walker Bush** الرئيس الأمريكي الثالث والأربعون من حيث ترتيب الرؤساء، وهو إبن الرئيس الأسبق جورج هيربرت بوش **George Herbert Walker Bush**، والذي حكم الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع القرن الحادي والعشرين وهي في ذروة جموحها الإمبراطوري بعد زوال نظام الثنائية القطبية بتفكّك الاتحاد السوفيتي وغياب منافس قوي لمكانتها على رأس النظام الدولي، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتبع سياسات واستراتيجيات لتأكيد هيمنتها العالمية، خصوصاً تجاه الدول التي تعتبر مصدر تهديدٍ لمكانتها العالمية.

وتحليل الاستراتيجية الأمريكية في ظل إدارة بوش الإبن لا يتأتّى دون إجراء دراسة معمّقة لشخص الرئيس دبليو بوش باعتباره المسؤول الأوّل في البيت الأبيض وأحد المشرفين الرئيسيين على هندسة الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت شخص الرئيس بوش

الابن لا سيما من الناحية النفسية، وتعدّ دراسة **جوستن فرانك Justen Frank** بروفيسور الطب النفسي في جامعة هارفارد واحدة من أشهر الدراسات والتي حملت عنوان: **بوش على أريكة التحليل النفسي Bush on The Couch**.[1]

وتصنّف الدراسات النفسية شخص الرئيس بوش الإبن انطلاقاً من سلوكياته ضمن نمط الفاعل السلبي، ويتسم هذا النوع من الرؤساء بالعديد من الصفات والمميزات التي لها أثرٌ رجعي على سياسات البلاد واستراتيجياتها سواء الموجهة نحو الداخل أو نحو الخارج من بينها؛ أنّ هذا النوع من الشخصيات يملك طاقة شخصية عالية وصعوبة في كبت المشاعر العدائية، بالإضافة إلى سهولة التأثّر بالمحيط السياسي من مستشارين وأعضاء الإدارة مع نقص في المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات، ضف على أنّ هذا النوع من الرؤساء يتميز بالاندفاع غير المدروس في اتجاهات استراتيجية خاطئة[2]. فهذا النوع من الشخصيات تسيطر عليهم الغريزة وفي هذا الصدد يقول أحد الصحفيين الأمريكيين **بوب وودوارد Bob Woodward** بعد المقابلة التي أجراها مع الرئيس بوش في أوت 2002، أنّه أتى على ذكر فطرته وردود فعله الغريزية حوالي 12 مرة إلى أن قال:"...**أنا لست من النوع الذي يعمل بما جاء في الكتب بل بما تمليه عليّ غريزتي...**"[3].

يتمتع كذلك الأشخاص المصنّفين ضمن نمط الفاعل السلبي بالرغبة المفرطة في التمتع بالمجد والجبروت الرئاسي، ويقول ديفيد فروم **David Frum** مُسقطاً هذه الميزة على الرئيس بوش

---

[1]– مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، "التحليل النفسي للرئيس جورج ووكر بوش"، **مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية**، (المجلّد 22، العدد85، جانفي 2011)، ص5.

[2]– "التحليل السلوكي للرئيس جورج ووكر بوش"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/xQGLl، يوم: 2019/01/01، على الساعة: 10:00.

[3]– إريك لوران، **عالم جورج بوش السري**،(د.م.ن: د.د.ن، د.ت.ن)، ص3، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/LA2Fl، يوم: 2019/01/02، على الساعة: 08:00.

الإبن:"...**يشكل بوش حالة إستثنائية في تاريخ الرؤساء الأمريكيين ويكسر القاعدة المعروفة عن حكمة سابقيه بسبب بذاءته وسلاطة لسانه...يتصرّف بوش بتعالي وسخرية لاذعة ويستخدم أوصافاً جارحةً في وصف الآخرين، حيث الأوروبيون يعشقون عرفات والبيئيين هم حبوب فول خضراء...إلخ**"[1].

من بين الصفات التي يتصف بها جورج بوش الإبن التي أتت الدراسات على ذكرها هي افتقاده للصبر والعجز عن تحمّل الإحباطات[2]. لكن السؤال الذي يُطرح بعد التطرّق لكلّ هذه الصفات التي يتسم بها جورج بوش الإبن بالإضافة إلى مجموعة من الصفات الشخصية الأخرى هو: ماهي العوامل التي ساهمت في صقل هذه الشخصية المميزة؟ والإجابة عن هذا السؤال تكمن في العودة إلى ماضي هذه الشخصية المثيرة للجدل من النشأة وإلى غاية وصولها إلى البيت الأبيض.

ولد جورج بوش الإبن في 6 جويلية 1946 من أسرةٍ محافظة تصنّف ضمن أثرى العائلات في الولايات المتحدة الأمريكية[3]، في نيوهافن كوناكتيكوت من **باربارا Barbara** وجورج هيربرت بوش، وهو الإبن الأكبر للعائلة ولديه خمس أشقاء، وكان بوش قد نشأ في جوٍ عائلي يغلب عليه الغياب الكبير للأب بسبب انشغاله بأعماله في مجال النفط بتكساس والسيطرة التامة للأم التي إتسمت بالحزم والقوّة ولجوئها للعنف أحياناً مع أبنائها[4].

كان بوش في صباه يُعاني من عدم القدرة على التعلم بالإضافة إلى أنّه كان مولعاً بإثارة المشاكل والسخرية من الذين يفوقونه مهارةً في العلم، حتى إنّ أساتذته يَئِسُوْا منه وأكّدوا على أنّه لن يُقبل

---

[1]– "التحليل السلوكي للرئيس جورج ووكر بوش"، المرجع السابق، ص04.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، المرجع السابق، ص05.

[4]– زنودة منى، **تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون وجورج والكر بوش**،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء الإلكترونية، 2014)، ص110.

في الجامعة بسبب علاماته المتدنية، لكن رغم ذلك تمّ قبوله في الجامعة حيث كان ترشح والده لمنصب في مجلس الشيوخ هو الضامن في ذلك. كما أنّ بوش الأصغر كان قد اتصف في شبابه بالغباء، وفي هذا الصدد يستذكر أحد زملاء صفّه قائلاً: **"كان غير فصيح إلى درجة لا يمكن تصورها"**، كما أنّه ذات مرة وفي أحد النقاشات بصفّه حول الكساد قال:" **إنّ الناس فقراء لأنّهم كسالى**"، ويقول أيضاً أحد أساتذة الاقتصاد الذين أشرفوا على تدريسه :" **كان شاباً يفتقد تماماً حسّ التعاطف وليس لديه أدنى فكرة عن التاريخ أو عن المسؤولية الاجتماعية وغير مهتم برفاه الآخرين...بالكاد نجح في صفي**"[1].

بعد تخرجه من الجامعة التحق بالحرس الجوي الوطني لولاية تكساس بقاعدة إلينغتون وبعدها انتقل إلى قطاع الأعمال، حيث أسّس شركة بوش للتنقيب عن البترول والغاز لمدة 11 عاماً بميدلاند في تكساس[2]، حيث تعرّف هناك على زوجته **لورا ويلش Loura Welch** ورزقا بطفلتين **جينا Jenna** و**باربارا Berbara**.[3]

كان جورج وولكر بوش مدمناً على تعاطي الممنوعات حتى أنّه ذات مرّة أُلقي عليه القبض وبحيازته الكوكايين عام 1972م وتمّ إخراجه بكفالة دفعها والده، بالإضافة إلى إسرافه في شرب الكحول الذي كاد يتسبّب في تفكّك أسرته، الأمر الذي جعله يتوقف عن شرب الكحول ويبدأ حياةً جديدةً قائمةً على الاعتدال وأسس المسؤولية. وتجدر الإشارة إلى أنّ بداية إستقامة بوش تعود إلى تعرّفه للمبشر الأنجيلي آرثر بليست الذي كان مشهوراً بمساعدة الأولاد الفاشلين أكاديمياً والمدمنين على تعاطي المخدرات، والذي طلب جورج بوش الإبن لقاءه في فندق راديو ميدلاند. وفي هذا الصدد يقول بليست في

---

[1]– نايجل هاملتون، **القياصرة الأمريكيون: سير الرؤساء من فرانكلين د.روزفلت إلى جورج دبليو بوش**، ترجمة: Lingo Ofiice s.a.r.l، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص 663.

[2]– مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، المرجع السابق، ص05.

[3]– زنودة منى، المرجع السابق، ص111.

مذكراته:"...**كان هذا اليوم مجيداً فاليوم اهتدى إبن نائب الرئيس جورج بوش الإبن إلى يسوع، وهذا أمرٌ رائع، فليتمجد الرب...**"[1].

ويبدو أنّ تعرّف بوش الإبن على المبشر الأنجيلي آرثر بليست لن يترك أثره على بوش كشخصٍ بسيط يبحث عن الاستقامة، بل سيكون لهذا أثراً على المستقبل السياسي لبوش سواءً كحاكم لولاية تكساس أو كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان للبعد الديني ولليمين المسيحي المحافظ خصوصاً دوراً كبيراً فيه، وسيتضح أكثر عندما يتمّ التطرّق للحياة السياسية لجورج والكر بوش وبداية دخوله عالم السياسة.

انخرط بوش الإبن في العمل السياسي عام 1988 حيث عمل على حملة والده الرئاسية، وسافر لمسافات بعيدة لجمع الأموال وكسب الدعم من أشخاص أقوياء[2]، وهناك توطّدت العلاقة بين بوش الإبن ورجال الدين المسيحيين عندما تسلّم ملف العلاقات بين القساوسة والوُعّاظ الدينيين من أجل تعبئتهم للتصويت على أبيه، وهو الأمر الذي كان له دوراً في فوزه بمنصب حاكم تكساس لولايتين متتاليتين بدايةً من عام 1994 مقابل مرشح الحزب الديمقراطي **آن ريتشارد Ann Richards**[3].

بعد اقتراب انقضاء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بدأ بوش الإبن التحضير من أجل الترشح لانتخابات الرئاسة الأمريكية، حيث كانت البداية بفوزه كمرشح للحزب الجمهوري على حساب منافسه القوي **ماك كين McCain**[4]، ومن ثمّ الدخول في منافسة قوية مع مرشح الحزب الديمقراطي **آل غور AL. Gore** والتي تميّزت بحضور قوي للخطاب الديني خصوصاً من قبل جورج بوش الإبن، وهو

[1]– نايجل هاملتون، المرجع السابق، ص. ص. ص(663. 664. 665).

[2] - "George W.Bush Biography", avialable from : https://cutt.us/mcP9C, retrieved10/01/2019, at ;10 :30.

[3]– زنودة منى، المرجع السابق. ص112.

[4]– نايجل هاملتون، المرجع السابق، ص 667.

ما جعل مجلة النيويورك تايمز تقول بأنّ: "**بوش وضع أساس مستقبله السياسي على حزام الكتاب المقدّس في تكساس، وأكمل البناء يوم الانتخاب**"[1].

وكانت المحكمة الفيدرالية قد حسمت في نتيجة انتخابات الرئاسة لصالح جورج بوش الإبن على خلفية أزمة الإنتخابات التي شهدتها البلاد، بعد أن أظهرت نتائجها الأولية فوز جورج بوش في 29 ولاية مقابل فوز آل غور في 19 ولاية لم يكن من بينها ولايتي فلوريدا وويسكنس على الرّغم من أنّ آل غور كان متقدّماً في نسبة الأصوات بفارق 200 ألف صوت[2].

المطلب الثاني: البيئة النفسية للرئيس باراك أوباما

لدراسة البيئة النفسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما من الضروري التطرّق إلى السيرة الذاتية لهذه الشخصية من خلال التعريج على مختلف المحطّات الحياتية للرئيس، وبالأخص تلك التي لعبت دوراً رئيسياً في صقل شخصيته والتأثير على رؤية واستراتيجية الولايات المتحدة في فترة إدارته.

يعدّ **باراك حسين أوباما Barack Hussein Obama** الرئيس الـ44 للولايات المتحدة الأمريكية، وهو أوّل رئيس أمريكي أسود في تاريخ الولايات المتحدة[3]، وقد وُلد باراك أوباما في 4 أوت 1961 في هونولولو هاواي، والده من أصول كينية ووالدته **آن دانهام Ann Dunham** إمرأة بيضاء من مدينة كينساس[4]. أوّل تطوّر في حياة باراك أوباما كان بانفصال والديه بعد ولادته بسنتين حيث لم يتمكن من

[1]– والتر راسيل ميد، **بلد الله: الدين في السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: حمدي عباس، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص07.

[2]– زنودة منى، المرجع السابق، ص112.

[3] - Chuka N Emezue, " Barack Hussein Obama : The Unlikely Narcissist/ A Psychobiography of president Barack Hussein Obama", Technical Report, (June 2017), p03, avialable from : https://cutt.us/ZiNwg, retrieved :10/01/2019, at20 :00.

[4] - "Barack Obama", p - p(3 - 4), avialable from : https://cutt.us/gqg3W, retrieved :10/01/2019, at20 :00.

رؤية والده إلاّ مرّةً واحدةً، وبدأ معاناته في رحلة بحثه عن ذاته محاولاً تناسي ذلك من خلال تعاطيه المخدرات في مرحلة شبابه. إلاّ أنّ ذلك لم ينعكس على حياته التعليمية، كما أنّ من بين انعكاسات طلاق والديه هو انتقال باراك أوباما إلى إندونيسيا رفقة والدته بعد زواجها من مهاجر مسلم إندونيسي الأصل، وقد كان أوباما آنذاك في السادسة من عمره حيث بدأ دراسته هناك بعد التحاقه بمدرستين إحداهما كاثوليكية والأخرى مسلمة، حيث شهد نمط حياة مختلف ودرس مواد كالدراسات الإسلامية وزار المساجد وتعرّف على أصدقاء مسلمين وغير مسلمين هناك[1].

وبعد أربع سنوات من دراسته في جاكارتا سيعود أوباما إلى هاواي للعيش مع جدتيه أثناء مرحلة دراسته بالثانوية، وهنا بدأت ملامح معاناته بسبب أصوله الجنسية وظاهرة العنصرية المتفشية في الولايات المتحدة، حيث شعر بأنّ الناس ينظرون إليه وإلى أقرانه السود نظرةً مختلفةً. وقد لخّصت هذه النظرة جدّته البيضاء عندما قالت له بأنّها تشعر أحيانا بالخوف من السير في شارع يملؤه الشباب السود، وقد وصف أوباما بدقةٍ هذه المتاعب التي تعرض لها في حياته بدقّة في أوّل مؤلّف له الذي يحمل عنوان **أحلام من أبي**[2].

بالنسبة لمساره التعليمي فبعد عامين من التحاقه بجامعة صغيرة في ولاية كاليفورنيا، التحق بجامعة كولومبيا العريقة حيث درس عند نخبة الأساتذة ومن بينهم البروفيسور العربي الأمريكي **إدوارد سعيد Edward W. Said** وقد تخرّج من الجامعة عام 1983 بعد حصوله على بكالوريوس في العلوم السياسية، ومن ثمّ عمل موظفاً بمدينة شيكاغو بولاية إلينوي الأمريكية كموظّف إجتماعي مسؤول عن تنمية المجتمع المحلّي، ما جعله يحتكُّ بدرجةٍ كبيرةٍ بالفقراء والمعدمين وتعرّف على أبرز مشاكلهم،

[1]– علاء بيومي، **باراك أوباما والعالم العربي**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008)، ص23.

[2]– نفس المرجع، ص24.

بالإضافة إلى أنّ الوظيفة كانت سبباً في إقامته علاقات مع قساوسة، أضف إلى أنّه انضم إلى النشاطات الكنسية وأصبح عضواً فيها بعد أن نشأ في بيت غير متدين[1].

وقد ساهم احتكاكه بهذه الطبقات خصوصاً المحتاجين في وصوله إلى قناعة مفادها؛ أنّه يتعين عليه المشاركة على مستوى أعلى، في مجال القانون والسياسة لتحسين وضع الكثير من المجتمعات المحتاجة، وعلى إثر هذا التحق بكلية الحقوق بجامعة هارفارد حيث تميّز بكونه أوّل أسودٍ يرأس مجلة هارفارد لاستعراض القانون وتخرّج برتبة مشرف عام 1991، وفيما بعد عاد إلى مدينة شيكاغو ليعمل محامياً متخصّصاً في الحقوق المدنية ويُعَلِّمَ القانون الدستوري في جامعة شيكاغو[2]. وكما يشير في كتابه جُزْأَةُ أمل فقد التقى بالمرأة التي ستصبح فيما بعد شريكة حياته وهي **ميشيل أوباما Michelle Obama** بعد استقراره في شيكاغو، حيث كانا يعملان معاً في مؤسسة قانونية كبيرة (سيدلي أوستن)[3].

وكانت بدايات ولوج أوباما إلى عالم السياسة في عام 1997 بعد أن أصبح عضواً في مجلس شيوخ إلينوي، إلى أن فاز بعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي أواخر عام 2004 لتبرز فيما بعد موهبته الخطابية بعد أن وقع عليه الاختيار من أجل إلقاء خطاب خلال المؤتمر الديمقراطي في جويلية 2004، ومما يتوجب الاشارة إليه أنّ باراك أوباما كان من كبار المعارضين للحرب في العراق عام 2002، ما

[1]– علاء بيومي، المرجع السابق، ص25.

[2] - Département d'Etats-Unis/ Bureau International de L'information, "Barack Obama 44e Président des Etas-Unis". P5, avialable from : https://cutt.us/gjIls, retrieved :10/01/2019, at 20 :30.

[3]– باراك أوباما، **جرأة أمل أفكار عن استعادة الحلم الأمريكي**، الطبعة 2، ترجمة: معين الامام، (المملكة العربية السعودية: دار عبيكان، 2009)، ص331.

يفسّر المبادرات التي طرحها مع نهاية عام 2005 وبداية عام 2006 التي تضمنت مطالبته بالانسحاب التدريجي من العراق[1].

وبعد قراره دخول معترك الرئاسيات عام 2008 فاز باراك أوباما بترشيح الحزب الديمقراطي بعد معركة طويلة مع السيناتور عن ولاية نيويورك **هيلاري كلينتون Hilary Clinton**، السيّدة الأولى السابقة للولايات المتحدة، ليدخل المرحلة النهائية للانتخابات الرئاسية الأمريكية في مواجهة مرشّح الحزب الجمهوري **جون ماكين John McCain**، ليحسم الرئاسيات لصالحه ويفوز بنسبة (52.9%) مقابل (45.7%) لصالح جون ماكين، ليكون بذلك باراك أوباما أحد أصغر الرؤساء في تاريخ الولايات المتحدة، كما أنّه أوّل رئيس يحصل على الأغلبية منذ عام 1980[2].

ممّا لا شكّ فيه أنّ جميع هذه الأحداث التي عايشها الرئيس الـ44 للولايات المتحدة الأمريكية منذ نعومة أظافره قد كان لها أثراً كبيراً على تركيبته السيكولوجية، والتي كان لها انعكاساً كبيراً على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة وسياساتها العالمية، فحسب تصنيف باربر للرؤساء الأمريكيين؛ فباراك أوباما ينتمي للنمط المنفعل الإيجابي، صاحب شخصية قوية مع مسحة من التفاؤل، وهو نمط يفاوض بشكلٍ جيّد ويتمتع بمهارات التفاوض الفعّالة – ولعلّ هذا أحد الأسباب التي يمكن أن تقدّم تفسيراً منطقياً للتقدّم الذي أحرزه في مفاوضاته مع إيران بخصوص برنامجها النووي والذي أثمر عن توقيع الإتفاق النووي– بالإضافة إلى أنّ باراك أوباما شخصية تتميّز بالرغبة في التغيير والثقة العالية، تحرّكها أيديولوجية تؤمن بتغيير المجتمع نحو الأفضل وتمتعها بقيادة كاريزمية قادرة على مس شغف قلوب

[1]– علاء البيومي، المرجع السابق، ص27.

[2] - Perspective Monde, Élection de Barack Obama à La Présidence des États-Unis, (4 Nouvember 2009), avialable from : https://cutt.us/OtJ4D, retrieved :10/01/2019,at : 20 :30.

الأمريكيين حسب ما أوضحه التحليل الذي أجرته وحدة تحليل الشخصيات السياسية في جامعة سان جون الأمريكية[1].

في ختام هذا المبحث الذي تمّ تخصيصه لإجراء دراسة نفسية على الرئيسين الأمريكيين السابقين جورج بوش الإبن وباراك أوباما، يمكن القول أنّ كلا الشخصيتين كانت لهما بنية نفسية مختلفة، حيث وكما سبقت الإشارة فقد صنّفت الدراسات النفسية بوش الإبن ضمن نمط الفاعل السلبي بينما باراك أوباما ضمن نمط الفاعل الإيجابي، وهذا ما قد يساعد على وضع الأسس الأولية لتفسير الاختلاف الموجود بين الاستراتيجية الأمريكية في فترة بوش الإبن والاستراتيجية الأمريكية في فترة باراك أوباما. فعلى الرغم من أنّ الهدف كان واحداً وهو استمرار التفوّق العالمي للولايات المتحدة، إلّا أنّ الوسائل قد إختلفت بسبب اختلاف الرؤى، فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة في فترة بوش الإبن تتعامل مع كل المشاكل والتحدّيات التي تواجهها من خلال القوّة الصلبة فقط، حيث كانت ترى التحديات والمشاكل التي تواجهها كالمسمار الذي لا سبيل للتعامل معه إلّا عبر المطرقة. على العكس من ذلك فقد اتبعت إدارة باراك أوباما استراتيجية مختلفة في تعاملها مع مختلف التحديات حيث قامت بتعديد خيارات وأدوات التعامل بين القوّة الصلبة والناعمة والذكية.

وستتضح الرؤية أكثر بخصوص أثر العامل السيكولوجي للرئيسين بوش الإبن وباراك أوباما خصوصاً ما تعلق بأثره على استراتيجية الولايات المتحدة تجاه روسيا في المباحث والفصول القادمة، عندما يتمّ استعراض طريقة تعامل الإدارتين مع روسيا على خلفية أهم القضايا والملفات الدولية.

[1]– حسين سعد عبد الحميد، "دراسة في شخصية صانع قرار دولي "فلاديمير بوتين وباراك أوباما"، المركز العربي الديمقراطي، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/gjIls، يوم: 2019/01/10، على الساعة:09:00.

المبحث الثاني: انعكاس البيئة الداخلية للنخب الحاكمة في الولايات المتحدة على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2016

المقصود بالبيئة الداخلية هو المحيط السياسي الداخلي للنخب الحاكمة ما بين عامي 2001 و2016، الذي ممّا لاشك فيه أنّ له دوراً كبيراً في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة في هذه الفترة الزمنية وبالخصوص تجاه روسيا. وعلى هذا الأساس سيتمُّ في هذا المبحث معالجة المحيط السياسي لكلٍّ من الرئيسين جورج بوش الإبن وباراك أوباما، بدايةً من التركيبة الأيديولوجية لكلّا الإدارتين وصولاً إلى أهم الشخصيات السياسية والمستشارين الذين شَغِلُوْا الساحة السياسية الأمريكية في إدارتي بوش الإبن وباراك أوباما دون إغفال أثر المحيط السياسي على مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية.

المطلب الأوّل: البيئة الداخلية للرئيس جورج بوش الإبن

دراسة البيئة الداخلية للرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن واستنباط أثرها على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة، تفرض العودة إلى تفكيك تركيبة الحزب الجمهوري الذي تمكّن بوش الإبن عن طريقه من الوصول إلى البيت الأبيض وتَرَأُسْ الولايات المتحدة الأمريكية لعهدتين رئاسيتين، وهو ما انعكس على طبيعة المحيط السياسي للرئيس الذي كان جمهورياً بحتاً. إذ يعتبر دعم الجمهوريين لسياسات تقوية الدفاع الوطني وميلهم نحو العمل الفردي أحادي الجانب في قضايا الأمن القومي – أين تشكّل لديهم اعتقاد راسخ بحقِّ الولايات المتحدة في التصرف في قضايا مصلحتها الوطنية حتى بدون الحصول على الدعم الدولي– هي الخطوط العريضة لتوجهات الحزب الجمهوري[1]. وهذا يعود بالأساس لهيمنة رموز اليمين الديني واليمين السياسي على الحزب الجمهوري بالولايات المتحدة خصوصاً في فترتي ولاية بوش الإبن،

[1]– زنودة منى، المرجع السابق، ص 116.

ولعلّ هذا ما جعل **تشارلز فيليب ديفيد Charles-Philippe David** يقول في دراسته حول سياسة بوش الخارجية بأنّ فترة رئاسته تعتبر من أكثر الفترات الرئاسية أيديولوجية منذ عام 1945[1].

ويتضح البعد الأيديولوجي لإدارة الرئيس والكر بوش من خلال صعود اليمين الديني الذي لعب دوراً كبيراً في وصول بوش الإبن إلى البيت الأبيض حيث أصبح مشاركاً في الحكم مثلما تمّ إيراد ذلك سابقاً، فدور اليمين الديني في المشهد السياسي الأمريكي ليس بالأمر الجديد على الولايات المتحدة، حيث تعود بدايات صعود اليمين الديني إلى فترة الحرب الباردة وتحديداً في فترة حكم الرئيس الأمريكي **رونالد ريغان Ronald Reagan** (1980–1988) تحت شعار الولادة مرّةً أخرى كمسيحيين، حيث تنامى دور الحركة الأصولية التي أصبحت جزءاً من التركيبة الحاكمة القائمة، والتي عملت بمختلف منظّماتها على الانتشار القاعدي وجذب أنصار من المسيحيين المحافظين، لتتكوّن بعد ذلك جماعات تجمع بين اليمين المحافظ سياسياً والأصولية دينياً واللَّذَيْنِ أصبح لهما رؤى وتوجهات موحّدة، ولعلّ تطورات المحيط الخارجي للولايات المتحدة في تلك الفترة هي من ساهمت في تعاظم دور اليمين الديني، بأن أصبح الدين يغلب على الخطاب السياسي الأمريكي، وهذا يعود لسببين رئيسيين هما[2]:

1– قيام الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني والتخوّف من أن تتحوّل إلى مدٍ إسلامي؛

2– انتشار حركة لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية كحركة ثقافية اجتماعية تعمل على إثارة وعي الجماهير ضدّ أنظمة الحكم العسكرية والمصالح الاقتصادية للشركات الأمريكية التي تدير البلاد وانحياز الكنيسة الكاثوليكية ضد المقهورين.

[1] - Charles-Philippe David, **La politique étrangère de Bush : formulation et décision**. (France :Ifri [Institut Français des relations internationales],Février 2005), p09. Disponible sur : https://cutt.us/jSG06, récupéré 12/08/2019, a 16 :00.

[2] – سمير مرقس، المرجع السابق، ص15.

وإذا ما تمّ القيام بمقارنة بين الإدارات الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية فترة إدارة بوش الإبن سيتم ملاحظة أوجه الشبه الكبيرة بين إدارتي ريغان وبوش الإبن من حيث صعود التيار اليميني الديني والسياسي، وتوظيف لا مثيل له للدين في السياسات والاستراتيجيات الأمريكية ولو أنّ هذا الأمر يبدو جلياً أكثر في إدارة بوش الإبن. فقد صدرت العديد من الدراسات والكتابات بعد الحرب الباردة التي تكتسي صبغةً أيديولوجيةً دينيةً خصوصاً في فترة التسعينيات من القرن الماضي والتي عملت على رسم حدود فاصلة بين الدول على أساسٍ ديني، ومن أهم هذه الكتابات؛ كتاب **صامويل هنتغتون Smuel P.Huntington** "صدام الحضارات" الذي أعاد به رسم التقسيم العالمي شرق–غرب [يالطا] ولكن هذه المرّة وفق أسسٍ حضارية، وقد شكّلت هذه الكتابات اللبنة الأساسية لتقسيم بوش الإبن العالم فيما بعد إلى معسكرين (معسكر الخير ومعسكر الشر)[1].

ما يُلاحظ على هنتغتون في مؤلّفه صدام الحضارات أنّه في تقسيمه لدول العالم على أساس حضاري هو أنّه لم يكتف بتوظيف البعد الديني لرسم حدود فاصلة بين الحضارة الغربية والمسلمين الذين صنّفهم ضمن الحضارة الشرقية، وإنّما وضّف البعد الديني للتمييز بين أتباع الديانة المسيحية أنفسهم، حيث ألحق أتباع المسيحية الأرثوذكسية خصوصاً روسيا بالحضارة الشرقية والتي ستبقى في حالة صراعية مع الغرب هي والإسلام، إذ يُعد هذا السبب الرئيسي الذي جعل بوش الإبن وهو المسيحي الأصولي يقوم بتغليب البعد الديني في استراتيجيته وسياسته مع روسيا، حتى وإن كان هذا لا يظهر بشكل علني إلاّ أنّ الاجتماعات التي كان يجريها بوش الإبن مع القيادات المسيحية غير الأرثوذكسية المتواجدة بالدول الأرثوذكسية تؤكد ذلك، وخير مثالٍ على ذلك الرحلة التي أجراها بوش الإبن إلى روسيا في مايو

[1]– سمير مرقس، المرجع السابق، ص – ص(17 – 18).

عام 2001، والتي التقى بموجبها مع قيادات غير أرثوذكسية في السفارة الأمريكية بناءً على توصية لجنة الحرية الدينية[1].

ويعود السبب في تعاظم دور اليمين الديني وتوظيف الخطاب الديني في إدارة بوش الإبن بشكلٍ لا نظير له إلى سببين رئيسيين هما؛ أولاً: انتماء بوش الإبن نفسه إلى إحدى الكنائس الإنجيلية التي تسمى بالكنيسة المنهجية أو "الميتوديست" الذين يلتزمون بعقيدة الولادة الثانية الذين يُطلقون على أنفسهم مسمى "الصهيونية المسيحية"[2]، ثانياً: الروابط الدينية لمعظم مستشاري جورج والكر بوش فعلى سبيل المثال: **كونداليزا رايس Condoleezza Rice** هي إبنة كاهن مشيخي، **وأندرو كارد Andrew Card** متزوج بكاهنة بالكنيسة المنهجية، و**كارن هيوز Karen Hughes** شيخة في كنيسة مشيخية، إضافةً إلى بعض الأسماء التي كانت تُوَاظِبُ على حضور دروس الكتاب المقدس مع بوش مثلما كان يفعل **دون إيفانز Don Evans**. وتجدر الإشارة إلى أنّ بوش قد عيّن موظفاً للتواصل مع المسيحيين وهو **تيم جيو جيلان Geo Gillan** الذي كان يُذَكِّرْ المسيحيين بأنّ الرئيس بوش الإبن يشاركهم قيمهم وبأنّه في خدمتهم وفي خدمة الكنيسة، ومن هذا المنطلق فقد أقدم بوش على منح مناصب إدارية لوجوه محسوبة على اليمين الديني في حكومته ومن أبرزهم[3]:

- **كارل رووف Karl Rove** مستشار الرئيس؛
- **جون دافيد أشكروفت John David Achcroft** وزير العدل؛

---

[1]– سمير مرقس، المرجع السابق، ص – ص(19 – 20).

[2]– جيروم شاهين، "البعد الديني في سياسة جورج بوش"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Kdo1g ، يوم 2019/06/22، على الساعة: 08:00.

[3]– بوعلام العباسي، "دور المحافظين الجدد في صناعة القرار الأمريكي"، **أطروحة دكتوراه**، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2012–2013)، ص – ص(86 – 87).

- **كاي كول جيمس K.C.Jeams** مدير إدارة الاستخدام في الحكومة الفيدرالية؛
- **ويد هورن W. Horne** مساعد وزير الصحة؛
- **دون أبرلي Don Aberle** مدير إدارة مبادرة دعم المؤسّسات الدينية بالبيت الأبيض.

وبالموازاة مع صعود اليمين الديني فقد مكّن وصول جورج بوش الإبن إلى سدّة الحكم في الولايات المتحدة من إعادة إحياء دور اليمين السياسي أو ما يعرف بالمحافظين الجدد؛ الذين تراجع دورهم في فترة التسعينيات من القرن الفارط بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى تولي **بيل كلينتون Bill Clinton** رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجب ذلك فقد تبنّى بوش مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي دخل حيّز التنفيذ بعد أحداث 11 سبتمبر عقب تبنيه وثيقة إعادة بناء دفاعات أمريكا الصادرة عام 2000، والتي ترتكز على ضمان التفوّق العسكري الأمريكي ومنع صعود أيّة قوّة منافسة وتربط الأمن القومي الأمريكي بالمصالح والقيم الأمريكية.

وبالتالي فقد عمل بوش على تعيين معظم صانعي القرار في إدارته من المحافظين الجدد الذين أطلقت عليهم كونداليزا رايس لقب فريق الفولكان وهم: نائب الرئيس **ديك تشيني Dick Cheney:** الذي كان يغطّي عيوب جورج والكر بوش، كما أنّه لم يسبق لأي شخص قبله تقلّد هذا المنصب أن أصبح له تأثيرٌ كبير على قضايا الأمن القومي، إذ كان يشارك في جميع اجتماعات مجلس الأمن القومي وكذلك اجتماعات صناع القرار في غياب الرئيس، حتى إنّ بوش نفسه لا يتخذ أي قرار دون أن يكون تشيني معه. وبالإضافة إلى ديك تشيني يوجد **دونالد رامسفيلد Donald Rumesfeld** الذي شغل منصب وزير الدفاع وقد كانت المرّة الثانية التي يشغل فيها هذا المنصب، حيث كان قد شغل نفس المنصب في فترة

الرئيس فورد 1975– 1976، وقد كان من المدافعين على مواقف البنتاغون وسلطاته في مواجهة مواقف وزارة الخارجية حيث كان التنافس البيروقراطي بين الجهازين في أوجّه[1].

وقد كانت وزارة الخارجية من نصيب الجنرال **كولن باول** الذي كان يشغل منصب مستشار الأمن القومي ليصبح أوّل أسودٍ في تاريخ الولايات المتحدة يشغل منصباً بحجم وزارة الخارجية في الولايات المتحدة[2]. ورغم كونه من الداعين إلى الحرب على العراق إلّا أنّ هذا لم يكن كافياً لينال ثقة الرئيس والكر بوش، بحيث أقدم باول على تقديم استقالته عام 2003 لتخلفه مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس في منصب وزير للخارجية والتي تعتبر من أهمِّ رموز اليمين السياسي المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحظى بثقةٍ كبيرةٍ من قبل الرئيس والكر بوش[3]. ويعود سبب هذه الثقة الكبيرة إلى الدور الكبير الذي قامت به رايس في حملته الانتخابية، وكذا في تحديد معالم الاستراتيجية الأمريكية بعد وصول بوش الإبن إلى سدّة الحكم من خلال الوثيقة التي أصدرتها في مجلّة فورين آفيرز عدد فبراير ويناير من عام 2001 التي تحمل عنوان: Compaign 2000: promoting The National Interest.

وقد انطلقت الوثيقة من انتقاد السياسة والاستراتيجية الأمريكية المنتهجة من قبل إدارة كلينتون التي بالغت في تغليب المبادئ على حساب المصالح القومية، وقد قالت في هذا الصدد:"**...هؤلاء الذين قد يرسمون خطاً فاصلاً بين سياسات السلطة وسياسة خارجية قائمة على المبادئ ومرتكزة على القيم،**

[1]- Charles- Philippe David, Op. cit, p - p(10 - 13).

[2]– الجزيرة نت، "كولن باول"، (2005/03/25)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/J0Zby، يوم: 2019/06/22، على الساعة: 09:00.

[3]– زنودة منى، المرجع السابق، ص117.

ووجهة النظر المتطرفة هذه – إمّا أن تكون واقعياً وإمّا أن تكون وفياً للقواعد والقيم– قد تكون جيّدة في إطار جدال أكاديمي، لكنّها كارثة بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية..."[1].

ومن ضمن الانتقادات أيضاً التي تضمنتها هذه الوثيقة هو انتقادها لاستراتيجية إدارة كلينتون تجاه روسيا خاصةً فيما يتعلق بدعم الإصلاح الاقتصادي في روسيا، أين استمرت الولايات المتحدة في صرف أموالٍ طائلةٍ في سبيل ذلك بينما كانت النتيجة على أرض الواقع مغايرةً تماماً للسيناريو الذي رسمته إدارة كلينتون. وتؤكد رايس في هذه الوثيقة على ضرورة التعامل مع الروس كشريك خصوصاً في الجانب الأمني من خلال إقناع المسؤولين الروس بأنّ روسيا لم تعد مصدر تهديد للولايات المتحدة. وكخطوة أوّلية لإقناع روسيا بذلك دعت إلى ضرورة الغاء معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية التي تعتبر من بقايا خصومة قديمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[2]، وهو ما تجسّد بعد أحداث 11 سبتمبر حيث تم الغاء هذه المعاهدة، وكذا إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في آسيا الوسطى[3].

لكن تجدر الإشارة إلى أنّ علاقات التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا لم تستمر طويلاً، نظراً لأنّها لم تكن مبنية على أسسٍ متينةٍ وإنّما نتيجة تقاطع مصالح الدولتين، حيث اتجهت الولايات المتحدة إلى غضّ النظر عن الوضع الديمقراطي في روسيا مقابل حصولها على تسهيلات روسية لإقامة قواعد عسكرية في آسيا الوسطى من أجل محاربة الإرهاب وهو أمرٌ ليس بغريب عن إدارة يمينية يغلب عليها التفكير الواقعي البراغماتي. وقد عادت أجواء التوتر إلى العلاقات الأمريكية الروسية بعد الغزو الأمريكي للعراق الدي لقي معارضةً قويةً من روسيا، وكذا الدعم الأمريكي للثورات الملوّنة في كلٍّ من جورجيا

[1]– سمير مرقس، المرجع السابق، ص – ص (85 – 89).

[2] - Condoleeza Rice, "Compaign 2000 : Promoting the National Interest", **Foreign Affairs**, (Vol.79, No.1,Jan-Feb 2000), p - p(55 - 59).

[3] - James M. Goldgeier, Michael Mcfaul, **Power and purpose : Us. Policy Toward Russia after Cold War.** (Washington : Brookings Institution Press,2003), p 14.

وأوكرانيا وقيرغيزستان في سنوات 2003 و2004 و2005 على التوالي، والتي رأى المسؤولين الروس بأنّها خطّة أمريكية تهدف إلى تحجيم روسيا وتطويقها، خصوصاً بعد أن تبعت ذلك محاولات حثيثة من قبل الولايات المتحدة لضمّ كلٍ من أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الشمال الأطلسي، وهو ما نتج عنه الحرب الروسية الجورجية عام 2008[1].

وقد تغيّرت اللهجة الخطابية لفريق بوش الإبن بأن أصبحت أكثر تشدداً تجاه روسيا وعلى وجه التحديد بالعهدة الثانية للرئيس والكر بوش، وخير مثالٍ على ذلك هو تصريحات أحد أهم مسؤولي إدارة بوش الإبن وهي كونداليزا رايس، التي تغيرت رؤيتها تجاه روسيا على عكس ما كانت عليه عندما أصدرت الوثيقة السالفة الذكر، حيث قالت في هذا الصدد: "**على طريق العزلة وعدم الأهمية تفضّل (روسيا) سلوكها العدواني والاقتصاد المحلي غير المستقل**"[2].

بالإضافة إلى رايس كان أيضاً لنائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني رؤيةٌ أكثر تشدّداً تجاه روسيا، والتي انعكست على استراتيجية الولايات المتحدة تجاه روسيا خصوصاً بالعهدة الثانية لوالكر بوش سيما وأنّه يعتبر هو المهندس الحقيقي لسياسات واستراتيجيات إدارة بوش الإبن، وخير دليلٍ على ذلك هو ما قاله جورج والكر بوش:" **عندما تتحدث إلى ديك تشيني أنت تتحدث معي، وعندما يتحدث تشيني، أنا من يتحدث**"[3].

وقد كان هناك العديد من التصريحات لتشيني التي ألمحت إلى تغيّر رؤية إدارة بوش تجاه روسيا، خصوصاً بأن أصبح ملف الديمقراطية في روسيا ودول الجوار على رأس أولويات الأجندة

[1] - Eugene Rumer, Richard Sokolsky, **Thirty years of U.S.Policy Toward Russia : Can the vicious circle be broken ?**, (Washington : carnegie Endowment for International Peace,2019), p9.
[2] - Loc. cit, p9.
[3] - United States Senate, "Richard B. Cheney, 46th Vice President (2001-2009)", avialable from: https://cutt.us/lYcoD, retrieved 03/09/2019, at 08:00.

الأمريكية، بعد أن جرى تحييده في السنوات الأولى للحرب الأمريكية على الإرهاب حيث كانت روسيا شريك مهم في الحرب. ومن بين التصريحات التي أدلى بها تشيني والتي أبانت عن تغيّر في الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا قوله: "**إنّ الحكومة الروسية تُقَيِّدْ بشكلٍ غير مناسب حقوق الشعب**"[1]، كما صرّح في أحد الاجتماعات بالعاصمة الليتوانية قائلاً:"...**الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الروسية كانت لها نتائج عكسية، ويمكن أن تبدأ في التأثير على العلاقات مع البلدان الأخرى...**"[2]، بل إنّ تشيني أيضاً تجاوز موضوع الديمقراطية وذهب إلى أبعد من ذلك عندما تحدّث عن التدخلات الروسية في دول الجوار حيث قال: "**لا يمكن لأحدٍ أن يبرّر الأعمال التي تقوّض السلامة الإقليمية لجار أو تتدخل في الحركات الديمقراطية**"[3].

ويمكن ملاحظة التغير في رؤية مسؤولي البيت الأبيض لروسيا من خلال المقارنة بين وثيقتي الأمن القومي الصادرتين عامي 2002 و2006؛ ففي وثيقة الأمن القومي الصادرة عام 2002 والتي كانت متأثرةً كثيراً بأحداث 11 سبتمبر، حيث جاءت مشبّعةً بأفكارٍ تصب في خانة الحرب على الإرهاب وعلى الدول التي تأويه. فقد ركّزت الوثيقة على ضرورة تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا، واعتبرت روسيا بمثابة شريك في الحرب على الإرهاب، وأكّدت على أنّ العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين بالقرن 21م تنطلق من حقيقة أنّهما لم تعودا عدوتين استراتيجيتين، كما أنّ الولايات المتحدة ستسعى نحو استغلال التحول في التفكير الروسي تجاه الولايات المتحدة الذي أصبح أكثر إيجابيةً بتوسيع التعاون

[1] - Ruth Deyrmond, "Disputed Democracy : The Instrumentalisation of the concept of Democracy in U.S-Russia Relations during the George W.Bush and Putin Presidencies", **Comilas Journal of International Relations**, (No 3, 2015), p34 avialable from : https://cutt.us/6a6um, retrieved 10/09/2019, at 14 :00.
[2] - Steven Lee Mayers, "Cheney Rebubukes Russia on Rights", **The New York Times**, (05 May 2006), avialable from : https://cutt.us/xl47q, retrieved 15/09/2019, at 12 :00.
[3] - Loc.cit.

خصوصاً في الحرب على الإرهاب، ولو أنّ الوثيقة تشير إلى بعض المسائل الخلافية بين الدولتين؛ إلاّ أنّها تركز أكثر على محاور التعاون فيما بينهما[1].

أمّا وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الثانية الصادرة عام 2006 فقد شهدت تغيراً في الرؤية الأمريكية تجاه روسيا، فإذا كانت الوثيقة الأولى قد ركّزت على سبل التعاون مع روسيا وتجاوز المسائل الخلافية لصالح التعاون في الحرب على الإرهاب بالدرجة الأولى، فإنّ الوثيقة الثانية ركّزت على نقاط الاختلاف بين الدولتين خصوصاً ما تعلّق بمسائل الديمقراطية داخل روسيا وفي محيطها الإقليمي، وبأنّ الولايات المتحدة ستسعى نحو إقناع الحكومة الروسية باتباع سبيل الديمقراطية، بل وقد ربطت أيضاً مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية بالسياسة الروسية في مجال تعزيز وتطوير الديمقراطية سواء بالداخل أو بالخارج[2].

وبالتالي؛ ما يمكن استنتاجه من خلال ما تمّ التطرّق له في هذا المطلب أنّ البيئة الداخلية كان لها تأثير كبير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، حيث اتسمت بالواقعية والبراغماتية وهو أمرٌ ليس بغريب على إدارة هيمن على صنع القرار السياسي والاستراتيجي بها شخصيات محسوبة على اليمين السياسي والديني. وهذا يمكن ملاحظته من خلال المقارنة بين السياسة الأمريكية لإدارة بوش تجاه روسيا قبل إعلان الحرب على الإرهاب وبعدها، حيث في البداية اتجهت الولايات المتحدة إلى تقوية العلاقات مع روسيا من أجل الحصول على تسهيلات من روسيا للظفر بموطئ قدّم لها في آسيا الوسطى من أجل محاربة القاعدة في أفغانستان وهو ما جعلها تتجاوز القضايا الخلافية وعلى رأسها مسألة

[1] - United American States, The White House ," The National Security Strategy of The United States of America", (September 2002), p - p(26 - 27), Avialable from : https://cutt.us/6BXrm, retrieved 16/09/2019, at 19 :00.
[2] - United American States, The White House , "The National Security Strategy of The United States of America", (March 2006), p39, avialable from : https://cutt.us/Axi6w, retrieved 16/09/2019, at 20 :00.

الديمقراطية. ولكن بمجرد أن حقّقت الولايات المتحدة أهدافها غيّرت من خطابها ورؤيتها تجاه روسيا خصوصاً بعد الثورات الملونة، والتي انعكست على خطابات وتصريحات مسؤولي إدارة بوش الإبن خصوصاً في العهدة الثانية.

المطلب الثاني: البيئة الداخلية للرئيس باراك أوباما

مثلما سبقت الإشارة في المطلب السابق فإنّ البيئة الداخلية تعتبر أحد المحدّدات الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية، وعلى هذا الأساس فسيتم في هذا الجزء الأخير من المبحث الثاني التطرّق إلى إدارة باراك أوباما باستحضار رموز هذه الإدارة بالولايتين الأولى والثانية، وهذا بالتركيز على فريق الأمن القومي الذي له دور مباشر في رسم وتحديد الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لا سيما تجاه روسيا، دون إغفال المقاربة التي استند إليها باراك أوباما في تسمية رموز إدارته خصوصاً أعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي.

وبالنسبة لتعيين فريق إدارته فقد اعتمد باراك أوباما على مقاربة وسطية، وعمل على تنويع فريق إدارته بين مؤيديه ومنافسيه مع تركيزه بدرجه كبيرة على المنافسين له، وهذا نتيجة تأثّره بكتاب **دوريس كيرنز جودوين Doris Kearns Godwin** عن أبراهام لينكولن الذي قام بتعيين ثلاثة رجال كانوا من المنافسين له عام 1860، وهذا يمكن ملاحظته من خلال استحضار بعض التصريحات التي أدلى بها أوباما من بينها ما قاله لأحد الصحفيين على النحو الآتي: "**بأنّه في حاله انتخابه يريد فريقاً من المنافسين في حكومته وأنّه لا يريد فقط الأشخاص الذين يتفقون معه**"[1]، وهو ما يفسر إبقاءه لبعض

[1] - Todd S. Purdum, "Team Of Muscots", (july 2012), avialable from : https://cutt.us/fkqAb, retrieved :03/10/2019, at :10 :00.

الشخصيات التي تمّ تعيينها في إدارة جورج بوش الإبن بمناصبها على الأقل في عهدته الأولى مثل وزير الدفاع **روبرت غيتس Robert Gates** ويرجع السبب وراء إقدام أوباما على هذه الخطوة إلى:

- خلق جو من التنافس البيروقراطي داخل إدارته على عكس إدارة جورج بوش الإبن[1]؛
- إستعادة التوازن بين السياسة الخارجية والداخلية وهذا يقدّم تفسيراً لاختيار أوباما بعض الشخصيات في إدارته، حيث كان يرى أنّه لا يجب أن يكون هناك إنحياز لسياسة على حساب أخرى مثلما كانت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الإبن، التي كانت أكثر اهتماما بالشؤون الدولية على حساب الشؤون الأمريكية الوطنية[2].

وانطلاقاً من هذه المقاربة فقد أُوْكِلَ منصب نائب الرئيس إلى **جوزيف بايدن Joseph Biden**، وقد احتفظ بهذا المنصب طوال فترتي رئاسة باراك أوباما (2009 – 2016) وكان بايدن فيما سبق توليه هذا المنصب قد شغل منصب اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ، كما أنّه ترأّس كذلك لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وصوّت بعدم التصريح بحرب الخليج عام 1991، وصوّت لصالح الحرب على العراق عام 2002[3]، بالإضافة إلى كونه مرشح الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت نهاية سنة 2020 مقابل مرشح الحزب الجمهوري **دونالد ترامب Donald Trump** والذي تمكّن عبرها من الوصول إلى سدّة الحكم.

---

[1] - Alexandra De Hoop Scheffer, "La politique étrangère de l'administration Obama. La quête d'un nouvel équilibre entre réalisme et internationalisme", **Center Thucydide**, (Volume x,2009), p9, avialable from : https://cutt.us/lZWeI, retrieved : 03/10/2019, at:10:00

[2] – فواز جرجس، **أوباما والشرق الاوسط مقارنة بين الخطاب والسياسات**، الطبعة الثانية، (دولة الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2010) ص – ص(24 – 25)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/9ykpy، يوم:2019/10/03، على الساعة:11:30.

[3] - Michael Nelson, "Joseph Biden", UVA/ Miller Centre, avialable from : https://cutt.us/WbfQu, retrieved :04/10/2019, at 08 :00.

فيما يتعلق بمنصب وزير الخارجية فقد اختار أوباما **هيلاري كلينتون Hilary Clinton** لهذا المنصب، التي كانت تعتبر واحدة من الشخصيات المنافسة لباراك أوباما، حتى إنّها في فترة الانتخابات الرئاسية التمهيدية لاختيار مرشح الحزب الديمقراطي كانت من أشد منتقديه، بل ووصفته في أحد الاجتماعات الحاشدة بالرجل الكاذب قائلةً له: "**عليك أن تخجل من نفسك يا باراك أوباما**"[1]. ومن ثمّ خلفها في هذا المنصب **جون كيري John F. Kerry** عام 2013، الذي شغل منصب حاكم ولاية ماساتشوستس عام 1982 وأُنتخب لعضوية مجلس الشيوخ عام 1984، وخلال عمله بمجلس الشيوخ تقلّد مناصب عليا في لجان المالية والتجارة والشركات الصغيرة، كما عمل في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، كما أنّه كان مرشح الحزب الديمقراطي لمنصب رئيس الجمهورية مقابل جورج بوش الإبن[2].

كما اختار أوباما **جيمس جونز James Jones** ليشغل منصب مستشار الأمن القومي، حيث خدم لمدة 40 عاماً في فيلق المشاة البحرية، ومن ثمّ منصب القائد الأعلى للحلفاء بالناتو، وفي عهد بوش ظفر بمنصب المبعوث الخاص لإدارة بوش الإبن لأمن الشرق الأوسط، ومن ثمّ ترأس اللجنة المستقلة لقوات الأمن العراقية[3].

أمّا فيما يتعلق بمنصب وزير الدفاع فكما سبق وأن تمّت الإشارة إلى ذلك فقد احتفظ باراك أوباما بغيتس إلى غاية عام2011، وهو جمهوري معتدل وفي سابقة تاريخية كان الشخص الوحيد الذي احتفظ بمنصبه رغم تغير الإدارة، وقد أشار غيتس نفسه إلى هذا عندما قال:" **منذ إنشاء منصب وزير الدفاع قبل حوالي 60 عاماً، لم يسبق أن طُلِبَ من وزير الدفاع الاستمرار بمنصبه بعد انتخاب رئيس**

[1] – بوب ودوورد، **حروب أوباما: الصراع بين الادارة المدنية ووزارة الدفاع الامريكية**، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2011)، ص49.

[2] - Miller Center," John F. Kerry", avialable from : https://cutt.us/kKJZM, retrieved :05/10/2019,at 09 :00.

[3] - ABC News, "Who's Who on Obama's Dream Team", (24 Nouvember 2008), avialable from: https://cutt.us/x3Gnt, retrieved :05/10/2019, at 09 :00.

جديد، حتى حين كان الرئيس من الحزب نفسه"[1]. ومن ثمّ خلفه في هذا المنصب عام 2011 **ليون بانيتا Leon E. Panetta** والذي اختاره أوباما ليشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية عام 2009، وكان سابقاً رئيس موظفي البيت الأبيض في عهد كلينتون، ولم يعمّر طويلاً في منصب وزير الدفاع، حيث جرى استبداله عام 2015 **بآشتون كارتر Ashton B. Carter** الذي شغل فيما مضى منصب مساعد وزير الخارجية لسياسة الأمن القومي بوزارة الدفاع في إدارة كلينتون، ومن نائب وزير الدفاع عام 2011 وقع عليه الاختيار ليصبح وزيراً للدفاع في 5 ديسمبر 2014 بعد تأكيد ذلك من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي[2].

وبالتالي فقد كان لهذه الشخصيات التي اختارها أوباما لتشغل أهم المناصب في إدارته دوراً رئيسياً في تحديد معالم الاستراتيجية الأمريكية، بالإضافة إلى المستشارين الذين أحاط نفسه بهم وعلى رأسهم بريجينسكي مستشار الأمن القومي السابق لـ **جيمي كارتر James Earl Carter** الذي ساهم بشكل كبير في تحديد النهج الاستراتيجي لباراك أوباما بالانتقال من استراتيجية الهيمنة إلى استراتيجية القيادة: يجب أن تمارس الولايات المتحدة قيادتها من دون أن تمارس هيمنتها[3]، وقد انعكست هذه الرؤية على وثيقتي استراتيجية الأمن القومي لباراك أوباما عامي 2010 و2015.

وبخصوص الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا في ظل إدارة باراك أوباما، فهي لم تختلف كثيراً عن إدارة بوش الإبن إذ كانت واقعية براغماتية، وهذا ما يتضح من خلال المقارنة بين وثائق استراتيجية الأمن القومي الصادرتين عامي 2010 و2015، حيث في بداية ولايته عملت إدارة باراك

[1]– بوب ودوورد، المرجع السابق، ص45.

[2] -Miller Centre, "Ashton B. Carter (2015-2017)", avialable from : https://cutt.us/xsEiG, retrieved :05/10/2019, at 12 :00.

[3] - Alexandra De Hoop Scheffer, Op.cit, p9.

أوباما على تحسين علاقتها مع روسيا سيما بعد التدهور الكبير الذي شهدته العلاقات بين الدولتين عقب أزمة أوسيتيا الجنوبية. فقد أَكَّدَتْ وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الصادرة عام 2010؛ على ضرورة بناء علاقة مستقرة ومتعدّدة الأبعاد على أساس المصالح المتبادلة خصوصاً وأنّ الولايات المتحدة لديها مصلحة في روسيا قوية وسلمية ومزدهرة تحترم المعايير الدولية، باعتبار أنّ الدولتين تمتلكان غالبية ترسانات العالم النووية، وبالتعاون لضمان وفاء الدول الأخرى بالتزاماتها الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. كما تؤكّد الوثيقة على مساعي إدارة أوباما إلى شراكة مع روسيا في مواجهة التطرف العنيف، خاصةً في أفغانستان وعلى البحث في ترتيبات جديدة للاستثمار من أجل زيادة رخاء الشعبين والسعي إلى التعاون المكثف مع روسيا كشريك مسؤول في أوروبا وآسيا على دعم السيادة الإقليمية لجيران روسيا[1].

ولكنَّ الرؤية الأمريكية تجاه روسيا تغيّرت بعد الأزمة الأوكرانية عام 2014 لا سيما بعد أن أقدمت روسيا على ضمِّ شبه جزيرة القرم في مارس من نفس العام، وهو ما جعل نهج الولايات المتحدة في تعاملها مع روسيا يتغير ويصبح متشدداً، وهذا يبدو جلياً أكثر بعد تفحص محتوى وثيقة الأمن القومي الأمريكية الصادرة عام 2015، حيث وردت فيها توصيفات للسياسات الروسية تجاه الدول المجاورة لها والتي تدور في الفلك الغربي لم يسبق أن وردت في وثيقة 2010 من قبيل (عدوان – تهديد...إلخ)، وعلى الرّغم من تراجع العلاقات بين البلدين وجبت الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة لم تغلق باب التعاون في وجه روسيا، ووضعت عدول روسيا عن سياساتها العدوانية في محيطها الإقليمي كشرطٍ مسبق لذلك حسب ما ورد في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2015[2]، ولعلّ السبب الكامن خلف إقدام

[1] - The White House, "National Security Strategy", (washington, may2010), p44, avialable from : https://cutt.us/ypOkn, retrieved :06/10/2019, at 09 :00.
[2] - The White House, "National Security Strategy",(Washington, February 2015), avialable from : https://cutt.us/T3FWM, retrieved : 06/10/2019, at 09 :00.

إدارة أوباما على تركِ منفذٍ للتعاون والحوار مع موسكو هو الميزة التفاوضية التي تتسم بها شخصية أوباما، وهي كما سبقت الإشارة أبرز مميزات شخصية الفاعل الإيجابي.

في ختام هذا المبحث اتضح أنّ البيئة الداخلية للولايات المتحدة تلعب دوراً كبيراً في تحديد معالم الاستراتيجية الأمريكية تجاه مختلف الدوائر والدول، وهذا راجعٌ بالأساس كما سبقت الإشارة إلى طبيعة الإدارة الحاكمة، حيث إنّ الإدارة تؤثر على طبيعة الاستراتيجية الأمريكية من خلال الشخصيات التي تشغل أهمّ المناصب في البيت الأبيض، والعامل الآخر والأهم هو أيديولوجية الإدارة الحاكمة، إذ أنّ كلا الإدارتين الجمهورية والديمقراطية لديهما قناعات أيديولوجية مختلفة، وهذا ما يلعب دوراً في اختلاف الرؤى الاستراتيجية بين الإدارات الحاكمة في البيت الأبيض تجاه الدول الأخرى خصوصاً روسيا، وهذا سيتضح أكثر من خلال المبحث القادم الذي سيتم التطرّق فيه إلى الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا على ضوء البيئة الدولية في فترة إدارة بوش الإبن وفترة إدارة باراك أوباما.

المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا على ضوء البيئة الدولية في ظل فترة إدارة بوش الإبن وإدارة باراك أوباما

في هذا المبحث سيتمّ معالجة مكانة روسيا بالاستراتيجية الأمريكية في ظل إدارتي كلٍّ من جورج بوش الإبن وباراك أوباما وهذا على ضوء متغيّرات البيئة الدولية. حريٌّ بالذكر أنّ هناك العديد من الأحداث والمتغيرات الدولية التي حدثت في الفترة محلّ الدراسة والتي حملت تأثيراً على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، وقد تمّ الاقتصار فقط على الأحداث والتطورات الدولية التي سجلت حضوراً أمريكياً وروسياً على السواء نظراً لصعوبة الإلمام بكل الأحداث، ومنه سيتم استنباط أثر هذه الأحداث الدولية على الرؤية الاستراتيجية للنخب الحاكمة في الولايات المتحدة تجاه روسيا.

المطلب الأوّل: البيئة الدولية في ظل فترة إدارة بوش الإبن

كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي لعبت دوراً كبيراً في التأثير على مكانة روسيا بالاستراتيجية الأمريكية في فترة إدارة بوش الإبن، ومن بين هذه الأحدث؛ أحداث 11 سبتمبر وما تبعها من تدخل أمريكي في أفغانستان والعراق، بالإضافة إلى الثورات الملونة التي حدثت في الدول المتاخمة لحدود روسيا (جورجيا وأوكرانيا قيرغيزستان)، وآخر مؤشّر يتمثل في الحرب الروسية الجورجية التي نشبت نتيجة أزمة أوسيتيا الجنوبية ولو أنّ هذه الحرب كانت رد فعلٍ روسي نتيجةً لمجموعة من التراكمات السياسية التي تسبّبت بها الولايات المتحدة على حدود روسيا، وسيتمّ معالجة هذه الأحداث بالتفصيل من خلال هذا المطلب.

1/ تداعيات أحداث 11 سبتمبر: على الرّغم من أنّ أحداث 11 سبتمبر حدث داخلي أمريكي؛ إلاّ أنّ الارتدادات الدولية التي جاءت على إثره كان لها أثراً كبيراً على مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية،

حيث تسبّبت هذه الأحداث في تحوّل الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا. ففي البداية دفعت الأحداث نحو تقارب أمريكي – روسي يعتبر الأوّل من نوعه منذ نهاية الحرب الباردة بعد إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، أين ذهبت الولايات المتحدة إلى حدِّ إعطاء روسيا صفة الشريك في الحرب على الإرهاب من أجل أن تظفر بتسهيلات روسية تمكنها من الولوج إلى آسيا الوسطى لشنّ الحرب على أفغانستان. وبالفعل فقد حصلت الولايات المتحدة على التسهيلات التي كانت تريدها من قبل روسيا بل وأكثر من ذلك حصلت على تسهيلات وتنازلات كانت تعتبر في وقت ما من المحرّمات السياسية في روسيا[1]، وهذا بسبب مجموعة من العوامل أهمّها[2]:

- الحصول على دعم أمريكي ضدّ الحركة الشيشانية؛
- الحصول على دعم اقتصادي أمريكي للمساعدة على التخلص من نظام طالبان الأفغاني تخوفاً من طلبنة كل المنطقة؛
- اتجهت روسيا نحو التعاون مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، نظراً لأن أغلب دول آسيا الوسطى لم تكن متحمّسةً لفكرة إنشاء تحالف دولي آسيوي بزعامة روسيا على حساب علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]– طارق محمد ذنون الطائي، **العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة**، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2012)، ص44.

[2]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص – ص (48 – 49).

لكن بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان اتضح أنّ الولايات المتحدة التي كانت تسعى لرسم الخارطة العالمية الجديدة بما يتلاءم ومدركاتها الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية[1]، قد كان لها أهدافاً جيو–استراتيجية تتجاوز الحرب على الإرهاب، وقد كانت روسيا تمثّل أحد هذه الأهداف الجيو–استراتيجية، أين اتجهت إلى ممارسة سياسة ضد روسيا مشابهة لسياسة الاحتواء التي مارستها ضد الاتحاد السوفيتي زمن الحرب الباردة، وهذا من خلال تطويق روسيا وفرض قيود على دورها الاستراتيجي[2]، الذي تمّ من خلال؛ تعزيز التعاون مع دول آسيا الوسطى بهدف استقطابها وهو مشروع باشرت به الولايات المتحدة منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي عبر دمج دول المنطقة في المؤسّسات الغربية مثل منظمة حلف الشمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الغربي[3]، بالإضافة إلى التغلغل العسكري بالمنطقة من خلال إقامة قواعد عسكرية في بعض دول المنطقة:

- قاعدة خان آباد في أوزبكستان: وهي عبارة عن قاعدة عسكرية سوفيتية صغيرة تبعد حوالي 200 كيلومتر عن الحدود الأفغانية تم إيجارها للولايات المتحدة مقابل إيجار قيمته 270 مليون دولار، إلى جانب منحة قدرها 100 مليون دولار وقرضاً بقيمة 100 مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي[4]؛

---

[1]– ميلود عامر حاج، "مآلات النظام الدولي الجديد التحولات والرهانات"، **شؤون الأوسط**، (المجلّد18، العدد158، 31 أكتوبر 2018)، ص09.

[2]– علي زياد العلي، **آسيا الواعدة: الاستراتيجية الامريكية في القارة الآسيوية**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 151.

[3]– نفس المرجع، ص136.

[4]– نفس المرجع، ص138.

- قاعدة مناس في قيرغيزستان: وهي قاعدة عسكرية أمريكية تمّ بناؤها على مساحة تقدر بـ 129 ألف و500 متر مربع، مقابل إيجار سنوي بقيمة 150 مليون دولار وتبعد حوالي 480 كيلومتر عن الحدود الصينية و640 كيلومتر عن الحدود الأفغانية[1]؛
- قاعدة كولياب الجوية بطاجيكستان: على الرّغم من أنّ طاجيكستان أقرب حليف لروسيا؛ إلاّ أنّها وافقت على وضع قاعدة كولياب الجوية تحت تصرّف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهي تبعد حوالي 100 كيلومتر عن الحدود الأفغانية، ووافقت على نشر حوالي 4000 جندي أمريكي وأوروبي في تلك القاعدة، في الوقت الذي كان الرئيس الطاجيكي **إمام علي رحمانوف** يطالب موسكو بدفع 200 مليون دولار لقاء وجود قاعدة روسية في أراضي بلاده، وقد اتجهت الولايات المتحدة إلى الغاء الحظر على تصدير السلاح إلى طاجيكستان كخطوةٍ نحو مشاركتها في تجهيز القوات الطاجيكية من أجل تخليصها من الاعتماد على روسيا عسكرياً[2].

ولهذه الاستراتيجية المنتهجة من قبل الولايات المتحدة بآسيا الوسطى خلفياتها النظرية، فقد أوصى علماء الجيوبوليتيك في الولايات المتحدة وفي مقدّمتهم زبيغنيو بريجينسكي من خلال نظرية المساحة الوسطية على ضرورة سحب المنطقة إلى الفلك الغربي، حيث يجب عليها منع خضوع آسيا الوسطى والقوقاز تحت سيطرة لاعب دولي واحد، بهدف منع الشرق من الاتحاد[3] والذي بدأت ملامحه في

---

[1]– علي زياد العلي، المرجع السابق، ص138.

[2]– عاطف السعداوي، "آسيا الوسطى والقوقاز: تواجد أمريكي، تراجع روسي، مد استقلالي شيشاني"، ص936، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/aXGix، يوم:2019/09/11، على الساعة 10:00.

[3]– سفيان بوسنان، "جغرافية آسيا الوسطى وأهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي"، **المجلّة الجزائرية للدراسات السياسية**، (العدد 6 ديسمبر 2016)، ص108.

الظهور فعلاً قبل أحداث 11 سبتمبر، فوقتذاك وردت تقارير أمريكية بشأن اتجاه روسيا إلى إظهار علامات ومؤشّرات تشير إلى إعادة الظهور كقوّةٍ آسيوية ومن هذه المؤشّرات[1]:

أولاً: اتجاه روسيا إلى إقامة جبهة دبلوماسية متّحدة مع الصين ضد الولايات المتحدة وتزويد بكين بالتكنولوجيا العسكرية الحديثة؛

ثانياً: ظهور ملامح توجّه روسيا نحو الشرق بدلاً من الارتباط بالغرب ومؤسّساته وأبرزها إعلان إنشاء منظّمة شنغهاي للتعاون في 15 جوان 2001، حيث تضم كل من روسيا والصين وأربع دول في آسيا الوسطى (كازاخستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، أوزبكستان)، وقد مهّدت هذه المنظّمة الطريق نحو توقيع اتفاقية حسن الجوار بين كلٍّ من روسيا والصين، ما جعل الولايات المتحدة تراها من الناحية الجيوبوليتيكية تهديداً لمكانتها العالمية.

كل هذه المؤشّرات لعبت دوراً كبيراً في أن تنتهج الولايات المتحدة استراتيجية أكثر تطرفاً وتشدّداً تجاه روسيا مستغلّةً بذلك أحداث 11 سبتمبر من أجل التغلغل إلى أعماق آسيا الوسطى لمنع أي دولة من فرض السيطرة على المنطقة ما من شأنه تهديد مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي. وقد اتجهت استراتيجية الولايات المتحدة لتأخذ منحى أكثر تطرفاً بعد تغيّر مواقف دول المنطقة وخصوصاً روسيا والصين تجاه الوجود الأمريكي بالمنطقة من موقف داعم إلى موقف يشوبه القلق من استمرار الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى الذي من شأنه تهديد مصالح دول المنطقة. حيث عملت كل من الصين وروسيا على عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية منظّمة شنغهاي في جانفي 2002 وقاموا بالضغط على الدول الأعضاء بالمنظمة لإصدار بيان مشترك يدلُّ على رفض دول المنطقة لأي شكلٍ من أشكال

[1]– زينب عبد العظيم، "الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب على الإرهاب"، ص– ص(850 – 852)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/0HxJI، يوم: 2019/09/11، على الساعة: 10:00.

التواجد الأجنبي في المنطقة، ومن أهمّ ما ورد في البيان: **"إنّ أيَّ محاولات لفرض أشكال من الإدارة على الحكومة الأفغانية وجرِّ أفغانستان إلى مجال نفوذ أيّاً كان يمكن أن تفضي إلى أزمةٍ جديدةٍ...إنّ النضال ضد الإرهاب على المستوى الدولي ينبغي أن يخلو من المعايير المزدوجة والنزاعات المتميزة لأنّ أطر عمليات مكافحة الإرهاب لا يجوز أن تتوسع بصورة حرّة طليقة، كما لا ينبغي أن تترافق بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة"**[1].

ولعل ما يوضح هذا التوجه المتشدد للاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا هو رفض واشنطن التعاون مع روسيا في مجال الدفاع الصاروخي، وهي فكرة أعاد طرحها الرئيس فلاديمير بوتين لكشف النوايا السياسية الأمريكية بعد غزو أفغانستان[2]، وأيضاً غزو العراق الذي كان له دورٌ كبير في التأثير على العلاقات الأمريكية الروسية حيث رفضت الأخيرة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 واتجهت نحو تنسيق سياساتها مع كل من ألمانيا وفرنسا اللّتين عارضتا السياسة الأمريكية تجاه العراق، كما رفضت الولايات المتحدة طلب فلاديمير بوتين استكمال لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل عملها في العراق[3].

2/ الثورات الملوّنة: تعتبر الثورات الملوّنة التي شهدتها بعض دول أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى واحدةً من أهمّ الأحداث الدولية التي كان لها أثراً رجعياً على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، مع العلم أنّ الثورات الملوّنة نفسها كانت جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا خصوصاً بعد تدهور العلاقات الأمريكية الروسية وهو ما سيتم توضيحه بالتفصيل لاحقاً.

---

[1]– عاطف السعداوي، المرجع السابق، ص – ص(938 – 939).

[2]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص49.

[3]– طارق محمد ذنون الطائي، المرجع السابق، ص47.

في البداية يتوجب الإشارة إلى الثورات الملونة بأنّها توصيف يطلق على المظاهرات الشعبية التي شهدتها بعض دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، بدايةً من عام 2003 بثورة الورود في جورجيا التي أدّت إلى خلع الرئيس **إدوارد شيفارنادزه Édouard Chevardnadzé** بعد ثلاثة أسابيع من الاحتجاجات الشعبية المتواصلة، لتتبعها بعد ذلك ثورة أخرى في أوكرانيا عرفت باسم الثورة البرتقالية عام 2004 والتي جاءت كردّ فعلٍ على تزوير الإنتخابات الرئاسية ضد مرشح الشعب **فيكتور يوشينكو Iouchtchenko Viktor**، من ثمّ في عام 2005 حدثت ثورة أخرى بقيرغيزستان أطاحت بنظام الرئيس **عسكر آكاييف Askar Akaïev** لتورّط حكومته في عمليات تزوير الإنتخابات التشريعية[1].

وقد كان للثورات الملوّنة دوراً كبيراً في إعادة فتح ملف الديمقراطية من جديد بعد أن جرى استبعاده من سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه روسيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبح ملف الإرهاب على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. كما ساهمت الثورات الملوّنة في رسم معالم جديدة للعلاقات الأمريكية – الروسية في فترة ولاية بوش الثانية (2005 – 2009) أين أصبحت تتسم بالتدهور والتراجع، لا بل أصبحت الثورات الملوّنة وما تلاها من إعادة فتح ملف الديمقراطية والحريّة بروسيا مؤشّراً رئيسياً في تغيّر الخطاب والرؤية الأمريكية تجاه روسيا وهو ما تؤكّده وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2006 السالفة الذكر.

وحريٌ بالذكر أنّ الثورات الملوّنة هي جزءٌ من استراتيجية أمريكية ذات أبعاد جيوبوليتيكية من أجل تطويق روسيا وعزلها عن محيطها الجيوبوليتكي خصوصاً بعد بروز بعض المؤشرات التي أنذرت بعودة روسيا للعب دورٍ استراتيجي في محيطها الإقليمي، لا سيما في ظل اتجاه الولايات المتحدة نحو

[1]– عاطف السعداوي، "الثورات الملوّنة في آسيا الوسطى: فشل النموذج الأمريكي في التغيير"، ص– ص(1 – 2)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Lame6، يوم:2019/09/13، على الساعة: 08:00.

العمل بشكل فردي بآسيا الوسطى وتعزيز نفوذها بدول المنطقة على حساب القوى الرئيسية المتاخمة لتلك المنطقة ومن بينها روسيا. بالإضافة إلى عودة روسيا بقوّة إلى الساحة الدولية وتشكيلها لجبهةٍ معارضةٍ للغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، لتكون بذلك الثورات الملونة بمثابة استراتيجية من قبل الولايات المتحدة لاحتواء روسيا وتطويقها.

وممّا يؤكّد على البعد الجيوبوليتيكي للثورات الملوّنة هو الماكندرية الجديدة للمنظر الأمريكي زبيغنيو بريجينسكي التي سبقت الإشارة لها، والتي رسم من خلالها المسار الذي يجب أن تنحوه الولايات المتحدة لفرض سيادتها المطلقة على العالم، والتي لن تتحقق دون السيطرة على أوراسيا عبر عزل روسيا وإدراج الدول المحيطة بها بالمؤسّسات الغربية. وبغية الوصول إلى هذا الهدف على الولايات المتحدة حسب ما أورده بريجينسكي في كتابه رقعة الشطرنج توظيف مجموعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والتقنية دون إهمال العامل العسكري.[1] وبالتالي؛ فالثورات الملوّنة كانت وسيلة من قبل الولايات المتحدة لقلب أنظمة بعض دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وتحديداً الدول التي تشكّل عمقاً استراتيجياً حيوياً لروسيا.

ضف على أنّ الثورات الملوّنة هي جزءٌ من استراتيجية أمريكية للهيمنة الليبرالية والتي ربطها مهندسوا السياسة الخارجية الأمريكية في الـ75 سنة الماضية بثلاث إفتراضات أساسية على النحو الآتي[2]:

1- الولايات المتحدة لا تستطيع الحفاظ على أمنها ورخائها وطريقة حياتها ما لم تشكل بيئة عالمية مواتية لقواعدها الليبرالية وقيمها ومؤسّساتها؛

[1]- محمود سالم السامرائي، **استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية**، (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018)، ص41.

[2] - Eugene Rumer, Richard Sokolsky, Op.cit. p - p(18 - 19).

2- عالم مأهول بالحريّة الليبرالية وديمقراطيات السوق سيكون أكثر رخاءً وأمناً وسلماً؛

3- أعضاء النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة سيكونون حلفاء موثوق بهم وطيبون ولن يخوضوا حرباً مع بعضهم البعض أو يديروا سياسات خارجية عدوانية.

وقد ساهم في تطبيق مخطّط الثورات الملوّنة الملياردير اليهودي **بيتر أكرمان Peter Ackerman** والذي رأى في دول أوروبا الشرقية الأرضية الخصبة لتحويل أفكار وتكتيكات **جين شارب Gene Sharp** إلى تجارب واقعية. وينطلق جين شارب في نظريته من فكرة مركزية يكمن فحواها في أنّ العلاقة بين السلطة والشعب محكومة من خلال متغير الطاعة (طاعة المحكومين للنظام)، ورأى أنّ أي خللٍ في هذا المتغيّر من شأنه أن يؤدي إلى تفكّك النظام وفقدانه للسيطرة والسلطة، وعليه يعتبر رفض التعاون مع النظام أمراً خطيراً وأداة سلمية ناجعة لقيادة الثورة والاحتجاجات والعصيان المدني. وجب التنويه إلى أنّ الملياردير الأمريكي **جورج سوروس George Soros** كان له دورٌ كبير في مساعدة **بيتر آكرمان** على تجسيد هذه النظرية في أرض الواقع ما ساهم في تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لأهدافها – من بينها تطويق روسيا– دون اللّجوء إلى استخدام القوّة العسكرية[1].

والتحقيق الذي أجرته جريدة الهيرالدتريون يؤكّد حقيقة التدبير الأمريكي للثورات الملوّنة، حيث يشير التقرير إلى قيام الولايات المتحدة بتوظيف فريق عمل في مدينة بودابست بأحد الفنادق، حيث أشرف بدوره على تدريب العشرات من النشطاء من أجل إشعال الثورة في بلغراد (صربيا) ضدّ حكومة سلوبودان ميلوسوفيتش، وبمجرد عودة هؤلاء النشطاء إلى صربيا أشرفوا على تدريب آخرين على صياغة الشعارات، ورسم الملصقات، وتحريض الجماهير واختيار الشوارع والميادين المناسبة للتظاهر، وبعد سنوات انتقل

[1]– محمود محمد علي، **الثورات الملوّنة والنسخة التجريبية لحروب الجيل الرابع في أوروبا الشرقية والوسطى**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2019)، ص– ص(3 – 4).

فريق من هؤلاء الناشطين إلى جورجيا وقاموا بنفس الدور الذي لعبوه في صربيا حيث أشعلوا ثورة شعبية أطاحت بحكم الرئيس إدوارد شيفارنادزه تحت مسمّى الثورة البنفسجية تيمّناً بالثورة التي أسقطت الحكم الشيوعي بتشيكوسلوفاكيا، لتنتقل الثورات بنفس الأسلوب ونفس النمط إلى كلٍّ من أوكرانيا وقيرغيزستان[1].

3/ الحرب الروسية–الجورجية 2008: مثّلت الحرب الروسية– الجورجية التي اندلعت في 8 أوت 2008 تطوراً جديداً في طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية، فقد تسببت هذه الحرب في اتساع هوّة العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى تباين المصالح الذي أبان عن التنافس الاستراتيجي بين البلدين بشكلٍ واضحٍ منذ نهاية الحرب الباردة.

قد يبدو للوهلة الأولى بعد إجراء قراءةٍ سطحيةٍ لأحداث الحرب الروسية– الجورجية عام 2008 بأنّها عبارة عن نزاع بين دولتين نشب على خلفية سعي إحدى الدولتين وهي جورجيا لضمّ إقليم أوسيتيا الجنوبية قسراً، بينما يسعى الطرف الآخر للنزاع وهي روسيا إلى إعلان استقلاله عن جورجيا، لكن عند التدقيق جيداً في طبيعة الوضع الدولي آنذاك والموقع الاستراتيجي للإقليم وللأطراف الفاعلة بالأزمة يتبين أنّ الحرب الروسية – الجورجية هي شكلٌ آخر من أشكال التنافس الجيو–استراتيجي الأمريكي الروسي، خصوصاً بعد تدهور العلاقات بين البلدين ووصولها إلى أقصى درجات التوتر والخلاف لأوّل مرّة منذ نهاية الحرب الباردة على خلفية مجموعة من الأحداث جرى التطرّق لها سابقاً، على غرار التوسع الأمريكي بآسيا الوسطى على خلفية أحداث 11 سبتمبر الذي تجاوز الخطوط الحمراء وبدأ يشكل خطراً على مكانة روسيا بالمنطقة، بالإضافة إلى الخلافات بشأن غزو العراق وكذا الدعم الأمريكي لما أصبح يعرف بالثورات الملوّنة التي أنهت حكم أنظمة بعض دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى الموالية لروسيا،

[1]– عاطف السعداوي، "الثورات الملونة في آسيا الوسطى: فشل النموذج الأمريكي في التغيير"، المرجع السابق، ص3.

والتي من بينها نظام الرئيس إدوارد شيفارنادزه بجورجيا، والذي سيكون السبب الرئيسي في الحرب الروسية الجورجية وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً.

ولإيضاح الرؤية أكثر لا بدّ من التطرّق بشيءٍ من التفصيل لأزمة أوسيتيا الجنوبية التي أفرزت عن إحدى أكبر المواجهات العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة، فأوسيتا الجنوبية كما هو موضح في **الخارطة رقم02** تقع وسط جورجيا من ناحية الشمال وحدودها محاذية لجمهورية أوسيتيا الشمالية التي هي جزء من روسيا الاتحادية في حدود مشتركة عبر إقليم القوقاز، يعتبر سكان هذا الاقليم من إثنية الأوسيتيين المسيحيين الذين يتحدثون اللغة الفارسية، في سنة 1878 تمّ الاستيلاء على إقليم أوسيتيا كاملاً بجزئيه الشمالي والجنوبي من قبل روسيا القيصرية ليتمّ تقسيمه إلى كيانين شمالي وجنوبي تمّ الحاق الشمالي بروسيا والجنوبي بجورجيا، وقد كان الجزء الجنوبي الملحق بجورجيا يتمتّع بالحكم الذاتي[1].

خارطة رقم02: توضح الموقع الجغرافي لاقليم أوسيتيا الجنوبية

المصدر: الجزيرة نت، "أوسيتيا الجنوبية"، (2008/02/17)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/oDlPX، يوم: 2019/09/14، على الساعة: 10:00.

[1]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص159.

بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي برزت إلى الواجهة مساعي من قبل إقليم أوسيتيا الجنوبية للانفصال عن جورجيا عام 1989، ما تسبّب في اندلاع مواجهات مسلحة بين الجورجيين والأوسيتيين في العاصمة تسخانفيلي، وعلى إثر ذلك أرسلت موسكو قواتٍ عسكرية لحفظ الأمن بالمنطقة. وقد تجدّد العنف عام 1990 بعد إعلان أوسيتيا رغبتها في الانفصال عن جورجيا وإعلان المنطقة تابعةً للنفوذ الروسي، وهو ما اعترض عليه البرلمان الجورجي لتبدأ المواجهات بين الانفصاليين في إقليم أوسيتيا والشرطة الجورجية[1].

في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين تجدّدت أزمة أوسيتيا الجنوبية وتحديداً منذ عام 2004 بعد إعلان الإقليم نيّته لإجراء استفتاء تقرير المصير عام 2006، وهو ما رفضته جورجيا بينما رحّبت به روسيا[2]. ومن خلال التدقيق في الفترة الزمنية لتجدّد الأزمة أي عام 2004 والتي تأتي بعد أقلّ من سنة على الثورة الملوّنة التي أطاحت بنظام حكم شيفارنادزه المحسوب على روسيا، يتضح أنّ روسيا أدركت أنّ تهديداً على حدودها الجنوبية والغربية يستهدف دورها الاستراتيجي بمحيطها الإقليمي خصوصاً بعد وصول **ساكشيفيلي Mikheil Saakachvili** إلى حكم جورجيا وهو المعروف بميولاته الغربية، ما من شأنه توسيع نفوذ الغرب عبر منظمة حلف الشمال الأطلسي بضمّ جورجيا. وبالتالي تكون روسيا أكبر مستفيد من إثارة أزمة أوسيتيا الجنوبية ودعم مساعي انفصالها عن جورجيا لإبعاد حلف الشمال الأطلسي عن حدودها وتكون أوسيتيا بذلك خطّ دفاعٍ متقدّمٍ بالنسبة لروسيا.

أضف إلى أنّ روسيا بخطوتها هذه بدعمها لانفصال أوسيتيا الجنوبية كانت تبحث عن فرصةٍ سانحةٍ من أجل أن توجّه ضربةً عسكريةً لجورجيا، وتوجّه إنذاراً شديد اللهجة للغرب بصفة عامة والولايات المتحدة والغرب بصفةٍ خاصة مفاده أنّ روسيا مستعدةٌ لاستعمال القوّة ضدّ أيّ محاولة لتطويقها وإبعادها

[1]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص160.

[2]– المرجع نفسه.

عن مجال نفوذها الاقليمي. وقد جاءت هذه الفرصة بعد هجوم جورجيا على أوسيتيا الجنوبية عام 2008 التي كانت تنتشر بها قوات مراقبة دولية تتكون أساساً من وحدات عسكرية روسية، وفي 08 أوت 2008 بدأت روسيا في عملياتها العسكرية ضد جورجيا باجتياحها مناطق واسعة من جمهورية جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وحسمت روسيا الحرب لمصلحتها باجتياح أوسيتيا وأبخازيا وهزيمة قوات جورجيا بعد وصول القوات الروسية في أقلّ من ساعةٍ إلى مشارف العاصمة الجورجية تيبلسي واعتراف روسيا باستقلال كلٍّ من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا[1].

ويعتبر البعض أنّ اعتراف روسيا باستقلال إقليمي "أوسيتيا الجنوبية" و"أبخازيا" على أنّه ردّ فعلٍ إنتقامي من روسيا على اعتراف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باستقلال إقليم كوسوفو في 18 فيفري 2008، بالإضافة إلى عزم الولايات المتحدة على تنفيذ مشروع الدرع الصاروخي في "بولندا وتشيك"، ضف على أنّ التدخل العسكري الروسي في جورجيا رسالة من روسيا للغرب مفادها أنّ؛ روسيا ستعمل بحزمٍ على مواجهة النفوذ الأمريكي وكسر الحصار الأمني والاستراتيجي الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه على أدوارها الإقليمية والعالمية. وفي هذا المجال نجحت روسيا في إرغام الناتو على التنازل عن فكرة ضمّ جورجيا وتأخير انضمامها على أقلّ تقدير وبشكلٍ يمنح روسيا المزيد من الوقت لتصحيح أوضاعها الداخلية والاستعداد للمواجهة المقبلة. كما أنّ روسيا نجحت في إقامة منطقة عازلة موالية لها لفصل حدودها عن جورجيا وإبعاد حدودها عن حدود الناتو إذا ما إنضمّت جورجيا لعضويته لاحقاً وإقناع جورجيا وباقي دول المنطقة بأنّ مصالحها تكمن في التعاون والتقارب معها والابتعاد عن المخطّطات الأمريكية ومخطّطات الناتو التي تلحق الضّرر بالمصالح الروسية، واقناع الدول الراغبة منها في

[1]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص– ص(160–161).

الانضمام بأنّ الطرف الوحيد القادر على ترتيب أوضاع المنطقة أو العبث بمصالحها ولا يستطيع الناتو أو الولايات المتحدة كقائد للناتو فعل شيء إزّاءه هو روسيا[1].

المطلب الثاني: البيئة الدولية في ظل فترة إدارة باراك أوباما

في فترة إدارة باراك أوباما حدثت مجموعة من التطورات الدولية التي كان لها دوراً كبيراً في إبراز التنافس الجيو–استراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. ومن هذا المنطلق سيتم في هذا المطلب التركيز على الأحداث الدولية التي يتضح من خلالها هذا التنافس، بغية تحديد ما إذا كان للبيئة الدولية والتطورات الحاصلة بها دوراً في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، وبالتالي التأثير على مكانة الأخيرة في الاستراتيجية الأمريكية. وبناءً على ذلك فقد تمّ الاقتصار بهذا الصدد على حدثين مهمّين وهما الأزمة السورية 2011 والأزمة الأوكرانية 2014.

1/ الأزمة السورية: تعتبر الأزمة السورية المندلعة منذ عام 2011 على خلفية ما يعرف بالربيع العربي هي واحدة من أهم الأحداث الدولية المهمّة التي يمكن من خلالها دراسة ثبات وتغيّر الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، لا سيما في ظلِّ انتهاج باراك أوباما عقيدة مخالفة لعقيدة بوش الإبن تقوم على الانكفاء والخروج من الشرق من الأوسط.

فقد بدأت الأزمة السورية سنة 2011 على شكل إحتجاجاتٍ سلمية في مارس 2011 مطالبةً بإصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية، لكنّها ما فتأت أن أخذت منحى أكثر خطورةً بحيث تمّ عسكرة الاحتجاجات ما أدّى لظهور ما يعرف بالجيش السوري الحر، بفعل العديد من العوامل والمتمثّلة في

[1]– محمود خليفة جودة، **البحث عن المكانة روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص. ص. ص(180.176.175).

العنف الذي قوبلت به هذه الاحتجاجات الشعبية، بالإضافة إلى تعاظم أدوار القوى الإقليمية والدولية خصوصاً بعد بروز مجموعة من التنظيمات المتطرفة على غرار جبهة النصرة وتنظيم داعش ما أدّى إلى خلق واقع جيوسياسي جدُّ معقد[1].

وبما أنّ الاستراتيجية الأمريكية تجاه الملف السوري وروسيا تحديداً هي ما يهم في هذا الجزء من الموضوع، لن يتم الاسترسال في تفاصيل الأزمة السورية نظراً لتعقد الأزمة بسبب كثرة وتداخل العوامل الفاعلة في تعقيدها، وعليه سيتم معالجة الاستراتيجية الأمريكية المنتهجة تجاه هذا الملف وانعكاسها على سوريا، من خلال التطرّق إلى الموقف والدور الروسي في الأزمة السورية والرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا على خلفية دور هذه الأخيرة في الأزمة.

روسيا الاتحادية كانت ولاتزال من أكثر الأطراف الدولية حضوراً في المشهد السوري من خلال مواقفها وأدوارها، فبالنسبة لموقفها من تطورات الأحداث في سوريا منذ سنة 2011 فقد كانت من أكثر الأطراف دعماً للنظام السوري كما أنّها رفضت أي إدانة لممارسات نظام الرئيس بشار الأسد، ضف على أنّها تبنّت الرواية الرسمية للنظام التي تنفي وجود ثورة وعملت على تسويق الأحداث في سوريا كونها مواجهات مع مجموعات مسلّحة متطرّفة[2]، حتى أنّها عملت على تعطيل قرارات في مجلس الأمن عبر استخدامها الفيتو ضد مشاريع تدعم التغيير في هرم النظام السوري، ناهيك عن الدعم العسكري الذي قامت بتقديمه للنظام[3].

---

[1]– فريق الأزمات العربي، **الأزمة السورية استراتيجية الخروج**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، مارس 2019)، ص9.

[2]– محمود خليفة جودة، المرجع السابق، ص189.

[3]– عامر كامل أحمد، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، (العراق: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، د.ت.ن)، ص90 .

وقد تطوّر الدور الروسي من اتخاذ مواقف مساندة للنظام إلى المشاركة في الأزمة، بعد مباشرة روسيا تنفيذ أوّل عملياتها الجوية في 30 أكتوبر 2015[1]، حيث جاءت هذه العمليات عقب تعرّض النظام السوري لهزائم عسكرية وخسارته لمدن وأراضي لصالح المعارضة المسلحة[2]، ولعلّ هذا ما ساهم في تحقيق روسيا للعديد من الإنجازات وفي مقدّمتها تأكيد قدرتها على بناء ترتيبات أمنية وسياسية وإقليمية إنطلاقاً من سوريا تضمن لها موقع الهيمنة على معادلات المنطقة، وهو ما انجرّ عنه إطلاق روسيا بعد انسحابها العسكري من سوريا لما يعرف بمسار أستانا منذ عام 2017، الذي شهد مشاركة تركيا وإيران من أجل إيجاد تسوية للأزمة السورية[3].

وهناك جملة من العوامل التي يمكن من خلالها تقديم تفسير لهذا الدور القوي لروسيا في مساندتها للنظام السوري، أوّلها الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية – السورية التي تعود إلى عام 1946 بعد اعتراف الاتحاد السوفيتي باستقلال سورية، ومن ثمّ تعزّزت العلاقات أكثر مع صعود حافظ الأسد إلى سدّة الحكم عام 1970[4]. العامل الثاني المفسّر للدور الروسي في الأزمة السورية هو جملة الأهداف التي تسعى روسيا إلى تحقيقها ومن أهمّها:[5]

- زيادة قدرة روسيا على التحكم بمنطقة الهلال الخصيب بما يحدّ من قدرة الغرب على المناورة الاستراتيجية فيها عبر تشكيل ترتيبات إقليمية أمنية؛

[1]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص331.

[2]– عامر كامل أحمد، المرجع السابق، ص93.

[3]– أيمن الدسوقي، "الدور الروسي في سوريا: الواقع والمآلات"، **رؤية تركية**، (2018)، ص64.

[4]– عامر كامل أحمد، المرجع السابق، ص90.

[5]– أيمن الدسوقي، المرجع السابق، ص64.

- رد الاعتبار لمكانة روسيا الدولية ودورها بوصفها قوّةً عظمى، من خلال تأكيد دورها بصفتها شريكاً أساسياً في معالجة الأزمات الإقليمية ومحاربة الإرهاب؛
- توظيف الأزمة السورية بوصفها ورقةً ضاغطةً في علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة بخصوص ملفات إشكالية مثل العقوبات الاقتصادية والملف الأوكراني.

كما أنّ هناك هدفان آخران لا يقلّان أهميةً عن الأهداف السابقة جعلا روسيا تنخرط بقوة في الملف الروسي وهما:[1]

- توظيف الملف السوري كإحدى أوراق المقايضة مع الولايات المتحدة بخصوص مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي؛
- التأثير في معادلات الطاقة إقليمياً وعالمياً بما يضعف محاولات استهداف قطاع الطاقة الحيوي للاقتصاد الروسي.

إضافةً إلى العوامل السابقة هناك عاملٌ آخر جدّ مهم أيضاً في تفسير الموقف والدور الروسي من الأزمة السورية رغم أنّ معظم الدراسات المتخصّصة في السياسة الخارجية الروسية تغفله والمتمثّل في العامل الديني الذي أصبح له دورٌ كبير في التأثير على السياسة الخارجية الروسية منذ بداية الأزمة، من خلال الأدوار التي أصبحت تلعبها الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ممثّلة في بطريركية موسكو وعموم روسيا، والتي حثّت الرئيس السوري منذ بداية الأزمة السورية على حماية الأقليات المسيحية بالأخص

[1]– محمود خليفة جودة، المرجع السابق، ص196.

المنتسبة للمذهب الأرثوذكسي[1]، ولعلّ هذا هو السبب المباشر في مباركة البطريرك **كيريل Cyrille** للتدخل العسكري الروسي في أكتوبر 2015[2].

أمّا بالنسبة للولايات المتحدة فإنّه على الرّغم من أنّ الأزمة السورية كانت بمثابة حصان طروادة لها من أجل تحجيم الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، والقضاء على وجوده في البحر الأبيض المتوسط بإعادته إلى ما وراء نهري البوسفور والدردنيل؛ إلّا أنّها لم تستغل هذه الفرصة نظراً للاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تبنّتها إدارة باراك أوباما القائمة على (القيادة من الخلف) وعدم الانسياق وراء المغامرات الفردية التي كلّفت الولايات المتحدة في ظلّ إدارة بوش الإبن الكثير ما ساهم إلى جانب عوامل أخرى سيجري التطرّق لها لاحقاً في تعاظم النفوذ الروسي بسورية والشرق الأوسط كافة، وهو كان يقف خلف التذبذب والارتباك الذي أصاب صانع القرار الأمريكي الذي يمكن ملاحظته من خلال مواقف الولايات المتحدة تجاه الأزمة السورية.

الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية حركة الاحتجاجات في سوريا وقبل أن تتطور لتتحول إلى واحدةٍ من أكثر الأزمات الدولية تعقيداً بالقرن 21م، إكتفت بدور المراقب والدعوة لوقف العنف وتلبية مطالب المحتجّين، لكن مع تطوّر الأحداث في سورية وصولاً إلى الصراع المسلح لقمع المتظاهرين بدأ الموقف الأمريكي يأخذ موقفاً أكثر تشدداً تجاه النظام السوري ودعت وزارة الخارجية الأمريكية دمشق إلى المباشرة في الإصلاحات ومحاسبة مرتكبي عمليات القمع العنيفة، إلى جانب ذلك أكّد باراك أوباما أنّه

[1]– صالح بن محمد الخثلان، المرجع السابق، ص– ص(22 – 23).

[2] - Ellen Barry, Op.cit.

يجب على النظام السوري أن يوقف على الفور استعماله المفرط للعنف متّهماً نظام الأسد باتباع نفس نهج الإيرانيين في تعاملهم مع الاحتجاجات الشعبية خصوصاً بعد طلبه المساعدة من إيران[1].

وانطلاقاً من استراتيجيته القائمة على القيادة من الخلف وتحقيق أكبر المكاسب بأقلّ الخسائر ودون الانزلاق في مستنقع الأزمة السورية مثلما حدث في العراق وأفغانستان، اتجهت إدارة باراك أوباما نحو الضغط على النظام السوري عبر دعم المعارضة سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، من خلال فرض عقوباتٍ اقتصادية في 18 جوان 2011 شملت الرئيس بشار الأسد وعددٍ من المسؤولين السوريين، في إطار سياسة النفس الطويل والعمل دولياً على محاصرة النظام وعزله دولياً من خلال نزع الشرعية الدولية عنه، بوضع سوريا تحت الوصاية الدولية وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان[2].

لكن ملامح التغير في الموقف الأمريكي تجاه الملف السوري بدأت تطفو على السطح منذ عام 2013، عندما تحوّلت من الضغط على النظام إلى الضغط على المعارضة من أجل إجبارها على المشاركة في مؤتمر جنيف 2 والتخلي عن شروطها المسبقة المتمثّلة في تنحي بشار الأسد قبل أيّ تفاوض، ما أسهم في تغيّر نهج المعارضة والنظام من نهج متشدد إلى المرونة وتفويت الفرص، ما انجرّ عنه تخلّي النظام عن أسلحته الكيميائية وقبوله المشاركة في مؤتمر جنيف 2 دون شروط مسبقة ممّا منحه قوّة في موقفه التفاوضي مقابل المعارضة[3].

---

[1]– حميد شهاب أحمد، عماد مزعل ماهود، "تداخل المواقف الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) تجاه الأزمة السورية"، **مجلّة العلوم السياسية**، (2019)، ص05.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– محمود خليفة جودة، المرجع السابق، ص195.

ويرجع سبب تغيّر موقف الولايات المتحدة إلى التخوّف من تكرار السيناريو الأمريكي في العراق وأفغانستان، خصوصاً في ظل الشكوك التي بدأت تساور الإدارة الأمريكية من إمكانية أن تشكّل المعارضة بديلاً موثوقا للنظام السوري، ما دفعها إلى التنسيق مع روسيا في الأزمة السورية. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال استحضار الشهادة التي أدلى بها وزير الخارجية الأمريكي لإدارة باراك أوباما جون كيري أمام الكونغرس في 24 جانفي 2013 عندما قال: "**إنّ التنسيق مع روسيا في الأزمة السورية هو أقلّ الشرور**"[1]. ولو أنّ لهذه الخطوة قراءةٌ أخرى إذا ما تمّ الاستناد في تحليلها إلى جوهر استراتيجية باراك أوباما القائمة على القيادة من الخلف والارتكان للقيادة الدولية بجعل كافة الأطراف تتحمل نفس التكاليف بدلاً من التصرف بشكلٍ فردي مثل إدارة بوش الإبن، بحيث أنّ إدارة أوباما رحّبت بروسيا في مستنقع الأزمة السورية بغية استنزافها وهو ما جعل النفوذ الروسي يتعاظم.

ويمكن إرجاع أسباب تعاظم النفوذ الروسي على حساب النفوذ الأمريكي إلى جملةٍ من الأسباب أهمّها؛ انتهاج إدارة أوباما سياسة تتمحور حول الانكفاء على الداخل وإحداث قطيعة مع سياسات المحافظين في فترة بوش الإبن التي كانت لها أثار كارثية، ثانياً تحوّل اهتمام إدارة باراك أوباما نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ بسبب النفوذ الصيني المتصاعد ما جعل الولايات المتحدة تتجه نحو فكِّ ارتباطها بالشرق الأوسط. ويمكن الاستدلال على تغيّر بوصلة الاهتمام الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى في آسيا والمحيط الهادئ من خلال الاتفاق النووي مع إيران الذي يعتبر أكبر إنجازٍ لادارة باراك أوباما قبل أن تنسحب الولايات المتحدة منه في إدارة خلفة دونالد ترامب.

[1]– وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية"، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2013)، ص– ص(5 – 6)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/oLYn3 ، يوم:10/11/ 2019، الساعة: 10:00.

2/ الأزمة الأوكرانية: تعتبر الأزمة الأوكرانية بدورها مؤشّراً دولياً مهماً لدراسة الاستراتيجية الأمريكية ورؤيتها تجاه روسيا في ظلِّ فترة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، خصوصاً وأنّها حدثت على حدود الاتحاد الأوروبي الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، وما صاحب الأزمة أيضاً من حديث عن نذر حربٍ باردةٍ جديدةٍ بين الولايات المتحدة والغرب من جهة، وروسيا من جهةٍ ثانية.

ولكن قبل التطرّق إلى استراتيجية الولايات المتحدة في تعاملها مع الملف الأوكراني وروسيا التي تعتبر أحد الفاعلين الرئيسيين في الأزمة الأوكرانية، لا بدّ من إيضاح الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا والغرب على السواء. بالإضافة إلى التطرّق لتطوّرات الأزمة الأوكرانية من بداية الاحتجاجات الشعبية ضد الرئيس الأوكراني المخلوع **فيكتور يانكوفيتش Viktor Ianoukovytch** وإلى غاية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وهو الإجراء الذي أثار حفيظة الغرب، وصولاً إلى النزاع المسلّح في شرق أوكرانيا.

بالنسبة للأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا لدى روسيا والولايات المتحدة يمكن استنباطها من خلال ما أورده زبيغنيو بريجينسكي في كتابة رقعة الشطرنج الكبرى، الذي تحدّث فيه عن أهمية السيطرة على أوراسيا قائلاً بأنّ:" **أوكرانيا تحتل مكاناً هاماً في رقعة الشطرنج الأوراسية، وبالتالي فهي دولة محورية جيوبوليتيكية لأنّ وجودها ذاته كدولة مستقلة يساعد على تحويل أو تغيير موقف روسيا، وهكذا فإنّ روسيا بدون أوكرانيا لا تشكّل إمبراطوريةً أوراسيةً ... فإذا استعادت موسكو السيطرة على أوكرانيا**

بملايينها الاثني وخمسين ومواردها الكبيرة ووجودها على البحر الأسود فإنّ روسيا عندئذٍ تستعيد وبشكل أوتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولةً إمبراطورية قوّية ممتدة عبر أوراسيا وآسيا"[1].

الرؤية الاستراتيجية لزبيغنيو بريجينسكي بخصوص موقع أوكرانيا وأثرها على أيّ دور مستقبلي يمكن لروسيا أن تلعبه ليست نابعة من فراغ، خصوصاً إذا ما تمّ استحضار رؤى وأفكار المنظّر الجيوبوليتيكي الروسي أليكسندر دوغين الذي كان يدعو في كتاباته إلى تأسيس إمبراطورية روسية قادرة على مواجهة التحدّي الأمريكي عبر إستعادة تأثيرها في المجال الحيوي ما بعد السوفيتي من خلال إدماج الشعوب القريبة[2]، ولعلّ هذا ما يبرر مساعي الولايات المتحدة عبر دفع حلف الشمال الأطلسي للتوسع شرقاً، بالإضافة أيضاً إلى توسّع الاتحاد الأوروبي شرقاً والتي ساهمت في انفجار الأزمة الأوكرانية سنة 2014.

ولتوضيح المكانة الكبيرة التي احتلها أوكرانيا في ذهنيات كبار القادة والمنظرين الاستراتيجيين لابدّ من التطرّق إلى بعض المعطيات الجغرافية والبشرية المتعلقة بهذه الدولة. فأوكرانيا أو ما يطلق عليها إسم الحافة كونها تقع على سهل فسيح تعتبر دولة متوسطة بالمعيار الجغرافي، حيث تتجاوز مساحتها بقليل الـ600 ألف كلم^2، وهي ثالث أكبر دول الاتحاد السوفيتي بعد روسيا وكازاخستان[3]، وتقع فلكياً بين (44 و52°) من خط العرض الشمالي و(22 و40°) من خط الطول الشرقي، تمتد أراضيها 1.316 كلم

[1]– زبيغنيو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا**، المرجع السابق، ص47.

[2]– جلّة سماعين، "النظرية السياسية الرابعة، روسيا والأفكار السياسية للقرن الحادي والعشرين"، **كتب وقراءات**، ص172، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/FDWw2، يوم:2019/10/12، على الساعة:10:00.

[3]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص183.

من الغرب إلى الشرق و893 كلم من الشمال إلى الجنوب، وقد ظهرت كدولةٍ مستقلّةٍ بالكامل فقط في أواخر القرن العشرين، بعد فترات طويلة من الهيمنة المتتالية لبولندا وليتوانيا وروسيا والاتحاد السوفيتي[1].

يحدّ أوكرانيا من جهة الشمال بيلاروسيا ومن الشرق روسيا ومن الجنوب الشرقي مضيق كريتش الذي يصل البحر الأسود ببحر أوزوف، ومن الجنوب الغربي مولدافيا ورومانيا، ومن الغرب المجر وسلوفاكيا وبولندا[2]، كما هو موضّح في **الخارطة رقم 03.**

خارطة رقم 03: الموقع الجغرافي لأوكرانيا

المصدر: "منطقة توتر بين روسيا وأوكرانيا.. حقائق عن بحر آزوف"،(2018/11/26)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/pF833، يوم: 2019/10/12، على الساعة:15:00.

بشرياً وحسب آخر إحصائية عام 2020 يبلغ إجمالي سكان أوكرانيا حوالي 43.788.778، حيث 77.5% منهم هم من العرق الأوكراني، ليليهم الروس مشكّلين أقليةً معتبرة بنسبة 17.2%، بينما تتوزّع باقي النسب بين أقليات رومانية وبيلاروسية وتتار(القرم) – قبل ضمّها من قبل روسيا طبعاً– وبلغاريين ومجريين وبولنديين ويهود أرمن[3].

[1] - "Ukraine in Europe (Geographical location and Geopolitical situation)",p9, avialable from : https://cutt.us/CFTWU, retrieved :12/10/2019, at :12 :00.
[2] - Encyclopedia Britannica, "Ukraine", avialable from : https://cutt.us/3VxaT, retrieved :12/10/2019, at :12 :00.
[3] - World Atlas, "Major Ethnic Group of Ukraine", Avialable from : https://cutt.us/C5Bla,retrieved:12/10/2019, at15 :00.

وبالنظر إلى هذه المؤشّرات فإنّ أوكرانيا تعتبر ذات أهمية حيوية بالغة بالنسبة لروسيا خصوصاً وأنّ 17.2% من سكانها هم من العرقية الروسية، بل حتى من الجانب المذهبي ظلّت على مدى قرون ركناً أساسياً في القوة السلافية الأرثوذكسية. كما تعاظمت مكانة هذه الدولة بالنسبة للاتحاد الأوروبي بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي كونها تعتبر جداراً فاصلاً بين روسيا وأوروبا الشرقية، خصوصاً بعد انضمام دول من أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي مثل بولندا ورومانيا وبلغاريا[1]. أضف إلى أنّها تعتبر شرياناً حيوياً للطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي حيث تمرّ بها العديد من خطوط أنابيب الغاز التي تمدّ شرق أوروبا بالطاقة و13% من الغاز الذي يتمّ مدّه للاتحاد الأوروبي يمرّ عبرها، وتعدُّ أوكرانيا ثاني أكبر دولة من دول الاتحاد السوفيتي السابق باقتصاد يقدر ب136 مليار دولار، وهو الأمر الذي أثار قلق الغرب من مساعي الرئيس المخلوع يانكوفيتش من الانضمام إلى الاتحاد الأورو– آسيوي[2].

واستناداً إلى المعطيات سالفة الذكر يمكن الاستنتاج أنّ الأزمة الأوكرانية وتجدّد الصراع بين الشرق والغرب حولها هي حتمية تاريخية فرضها تضارب المصالح واختلاف الرؤى السياسية والاستراتيجية، ويمكن ملاحظة هذا بشكلٍ جلي في هذه الأيام عقب اعلان روسيا عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا منذ 24 فيفري 2022، التي في الظاهر تهدف إلى القضاء على التطرّف وإيقاف المجازر التي ترتكب في حق الأقليات الروسية بأوكرانيا على حدّ تعبير المسؤولين الروس، مع أنّها في الحقيقة هي أحد ملامح الصراع الجيو–استراتيجي العالمي بين روسيا والولايات المتحدة الذي عاد إلى الواجهة مع عودة الديمقراطيين في الولايات المتحدة إلى سدّة الحكم.

[1]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص184.

[2]– محمود خليفة جودة، المرجع السابق، ص206.

بدأت الشرارة الأولى للأزمة الأوكرانية مع إقدام الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانكوفيتش على تعليق توقيع إتفاق التجارة الحرّة مع الاتحاد الأوروبي لتمهيد الطريق مستقبلاً أمام انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، ما تسبّب في اندلاع موجة إحتجاجات كبيرة طيلة شهر ديسمبر من عام 2013 وشهر جانفي من عام 2014. هذا بالإضافة إلى أنّ موسكو قابلت خطوة يانكوفيتش بخطوة أخرى إيجابية عبر شرائها سندات حكومية أوكرانية بقيمة 15 مليار دولار وتخفيض أسعار الغاز المصدّر لكييف من أجل تخفيف حدّة الأزمة الاقتصادية، غير أنّ الاتحاد الأوروبي قابل هذه الخطوة بفرض عقوباتٍ على أوكرانيا ورفض صندوق النقد الدولي إعطاء قروض لها[1].

بدأ مسار الأحداث في أوكرانيا يأخذ منحى أكثر تطوراً بعد ارتفاع وتيرة الاحتجاجات وإقدام المتظاهرين في الغرب الأوكراني على الاستيلاء على المباني الحكومية في وسط كييف، من ثمّ قيام البرلمان الأوكراني بعزل الرئيس يانكوفيتش[2]، الذي هرب إلى روسيا بعد تعرضه إلى خديعة أوروبية حسب المزاعم الروسية عندما لم يلتزم الغرب ببنود الاتفاق بين الحكومة والمعارضة، الذي نصّ على إنهاء يانكوفيتش فترة رئاسته الدستورية ومن ثمّ إقرار دستور جديد[3].

ويشكل إستقلال شبه جزيرة القرم وانضمامها بعد ذلك إلى روسيا الحدث الأبرز في الأزمة الأوكرانية عقب عزل الرئيس يانكوفيتش، إذ أقدام برلمان شبه جزيرة القرم على تنظيم استفتاء من أجل الاستقلال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا في يوم 16 مارس 2014، والذي جاءت نتيجته بنسبة

[1]– محمود خليفة جودة، المرجع السابق، ص107.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– أسامة أبو راشد، "الأزمة الأوكرانية أميركيا: اعادة بعث الحرب الباردة؟"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، 2014)، ص01، محصل عليه من موقع: https://cutt.us/RD5Yb ، يوم2019/10/13، على الساعة:08:00.

96.77% لصالح الانضمام إلى روسيا، وهو ما أدى إلى توتّر العلاقات الروسية الغربية خصوصاً وأنّ هذا الاستفتاء جاء بعد أيامٍ فقط من موافقة البرلمان الروسي على التدخل العسكري في أوكرانيا[1].

ولكن السؤال الذي يُطرح في خضمّ كلِّ هذه التطورات على خلفية الأزمة الأوكرانية هو: كيف كانت استراتيجية تعامل الولايات المتحدة مع روسيا؟

وجب القول في البداية للإجابة على هذا السؤال أنّ الأزمة الأوكرانية والتفصيل الأكثر أهمية بها والمتمثّل في ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم قد أزالت الشكوك بخصوص مضي الرئيس الأمريكي باراك أوباما في استراتيجيته القائمة على الصبر الاستراتيجي والقيادة من الخلف، مع أسبقية القوّة الناعمة على أيّ شكلٍ من أشكال القوّة الصلبة خصوصاً العسكرية في التعامل مع مثل هذه الحالات، مع تفضيل العمل الجماعي على المجازفات الفردية.

ومن المهم الاشارة قبل التسلسل في شرح استراتيجية تعامل إدارة أوباما مع روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، أنّ هذه الأزمة جاءت لتوضّح التباين في العلاقات الأمريكية الروسية الذي طفا على سطح العلاقات الثنائية منذ صعود **فلاديمير بوتين** إلى السلطة في روسيا خلفاً **لديمتري ميدفيدف**، حيث كانت استراتيجية أوباما في الانفتاح التي باشرها مع روسيا ماضيةً بشكلٍ جيد[2]. وهذا ما يجعلنا نضع متغيّراً جديداً له دورٌ أيضاً في التأثير على طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا وهو متغيّر النخب الحاكمة في روسيا، التي يلعب اختلافها دوراً في التأثير على طبيعة الاستراتيجية الأمريكية مثل حالة بوتين وميدقيدف.

[1]– محمود خليفة جودة، المرجع السابق، ص210.

[2]– أسامة أبو راشد، المرجع السابق، ص – ص(3 – 4).

بالنسبة لتعامل الولايات المتحدة مع روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية فقد كان على مرحلتين؛ الأولى كانت دبلوماسية حيث اتجهت الولايات المتحدة نحو العمل بشكل جماعي مع حلفائها وروسيا، بالإضافة إلى المنظّمات الدولية والأوروبية على دعم أوكرانيا قوّية ومزدهرة وموحدة ديمقراطية حسب ما يورد الناطق باسم البيت الأبيض **جاي كارني**. أمّا المرحلة الثانية فقد جاءت بعد تأكّد الولايات المتحدة من عزم روسيا على المضي قدماً في الأزمة الأوكرانية والتدخل من أجل حماية مصالحها هناك خصوصاً بعد إقرار البرلمان الروسي على الموافقة بالتدخل عسكريا في أوكرانيا، إضافةً إلى إقدام روسيا على ضمّ شبه جزيرة القرم، وهو ما جعل الولايات المتحدة تتّجه نحو فرض حزمةٍ من العقوبات على كلٍ من روسيا وأوكرانيا[1].

فقد قامت الولايات المتحدة هي وشركائها خصوصاً الأوروبيين بفرض عقوباتٍ على بعض الأفراد والشركات والبنوك، فعلى سبيل المثال إقدام الاتحاد الأوروبي على حظر التأشيرات على مجموعة من الشخصيات الأوكرانية متهماً إياها بتقويض الديمقراطية والاختلاس وانتهاك حقوق الانسان. وكذا تجميد الولايات المتحدة لأصول بعض المسؤولين في القرم، ومن ثمّ توسعت حزمة العقوبات لتشمل السياسيين والأفراد الروس وكذلك الشركات، حيث وقّع الرئيس باراك أوباما في 20 مارس 2014 على أمرٍ تنفيذي بتمديد العقوبات المالية إلى الشركات في الخدمات المالية والطاقة والتعدين والمعادن والهندسة والدفاع والصناعات ذات الصلة، وتمّ توسيع القيود القائمة على تصدير التقنيات المتعلقة بالدفاع

[1]– محمود خليفة جودة، المرجع السابق، ص– ص(209 – 210).

والخدمات إلى روسيا، وبعد ثبوت تورّط روسيا في أحداث شرق أوكرانيا الانفصالية تمّ مضاعفة العقوبات[1].

كما أنّ العقوبات لم تبق مقتصرةً على الجانب الاقتصادي فقط بل تجاوزته حيث اتجه الغرب إلى عزل روسيا دولياً، أين تمّ استبعاد روسيا من مجموعة الثمانية (G8)، كما تمّ تعليق جميع أنواع الحوار مع الناتو والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك التبادلات العسكرية والتمارين المشتركة، كما تمّ تجميد المفاوضات حول انضمام روسيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[2].

وقد نتج عن هذه العقوبات العديد من الانعكاسات على روسيا خصوصاً من الجانب الاقتصادي حيث تعطّل النمو الاقتصادي في شبه جزيرة القرم بعد توقف العديد من الشركات الغربية عن العمل هناك، بالإضافة إلى تأثّر العديد من الشركات الصناعية والزراعية في القرم بعد إلغاء إمدادات المياه والكهرباء من أوكرانيا وتراجع قطاع السياحة في شبه الجزيرة حيث فقدت ما بين 15–20% من الزوار سنة 2015 ما ساهم في تحويل شبه جزيرة القرم إلى عبء على الاقتصاد الروسي. كما تسبّبت العقوبات على روسيا في انخفاض الناتج المحلي بنسبة 3.7% سنة 2015، كما كان لانخفاض أسعار النفط وضغوط سداد القروض التي مارستها البنوك الغربية على الاقتصاد الروسي وعدم الوصول إلى أسواق الائتمان الأجنبية سبباً في خلقِ عاصفةٍ مثاليةٍ للأسواق المالية الروسية في منتصف ديسمبر 2014 ممّا أدّى إلى انخفاض الروبل بفقدانه 50%[3].

[1] - Sergey Aleksashenko, " Evaluating western Sanctions On Russia", Atlantic Council, (December2016), p2, avialable from : https://cutt.us/Vcg3p, retrieved :13/10/2019, at :11 :00.
[2] - Ibid, p5 .
[3] - Ibid, p – p (9 - 10).

خلاصة الفصل:

بعد أن تمّ التطرّق في هذا الفصل بشكلٍ مفصّل إلى مؤشّر النخب الحاكمة واستنباط كيفية تأثيره على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا من خلال ثلاثية البيئة (النفسية – الداخلية – الدولية) التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد اختيارات صانع القرار بالبيت الأبيض، فإنّه أخيراً وليس آخراً وجب صياغة النتائج التي تمّ التوصّل لها في هذا الفصل والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- من الناحية النفسية يُصَنَّفُ الرئيس الأمريكي بوش الإبن ضمن النمط الفاعل السلبي الذي يتحرك في سياساته استناداً لغرائزه، الذي غالباً ما تكون سياساته اندفاعية وعدائية ناهيك عن سهولة تأثّره بمحيطه السياسي، بمعنى أنّه يعاني من ضعفٍ في الشخصية. على عكس الرئيس باراك أوباما الذي يُصَنَّفُ ضمن نمط الفاعل الإيجابي بحيث يتميز بامتلاك قدرات ومهارات على التفاوض، ولعلّ هذا ما ساهم في إنجاح الإتفاق النووي مع إيران الذي سبقت الإشارة إليه ضمن ثنايا الفصل؛
- تميّزت البيئة الداخلية للرئيس الأمريكي بوش الإبن بمحيطٍ سياسي هيمنت عليه شخصيات محسوبة على اليمين الديني، بحيث سيطر في هذه الفترة الخطاب الديني على معظم سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة تجاه مختلف الدوائر والدول التي تدخل ضمن حيّز إهتمامها. كما اتسم المحيط السياسي للرئيس بوش الإبن بصعود اليمين السياسي، حيث هيمن على معظم دوائر صنع القرار في إدارة بوش الإبن شخصيات محسوبة على المحافظين الجدد ما جعل الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة وعلى وجه التحديد تجاه روسيا تتسم بالواقعية والبراغماتية. فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة في سنوات إدارة بوش الإبن الأولى تسعى إلى استعطاف

روسيا بغية إيجاد موطئَ قدمٍ لها في آسيا الوسطى، حتى أنّها غضّت النظر عن العديد من القضايا الخلافية مع روسيا ولكن فيما بعد تغيّرت الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، خصوصاً بعد موجة الثورات الملوّنة في أوروبا الشرقية والتي جعلت الولايات المتحدة تعيد طرح بعض القضايا الخلافية سيما ملف الديمقراطية؛

- بينما اتسمت البيئة الداخلية لباراك أوباما بمحيطٍ سياسي هيمنت عليه شخصيات معتدلة، إضافة إلى أنّ باراك أوباما عمل على تنويع فريق إدارته بين مؤيّديه ومنافسيه حتى يعمل على خلق جوٍ من التنافس البيروقراطي داخل إدارته، ما من شأنه تنويع البدائل والخيارات الاستراتيجية؛
- عملت الشخصيات التي أحاط باراك أوباما نفسه بها على صياغة نهج استراتيجي يقوم على الانتقال من استراتيجية الهيمنة التي انتهجتها إدارة بوش الإبن والتي فرضت على الولايات المتحدة تكاليف باهضة بسبب عملها الانفرادي وعدم مراعاتها للوائح والمؤسّسات الدولية ولا حتى لحلفائها، إلى استراتيجية القيادة التي تقوم على العمل الجماعي في إطار المؤسّسات الدولية وبإشراك الحلفاء والشركاء الدوليين من أجل تقاسم الأعباء؛
- من بين الفوارق الموجودة بين الإدارتين الأمريكيتين هو أنّ إدارة الجمهوري جورج والكر بوش اقتصرت في استراتيجيتها على وسائل القوة الصلبة (القوّة العسكرية بدرجة أولى)، على عكس إدارة أوباما التي اتجهت نحو توظيف عناصر القوّة الناعمة والذكية وهو ما يمكن ملاحظته بشكلٍ جلي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا على إثر الأزمة الأوكرانية وإقدامها على ضمّ شبه جزيرة القرم، أين قامت بفرض عقوباتٍ على روسيا والتي تنوّعت بين عزلها دولياً وتجميد أصول بعض الشخصيات والشركات، وهو ما تسبّب في فرض تكاليفٍ اقتصادية باهضة على روسيا خصوصاً بعد انخفاض قيمة الروبل بسبب انهيار أسعار النفط؛

- تميزت الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا في ظلِّ إدارة باراك أوباما بالواقعية والبراغماتية، وهذا ما اتضح من خلال تحليل وثيقتي استراتيجية الأمن القومي الصادرتين عامي 2010 و2015؛ فالوثيقة الصادرة سنة 2010 أكّدت على ضرورة بناء علاقات جديدة وقويّة مع روسيا، وعلى ضرورة تعاون البلدين في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك. والسبب الرئيسي الذي حذا بإدارة باراك أوباما إلى انتهاج هذه اللغة الخطابية هو التدهور الذي أصاب العلاقات بين البلدين على خلفية أزمة أوسيتيا في فترة بوش الإبن، ضف إلى ذلك تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 التي فرضت على إدارة أوباما الاتجاه نحو التعاون مع روسيا. ولكن فيما بعد تغيّرت هذه الرؤية سيما بعد انفجار الأزمة الأوكرانية وإقدام روسيا على ضم شبه جزيرة القرم، وتترجم وثيقة الأمن القومي الأمريكية لعام 2015 هذا التغيّر من حيث أنّها أتت على ذكر توصيفات للسياسات الروسية في محيطها الإقليمي لم ترد في الوثيقة التي تسبقها من قبيل (تهديد–عدائية)، وهذه السمة التي تتسم بها الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا أي (الواقعية والبراغماتية) هي إحدى أبرز سمات التشابه بين إدارتي بوش الإبن وباراك أوباما؛
- من خلال دراسة البيئة الدولية يتضح أنّ الولايات المتحدة تتجه نحو انتهاج استراتيجية متشدّدة تجاه روسيا في حال رأت أنّ السياسات الروسية تحمل تهديداً لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية. وهذا ما حدث بالفعل في ظل إدارة باراك أوباما التي اتجهت نحو فرض تكاليفٍ باهضةٍ على روسيا بسبب سياسات الأخيرة في أوكرانيا، إضافةً إلى الرغبة التي أبدتها في العودة للعب أدوارٍ عالميةٍ خصوصاً في الملف السوري؛
- الملاحظ من خلال ما تمّ التطرق له في هذا الفصل هو أنّ العلاقات الأمريكية – الروسية في ظلّ إدارة بوش الإبن في أسوء حالاتها لم تصل إلى حدِّ فرض العقوبات مثلما حدث في فترة إدارة

باراك أوباما، وقد يكون السبب في ذلك هو وجود نقاط تقاطع مشتركة بين إدارة الجمهوري بوش الإبن والنخب الحاكمة في روسيا ممثلةً في فلاديمير بوتين، على اعتبار أنّ كلاهما أي (بوش الإبن وبوتين) ينتميان إلى التيار اليميني، ولعلّ هذا ما جعل إدارة باراك أوباما تبدي امتعاضاً وتخوفاً من عودة فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم عقب نهاية ولاية ديمتري ميدفيدف.

في ختام هذا الفصل يمكن القول أنّ عامل النخب له دورٌ كبير في التأثير على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا وهو ما يلعب دوراً في تحديد مكانة الأخيرة في الاستراتيجية الأمريكية، وهنا لا يقتصر الحديث على النخب الحاكمة في الولايات المتحدة فقط؛ بل كذلك النحب الحاكمة في روسيا، وسيتضح ذلك أكثر في الفصل القادم عندما يتم التطرّق إلى أثر العامل العسكري على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا من خلال استعراض مجموعة من المؤشّرات العسكرية الروسية بدءاً من العقيدة العسكرية الروسية ومروراً بمؤشّر الانفاق العسكري الروسي وانتهاءً بمؤشر الانتشار العسكري الروسي، حيث كانت بصمة النخب الحاكمة في روسيا واضحةً جداً.

الفصـــــــــل الثـــــــالث:

أثر العامل العسكري على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا (2001-2016)

تمهيد:

في هذا الفصل سيتمُّ التطرّق إلى عاملٍ مهمٍّ قد يساهم في الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة وهو العامل العسكري، وهذا من خلال مجموعةٍ من المؤشّرات العسكرية ذات العلاقة بروسيا، ومحاولة استنباط انعكاساتها على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا في الفترة الزمنية التي يغطيها الموضوع، وقد تمّت الاستعانة بهذا العامل في إيجاد إجابة لإشكالية الموضوع المطروحة نظراً لاهتمام دول العالم سيما الكبرى منها بتطوّر المؤشّرات العسكرية للدول الأخرى. إذ لطالما كانت المؤشرات العسكرية أحد الأسباب التي تدفع الدول نحو موازنة غيرها من الدول في ظلِّ البيئة الفوضوية للنظام الدولي، التي تنعدم فيها الثقة بسبب صعوبة تفسير سياسات الدول الأخرى خصوصاً العسكرية منها، ما يُجبر الدول في هذه الحالة على اعتماد سياسة العون الذاتي، ناهيك عن أن السبب الثاني في اعتماد العامل العسكري هو الاهتمام الكبير الذي توليه روسيا بهذا العامل مقارنةً بعوامل القوّة الأخرى.

ومن هذا المنطلق فقد تمّ اللّجوء في دراسة العامل العسكري لمعرفة كيفية تأثيره على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا إلى مجموعة من المؤشّرات، حيث تمّ تخصيص المبحث الأول لدراسة مؤشر العقيدة الروسية؛ أين تمّ التطرّق لجميع وثائق العقيدة العسكرية الروسية منذ عام 1992 وإلى غاية عام 2014، ومحاولة مقارنة وثائق العقيدة العسكرية الروسية وملاحظة درجة التغير في مضمونها وانعكاس ذلك على الرؤية الأمريكية تجاه روسيا في ظلِّ إدارة بوش الإبن وإدارة باراك أوباما، وقد تمّ اللجوء لهذا المؤشّر لكون العقيدة العسكرية هي انعكاس لرؤية واستراتيجية النخب الحاكمة لأداء المؤسّسة العسكرية والوظيفة المنوطة بها.

بالنسبة للمبحث الثاني فقد تمّ تخصيصه لمؤشّر الانفاق العسكري في روسيا، حيث يعتبر هذا الأخير والذي يشار إليه في مصادر أخرى بالانفاق الدفاعي أحد أهم مؤشّرات قوّة وضعف الدول من الناحية العسكرية. ومن هذا المنطلق سيتمّ التطرّق إلى الانفاق العسكري في روسيا واستنباط أثره على طبيعة الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، في فترتي إدارة كلٍّ من بوش الإبن وباراك أوباما.

أمّا المبحث الأخير فهو يعالج الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بالاستناد إلى مؤشّر الانتشار العسكري لروسيا منذ عام 2000 وإلى غاية 2016، ومحاولة رصد التطور الحاصل على مستوى هذا المؤشّر ومقارنته باستراتيجية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا في ظلِّ إدارة بوش الإبن، وكذا في فترة إدارة باراك أوباما، بغية معرفة ما إذا كان لهذا المؤشّر ارتدادات على مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية.

المبحث الأوّل: الأثر الرجعي للعقيدة العسكرية الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 - 2016

تمّ تخصيص المبحث الأوّل في هذا الفصل للبحث في درجة تأثير العقيدة العسكرية الروسية كمؤشّرٍ عسكريٍّ على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، بحيث ستتمُّ دراسة هذا المؤشر وفق مطلبين، يبحث المطلب الأوّل في وثائق العقيدة العسكرية الروسية في الفترة الزمنية الأولى التي يغطيها الموضوع (2001-2008). وقد تمّ التطرّق إلى العقيدة العسكرية الروسية الصادرة عام 1992 التي تعتبر أوّل وثيقة عسكرية صادرة بروسيا منذ تفكّك الاتحاد السوفيتي من أجل رصد درجة التحوّل في الفكر الاستراتيجي العسكري لروسيا عند مقارنتها مع الوثيقة الصادرة عام 2000، المتزامنة مع وصول نخبٍ جديدةٍ إلى سدّة الحكم في روسيا. في حين المطلب الثاني تمّ تخصيصه لدراسة وثائق العقيدة العسكرية الروسية الصادرة بالفترة الزمنية الثانية التي يغطيها الموضوع (2009 - 2016)، ومحاولة استنباط درجة تأثير هذه الوثائق على مكانة روسيا بالاستراتيجية الأمريكية في ظلِّ إدارة باراك أوباما التي شهدت تطوّراً على صعيد العلاقات الأمريكية – الروسية.

المطلب الأوّل: انعكاس العقيدة العسكرية الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 - 2008

في هذا المطلب سيتمّ التطرّق إلى العقيدة العسكرية الروسية لعام 2000 والتي تعتبر بمثابة خارطة الطريق للاستراتيجية العسكرية الروسية منذ عام 2000 وإلى غاية عام 2010 وهو تاريخ صدور الوثيقة العسكرية الثالثة التي سيتمّ التطرّق لها في المطلب القادم، وبمطابقة هذه الوثيقة العسكرية بمختلف التطورات التي حدثت على أرض الواقع في تلك الفترة خصوصاً على صعيد العلاقات والتجاذبات

الاستراتيجية بين موسكو وواشنطن، سيتمُّ استنباط درجة تأثير الوثيقة العسكرية الروسية الصادرة عام 2000 على الرؤى والتوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا، ومنه تحديد ما إذا كان للعقيدة العسكرية الروسية دورٌ في التأثير على مكانة روسيا ضمن أجندات الاستراتيجية الأمريكية. غير أنّه قبل التطرّق لهذه الوثيقة سنأتي على عرض أهم النقاط الرئيسية للعقيدة العسكرية الروسية الأولى الصادرة عام 1993، التي تعتبر أوّل وثيقة من نوعها تصدر عن روسيا بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، والغرض من التطرّق لها هو إجراء مقارنة بينها وبين العقيدة العسكرية الصادرة عام 2000 خصوصاً في المحور المتعلق بالعلاقات مع الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

1/ العقيدة العسكرية الروسية عام 1993: تعتبر العقيدة العسكرية الروسية الصادرة عام 1993 أوّل وثيقة عسكرية روسية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث حدّدت الرؤية العسكرية الروسية الجديدة للنخب الحاكمة في روسيا والمتمثّلة بالدرجة الأولى في الرئيس **بوريس يلتسن Boris Yeltsin**، وقد تميّزت هذه العقيدة عن العقيدة العسكرية السوفيتية في أربع مجالات رئيسية على النحو الآتي[1]:

- التخلّي عن المفهوم الماركسي اللينيني في البيئة الدولية، واعتماد مفهوم تقليدي يقوم على أنّ إحتمالات اندلاع الحرب تنبع من استمرار حالة الفوضى في المجتمع الدولي؛
- التراجع عن المواجهة الاستراتيجية العالمية (خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- الاختلاف في قواعد بناء القوات المسلحة؛ حيث في زمن الحرب الباردة كان السوفييت يقومون ببناء وإعداد قواتهم المسلحة مقارنةً مع قوات العدو، أمّا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فأصبح

[1]- سعد حقي توفيق، **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص- ص(32 - 33).

بناء القوات المسلحة يتمُّ فقط لأغراضٍ دفاعيةٍ من أجل تحقيق الحد الأدنى من الأمن حسب ما تبرزه وثيقة 1993؛

- تغيير القواعد الحاكمة للتصعيد النووي؛ حيث كان من المحتمل استخدام السلاح النووي في أيّة حرب تنشب بين الاتحاد السوفيتي والغرب، أمّا في العقيدة الروسية لسنة 1993 فقد تمّ ربط استخدام السلاح النووي فقط لأغراض الدفاع عن الأراضي الروسية أو استخدامه كحلٍّ أخير في أيّة حرب تقليدية.

وقبل التطرّق إلى مضمون العقيدة العسكرية الروسية لا بدّ من تقديم تعريفٍ شكليٍّ لهذه الوثيقة التي صدرت بتاريخ 03 نوفمبر 1993، حيث تتكوّن من مقدمة وثلاثة أقسام هي: الأسس السياسية للعقيدة والأسس العسكرية التقنية وأخيراً الأسس الاقتصادية للعقيدة[1].

وبما أنّ العقيدة العسكرية الروسية لعام 1993 تعبّر عن رؤيةٍ مغايرةٍ تماماً لتلك التي كانت سائدةً في العصر السوفيتي، فإنّ أحد أهمّ أوجه الاختلاف هو تغيّر الرؤية الروسية للولايات المتحدة الأمريكية والمؤسّسات الغربية خصوصاً حلف الشمال الأطلسي، وذلك بتراجع موقعها من سلم التهديدات بالنسبة لأمن ومصالح روسيا حيث لم تعد الولايات المتحدة ولا حلف الناتو بمثابة الأعداء الفعليين بالنسبة لروسيا، في مقابل التركيز على مصادر تهديدٍ أخرى على المستوى المحلي والإقليمي والمتمثّلة بدرجة أساسية في حركات الانفصال الداخلية ومساعي بعض دول رابطة الكومنولث من أجل الانضمام إلى المؤسّسات الغربية مثل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي[2]، وهذه التحولات ليست مؤشراً فقط على تغيُّر

---

[1]– عبد الله علي المالك الصباح، **الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية (1991 – 2015)**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص – ص(109 – 110).

[2]– إنجي مهدي، "تطور العقيدة العسكرية الروسية، دراسة في الدور الروسي العالم"، **دراسات**، (المجلد18، العدد4، أكتوبر 2017)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/0YPlR ، يوم: 2019/10/14، على الساعة:09:00.

الرؤية الروسية وإنّما هي مؤشرٌ على عمق تأثر النخب الحاكمة بالتحولات الحاصلة عقب الحرب الباردة وتفكّك الاتحاد السوفيتي، الذي أحال روسيا وريث الاتحاد السوفيتي من دولة كانت تحركها أهداف جيو- استراتيجية إلى دولةٍ تسعى فقط للتصدّي للتهديدات والتحديات في محيطها الإقليمي.

من جانب آخر؛ فتراجع الولايات المتحدة الأمريكية من سلّم أولويات العقيدة العسكرية الروسية ماهو في حقيقة الأمر إلاّ تأكيد على عزم بوريس يلتسن في المضي قدماً نحو تطبيق بنود وثيقة التعاون الأمريكي – الروسي التي تم توقيعها في كامب ديفيد بتاريخ 01 فيفري1992 بين الرئيسين جورج بوش الأب وبوريس يلتسن. وقد كان من أهمِّ بنود هذا الاتفاق؛ التأكيد على أنّ العلاقات بين الدولتين هي علاقات تعاون وشراكة وليست عداء وتنافس، إضافةً إلى العمل على إزالة آثار العداوة التي كانت مستتبّةً في الحرب الباردة كخفض ترسانة الأسلحة الاستراتيجية وتطوير سبل التعاون في شتى المجالات[1].

وقد تُرجم تراجع الاهتمام الروسي بالولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة العسكرية على أرض الواقع بعد إقدام روسيا على تقديم تنازلات منفردةٍ والنزع المنفرد للسلاح الاستراتيجي والتعاون العسكري، إضافة إلى استمرار روسيا في سياسة الانفتاح على حلف الشمال الأطلسي[2]. بينما الولايات المتحدة كانت لها قراءة مغايرة لهذه العقيدة والتنازلات الأحادية الجانب التي قدمتها موسكو، حيث تمّ رؤيتها من منطلق الضعف الروسي الذي تأكد عقب الخسارة الروسية في حرب الشيشان الأولى 1994- 1995، ما شجّع الولايات المتحدة على اتباع استراتيجية تقوم على التوسع على حدود روسيا واللعب في فنائها الخلفي من خلال؛ تطويرها علاقات شراكة وتعاون مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، وأيضاً عبر توسيع المظلة الأمنية الغربية ممثّلةً في حلف الشمال الأطلسي منذ عام 1994 عبر ما يعرف بالشراكة من أجل السلام مع

[1]- وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص – ص(34 – 35).

[2]- نفس المرجع، ص35.

دول أوروبا الشرقية، بل حتى تنفيذ الحلف لعمليات عسكرية ضد حلفاء روسيا وإخوتها في العقيدة الأرثوذكسية وهم الصرب[1].

وبالتالي فملخص ما يمكن قوله حول العقيدة العسكرية الروسية لعام 1993؛ هو أنّها تعبير عن حالة الضعف والتراجع الاستراتيجي لروسيا الاتحادية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكّك الاتحاد السوفيتي الذي كان إيذاناً بهزيمة المعسكر الشرقي والأيديولوجية الشيوعية. ولا أدلّ على ذلك من مضي الولايات المتحدة في تعاملها مع روسيا من منطلق المنتصر والمهزوم، ما دفعها لاتباع استراتيجية توسعية عبر حلف الشمال الأطلسي وتنفيذ عمليات عسكرية دون مراعاةٍ للمصالح الروسية ما أدّى إلى تعقيد الوضع الجيوبوليتيكي لروسيا، حتى إنّ ملامح الضعف الروسي جسّدتها التعبيرات والنكت الساخرة التي كان يطلقها المسؤولين الأمريكيين على غرار **ستروب تالبوت Strobe Talbott** نائب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك **مادلين أولبرايت Madeleine Albright** حيث قال: "**يلتسن موافق على تقديم تنازلات لكن المهم الآن أن نلحق في الحصول عليها عند تناول كؤوس الفودكا**"[2].

2/ العقيدة العسكرية الروسية لعام 2000: قبل التعمق في مضمون هذه الوثيقة وموقع الغرب وبالأخص الولايات المتحدة ضمنها، لابدّ أولاً من تقديم تعريفٍ شكليٍّ للوثيقة، ففي البداية تجدر الإشارة إلى أنّها أوّل وثيقة عسكرية تصدر في ظل حكم فلاديمير بوتين الذي استلم الرئاسة بالنيابة عن الرئيس بوريس يلتسن عقب تقديمه إستقالته، وقد وقّع على الوثيقة بتاريخ 21 أفريل من عام 2000، وهي تتكون من مقدّمة وثلاث محاور على النحو الآتي[3]:

[1]– محمود سالم السامرائي، المرجع السابق، ص – ص(115 – 116).

[2]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص40.

[3] - "Arms Control Association, Russia's Military Doctrine", avialable from : https://cutt.us/1kEGf, retrieved:14/10/2019, at 10 :00.

- المبادئ العسكرية والسياسية؛
- المبادئ الاستراتيجية العسكرية؛
- المبادئ العسكرية الاقتصادية.

وقد جاءت هذه الوثيقة كردّ فعلٍ على السياسات الغربية والأمريكية على الخصوص في التسعينيات من القرن الماضي التي استغلّت حالة الضعف الروسي في فترة حكم الرئيس يلتسن، من أجل خلق واقع جيوبوليتيكي لا يتلاءم والأدوار المستقبلية التي من المرجح أن تلعبها روسيا مستقبلاً حسب ما يتضح من المبادئ التي قدمها فلاديمير بوتين خلال تولّيه الحكم، والتي حدّد من خلالها الخطوط العريضة للسياسة الروسية[1].

واستناداً لما تمّ ذكره فقد جاءت العقيدة العسكرية الروسية لعام 2000 برؤيةٍ واضحةٍ للتهديدات التي تستهدف أمن ومصالح روسيا الاتحادية، حيث حصرت هذه التهديدات في حلف الناتو خصوصاً وأنها تصف الناتو بمثابة "الشريك المقلق". أما بخصوص الجزء المتعلق بآليات التعامل مع التهديدات التي تستهدف أمن روسيا سواء تلك الصادرة عن الناتو أو غيره، والإضافة الجديدة لهذه العقيدة مقارنةً بعقيدة عام 1993 هو استخدامها لقواتها التقليدية في مختلف مناطق العالم في حال طُلب منها ذلك من الأمم المتحدة لحفظ السلم في تلك المناطق- وهو ما حدث عندما تدخلت روسيا في سوريا سنة 2014 لتنفيذ ضربات جوية ضد تنظيم داعش الارهابي-، دون تناسي تأكيد الوثيقة على عزم روسيا تطوير قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية[2].

---

[1]- عمار حميد ياسين، نزار اسماعيل الحيالي، "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، **دراسات دولية**، (العدد56)، ص27، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/t5IeY، يوم:2019/10/14، على الساعة: 09:00.

[2]- إنجي مهدي، المرجع السابق، ص - ص(144 - 148).

الواضح من خلال أهم الخطوط العريضة التي تطرّقت لها العقيدة العسكرية الجديدة؛ هي أنّها جاءت لتؤكّد على بداية عصر روسي جديد مختلف تماماً عن حقبة التسعينيات من القرن الماضي، خصوصاً وأنّها صيغت استناداً إلى جملة المبادئ التي أعلن عنها بوتين، والتي تعتبر امتداد لما يعرف بمبدأ بريماكوف في السياسة الخارجية الروسية وأهمّ هذه المبادئ[1]:

- التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية؛
- الحفاظ على روسيا كقوّةٍ نوويةٍ عظمى – وهذا ما أكّدته جميع وثائق العقيدة العسكرية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة –؛
- تطوير دور روسيا الاتحادية في عالمٍ متعدّد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوّةٍ عظمى؛
- العمل على استعادة دور روسيا الاتحادية في آسيا والشرق الأوسط بشكلٍ تدريجي؛
- عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

وقد أضاف فلاديمير بوتين بدوره جملة المبادئ الأخرى وهي على النحو الآتي[2]:

- التخلص تدريجياً من نتائج الحرب الباردة التي تمّ التعامل فيها مع روسيا الاتحادية على اعتبارها الطرف المغلوب؛
- إذا استمرّ توسع حلف الشمال الاطلسي شرقاً باتجاه حدود روسيا الاتحادية، فستعمل روسيا على دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة خط الدفاع الأول؛
- روسيا تعارض القطبية الأحادية؛ ولكن رغم ذلك ستعمل مع الولايات المتحدة في قضايا عديدة مثل: الحدِّ من التسلح وحماية حقوق الإنسان وغيرها؛

[1]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص – ص(47 – 48).

[2]– نفس المرجع، ص47.

- أكد أنّ روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق الأقصى عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

وقد أولى الكتاب الغربيون إهتماماً كبيراً بالعقيدة العسكرية الروسية الجديدة، خصوصاً فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الناتجة عن الولايات المتحدة والقوى الغربية التي تسعى لتقويض الصعود الروسي، وكذلك اهتمَّ هؤلاء الكتاب بمحور السلاح النووي في العقيدة العسكرية الروسية، ما يؤكد على عزم روسيا التعامل بحزم مع مختلف التحديات والتهديدات الأمنية التي تستهدفها[1]. أضف إلى أنّ الاهتمام الغربي بالعقيدة العسكرية الروسية وتحديداً ما تمثّل في تركيزها على السلاح النووي قد ترجمته أهمُّ الوثائق الصادرة عن مؤسّسات الدولة الأمريكية، فعلى سبيل المثال نبّه التقرير المشترك الصادر عن وزارتي الطاقة والدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية والذي حمل عنوان: National Security and Nuclear Weapons in the 21st Century إلى التطوّرات التي حصلت في الترسانة النووية لروسيا والصين، وذكرت أنّ روسيا لديها أهداف لتطوير أسلحة نووية، وقد أشار التقرير إلى الأهمية التي احتلتها الأسلحة النووية في سياسة الأمن القومي الروسية وكذا العقيدة العسكرية[2].

وإذا ما تمّ استعادة ما تمّ التطرّق له في الفصل السابق بخصوص أثر البيئة الدولية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا في ظل إدارة بوش الإبن، خصوصاً في الشق المتعلّق بالتغلغل الأمريكي بآسيا الوسطى والذي جاء نتيجة التعاون الروسي في إطار محاربة الإرهاب التي كانت قد بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان على خلفية أحداث 11سبتمبر. يمكن القول بأنّ الولايات المتحدة

[1]– أحمد محمود مصطفى، "تطوّر العقيدة العسكرية الروسية وتأثيرها في القوى الغربية"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/YfXE6، يوم: 2019/10/15، على الساعة: 12:00.

[2]– بيرت تشابمان، **العقيدة العسكرية دليل مرجعي**، ترجمة: طلعت الشايب، (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2015)، ص24.

أدركت بأنّ روسيا بدأت تدخل مرحلةً جديدةً مع تولي فلاديمير بوتين الحكم في روسيا وتبنيه سياسة مختلفة مقارنةً بسلفه يلتسن، لهذا السبب استغلّت التعاون الروسي الذي سهل لها الحصول على قواعد في آسيا الوسطى من أجل خنق روسيا ومحاصرتها جيوبوليتيكياً، وهذا ما يؤكده انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الصواريخ الباليستية الذي لاق ردّة فعلٍ قويّةٍ من روسيا التي رأت في ذلك إخلالاً لميزان القوى العالمي كونه سيؤدي إلى زيادة وتيرة سباق التسلح[1]. دون تناسي الثورات الملونة التي سبق ذكرها والدور الأمريكي الكبير فيها، إضافةً إلى مضي الولايات المتحدة في تعزيز نفوذها الاستراتيجي على حساب روسيا عبر ضمّها دول البلطيق إلى حلف الشمال الأطلسي سنة 2000، بالإضافة إلى تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية للموقف الروسي من الحرب على العراق سنة 2003، ولاستكمال الطوق الاستراتيجي على روسيا إتجهت الولايات المتحدة نحو بِدء مفاوضاتٍ حول أجهزة الاعتراض الأرضية للدفاع الصاروخي في بولندا والتشيك[2].

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة قد صرّحت بأنّ الهدف من إقامة مشروع الدفاع الصاروخي هو حماية أوروبا من الصواريخ الباليستية الإيرانية؛ إلاّ أنّ هناك العديد من الخبراء والساسة الروس ممن يشكّكون في النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد لخّص هذه الشكوك السؤال الذي طرحه رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف في كتابه "**العالم بدون روسيا قصر النظر السياسي وعواقبه**" قائلاً: إذا إمتلكت إيران في السنوات المقبلة صواريخ قادرة على الوصول إلى أوروبا، وإذا كانت سترغب في توجيه هذه الصواريخ إلى أوروبا فما علاقة بولندا وجمهورية التشيك بذلك؟ وفي سؤاله علامة تعجب

---

[1]- طارق محمد ذنون الطائي، المرجع السابق، ص46.

[2]- بريان فريديريك، ماثيو بافلوك وآخرون، **تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات وضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي**، (كاليفورنيا: مؤسّسة راند Rand Corporation، 2017)، ص - ص(101 - 102).

بين مصدر الخطر ومكان التصدي له[1]، وهذا للإشارة ليس بالأمر الغريب على الولايات المتحدة الأمريكية حيث لطالما كان الساسة الأمريكيون يقومون بأفعالٍ لا تتطابق مع أقوالهم.

المطلب الثاني: انعكاس العقيدة العسكرية الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2009 - 2016

في هذا المطلب سيتمُّ التطرّق إلى دراسة العقيدة العسكرية الروسية منذ عام 2010 وإلى غاية عام 2016، حيث شهدت روسيا مصادقة صانع القرار الروسي على عقيدتين عسكريتين؛ الأولى كانت عام 2010 حيث كان الرئيس الروسي آنذاك هو ديمتري ميدفيدف، أمّا الثانية فصدرت عام 2014 حيث صادق عليها فلاديمير بوتين العائد إلى الحكم عام 2012، وقد جاءت العقيدة الثانية على وقع تطوّرات ومستجدات إقليمية ودولية.

1/ العقيدة العسكرية الروسية لعام 2010: تعتبر هذه الوثيقة بمثابة العقيدة الثالثة بالنسبة لروسيا بعد عقيدة 1993 وعقيدة 2000، وقد صدرت بعد أن صادق عليها الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف، وهي تتضمن مقدمةً توضيحيةً للمفاهيم الأساسية الواردة في الوثيقة وثلاثة أقسام أساسية؛ أشار أوّلها إلى المخاطر والتهديدات العسكرية، بينما القسم الثاني يتطرّق إلى السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية، أمّا القسم الثالث فيتطرّق إلى الدعم الاقتصادي والعسكري التقني لمستلزمات الدفاع[2].

يبدو من خلال تفحص مضمون هذه الوثيقة بأنّها صيغت بطريقة توحي بكونها جاءت متأثرة بالتطورات الاستراتيجية العالمية، خصوصاً تلك التي لها علاقة بروسيا سيما ما يتعلّق بمحيطها القريب

[1]- يفغيني بريماكوف، **العالم بدون روسيا؟ قصر النظر السياسي وعواقبه**، ترجمة: عبد الله حسن، (دمشق: دار الفكر: 2010)، ص 197.

[2]- عبد الله علي المالك الصباح، المرجع السابق، ص111.

الذي يعتبر ساحة نفوذٍ بالنسبة لها. ولعلّ ما يدلُّ على ذلك هو الأهمية التي أولتها الوثيقة بمنطقة الكومنولث بتأكيدها على ضرورة استعادة مكانتها ونفوذها بهذه المنطقة عبر استغلال تراجع وانحسار النفوذ الأمريكي، سيما بعد أن قامت بعض دول المنطقة كأوزبكستان وقيرغيزستان بإجبار الأمريكيين على إجلاء قواعدهم العسكرية[1].

أما فيما يتعلق بمضامين هذه العقيدة العسكرية يمكن القول بأنّ حلف الشمال الأطلسي كان على رأس أولويات العقيدة، خصوصاً وأنّه كما ورد في المطلب السابق كان يشكّل الذراع الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في بسط نفوذها العالمي وفرض طوق جيوبوليتيكي على روسيا، فقد وصفت الناتو بمثابة الخطر بالنسبة للأمن القومي الروسي خصوصاً وأنّه أصبحت تُسند له مهام عالمية تستخدم في انتهاك القانون الدولي وتوسيع عضويته لتضمَّ دولاً واقعةً على حدود روسيا الاتحادية[2].

وقد أولت الأبحاث والدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث والدراسات الغربية اهتماماً كبيراً بهذه العقيدة، سيما ما تمثّل في الطريقة التي جرى فيها التطرّق لحلف الشمال الأطلسي الذي تمّ وصفه بمثابة الخطر القابل للتطور إلى تهديد مباشر، وهو ما يقدّم دليلاً على الأهمية التي توليها علب التفكير الغربية والساسة الغربيون لهذا النوع من الوثائق، ما يلعب دوراً في تحديد رؤية واستراتيجية الغرب تجاه روسيا أو أيّة دولة أخرى.

وإلى جانب حلف الشمال الأطلسي تطرّقت العقيدة الروسية لعام 2010 أيضاً إلى الأخطار العسكرية الأخرى المتمثّلة في نشر القوات الأجنبية على الأراضي المجاورة لروسيا وحلفائها، وليس فقط على الأرض بل حتى في البحر. أضف إلى ذلك إنشاء قوات الدفاع الصاروخي والاستراتيجي – في

[1] – إنجي مهدي، المرجع السابق، ص151.

[2] - Keir Giles, "The Military Doctrine of The Russian Fédération 2010", avialable from : https://cutt.us/PKd1h, retrieved : 16/10/2019, at 15 :00.

إشارةٍ واضحة لبرنامج الدرع الصاروخي الأمريكي- بالإضافة إلى تطوير أنظمة الأسلحة الدقيقة غير النووية، كما نصّت العقيدة على استخدام القوات الروسية في الخارج للدفاع عن مصالح روسيا الاتحادية، وكذا حماية السلم والأمن الدوليين سواءً كان ذلك بطلبٍ من الأمم المتحدة أو من هيئات أخرى[1].

ومن بين التطورات التي مسّت العقيدة العسكرية الروسية هو تركيزها على تطوير التعاون الأمني والعسكري الإقليمي من خلال تطوير منظمة معاهدة الأمن الجماعي،[2] وهي عبارة عن اتحاد عسكري وسياسي لسبع دول من أوراسيا تضمُّ بالإضافة إلى جمهورية روسيا كلّاً من: روسيا البيضاء، أرمينيا، وأربع دول من آسيا الوسطى (كازاخستان، طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزستان) على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 15 ماي 1992[3]. كما أنّ العقيدة غيّرت من الظروف المصاحبة لاستخدام السلاح النووي، حيث أعطت لروسيا الحقّ في استخدام السلاح النووي لصدِّ أيّ عدوان سواء كان بسلاح نووي أو غيره. وقد برّر ذلك سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف **Nikolai Patrushev** بقوله: " **من خلال تحليل الوضع العسكري الاستراتيجي في العالم وآفاق تطوّره حتى عام 2020 يدلّ على أنّ الساحة العالمية تشهد الانتقال من النزاعات الواسعة النطاق إلى حروب ونزاعات محدودة النطاق هذا إلى جانب تنامي الإرهاب وإمكانية حصول الجماعات الإرهابية على مواد نووية**"[4].

لكن المثير للجدل عند مقارنة العقيدة العسكرية الروسية لعام 2010 بواقع العلاقات الأمريكية الروسية بعد صدور تلك الوثيقة خصوصاً في ظلّ فترة حكم ديمتري ميدفيدف لروسيا، يتضح أنّه كان

[1] - Keir Giles, op.cit.
[2] -.Ibid.
[3] – وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص210.
[4] – عبد الله علي المالك الصباح، المرجع السابق، ص111.

هناك نوع من الاستقرار في العلاقات بين الدولتين رغم التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا الذي لم تقابله روسيا سوى بالانتقاد[1]، ويمكن وصف هذه المرحلة من العلاقات الأمريكية – الروسية بمرحلة **الاستقرار الاستراتيجي**، وهي تمتد من عام 2009 إلى غاية 2012 قبل عودة فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم في روسيا لتعود العلاقات الأمريكية – الروسية إلى أجواء التوتر وعدم الاستقرار، ما يُضفي تأكيداً على أهمية عامل النخبة في تحديد طبيعة ومسار الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، وكذا طبيعة العلاقات بين الدولتين.

فمنذ تولّي باراك أوباما للرئاسة في الولايات المتحدة عمل على اتخاذ نهج جديد في استراتيجية بلده تجاه روسيا، بحيث عمل على إعادة بعث أجواء الثقة عبر تجاوزه لكافة المسائل الخلافية بين البلدين في فترة سلفه بوش الإبن؛ وأوّلها كان تجميد مشروع الدرع الصاروخي في كل من بولندا والتشيك وتطوير علاقات التعاون في شتى المجالات، خصوصاً ما تعلّق بقضايا انتشار السلاح النووي سيما برنامج إيران النووي وكذا قضايا الإرهاب...إلخ، بل حتى إنّه بعث برسائل طمأنة إلى روسيا حيث كان الحكم سيعود إلى فلاديمير بوتين ليؤكّد على استمرار بلده في النهج الذي وضعه لها في سياق تعامله مع روسيا[2].

إلّا أنّه بمجرد عودة فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم في روسيا انقلب مسار العلاقات الأمريكية– الروسية رأساً على عقب، حيث دشّن أول أيام عهدته بتجاهله لقمّة الثمانية التي تمّ عقدها في منتجع كامب ديفيد الأمريكي لعام 2012 – قد يكون الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تعمّد عدم حضور القمة في كامب ديفيد حصراً حتى يبعث برسالة للأمريكيين والغرب بصفة عامة بأنّ سنوات الضعف الروسي قد ولّت، وبأنّهم بصدد التعامل مع روسيا جديدة تختلف تماماً عن روسيا تسعينيات القرن الماضي، عندما

[1]– بريان فريديريك، ماثيو بافلوك، المرجع السابق، ص106.

[2]– أسامة أبو راشد، المرجع السابق، ص03.

قام الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن بتوقيع إتفاقية كامب ديفيد مع الرئيس الأمريكي بوش الأب وقد سبقت الإشارة إلى ذلك- وتعاظمت الهوّة بين الدولتين بعد إعطاء روسيا حق اللّجوء السياسي مع المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأمريكي **إدوارد سنودن Edward Snowden** الذي سرّب أسراراً استخباراتية أمريكية خطيرة[1]. ولعلّ هذا ما أكد للولايات المتحدة الأمريكية على مضي روسيا في سياساتها واستراتيجياتها التي قد يراها الغرب والأمريكيون بأنّها استفزازية وتسعى إلى تقويض السلم والأمن الدوليين وتهديد المكانة الأمريكية على مستوى النظام العالمي، ما دفعها للعودة إلى استراتيجية العبث بمحيط روسيا عبر محاولتها استقطاب أوكرانيا، ما أدّى في الأخير إلى انفجار الوضع بأوكرانيا وضمِّ روسيا لشبه جزيرة القرم، والذي سيكون له دورٌ كبير في مصادقة الكرملين على العقيدة العسكرية الرابعة عام 2014.

2/ العقيدة العسكرية الروسية لعام 2014: صدرت العقيدة العسكرية الروسية لعام 2014 بتاريخ 26 ديسمبر من نفس العام بعد أن صادق عليها الرئيس فلاديمير بوتين بمرسوم رئاسي، وهي تعتبر رابع وآخر عقيدة عسكرية لروسيا، ومن الناحية الشكلية هي لا تختلف عن سابقاتها من العقائد العسكرية حيث تتكون من مقدّمة وثلاث أقسام أساسية هي[2]:

- قسم خاص بالمخاطر والتهديدات العسكرية الداخلية والخارجية؛
- قسم يشرح السياسة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية في مواجهة المخاطر والتهديدات؛
- القسم الأخير يُعنى بالدعم الاقتصادي والعسكري- التقني لمستلزمات الدفاع عن روسيا الاتحادية.

تفادياً لإعادة تكرار ما سبق ذكره في العقيدة العسكرية لعام 2010 نظراً لدرجة التشابه الكبيرة بين هذه العقيدة والعقيدة التي سيتم التطرق لها الآن، خصوصاً رؤية العقيدة لحلف الشمال الأطلسي، وكذا

[1]- أسامة أبو راشد، المرجع السابق، ص - ص(3 - 4).

[2]- وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص. ص. ص(116. 117. 118).

البنية التحتية العسكرية للدول الأعضاء في الحلف المتحركة نحو حدود روسيا، حيث لا زالت تعتبرها بمثابة الخطر القابل لأن يتطوّر إلى تهديدٍ يستهدف أمن ومصالح روسيا القومية، لكن درجة التشابه هذه لا تعني خُلُوَّ العقيدة من بعض الاستثناءات التي قد تجعلها مختلفةً عن العقيدة التي سبقتها، وفي مقدّمة هذه الاستثناءات هو تخلّيها عن نهج التعاون مع الحلف الأطلسي مثلما جاء في عقيدة 2010 في مقابل تأكيدها على التعاون مع منظمة تعاون شنغهاي (SCO) ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) وكذلك الشركاء في رابطة الدول المستقلة ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا[1].

تُبرز العقيدة أيضاً أنواعاً جديدةً من التهديدات التي أصبحت تستهدف أمن روسيا واستقرارها الداخلي وفي مقدّمتها الأنشطة الإرهابية والتأثير السياسي على سكان روسيا، وهو ما دفع صانعي العقيدة إلى توسيع الفصل الخاص بالمخاطر العسكرية ليشمل "فضاء المعلومات والمجال الداخلي"، كما تُظهر العقيدة اهتمام واضح لروسيا بمجال نفوذها الحيوي رغم عدم وجود تحديد واضح له، بالإضافة إلى إشارة واضحة لمفهوم "الضربة العالمية السريعة" التي تعتبرها خطراً عسكرياً وأبانت عن مساعيها لمواجهته عبر ما يُعرف بالردع الاستراتيجي بأسلحة تقليدية عالية الانتشار. أمّا أهمَّ إضافةٍ في هذه العقيدة فتتمثّل في إدراجها للقطب الشمالي ضمن مجال اهتمامها الحيوي، وهذه يمكن اعتبارها سابقة في تاريخ العقيدة العسكرية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة وتفكّك الاتحاد السوفيتي[2].

ورغم أنّه ليس هناك اختلافات كبيرة بين عقيدتي عامي2010 و2014؛ إلاّ أنّ هذه الاختلافات كانت كفيلة لتثير عديد التساؤلات لدى علب التفكير الغربية، خصوصاً ما تمثّل في نظرة العقيدة لحلف

[1] - Polina Sinovets, Bettina Renz," Russia's 2014 Military Doctrine and Beyond : Threat perceptions, Capabilities and ambitions", **Research Paper**,(No :117, Nato Defense college: Rome, July2015), p - p(1-2).
[2] - Ibid, p - p(3- 4).

الشمال الأطلسي، وكذا بخصوص بعض المفاهيم التي تمّ إيرادها في العقيدة دون تقديم تفسير دقيق لا سيما مفهوم "مجال النفوذ الحيوي"[1].

لكن على المستوى الشخصي بتفحص أهمّ ما ورد في هذه العقيدة وبالتركيز على بعض البنود ومطابقتها مع تطورات الأحداث المصاحبة لصياغة العقيدة، خصوصاً ما تمثّل في الأزمة الأوكرانية وما رافقها من عودة أجواء التوتر بين روسيا والغرب بالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافةً إلى تضارب وجهات النظر بين روسيا والولايات المتحدة بخصوص الملف السوري، هنا يمكن القول بأنّ روسيا من خلال عقيدتها العسكرية لعام 2014 ترسل برسائل إلى الغرب توحي من خلالها عن استعدادها لدخول حربٍ باردةٍ جديدةٍ لا سيما وأنّه لأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة يتمُّ إيراد القطب الشمالي في العقيدة كونه يدخل ضمن مجال اهتمام روسيا، مع العلم أنّ هناك صراعاً خفياً بين القوى الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة وروسيا على هذه المنطقة وسيتمّ في المبحث القادم الحديث عن ذلك بشيءٍ من التفصيل.

إلى جانب ما سبق ذكره؛ أبانت العقيدة العسكرية لعام 2014 عن عمق اهتمام روسيا بما تصفه في العقيدة بـ "**مجال النفوذ الحيوي**" الذي يمكن تعريفه بدول الاتحاد السوفيتي السابق، خصوصاً وأنّ فلاديمير بوتين كان قد وصف انهيار الاتحاد السوفيتي كونه أكبر كارثة جيوسياسية بالتاريخ ، وقد دفع هذا بالولايات المتحدة إلى إعادة طرح مشروع الدرع الصاروخي من جديد عام 2015 وبالتحديد بعد أن أظهرت بعض دول أوروبا الشرقية استعدادها للمشاركة فيه على غرار رومانيا وبلغاريا بسبب تداعيات الملف الأوكراني[2].

[1] - Polina Sinovets, Bettina Renz, Op.cit, p3.

[2] – وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص. ص(19. 173).

ولكن السؤال الذي يجب طرحه بعد استعراض جميع وثائق العقيدة العسكرية الروسية منذ عام 1993 وإلى غاية عام 2014 هو: هل فعلاً يمكن اعتبار العقيدة العسكرية الروسية عاملاً مؤثراً ورئيسياً في الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا؟

يمكن الاجابة على السؤال بالقول أنّه يمكن اعتبار العقيدة العسكرية الروسية عاملاً مؤثراً في تحديد الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا **ولكنه** ليس العامل الوحيد، بحيث أنّ هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي لها دورٌ هي الأخرى ومن بينها؛ عامل النخب في كلا الدولتين سواءً بالولايات المتحدة الأمريكية وقد جرى التطرّق إلى ذلك بشكلٍ مفصّلٍ في الفصل السابق، أو بالنسبة للنخب الحاكمة بروسيا حيث تعتبر أحد المعايير التي يمكن الاستناد إليها في قياس درجة تغيّر واستمرار الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا. والدليل في ذلك هو المسار "**الحسن**" الذي أخذته العلاقات الأمريكية-الروسية بعد وصول نخب حاكمة جديدة في كلتا الدولتين وهما ديمتري ميدفيدف بروسيا وباراك أوباما في الولايات المتحدة، وقد جرى تسمية هذه الفترة بفترة "الاستقرار الاستراتيجي". ولكن طبيعة العلاقات بين البلدين شهدت تراجعاً بمجرّد عودة فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم رغم استمرار باراك أوباما على رأس البيت الأبيض لعهدةٍ أخرى، ما يوحي بأنّ طبيعة النخب الحاكمة في روسيا تلعب دوراً هي الأخرى في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، ولكن من المبكر التسليم بأنّ العامل العسكري ليس له دورٌ كبير في التأثير على طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا خصوصاً وأنه لايزال هناك مؤشّرات عسكرية أخرى سيجري التطرّق لها في المبحثين القادمين من هذا الفصل.

المبحث الثاني: دور الإنفاق العسكري الروسي في تحديد الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 - 2016

يعتبر الانفاق العسكري أو ما يشار إليه في بعض المصادر والمراجع بالإنفاق الدفاعي هو أحد المؤشّرات التي يمكن من خلالها قياس قوّة الدول سيما في المجال العسكري. وعلى هذا الأساس تمّ تخصيص مبحث كامل في هذا الفصل؛ يتمّ من خلاله دراسة الإنفاق العسكري الروسي على فترتين زمنيتين حسب التقسيم الزمني للموضوع، ومحاولة استنباط ما إذا كان للإنفاق العسكري الروسي دورٌ في التأثير على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا عبر المقارنة بين الفترتين الزمنيتين وطريقة الاستجابة الأمريكية لذلك.

المطلب الأوّل: أثر الإنفاق العسكري لروسيا على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 - 2008

قبل التطرّق إلى الإنفاق العسكري الروسي في الفترة الزمنية المشار إليها آنفاً فلا بدّ من الإشارة إلى حالة الإهمال التي كان يشهدها القطاع العسكري في فترة الرئيس الروسي يلتسن، بحيث أنّ هذا الإهمال جسّده تراجع الإنفاق العسكري الذي كان في حدود الـ 300 مليار دولار مع نهاية الحرب الباردة، من ثمّ بدأ في التراجع إلى أن وصل سنة 1998 ما دون 18.1 مليار دولار. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ كل من المملكة المتحدة وفرنسا والصين كانت تنفق على التوالي 46.8 و60 و 29.9 مليار دولار[1]، وهذا أكبر دليل على حجم التراجع الذي شهده الإنفاق الروسي على القطاع الدفاعي، حيث كان إنفاق هذه الدول على القطاع العسكري لا يعادل حتى ثلث إنفاق روسيا مع نهاية الحرب الباردة.

[1]- عبد الكريم سبع، ميلود عامر حاج، المرجع السابق، ص463.

ومع تغير النخب الحاكمة في روسيا بوصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم والذي تزامن مع تعافي الاقتصاد الروسي وتحسّن الناتج المحلي الروسي (GDP) بسبب ارتفاع أسعار النفط بدأ الإنفاق الدفاعي يشهد تحسناً. وقد بدأت تظهر معالم هذا التحسّن منذ عام 2004 حيث بلغ حجم الإنفاق الدفاعي الروسي 19.4 مليار دولار، وواصل ارتفاعه ليبلغ عام 2005 ما يعادل 21.0 مليار دولار ومن ثمّ أصبح 34.7 مليار دولار في عام 2006 ليحقّق عام 2008 أعلى ارتفاع له حيث بلغ 58.6 مليار دولار، وهذا الارتفاع الكبير الذي بلغه الانفاق العسكري الروسي عام 2008 يمكن تبريره بالحرب الروسية – الجورجية عقب أزمة أوسيتيا الجنوبية[1].

ولكن رغم التحسن الذي شهده الإنفاق الدفاعي الروسي؛ إلاّ أنّه بقي منخفضاً مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المنافس التقليدي لروسيا والتي كان إنفاقها في عام 2001 يبلغ 310 مليار دولار[2]، ليستمرّ في الارتفاع حتى وصل عام 2008 إلى 607 مليار دولار بنسبة 41.5% من الإنفاق العالمي[3]، حيث إنّ إنفاقها العسكري يتجاوز الإنفاق العسكري للدول الـ9 الأخرى معها ضمن العشر دول الأولى من حيث الإنفاق العسكري عالمياً بفارق يقدر بـ130.4 مليار دولار، فقد احتلّت روسيا المرتبة الخامسة خلف كلٍّ من (الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة) حسب ما يوضّحه الجدول الآتي نقلاً عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام[4]:

[1]– عبد الكريم سبع، ميلود عامر حاج، المرجع السابق، ص464.

[2]– نزار قنوع، نور قتابي، "عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية – الصراع بين أمريكا وروسيا كقوة صاعدة"، **مجلّة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، (المجلّد39، العدد5، 2017)، ص134.

[3] - Sam Perlo-Freeman, Catalina Perdomo and Others , op.cit, p 180.

[4] - Ibid, p 180.

المرتبة	الدولة	الانفاق الدفاعي (مليار دولار)	المشاركة العالمية %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	607	41.5
2	الصين	84.9	5.8
3	فرنسا	65.7	4.5
4	المملكة المتحدة	65.3	4.5
5	روسيا	58.6	4.0
6	ألمانيا	46.8	3.2
7	اليابان	46.3	3.2
8	ايطاليا	40.6	2.8
9	السعودية	38.2	2.6
10	الهند	30.0	2.1

جدول رقم01: يوضح الدول العشر الأولى من حيث الانفاق سنة 2008

ورغم الارتفاع الذي شهده الإنفاق الدفاعي الروسي؛ إلاّ أنّه لم ينعكس بشكلٍ كبير على قوّة الجيش، ولعلّ ما يؤكد ذلك هو حرب الأيام الخمسة بين روسيا وجورجيا عام 2008 التي على الرّغم من انتصار الجيش الروسي فيها؛ إلاّ أنّها أبانت على نقاط ضعفٍ وعجزٍ كبيرةٍ رغم الضعف النسبي للجيش الجورجي. فالدراسات والتحليلات التي قام بها الجيش الروسي عقب الحرب أبرزت العديد من الإخفاقات منها[1]:

- أخطأت الضربات الجوية والمدفعية أهدافها؛
- أُضْطُرَّ قائد الجيش الروسي للجوء إلى الهاتف الخليوي للاتصال بمقرٍ أعلى؛
- فقدان 9 طائرات.

وربما تَأَكُّدْ الضعف العسكري الروسي جرّاء هذه الخسائر لدى الغرب والولايات المتحدة بالدرجة الأولى هو السبب وراء عدم انسياق هذه الأخيرة في الملف الجورجي، على الرّغم من أنّها كانت ضليعةً

[1]– عبد الكريم سبع، ميلود عامر حاج، المرجع السابق، ص465.

في اندلاع هذه الحرب بعد قيامها بتزويد الحكومة الجورجية بصور من الأقمار الصناعية حول تحركات عسكرية مشبوهة للجيش الروسي على الحدود الجورجية، وهو ما دفع بجورجيا إلى شنِّ عملياتها العسكرية ضد أوسيتيا الجنوبية. وهذه الخطوة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة يمكن فهمها بأنّها اختبار للقدرات الحقيقية للجيش الروسي، ضف على أنّ عدم وجود ردٍّ متشدد من طرف الولايات المتحدة له قراءة أخرى وهي؛ أنّ الحرب جاءت في فترة كانت تحضّر فيها الولايات المتحدة للانتخابات الرئاسية التي صعد على إثرها باراك أوباما إلى سدّة الحكم بالولايات المتحدة عام 2009.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العسكري لروسيا على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2016 - 2009

عاد مؤشّر الإنفاق العسكري الروسي للارتفاع منذ عام 2010 بعد أن شهد انخفاضاً في ما بين عامي 2008 و2009، وقد واصل إرتفاعه منذ عام 2010 حيث بلغ 58.7 مليار دولار[1] ليبلغ أعلى مؤشّرٍ له عام 2012 عندما وصل إلى حدود 90.7 مليار دولار[2]، يأتي هذا الارتفاع بسبب سياسات الإصلاح العسكرية التي باشرتها روسيا منذ عام 2008، وقد أكّدت عليها بشدة في العقيدة العسكرية لعام 2010 بسبب الخسائر التي تعرض لها الجيش الروسي في حربه مع جورجيا عام 2008[3].

وقد سعت الإصلاحات العسكرية التي باشرتها روسيا بدايةً من عام 2008 بإشراف وزير الدفاع الأسبق **أناتولي سيرديوكوف** إلى شراء معدات جديدة بهدف تحديث 70% من المعدات والتكنولوجيا العسكرية عام 2020. فقد كان الهدف من هذه الإصلاحات زيادة الكفاءة العامة وفعالية التكلفة للقوّات

[1] - Sam Perlo-Freeman, Julian Cooper and Others, "Military Expenditure ", **Sipri Year book 2011 Armaments Disarmament and international Security**,(Sweden :Stockholm International Peace Research Institute,2011), p163.

[2] - Sam Perlo-Freeman, Elisapeth Sköns, and Others, "Trends In World Military Expenditure, 2012", **Sipri Fact Sheet**,(Stockholm International Peace Research Institute, April 2013), p 2.

[3] – عبد الكريم سبع، ميلود عامر حاج، المرجع السابق، ص 464.

المسلحة: تبسيط القيادة المركزية، تقليل حجم سلاح الضباط الذي تسبب في ثقل تحرّكات الجيش الروسي، وهو ما دفع روسيا نحو تقليص عدد الوحدات العسكرية لصالح فرقةٍ أصغر تتمتع بوضع الاستعداد الدائم والاعتماد على الجيش الاحترافي[1]. وهذا ما انعكس على أرض الواقع حيث تقلّص عدد أفراد القوات المسلحة من ما يعادل مليون جندي عام 2010 ليصبح 798 ألف جندي عام 2015[2].

وخيرُ دليلٍ على عزم روسيا المضي في طريق تطوير قدراتها العسكرية هو برامج التسلح التي أعلنتها بحلول العقد الثاني من القرن الـ21م، وأهمّها برنامج التسلح الحكومي SAP عام 2011 الذي خصّصت له روسيا ما يقارب 20 تريليون روبل (حوالي 348 مليار دولار بأسعار الصرف سنة 2017)، وقد ركّز هذا البرنامج على تطوير وتحديث القوات البرية والبحرية حسب ما توضّحه تقديرات المركز الروسي لتحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا (CAST) على النحو الآتي[3]:

الفرع	حجم التخصيص (تريليون روبل)	النسبة المئوية
القوات البرية	6.2	15
البحرية	5.0	25
القوات الجوية	4.7	24
قوات الصواريخ الاستراتيجية	1.0	5
قوات الدفاع الجوي	3.4	17
قطاعات أخرى	2.7	14
الاجمالي	19.4	100

الجدول رقم02: توزيع ميزانية برنامج التسلح الحكومي (2011–2020) على أهمِّ القطاعات العسكرية

[1] Polina Sinovets, Bettina Renz, op.cit, p04.

[2] – عبد الله علي المالك الصباح، المرجع السابق، ص104.

[3] - Andrew Radin ; Lynn E. Davis and Others, **The Future of The Russian Military**, (Santa Monica : Rand Corporation,2019), p - p(33 - 34).

وهناك العديد من المؤشّرات التي تظهر الانعكاس الإيجابي للانفاق الدفاعي على القدرات العسكرية الروسية مقارنةً بالفترة السابقة، من بينها مشاركة الجيش الروسي في سلسلة من العمليات النشطة في أوائل عام 2014 حيث سيطرت قوّات المشاة البحرية الروسية والقوات الخاصة والقوّات المحمولة جوّاً على شبه جزيرة القرم بسرعة، وهو ما أعطى أول نظرةٍ للعالم على تنظيم الجيش الروسي مقارنةً بالسنوات السابقة، وما أكّد ذلك هو التعبئة والدعم الذي قدّمته القوات الروسية للانفصاليين شرق أوكرانيا، بالإضافة إلى إطلاق روسيا أوّل عمليةٍ استكشافيةٍ لها منذ الحقبة السوفيتية في سوريا، جنباً إلى جنب مع الدعم العسكري الآخر لنظام الأسد مثل معلومات المخابرات والمستشارين والذخيرة والمدفعية وهو ما ساهم في دعم الموقف العسكري للنظام السوري[1]. وهذا ما يؤكد على علاقة الانتشار العسكري الروسي بالانفاق العسكري، حيث كلّما كان هناك انعكاس إيجابي للانفاق العسكري على طبيعة القوّة العسكرية الروسية كلّما أدى ذلك بروسيا إلى لعب أدوارٍ عسكريةٍ خارج حدودها سواءً كانت هذه الأدوار إقليمية أوعالمية. وسيتم التطرّق بالتفصيل إلى مؤشّر الانتشار العسكري الروسي في المبحث القادم.

ويظهر أثر الانفاق العسكري الروسي من خلال تأثيره على رؤية واستراتيجية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا بعد ضمّ هذه الأخيرة لشبه جزيرة القرم، بعدما اتجهت إلى فرض عقوباتٍ ذكيةٍ على روسيا من أجل عرقلة تطور القطاع العسكري الروسي، عبر فرض تكاليف كبيرة على الاقتصاد الروسي بتعطيل نموّه خصوصاً وأنه من سوء حظ موسكو شهد العالم تراجعاً كبيراً في أسعار النفط التي تعتبر عصب الاقتصاد الروسي. أضف إلى أنّ إدراج قطاع الدفاع ضمن القطاعات التي طالتها العقوبات الغربية لاسيما الأمريكية تجاه روسيا[2] هو دليل آخر على التغير الذي شهده القطاع العسكري الروسي مقارنةً بالسنوات السابقة، كما أنّه يشكّل دليلاً قاطعاً على الإهتمام الأمريكي بدرجة

[1] - Defense Intelligence Agency, "Russia Military Power Building a military to support Great Power Aspirations", (2017), p 13, avialable from : https://cutt.us/NZYuy, retrieved : 20/10/2019, at 16 :00.
[2] - Polina Sinovets, Bettina Renz, op.cit, p4.

تطوّر هذا القطاع لدى الدول المناوئة لها وعلى وجه التحديد روسيا. وعليه يمكن القول أنّ أحد أسباب توقف العمليات العسكرية الروسية في سوريا عام 2016 هو العقوبات التي أنهكت الاقتصاد الروسي.

كما إنّ تراجع روسيا عام 2015 في ترتيب الدول الأكثر إنفاقاً على الدفاع هو دليل على نجاعة الاستراتيجية الأمريكية الشاملة التي انتهجتها إدارة باراك أوباما، والتي تستند إلى القوّة الذكية في معاقبة وفرض تكاليف باهظة على الدول التي تنتهج سياسات عدائية. فقد أصبحت روسيا تحتل عام 2015 المرتبة الرابعة عالمياً من حيث حجم الإنفاق بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة عام 2014، حيث تراجع الانفاق من 84.5 مليار دولار[1] إلى 66.4 مليار دولار بعبء 5.4 %من إجمالي الناتج المحلي[2] الذي ارتفع بنسبة 1% مقارنةً بعام 2014.

وجديرٌ بالذكر بأنّ المملكة العربية السعودية هي من أصبحت تحتل المرتبة الثالثة عام 2015 من حيث الإنفاق الدفاعي بـ87.2 مليار دولار، وهو ضعف ما كانت تنفقه في عام 2011 والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى حربها في اليمن[3].

وفي آخر هذا المبحث يمكن القول بأنَّ حجم الإنفاق العسكري يلعبُ دوراً كبيراً في التأثير على القوّة والقدرة العسكرية للدولة، بحيث أنّه كلّما زاد حجم الإنفاق العسكري كلّما أثّر ذلك بالإيجاب على قوّة الدولة العسكرية وبالتالي قدرتها على توظيف قوّتها في بلوغ أهدافها الاستراتيجية، وهذا ما ينطبق على روسيا لا سيما بعد أزمة أوسيتيا الجنوبية، أين قامت بمجموعة من الإصلاحات اقتضت مضاعفة إنفاقها الدفاعي وهو ما انعكس على واقع قوّة الجيش الروسي والدور الاستراتيجي لروسيا؛ وهو ما يمكن

[1] - Sam Perlo-Freeman, Aude Fleurant and Others," Trends in world Military Expenditure 2014", **Sipri Fact Sheet, (**Stockholm International Peace Research Institute, April 2015), p02.
[2] - Sam Perlo-Freeman, Aude Fleurant and Others, "Trends in world Military Expenditure 2015", **Sipri Fact Sheet, (**Stockholm International Peace Research Institute, April 2016), p2.
[3] – محمود سالم السامرائي، المرجع السابق، ص150.

ملاحظته من خلال الأدوار الاستراتيجية الروسية على المستوى الإقليمي؛ في إطار الأزمة الأوكرانية وإقدامها على ضمّ شبه جزيرة القرم عام 2014 كخطوةٍ استباقية لقطع الطريق أمام الأجندات الغربية الرامية لعزل روسيا وحرمانها من إطلالة على المياه الدافئة. وقد كان هذا من بين الأسباب الرئيسية التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرّك لفرضِ عقوباتٍ على روسيا طالت مجموعة من الأشخاص والقطاعات من بينها قطاع الدفاع، على عكس فترة إدارة بوش الإبن التي لم تتعامل بنفس الأسلوب مع روسيا سيما بعد انفجار أزمة أوسيتيا الجنوبية 2008، وقد يعود ذلك بشكلٍ أساسيٍ إلى تيقن الإدارة الأمريكية آنذاك من عدم وصول القطاع العسكري الروسي للقوّة التي من شأنها أن تشكّل تهديداً لحلفاء وشركاء أمريكا الأمنيين أو حتى مكانتها على مستوى النظام الدولي.

بدوره أيضاً؛ انعكس تحسن مؤشّر الإنفاق العسكري الروسي على الأدوار الاستراتيجية الروسية على الصعيد الدولي، وهو ما يمكن ملاحظته في الدور الكبير الذي قامت به في الأزمة السورية، حيث قامت بتنفيذ أوّل عملياتها العسكرية خارج محيطها الجيوسياسي منذ تفكك الإتحاد السوفيتي، وذلك عندما قامت بتوفير غطاءٍ جويٍ للنظام والجيش السوري في إطار الحرب على الإرهاب، بالإضافة إلى انخراطها في بؤر توتر أخرى فيما بعد في مناطق أخرى مثل ليبيا والساحل الإفريقي وكذا فنزويلا...إلخ.

المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا على ضوء مؤشّر الانتشار العسكري الروسي 2001 – 2016

يعتبر الانتشار العسكري كأحد شروط بسط الهيمنة في العالم، حتى في العصور القديمة كانت الممالك والإمبراطوريات تسعى إلى توسيع نفوذها من خلال تواجدها العسكري لتأكيد قوّتها وعظمة شأنها. من الإسكندر المقدوني إلى روما وفارس والمغول وصولاً إلى عصرنا الحالي حيث لا يزال الصراع والتنافس قائماً على توسيع النفود، فالولايات المتحدة الأمريكية القوّة الأعظم في العالم والتي لديها انتشار عسكري في معظم مناطق العالم ومنافذه الاستراتيجية كانت قد دخلت في صراع مدّة نصف قرن مع الاتحاد السوفيتي كان الانتشار العسكري أحد معالمه الرئيسية، ما أسفر عن نشوب العديد من الأزمات العالمية التي كادت أن تُحَوِّلَ الحرب الباردة إلى حرب ساخنة بين المعسكرين. وبالتالي ونظراً لأهمية عامل الانتشار العسكري سيتمُّ دراسة الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا على ضوء مؤشّر الانتشار العسكري الروسي، ومعرفة ما إذا كان لهذا المؤشر دورٌ في التأثير على مكانة روسيا بالاستراتيجية الأمريكية من خلال المقارنة بين فترة إدارة بوش الإبن وفترة إدارة باراك أوباما.

المطلب الأوّل: انعكاس الانتشار العسكري الروسي على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2008

أحد أهم ملامح التحوّل في العقيدة العسكرية الروسية لعام 2000 هو قيامها بتوسيع البعد الجيوبوليتيكي لاستخدام القوّة التقليدية المسلّحة لتشمل حتى المناطق البعيدة لحفظ السلم الدولي في حال

طلب الأمم المتحدة ذلك، على عكس عقيدة عام 1993 التي تتيح لروسيا حقّ الانتشار الاستراتيجي لقوّاتها التقليدية لمواجهة التهديدات والأزمات الصادرة عن محيطها الإقليمي[1].

وعلى ضوء هذا التحوّل في العقيدة العسكرية الروسية فقد وجّهت موسكو قطعاً من أسطولها إلى بحر العرب وخليج عدن وسواحل القرن الإفريقي تحت ذريعة محاربة القرصنة على سواحل الصومال[2]، ولعلّ تسابق الدول على القيام بتدابير ضد القراصنة هو أحد أهمّ ملامح عودة التنافس الجيو–استراتيجي من أجل توسيع مناطق النفوذ، ما شجّع روسيا على بدء عملياتها العسكرية ضد القراصنة في سواحل الصومال على البحر الأحمر في 16 ديسمبر 2006[3]، أضف إلى ذلك مشاركتها في عمليات بناء السلام بعددٍ من الدول والمناطق الإفريقية مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية، الصحراء الغربية والسودان وإرتيريا وليبيريا حسب التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الروسية عام 2007[4].

ودعماً لسياسة الانتشار العسكري التي تتيح لها إسترجاع مكانتها كقوّةٍ دوليةٍ؛ فقد عمدت روسيا إلى فرض تواجدها في منطقة الخارج القريب ولا سيما في آسيا الوسطى التي تعتبر أهم حلقات التنافس الروسي – الغربي، خصوصاً بعد اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو انتهاج استراتيجية تطويق تجاه روسيا بعد أحداث 11 سبتمبر، فقد قامت روسيا في أواخر عام 2003 بتوقيع إتفاقية مع قيرغيزستان تسمح بموجبها للطائرات الروسية بالهبوط في قاعدة **(كانت)** الجويّة وقيرغيزستان؛ وهي للإشارة تبعد

[1]– إنجي مهدي، المرجع السابق، ص148.

[2]– محمود خليفة جودة، المرجع السابق، ص96.

[3]– عباس محمد صالح، "مستقبل التحركات الروسية في افريقيا القرن الافريقي نموذجا"، **مجلّة رؤية تركية**، (العدد2، 2007)، ص166.

[4]– فريدة روطان، "التنافس الروسي الصيني على القارة الافريقية"، **مجلّة رؤية تركية**، (العدد2، 2008)، ص143.

30 كلم عن القاعدة الأمريكية التي كانت متمركزةً في **(كانشي)** وتعدُّ قاعدة **(كانت)** أوّل قاعدة جوية في المنطقة تحتوي على وجود عسكري بريٍّ وجويٍّ روسي مكثف[1].

وبالإضافة إلى قاعدة (كانت) الجوية في قيرغيزستان اتجهت روسيا إلى إقامة قاعدة عسكرية في طاجيكستان عام 2004 لمدّة عشر سنوات[2]، بالرغم من محاولات الولايات المتحدة للحصول على قواعد في طاجيكستان بعد طرد قواتها من قواعد أوزبكستان إلاّ أنّها لم تفلح في ذلك بسبب الضغوط الروسية[3]، بل واتجهت روسيا نحو توقيع معاهدة تحالف مع أوزبكستان عام 2005 والتي تنصّ على المساعدة المتبادلة في حالة تعرّض أحد الطرفين لعدوان وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة[4]. وفي إطار الحديث عن السياسات الأمنية والعسكرية الروسية بالفضاء السوفيتي القريب لا يفوت التذكير بمنظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تأسّست بتاريخ 7 أكتوبر 2002 على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 17 ماي 1992 والتي يقع مقرّها في العاصمة الروسية موسكو، وهي عبارة عن تحالف سياسي وعسكري يضمُّ روسيا وستّةٍ من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا البيضاء – كازاخستان – طاجيكستان –أوزبكستان – قيرغيزستان – أرمينيا، وقد إنسحبت من المنظمة كل من جورجيا وأذربيجان)[5].

---

[1]– لبنى خميس مهدي، "الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى ومستقبل التنافس الاقليمي والدولي"، **مجلّة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، (العدد 58، الجامعة المستنصرية)، ص150.

[2]– محمود خليفة جودة، المرجع السابق، ص96.

[3]– عبد القادر رزيق المخادمي، **القواعد العسكرية الأمريكية الروسية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013)، ص122.

[4]– لبنى خميس مهدي، المرجع السابق، ص150.

[5]– محمود سالم السامرائي، المرجع السابق، ص159.

كما أعادت روسيا استخدام قاعدة طرطوس البحرية في سورية خصوصاً بعد الاتفاقية التي وقّعتها روسيا مع سوريا عام 2005، حيث قامت روسيا بتخفيض الديون السورية بنسبة (73%)، وقد كان رفض روسيا قبل ذلك العام إجراء تسوية للديون السورية منذ زمن الاتحاد السوفيتي هو ما عرقل مساعي روسيا في استخدام القاعدة[1]، وفي عام 2008 وافق الرئيس بشار الأسد على تحويل قاعدة طرطوس إلى قاعدة للسفن النووية الروسية بالشرق الأوسط[2].

وإلى جانب القواعد العسكرية التي عملت روسيا على بنائها اتجهت كذلك إلى إجراء مجموعةٍ من المناورات العسكرية المشتركة ومنها؛ مناورات أسطول الشمال في بحر بارنتس، وأسطول بحر البلطيق عام 2005، بالإضافة إلى مناوراتها المشتركة مع الصين في نفس السنة التي بدأت في جزيرة شاندون وأُختتمت في جزيرة سانتنج الصينية.

لكن المقارنة بين الانتشار العسكري الروسي في هذه الفترة والانتشار العسكري الأمريكي الآخذ في التصاعد خصوصاً بعد انتهاج إدارة بوش الإبن **استراتيجية الحرب الوقائية**، والتي من بين أهدافها كما ورد في استراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2002 "منع الآخرين من بناء قوّةٍ عسكريةٍ تتفوق على القدرة الأمريكية أو حتى تساويها[3]، **توضِّح** بأنّ القوّة الروسية لاتزال بعيدةً جداً عن مقارعة الانتشار العسكري الأمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية وإلى غاية عام 2008 كانت تحتفظ بأكثر من مليون

---

[1]– ظاهر عبد الزهرة الربيعي، ثناء ابراهيم فاضل الشكري، "الموقع الجغرافي الروسي وحيوبوليتيكية قاعد طرطوس"، **مجلة البصرة للعلوم الانسانية**، (العدد6، المجلد 42، 2017)، محصل عليه من موقع: https://cutt.us/Huqx2، يوم:2019/10/20، على الساعة: 18:00.

[2]– جوان حمو، "سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سوريا فيها"، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 01 أفريل 2017)، ص09.

[3]– واثق محمد براك السعدون، "استراتيجية الانتشار العسكري الأمريكي بعد الحرب الباردة"، **دراسات اقليمية**، (العدد8)، ص28.

جندي مسلّح في أربع قارات، وتنشر أربع مجموعات قتالية محمولة مستعدّة للحرب في كل محيطات الأرض، وقامت بإنشاء قيادة عسكرية مستقلّة للقارة الإفريقية مقرّها المغرب عام 2007، إضافةً إلى 800 منشأة عسكرية في الخارج؛ منها (60) قاعدة رئيسية ووجود عسكري أمريكي في 140 دولة منها انتشار رئيسي في (25) دولة، فضلاً عن التزاماتٍ قوية بالدفاع عن (31) دولة واتفاقيات دفاعيةً مهمةً مع (29) دولة أخرى[1].

كما أنّ مقارنة الانتشار العسكري لروسيا مع أدوارها العالمية المحتشمة ما عدا تدخلها في جورجيا سنة 2008، يؤكّد على أنّ روسيا لاتزال غير قادرةٍ على مجاراة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في نفس الفترة تخوض حربين في دولتين بنفس الوقت. ولعلّ السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى ضعف وتخلف التقنية العسكرية الروسية مثلما ذُكر في المبحث السابق والتي تفطنت روسيا إلى تحديثها مع نهاية حربها مع جورجيا عبر حزمةٍ من الإصلاحات. وهذا ما يمكن استخدامه كمبرّرٍ لتفسير التخاذل الأمريكي عن مساعدة جورجيا ونظامها الموالي إلى الغرب، **ولكن** رغم ضعف الانتشار العسكري الروسي يبدو أنّ الولايات المتحدة لا تتغافل عن محاولات روسيا استرجاع تواجدها في بعض القواعد والمناطق والمنافذ الاستراتيجية، **من أجل ذلك** اتجهت نحو توسيع قواعد حلف الشمال الأطلسي وأعادت طرح مشروع برنامج الدرع الصاروخي عام 2007 ذي الأهداف الجيوبوليتيكية التي تسعى إلى تعقيد الوضع الأمني لروسيا عبر إضعاف قدرتها الهجومية.

[1]– محمد وائل القيسي، المرجع السابق، ص – ص(76 – 77).

المطلب الثاني: انعكاس الانتشار العسكري الروسي على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2009 - 2016

على عكس الفترة السابقة فإن الانتشار العسكري الروسي كان أكثر بروزاً في المرحلة الزمنية الثانية التي يغطيها الموضوع، وما عكس قوّة هذا الانتشار هو الحضور الروسي في العديد من القضايا والأزمات الدولية التي شهدها العالم في العقد الثاني من القرن الـ21م بسبب العديد من العوامل التي يمكن حصرها في:

- انكفاء وتراجع القوّة الأمريكية بسبب وصول نخب حاكمة جديدة والمتمثّلة في إدارة باراك أوباما الديموقراطية بعقيدتها الاستراتيجية الجديدة القائمة على الصبر الاستراتيجي والقيادة من الخلف بدلاً من الحرب الوقائية والاستباقية التي كانت تنتهجها إدارة بوش الإبن، ناهيك عن آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي فرضت على الإدارة الجديدة تقديم القضايا الداخلية عن الخارجية؛
- تغير بوصلة الاهتمام الأمريكي نحو منطقة غرب المحيط الهادئ في مقابل تراجع اهتمام الولايات المتحدة بمناطق أخرى كانت في وقت قريب مركز اهتمامها مثل الشرق الأوسط، وهو ما سمح بتوسع الانتشار الروسي من خلال بوابة الأزمة السورية؛
- الإصلاحات العسكرية التي باشرتها روسيا منذ عام 2008 وأثرها الإيجابي على دور روسيا العالمي في مختلف القضايا والملفات الإقليمية والدولية.

وقد أخذ النزوع الروسي نحو السيطرة والانتشار العسكري منذ عام 2012 في التعاظم وهو نفس تاريخ عودة فلاديمير بوتين إلى الحكم في روسيا للمرة الثانية، وهو ما جسّده سلوكه التدخلي في محيط

روسيا الإقليمي (الأزمة الأوكرانية) وخارجه (الأزمة السورية)، وهو ما دفع للحديث عن طموح إمبريالي عالمي لروسيا خصوصاً وأنّه جاء مع ما يمكن وصفه بسيولة في النظام الدولي. يتأتى ذلك في ظلّ تراجع الهيمنة الأمريكية العالمية، فقد تمدّدت موسكو عسكرياً إلى غاية جزر الكوريل مع اليابان وقامت بنشر صواريخ ذات مغزى سياسي وأمني[1]، كما قامت بتعزيز تواجدها وحضورها في منطقة آسيا الوسطى من خلال تجديد اتفاقها مع طاجيكستان بخصوص قاعدتها العسكرية الروسية هناك عام 2012 لمدّة ثلاثين عاماً أي إلى غاية 2042، أضف إلى ذلك اتفاقها مع كازاخستان في 30 جانفي 2013 بإنشاء منظومة موحدة للدفاع الجوي[2]، كما عملت على نشر صواريخ في منطقة تعتبر ذات حساسية عالية في أوروبا وحلف الناتو، كالمناطق المحاذية لبولندا[3].

وأعادت العقيدة العسكرية الروسية سنة 2014 الاهتمام بـ**منطقة القطب الشمالي**، وهذه سابقة في تاريخ العقائد العسكرية الروسية منذ تفكّك الاتحاد السوفيتي، ولهذا الاهتمام أبعاده الاستراتيجية المتمثّلة في[4]:

- اعتماد الاقتصاد الروسي بشكلٍ كبير على النفط والغاز الذي يُعتبر القطب الشمالي غنياً بهما خاصةً في منطقة يامال حيث طوّرت روسيا محطة للغاز المسال LNG؛
- أصبح طريق بحر الشمال (NSR) الذي يمتدُّ على طول الساحل الشمالي لروسيا بين بحر كارا ومضيق بيرينغ قابلاً للملاحة بشكل متزايد؛

---

[1]- وحدة دراسة السياسات، "مظاهر ونتائج التوتر بين روسيا وحلف الناتو"، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 4 نوفمبر 2017)، ص6.

[2]- محمود خلفة جودة، المرجع السابق، المرجع السابق، ص - ص(96 - 97).

[3]- وحدة دراسة السياسات، المرجع السابق، ص07.

[4]- أسماء بن مشيرح، "القطب الشمالي في الاستراتيجية الروسية: فضاء جديد لمواجهة أطلسية"، **مجلة قضايا آسيوية**، (العدد1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، جويلية 2019)، ص47.

- تعتبر روسيا الدولة الوحيدة التي لا تنتمي إلى حلف الشمال الأطلسي والتي تُطِلْ على القطب الشمالي مما يعطيه أهميةً أمنيةً واستراتيجيةً كبيرةً بالنسبة لها.

وعلى هذا الأساس فقد قامت روسيا في عام 2015 بتحديث المعدّات والمنشآت العسكرية في نوفايا زيمليا (**Novaya Zemlya**)، ووضعت استراتيجية لنشر صواريخ S-400 المضادة للطائرات في هذا الأرخبيل، ومنظومة الصواريخ والقذائف المضادة للطائرات (ببانتسير-إس1) في أحد المطارات الروسية بالقطب الشمالي ، وتمّ نقل طائرات مروحية من طراز M8 وM26 التي تحمل أكثر من 30 طناً من المعدات والمواد نحو مطار (تامب) العسكري، ناهيك عن التدريبات العسكرية الروسية التي شملت حوالي 4000 تمرين شارك فيها أكثر من 45.000 عنصرٍ في شهر مارس من عام 2015[1].

وفي إطار استراتيجيتها لتوسيع إنتشارها العسكري فقد عملت روسيا على إنشاء قاعدتين عسكريتين في كلٍّ من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عقب الحرب الجورجية عام 2008، وعقدت اتفاقيات للتعاون العسكري معها عام 2009 ولمدة 49 سنة، كما عملت على نشر منظومة S-300 ناهيك عن القيام ببعض المناورات في الإقليمين[2].

ونظراً لأنّ هدف الوصول إلى المياه الدافئة يعتبر بالنسبة لروسيا مسألة بقاء أو فناء في مقابل الطوق الذي تفرضه القوى التالاسوكراتية (الأطلسية) على حدِّ تعبير ووصف المنظّر الروسي ألكسندر دوغين في كتابه **أسس الجيوبوليتيكا "مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي"**، فقد عَمِلَتْ روسيا على تعزيز حضورها في البحر الأبيض المتوسط مستغلّةً قاعدتها البحرية في طرطوس. أضف إلى أنّ هذا الحضور أملته الظروف الجيوسياسية التي بدأت تشهدها المنطقة على إثر ما يعرف بثورات الربيع العربي، فقد

[1]- أسماء بن مشيرح، المرجع السابق، ص48.

[2]- رماش يوسف، المرجع السابق، ص373.

كوّنت موسكو فرقة عملٍ من أجل المتوسط، والتي تعتمد على أسطول البحر الأسود وقد بدأت بالإبحار بشكلٍ مستمرٍ في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2013 متخذةً من طرطوس قاعدةً لوجيستية[1].

ولعلّ هذه الخطوة الروسية هي ما دفعت الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد نحو محاولة ضمّ وإدماج أوكرانيا بالمؤسسات الغربية، خصوصاً وأنّ أسطول البحر الأسود الروسي يتمركز في قاعدة سيفاستوبول بشبه جزيرة القرم ذات الاستقلال الذاتي عن أوكرانيا، وهي خطوة كان من شأنها تعقيد الوضع الجيوبوليتيكي لروسيا حيث كان سيتسبب ذلك في فقدانها قاعدتها البحرية في البحر الأسود، والتي تعتبر ضروريةً لنقل قطعها البحرية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر مضيقي البوسوفور والدردنيل لولا تفطن النخب الحاكمة في روسيا، حيث استبقت الخطوات الأمريكية لدمج أوكرانيا بالمؤسّسات الغربية عبر إقدامها على تعزيز المساعي الانفصالية لشبه جزيرة القرم وضمّها لروسيا.

ونظراً لأهمية القاعدة البحرية السورية طرطوس بالنسبة لروسيا فقد تمّ إدراجها في برنامج التسلح الحكومي SAP (2011-2020) لإنتاج وحداتٍ بحريةٍ جديدةٍ موجهةً خصيصاً للعمل في البحر الأبيض المتوسط[2]. وقد عملت روسيا على توسيع انتشارها العسكري في سورية ما ساعدها على دعم موقفها في الملف السوري عبر مجموعةٍ من القواعد العسكرية جنباً إلى جنب مع قاعدة طرطوس ومن أهمّها: قاعدة حميميم الواقعة شمال غرب سورية والمحميّة بواسطة صواريخ أرض جو بعيدة المدى ضد الطائرات، إضافةً إلى صواريخ كروز وطائرات عمودية من نوع S-300 وSU-30S وتضمُّ طائرات من نوع (MI24.25). بالإضافة إلى قاعدة الشعيرات الجوية في مدينة حمص والتي عملت روسيا على توسيع المدرجات فيها لاستيعاب الطائرات الروسية القادمة إليها – تزامناً مع التدخل العسكري الروسي في سورية

[1]- غويليم كولوم بيلا، "الأهمية الجيو-استراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم"، ترجمة: المركز الإنساني للدراسات الاستراتيجية، (د.م.ن: مركز ادراك للدراسات والاستشارات، د.ت.ن)، ص29.

[2]- رماش يوسف، المرجع السابق، ص371.

لمحاربة الارهاب- وقد ضاعفت روسيا منذ عام 2016 عدد الطائرات العمودية من نوع (Mi-24) و(Mi-35) و(Mi-8/17)، ونشرت فيها لواء المدفعية الروسي رقم 120 ناهيك عن وصول 23 صاروخاً من طراز توماهوك إليها، بالإضافة إلى قواعد عسكرية أخرى مثل قاعدة تدمر وقاعدة مطار كويرس في حلب وقاعدة بلدة خربة رأس الوعر[1].

وقد ساهم هذا الانتشار العسكري الروسي خصوصاً ما تمثّل في عودة قطعها البحرية إلى البحر الأبيض المتوسط في تنامي الدور الروسي في مناطق أخرى مطلّة على البحر مثل شمال إفريقيا وخصوصاً ليبيا، والحديث عن الملف الليبي يقود إلى استحضار **قوات مرتزقة الفاغنر The Russian Wagner Group** الوجه الآخر للانتشار العسكري الروسي، ويمكن مقارنتها بالشركة العسكرية الأمريكية **بلاك ووتر Blackwater** والتي اكتسبت شهرةً واسعةً في الحرب الأمريكية بالعراق وأفغانستان[2].

وقد أخذت شركة فاغنر شهرةً واسعةً بسبب مشاركتها في مناطق الاشتباكات الساخنة أضف إلى ظهور المنتمين لها عبر الصحافة، ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام، يشكل عماد هذه الشركة عسكريون قدماء من آسيا الوسطى والبلقان والقوقاز تتراوح أعمارهم ما بين 30-35 سنة[3]، وبالنسبة لانتشار قوات الفاغنر فيمكن القول أنّها تنتشر في أربع قارات حسب ما توضحه **الخارطة رقم04.**

[1]- إلهام الحدابي، "القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بين الدور العسكري وتشابك المصالح"، (د.م.ن، مركز الفكر الاستراتيجي، د.ت.ن)، ص - ص(40 - 42).

[2]- كوتلوهان غوروجو، آرزو بونياد، "مرتزقة مجموعة الفاغنر الروسية"، **رؤية تركية**، (العدد9، 2020)، ص197.

[3]- نفس المرجع، ص198.

خارطة رقم04: توضح أماكن نشاط قوات مرتزقة الفاغنر الروسية

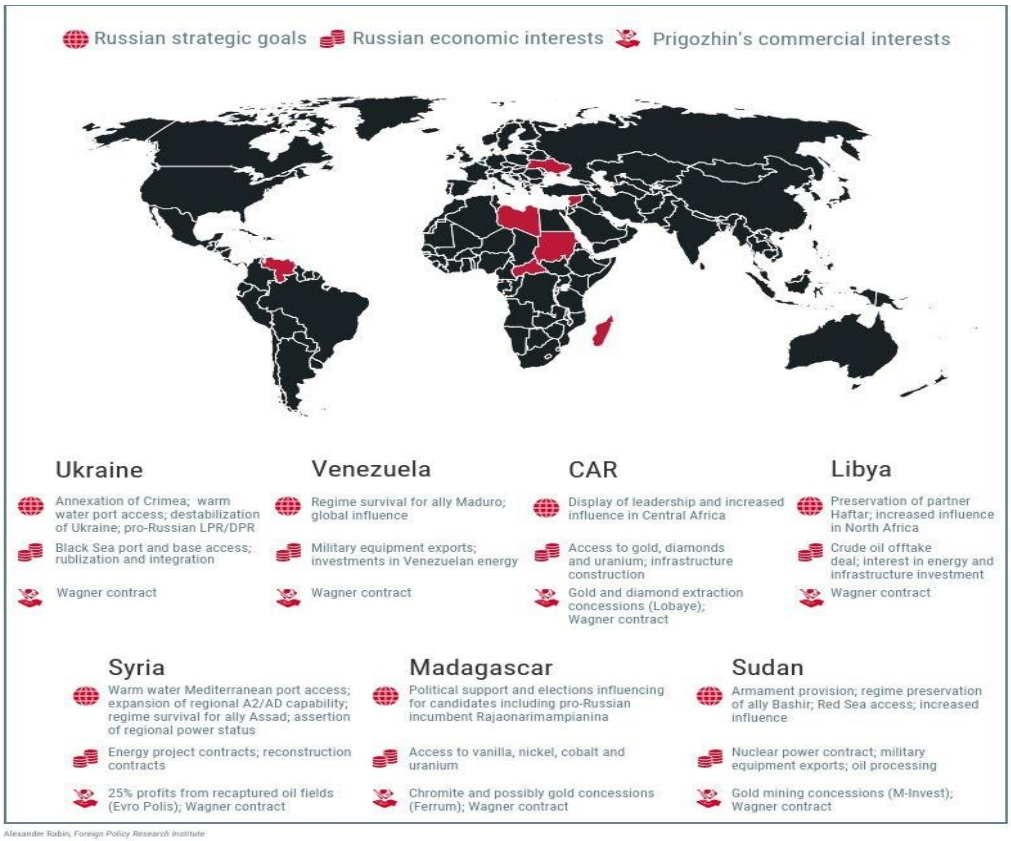

المصدر: كوتلوهان غوروجو، آرزو بونياد، المرجع السابق، ص204.

وقد عملت شركة فاغنر بالسنوات الأخيرة على تنفيذ مجموعةٍ من العمليات العسكرية الخاصة في بعض مناطق العالم بما يتناسب والمصالح الجيو–استراتيجية الروسية، ولعلّ أبرزها هو إقدامها على قلب العديد من الأنظمة في إفريقيا خصوصاً في منطقة الساحل الإفريقي ما أدى إلى تقليص النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة وعلى وجه التحديد قبيل مباشرة روسيا لعمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا في فيفري 2022، حيث أرادت روسيا بذلك السيطرة على مكامن ومعابر الطاقة في هذه المنطقة التي من شأنها أن تجعل أوروبا تتخلى عن الغاز الروسي كردّ فعلٍ على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وبهذا تكون روسيا قد ضربت عصفورين بحجرٍ واحد؛ من ناحية تضمن استمرار هيمنتها على أوروبا في مجال الغاز، ومن ناحيةٍ أخرى توسّع انتشارها العسكري في بقية مناطق العالم على حساب النفوذ الغربي.

في هذا الصدد لا ينبغي أن نفوّت الإشارة إلى نقطةٍ مهمةٍ تتعلّق بالاستعانة بالمرتزقة لتنفيذ أهداف معينة، حيث في السابق أوردنا كلام لميكيافيلي يحذّر فيه من الاستعانة بالمرتزقة في حماية الدولة وهذا أمرٌ لا نختلف معه فيه. لكن من ناحيةٍ أخرى قد تكون قوات المرتزقة مفيدةً إذا ما تمّ الاستعانة بها في تنفيذ أجندات خارجية مثلما تفعل روسيا، إذ أنّ ذلك قد يساعد في تقليص الضغط على الدولة التي تستعين بالمرتزقة في حال حدوث تجاوزات معينة إذ في أغلب الأحيان تكون أنشطة مثل هذه القوّات غير رسمية، أضف إلى أنّ الدولة التي تتعرض لاتهامات بدعم مثل هذه الأنشطة يسهل عليها التنصل منها ونفي دعمها وارتباطها الكامل بها، تماماً مثلما يحدث مع الجواسيس عند القبض عليهم.

على صعيد المناورات العسكرية؛ فقد قامت روسيا بعديد المناورات خصوصاً في الفترة بين عامي 2015 - 2016 كانت في معظمها ردود فعلٍ على مناورات قامت بها دول حلف الشمال الأطلسي، فقد قامت روسيا بإطلاق قاذفات بتاريخ 18 مارس من عام 2015 من طراز S43 و-SU 27 إلى إقليم كالينغراد في البلطيق بعد أن قطعت مسافة 2500 كلم واستمرّت لمدة 50 ساعة في الجو لتكشف عن مدى قدرة المطاولة الجوية للقاذفات الجوية الروسية، فضلاً عن إجراءات الفحص المفاجئ لقوات الأسطول الشمالي البحرية إلى غاية 21 مارس 2015، وهذا رداً على مناورات عسكرية بحرية وبرية قامت بها دول حلف الشمال الأطلسي في البحر الأسود في 10 مارس 2015 بهدف تطوير المهارات البحرية في مجال الدفاع الجوي ومكافحة الغواصات ومواجهة قوات السواحل كخطوةٍ أمريكية لطمأنة حلفائها بالتزاماتها الدفاعية، بالإضافة إلى مناوراتٍ أخرى كانت تقوم بها دول حلف الشمال الأطلسي في ذات الوقت ببحر البلطيق والتي عُرِفَتْ بإسم (أتلانتيك ريزولف)[1].

[1]- محمود سالم السامرائي، المرجع السابق، ص - ص(143 - 146).

قامت روسيا أيضا بمناورات في المحيط الأطلسي بتاريخ 24 جوان 2015 عقب سلسلة مناورات التي قامت بها دول حلف الشمال الأطلسي في نفس الشهر، ويمكن اعتبار المناورات الروسية في المحيط الأطلسي رسالة قوية للولايات المتحدة خصوصاً بعد إعلان وزير الدفاع الأمريكي بتاريخ 23 مارس 2015 عزم الولايات المتحدة إرسال 250 دبابة ومعدّات ومركبات عسكرية إلى دول البلطيق و750 جندي إلى إستونيا ولاتفيا وليتوانيا[1]

وبالتالي يمكن القول أنّ الانتشار العسكري الروسي شهد تعاظماً في العقد الثاني من القرن الـ21م مقارنةً بالعقد الأوّل، وهذا بسبب مشاريع الإصلاح التي ساهمت في تحديث وتقوية المؤسّسة العسكرية الروسية ما ساهم في زيادة فعالية وأداء الجيش الروسي، وهو ما انعكس إيجابًا على الدور الاستراتيجي لروسيا سيما منذ عودة فلاديمير بوتين غير المحبب لدى الديمقراطيين في أمريكا إلى سدّة الحكم خلفاً لديمتري ميدفيدف، وهو ما دفع بإدارة باراك أوباما إلى انتهاج استراتيجية تستند إلى وسائل القوّة الناعمة والذكية من أجل احتواء هذا الدور الذي من شأنه أن يخلق مشاكل لمكانة الولايات المتحدة العالمية التي كان أوباما يسعى إلى استعادتها، خاصةً بعد الانتكاسات التي تعرّضت لها بسبب السياسات الخاطئة لإدارة بوش الإبن إضافةً إلى تبعات الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

[1]- محمود سالم السامرائي، المرجع السابق، ص - ص(143 - 146).

خلاصة الفصل:

بعد أن تمّ التطرّق في هذا الفصل إلى مجموعةٍ من المؤشّرات العسكرية المتعلقة بروسيا بغية استنباط أثرها على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية حيال روسيا على مدى الفترة الزمنية التي يغطيها الموضوع، فقد تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج على النحو الآتي:

- العقيدة العسكرية الروسية تعتبر أحد أهم المؤشّرات العسكرية المهمّة التي يجب إيلاؤها أهميةً كبيرةً عند دراسة الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، على اعتبار أنّ العقيدة العسكرية في روسيا هي معيار رئيسي في تحديد طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا.
- شهدت العقيدة العسكرية الروسية تطورات كبيرة منذ بداية القرن الـ21م حيث كان هدفها الرئيسي؛ إعادة تأهيل قوّة ودور القوّات المسلحة الروسية خصوصاً في ظلِّ الاستراتيجية الأمريكية التي إستمرّت في تحييد روسيا وتطويقها عبر توسيع مظلتها الأمنية ممثّلةً في حلف الشمال الأطلسي على طول الحدود الروسية. وهو ما جعل جميع وثائق العقيدة العسكرية الروسية لعام 2000 و2010 و2014 تصف حلف الناتو كتهديدٍ أمني، ناهيك عن تخلّيها على نهج التعاون مع حلف الشمال الأطلسي في عقيدة عام 2014 وتعويضه بالتعاون مع منظّماتٍ أخرى على غرار منظّمة شنغهاي ومنظّمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا؛
- من بين أهم ما تمّ التوصل إليه عند دراسة وثائق العقيدة العسكرية الروسية منذ عام 2000 وإلى غاية عام 2014؛ هو دور النخب الحاكمة في روسيا في تحديد الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، فعلى الرّغم من أنّ مضمون وثائق العقيدة العسكرية الروسية لم يتغير؛ إلاّ أنّه كان هناك اختلاف في التعامل الأمريكي مع روسيا بين الفترة التي كان فيها ديمتري ميدفيدف رئيساً، والفترة التي عاد فيها بوتين إلى سدّة الحكم. بحيث شهدت العلاقات بين الدولتين في فترة

ميدفيدف نوعاً من **الاستقرار الاستراتيجي** مقارنةً بالفترة التالية عندما عاد بوتين إلى حكم روسيا منذ عام 2012، حيث سادت أجواء التوتر في العلاقات بين الدولتين، وهذا ما يشير إلى عدم رضى النخب الحاكمة في الولايات المتحدة القادمة عن الحزب الديمقراطي على شخص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سواءً بالمقارنة مع فترة إدارة بوش الإبن أو حتى مع إدارة دونالد ترامب الجمهوريتين؛

- منذُ وصول فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم في روسيا عام 2000 خلفاً لبوريس يلتسن عمل على ردِّ الاعتبار للمؤسّسة العسكرية في روسيا، وهذا ما انعكس على مؤشّر الانفاق العسكري الذي بدأ يشهد تحسّناً بدايةً من عام 2000، إلاّ أنّ هذا التحسن لم ينعكس على قوّة وأداء وفعالية الجيش الروسي الذي عانى خسائر فادحة في حرب الخمسة أيّام مع جورجيا عام 2008، ما أجبر روسيا على مباشرة إصلاحاتٍ عسكريةٍ بغية تطوير وتحديث المؤسّسة العسكرية.
- كانت بداية العقد الثاني من القرن الـ21م بداية عهد جديد بالنسبة للمؤسّسة العسكرية الروسية وللأداء الاستراتيجي لروسيا، فقد أدّى الارتفاع الكبير في مؤشّر الإنفاق العسكري بالتزامن مع حزمة الإصلاحات التي أعلنتها روسيا عقب الحرب الروسية – الجورجية بإشراف وزيري الدفاع أناتولي سيرديوكوف ومن بعده سيرجي شويغو الرّامية إلى تحديث المؤسّسة العسكرية وزيادة فعاليتها وأدائِها. وهو ما كان له أثراً إيجابياً على الانتشار العسكري لروسيا وأدائها الاستراتيجي في العديد من القضايا والملفّات الإقليمية والدولية على غرار الأزمة السورية سنة 2011 والأزمة الأوكرانية سنة 2014 عقب ضمّها لشبه جزيرة القرم، ولعلّ إقدام الولايات المتحدة على فرض عقوباتٍ على روسيا والتي كان قطاع الدفاع من بين القطاعات المستهدفة فيها هو خير دليلٍ على التطوّر الملحوظ في المؤسّسة العسكرية الروسية والدور الاستراتيجي لروسيا على الساحة

العالمية. وقد أثّرت هذه العقوبات على مؤشّر الإنفاق العسكري الذي انخفض منذ بداية سنة 2015، والذي يمكن اعتباره أحد أسباب إيقاف روسيا لعملياتها العسكرية في سوريا عام 2016 وتحوّلها للعمل السياسي في إطار ما يعرف بمسار أستانة؛

- وبما أنّ الانتشار العسكري لأيّ دولةٍ يرتبط بدرجةٍ قوّة مؤسّستها العسكرية، فإنّ روسيا ونظراً للتطوّر الذي شهدته مؤسّستها العسكرية قد عملت على توسيع انتشارها العسكري في عديد مناطق العالم خصوصاً في العقد الثاني من القرن الـ21م. بحيث قامت بنشر قواتها في معظم قارات العالم سواءً كان ذلك عن طريق قواتٍ عسكريةٍ رسميةٍ أو قوّاتٍ غير رسميةٍ كقوّات مرتزقة الفاغنر التي تمارس نشاطها في خمس قارات، إضافةً إلى نشر روسيا لمعدّاتها وقوّاتها العسكرية في منطقة القطب الشمالي تماشياً والعقيدة العسكرية الروسية لعام 2014 التي أعادت الإهتمام بهذه المنطقة في سابقة تاريخية، حيث غابت هذه المنطقة عن وثائق العقيدة الروسية منذ تفكّك الاتحاد السوفيتي، وهي من بين المؤشّراتٌ التي يمكن الاستناد إليها لتبرير تغيُّر نهج الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع روسيا في ظلِّ إدارة باراك أوباما مقارنةً بسلفه جورج بوش الإبن.

وبالتالي في ختام هذا الفصل يمكن القول أنّ العامل العسكري يلعب دوره هو الآخر في تحديد معالم الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، حيث إنّ أيّ تغيرٍ على مستوى مؤشّرٍ من المؤشّرات العسكرية من شأنه أن ينعكس على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، ومنه بإمكانه أن يؤثر على مكانة الأخيرة في الاستراتيجية الأمريكية. إلّا أنّ هذا العامل يتأثر بعامل آخر جدٌّ مهم وهو العامل الإقتصادي وعلى وجه التحديد عامل الطاقة الذي لم ينعكس فقط على قوّة وأنشطة روسيا العسكرية، بل كذلك حتى على دورها الاستراتيجي، حيث تحوّل إلى أحد الأذرع الرئيسية بالنسبة لروسيا لتحقيق أهدافها الجيو–استراتيجية العالمية، حتى إنّ عامل الطاقة وإن صحّ التعبير يعادل في قوته بالنسبة

لروسيا قوّة السلاح النووي، حيث أصبحت تستعمله كورقةٍ ضاغطة لا سيما على الدول التي تشهد تبعيةً مطلقةً لروسيا في هذا المجال وعلى وجه الخصوص دول الإتحاد الأوروبي.

وسنعمل في الفصل القادم على التطرّق بالتفصيل إلى عامل الطاقة من أجل استنباط دور هذا العامل في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا في فترة حكم كلٍ من الجمهوري جورج بوش الإبن والديمقراطي باراك أوباما، وبالتالي تحديد ما إذا كان لهذا العامل أثر في تحديد مكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية.

الفصـــــــــل الـــــــرابع:

أثر عامل الطاقة على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا

(2016-2001)

تمهيد:

تمّ تخصيص هذا الفصل للبحث في متغير الطاقة، حيث سيتمُّ معاينة أثر سياسات الطاقة الروسية على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، وذلك لمعرفة ما إذا كان هذا المتغير يلعب دوراً في التأثير على مكانة روسيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يحرّكها في استراتيجيتها العالمية هدفٌ رئيسيٌ واحد وهو الحفاظ على مكانتها العالمية كقوّةٍ عظمى وقائدةٍ للمنظومة الدولية التي وجدت نفسها على رأسها منذ تفكّك الاتحاد السوفيتي، الذي دخلت معه في صراع ثنائي طيلة نصف قرن من الزمان.

وفي ضوء هذه المعطيات الأولية فقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية؛ حيث يتطرّق المبحث الأوّل إلى الجانب المفاهيمي للطاقة من حيث تعريف المفهوم وكذا أهم مصادر الطاقة بنوعيها المتجدّدة وغير المتجدّدة (الأحفورية). بينما المبحث الثاني يتطرّق إلى الأمن الطاقوي وفق المنظور الأمريكي (باعتبار الولايات المتحدة من كبار المستوردين للطاقة)، وكذا وفق المنظور الروسي (على إعتبار أنّ روسيا من كبار المصدرين للطاقة) دون تناسي الوقوف على مفهوم الأمن الطاقوي.

بينما المبحث الثالث والأخير فقد خُصّص لسياسات الطاقة الروسية لا سيما منذ مطلع القرن الـ21م تزامناً مع وصول فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم، والذي اتجه نحو إحداث إصلاحاتٍ في عديد القطاعات وعلى وجه التحديد قطاع الطاقة باعتباره شريان الاقتصاد الروسي. وعليه سيتمُّ رصد ما إذا كان هناك أثرُ أو انعكاس لسياسات الطاقة الروسية على رؤية النخب الحاكمة في الولايات المتحدة، وكذا طبيعة استراتيجية الولايات المتحدة تجاه روسيا سواء في فترة إدارة الجمهوري بوش الإبن أو إدارة الديمقراطي باراك أوباما.

المبحث الأوّل: مفهوم الطاقة

قبل التطرق إلى دور عامل الطاقة في تحديد الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا، وجب أوّلاً التطرّق إلى الجانب المفاهيمي للطاقة، من أجل ذلك تمّ تخصيص هذا المبحث للجانب المفاهيمي لمتغيّر الطاقة وهذا من خلال مطلبين؛ الأوّل يتطرّق إلى تعريف الطاقة، بينما الثاني تمّ تخصيصه للحديث عن أهمّ مصادر الطاقة.

المطلب الأوّل: تعريف الطاقة

عند التطرّق إلى أي مصطلح وجب لزاماً وقبل تعريفة إيراد الأصل اللغوي له، فبالنسبة للطاقة فهي كلمة ذات أصل لاتيني **Energia** ويوناني **Energeia**؛ وهي تعني "قوى فيزيائية تسمح بالحركة والإطاقة هي القدرة على الشيء ونقول طاقه وأطاقه والاسم الطاقة"[1].

وهناك العديد من التعاريف المقدّمة للطاقة كمفهوم من بينها تعريف معجم الوسيط بأنّها؛ كلُّ ما يستطيع الانسان أن يفعله بمشقّة، أمّا في الجانب الفيزيائي تُعرّف الطاقة على أنّها القدرة التي يكتسبها الجسم من جرّاء حركته وكذلك مقدرة الجسم أداء شغلٍ بسببه[2].

كما تمّ تعريف الطاقة على أنّها:" مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي، وتُعرّف أيضا بالإنجليزية **Enery** على أنّها: "القدرة التي تمتلكها المادة لإعطاء قوى قادرة على إنجاز عملٍ معين،

[1]– الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، (بيروت: مؤسّسة الرسالة، 1998، الطبعة 6)، ص906.

[2]– معجم اللغة العربية، **معجم الوسيط**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص155.

كما أنّها المقدرة التي يمتلكها نظام ما لإنتاج الفاعلية أو النشاط الخارجي، وهي الكيان المجرّد الذي لا يُعْرَفُ إلاّ من خلال تحوّلاته"[1].

هناك من يعرّفها أيضاً على أنّها: "قدرة المادة على إعطاء قوّةٍ قادرةٍ على إنجاز عمل معين، أو هي كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارةٍ أو شكل حركةٍ ميكانيكيةٍ أو كطاقة ربط في أنووية الذرة بين البروتون والنيترون"[2]. وفي تعريفٍ آخر هي: "كمية فيزيائية يتمُّ التعبير عنها بوحدة الجول في النظام العالمي للوحدات"[3].

يُلاحظ عند التدقيق في التعاريف التي تمّ إيرادها بخصوص الطاقة أنّها جميعاً تتفق بكونها كل ما يساهم في توليد نشاط للقيام بعمل معين، وهذا لا يختلف كثيراً عمّا ورد في القرءان الكريم، حيث هناك آيات في الكتاب الكريم أشارت إلى الطاقة ومن ذاك قوله تعالي في محكم تنزيله: **قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ [البقرة 249]**[4]، أي ليس لنا القوّة على القتال. كما ورد ذِكْرٌ للطاقة في موضعٍ آخر من نفس السورة حيث يقول الله عزّ وجل: **رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ [البقرة 286]**[5]، وفي معنى الآية أي لا تجعلنا نفعلُ ما ليس لنا القوّة على فعله وهناك تقترن القوّة بالنشاط والحركة، وبالتالي فإنّ الطاقة هي "قوّة محركة".

---

[1]– شريفة كلاع، "انهيار أسعار النفط وتحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية"، **مجلّة مدارات سياسية**، (العدد3، ديسمبر 2017)، ص196.

[2]– فلاق علي، سالمي رشيد، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة– مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/xVead، يوم: 2020/08/12، على الساعة: 13:00.

[3]– شريفة كلاع، المرجع السابق، ص196.

[4]– القرءان الكريم، سورة البقرة، الآية 249.

[5]– القرءان الكريم، سورة البقرة، الآية 286.

ومن خلال ما تمّ إيراده من تعاريف للطاقة يمكن القول كتعريف إجرائي بسيط أنّ الطاقة هي: **"القوّة التي تساعد على الانتقال من فعل السكون إلى فعل الحركة"**.

المطلب الثاني: مصادر الطاقة

بالحديث عن مصادر الطاقة فإنّ معظم المراجع والمصادر العلمية تقسّم الطاقة المستخدمة حالياً إلى مصدرين رئيسيين هما: مصادر غير متجدّدة (ناضبة) مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي، وهناك مصادر طاقة متجدّدة (غير ناضبة)، ويتمُّ الحصول عليها عن طريق الموارد الطبيعية مثل الشمس والرياح والمياه.

1/ مصادر الطاقة غير المتجدّدة (الوقود الأحفوري): ويتمّ توصيف هذا النوع من مصادر الطاقة بالطاقة غير المتجدّدة كونها تعتبر ناضبة، بحيث أنّها تكون عرضةً للنفاذ مع مرور الزمن عبر زيادة استهلاكها، وهي ناتجة من الطبيعة وتتميز إضافةً إلى كونها موارد ناضبة بأنّها ذات انعكاسات سلبية على البيئة كونها تتسبّب في تلوثها، وتتميز بكثرة استعمالها في العالم وهي ثلاثة أنواع: الفحم- البترول- الغاز الطبيعي[1].

أ- **الفحم:** ظهرت أهمية الفحم الحجري كمصدرٍ للوقود في عصر الثورة الصناعية بأوروبا الغربية ومنها انتشر استعماله في أماكن أخرى[2]، وممّا يمتاز به الفحم؛ كونه غير مكلفٍ وعادةً ما يكون مصحوب بكثير من الدخان والروائح غير المقبولة، وهناك أنواع كثيرة من الفحم وتختلف درجة جودته من مكان إلى

[1]- كسيرة سمير، عادل مستوي، "الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر- رؤية تحليلية آنية ومستقبلية-"، **مجلّة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، (العدد 14، 2015)، ص149.

[2]- المرجع نفسه.

آخر: الفحم الصلب – الفحم اللّين[1]، وترجع بدايات استخدام الفحم إلى الصين حيث تمّ استخراجه من منجم ""فون–شون" شمال الصين، إلاّ أنّهم كانوا يعتقدون بأنّه ليس سوى حجارة تم حرقها[2].

ب– البترول: البترول كمصطلح هو من أصل يوناني وهو مشتق من كلمتين هما: **Petra** وتعني الصخرة و**Oleum** التي تعني الزيت أي الزيت الصخري. وهو مادة عضوية ناتجة عن تحلّل وتفكّك مختلف المواد العضوية الموجودة في باطن الأرض نتيجة الحرارة والضغوط الموجودة[3]. ويستخدم البترول ومشتقّاته كوقود للمحركات وكزيوت، وكمصدرٍ للمواد الخام اللازمة لتصنيع الكيماويات المتنوّعة المطلوبة في الصناعات المختلفة، ويعود أوّل اكتشاف تنقيبي للبترول إلى سنة 1859 في ولاية بنسلفانيا الأمريكية.[4] ويعتبر البترول واحداً من أهم الثروات الطبيعية المتنافس عليها من قبل الدول، وعلى الرغم من تعاظم الإهتمام العالمي بمصادر الطاقة الصديقة للبيئة؛ إلا أنّ أهمية هذا المورد كمصدر حيوي للطاقة لم تتراجع.

ج– الغاز الطبيعي: هو خليط من الغازات القابلة للاحتراق مثل الميتان والإيثان والبروتان، وهو عديم اللّون والشكل والرائحة وهو أخفُّ وزناً من الهواء، وفي أغلب الأحيان يكون مكان تواجده بالقرب من البترول تحت سطح الأرض، ويتمُّ نقله في أنابيب حتى مناطق التخزين؛ إلاّ أنّه يُخْلَطُ بمادة كيمياوية تعطيه رائحة نفّاذة تشبه رائحة البيض الفاسد بغرض التعرف عليه عند حدوث تسرّب من أجل منع الحرائق، وهو يعتبر وقوداً نظيفاً مقارنةً مع البترول والفحم – للإشارة هذه الخاصية جعلته محلّ تنافسٍ

[1]– جميعي أسماء، "الطاقة المتجددة في الجزائر كبديل لحماية البيئة ورفع عجلة التنمية المستدامة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل مع الإشارة إلى مشروع الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير نموذجاً"، **مجلّة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة**، (العدد02، أفريل 2020)، ص 270.

[2]– محمد مصطفى محمد الخياط، **الطاقة: مصادرها– أنواعها – إستخداماتها**، (القاهرة: د.د.ن، 2006)، ص36.

[3]– كسيرة سمير، عادل مستوي، المرجع السابق، ص 149.

[4] - X. Normand, **Leçons sommaires sur l'industrie du raffinage du pétrole**, (Paris :Tome I, Sté des Editions Technip, 1977), p3.

وصراعٍ في الوقت الراهن– وتعود بدايات استخدامه كموردٍ مهمٍ للطاقة إلى سنة 1929 وذلك بمدِّ أوّلِ خطِّ أنابيب رئيسي للغاز بالولايات المتحدة الأمريكية من ولاية تكساس إلى شيكاغو.[1]

وفي السنوات الأخيرة مع تعاظم الطلب العالمي على الطاقة أصبح الغاز الطبيعي يحتلُّ مكانة جيو–استراتيجية كبيرة في أجندات القوى الكبرى، حيث أصبح يُستخدم كسلاح للتأثير على السياسات العالمية والتأثير على موازين القوى من قبل الدول المصدرة مثلما تفعل روسيا تجاه الدول المستوردة مثل دول الاتحاد الأوروبي من أجل إجبارها على تنفيذ سياسات معينة أو العدول عن تنفيذها. ومما يُلاحظ حالياً على الساحة العالمية خصوصاً في ظلّ احتدام الصراع بين روسيا والغرب والموقع الذي يحتلّه الغاز الطبيعي في ظلِّ هذا الصراع يمكن القول أنه إن كُتِبَ لنظام دولي جديد الظهور؛ فسيكون للغاز الطبيعي دور كبير في ذلك.

2/ مصادر الطاقة المتجدّدة: وهي مصادر طاقة غير تقليدية يتمّ الحصول عليها عن طريق الموارد الطبيعية وهي طاقة لا تنفذ ولا تنضب وليس لها عمرٌ افتراضي من الناحية العلمية، وتتميّز بكونها صديقة للبيئة ولهذا السبب يُطْلَقُ عليها إسم "**الطاقة الخضراء**"[2]، كما تُعرّف على أنّها الطاقة التي يتكرّر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وقد عرّفتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بأنّها: "هي موارد الطاقة التي يتجدّد تدفّقها في الطبيعة ولا تنضب ولكنّها قد تكون محدودة"[3]، أمّا برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة فيعرّفها على أنّها: "عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزوناً أو ثابتاً ومحدوداً في

[1]– محمد مصطفى محمد الخياط، المرجع السابق، ص41.

[2]– سارة جدي، "واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر"، **مجلّة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، (المجلّد 10، العدد10، د.ت.ن)، ص3.

[3]– بن موسى محمد، "قراءة في استراتيجية التوجه نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال افريقيا"، **مجلّة اقتصاديات شمال إفريقيا**، (المجلّد 15، العدد21، 2019)، ص40.

الطبيعة، تتجدّد بصفةٍ دورية أسرع من وتيرة استهلاكها وتظهر في خمس أشكالٍ هي: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، طاقة باطن الأرض"[1].

أ- **الطاقة الشمسية:** هي من الطاقات النظيفة وغير الناضبة ويمكن تحويلها بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء، وقوّة محرّكة، وأشعّة الشمس هي عبارة عن أشعة كهرومغناطيسية وطيفها المرئي يشكّل 49% وغير المرئي كأشعّة فوق بنفسجية يشكّل 2 % والأشعة دون الحمراء 49%، وتستخدم الطاقة الشمسية: إمّا كطاقة حرارية شمسية أو طاقة كهربائية شمسية.[2]

ب- طاقة الرياح: تنبع من تحرّك مراوح عملاقة مثبّتة على أعمدة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء وهي الطاقة الكهربائية، وهذه المراوح ذات أذرع دوّارة تُحْمَلُ على عمودٍ تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية، فعند مرور الرياح على شفرات المراوح فإنّها تتسبّب في دورانها، وهذا الدوران يشغّل التوربينات فتنتج طاقة كهربائية[3]. وتتميّز بكونها أقلّ تكلفة من الطاقة الشمسية بحيث أنّها تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وغير معقّدة.[4]

---

[1]- أحمد ابراهيم عبد العال حسن، "الطاقة المتجدّدة والبديلة كمدخل للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، **المؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق – القانون والبيئة** - ، (جامعة طنطا، 23-24 أفريل 2018)، ص60.

[2]- مصطفاوي عايدة، "الطاقات المتجددة كبديل لمواجهة تهديدات الأمن البيئي"، **حوليات جامعة الجزائر 01**، (العدد 33، جوان 2019)، ص114.

[3]- زهرة عباس، نجوى بن عويدة، "الاستفادة من تجربة التحول الطاقوي الألمانية من أجل النهوض بقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر"، **مجلة دراسات اقتصادية**، (العدد38، أوت 2019)، ص372.

[4]- مصطفاوي عايدة، المرجع السابق، ص115.

ج- **الطاقة المائية:** يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدرٍ للطاقة إلى ما قبل إكتشاف الطاقة البخارية في القرن الـ18م، حيث كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الخشب، أمّا حالياً فيتمُّ استخدام المياه لتوليد الطاقة الكهربائية.[1]

د- **الطاقة الحرارية لجوف الأرض:** هذا النوع من الطاقة متوفّرٌ في العديد من بقاع الأرض وعلى بعد أمتار من سطح الأرض، وتتوفّر هذه الطاقة إمّا على شكل بخار حار أو ماء بدرجات حرارة تزيد عن 200 درجة مئوية[2]، ويعود تاريخ استخدام هذه الطاقة إلى بدايات القرن العشرين[3].

هـ- **طاقة الكتلة الحيوية:** وهي طاقة مستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، ويعتبر توليد الطاقة الكهربائية والحرارية وإنتاج الوقود من طاقة الكتلة الحيوية تحدياً كبيراً في نماذج الطاقة الحديثة[4]، ومكسباً بيئياً يساهم في التقليل من انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون، من خلال استغلال عملية تعفّن هذه المخلفات الحيوية وكبح تأثيرها على الغلاف الجوي وهذا باستخدامها كطاقة بديلة[5].

[1]- مصطفاوي عايدة، المرجع السابق، ص115.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- كسيرة سمير، عادل مستوي، المرجع السابق، ص151.

[4]- زهرة عباس، نجوى بن عويدة، المرجع السابق، ص372.

[5]- مصطفاوي عايدة، المرجع السابق، ص115.

المبحث الثاني: الأمن الطاقوي من المنظور الأمريكي والروسي

إنّ الاطّلاع على تعريف الأمن الطاقوي لكلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا يساعد على فهم سياسات الطاقة لكلا الدولتين، وعلى ضوء ذلك فهذا المبحث سيهتمُّ بالتطرق بشكلٍ مفصّلٍ إلى الأمن الطاقوي لكلا الدولتين ورؤيتهما وتعريفهما لأمن الطاقة حسب مقتضيات المصلحة القومية لكليهما، ولكن قبل ذلك سيتمُّ التطرّق إلى مفهوم أمن الطاقة باستحضار أهم التعاريف المقدّمة لهذا المفهوم وكذا متطلّبات تحقيق الأمن الطاقوي.

المطلب الأوّل: مفهوم أمن الطاقة

في هذا المطلب سيتمُّ التطرّق إلى أهم التعاريف التي تمّ من خلالها تبسيط مفهوم أمن الطاقة، إضافةً إلى متطلبات الأمن الطاقوي:

1/ تعريف أمن الطاقة: قبل التطرّق إلى أهمّ التعاريف المتعلقة بالأمن الطاقوي وجب الإشارة أولاً إلى أنّ هناك العديد من العوامل التي ساهمت في بروز الأمن الطاقوي من أهمّها[1]:

- رغبة العديد من الدول حديثة الاستقلال الحصول على سيادتها الكاملة على مواردها وحريتها في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها؛
- حدوث عدّة أزمات طاقوية وقعت في مناطق الانتاج والاستهلاك؛
- التغيّر الذي طرأ على مفهوم التهديدات مع بروز تهديدات جديدة ما دفع الباحثين إلى إعادة تعريف الأمن ما كان سبباً في ظهور الأمن الطاقوي؛

[1]– فاطمة أمحمدي، عبد الكريم كيبش، "الأمن الطاقوي مقاربة معرفية"، **المجلّة الجزائرية للأمن التنمية**، (المجلّد8، العدد 14، جانفي 2018)، ص57.

- تزايد الاستهلاك بسبب النمو الاقتصادي المتسارع خاصة للقوى الصاعدة كالصين والهند والبرازيل؛
- سياسات التخزين والمخزونات الاستراتيجية؛
- هجمات 11 سبتمبر 2001.

وفق المفهوم التقليدي لأمن الطاقة فإنّه يُعَرِّفُ أمن الطاقة باعتباره "أمن المعروض **Security of Supply** من خلال التركيز على توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار تكون ملائمة وفي متناول الجميع. وعند التدقيق في هذا التعريف يمكن ملاحظة أنّه يحصر أمن الطاقة في أمن المعروض والسبب في ذلك هو تجنب أزمات الطاقة **Energy Crisis** التي تعني نقص العرض من الطاقة ممّا يؤدّي إلى ارتفاع في الأسعار بشكلٍ يُهدّد الأمن القومي والاقتصادي للدولة- هنا وجب لزاماً الإشارة إلى أنّ الدولة التي يتمّ الحديث عنها هنا هي الدولة المستوردة للطاقة وليست المصدرة -، والأزمات الاقتصادية التي حدثت في القرن العشرين والتي كان سببها الرئيسي هو نقص الامدادات هي التي جعلت أمن الطاقة يرتبط بأمن المعروض[1].

وقد ساهمت التغيرات التي شهدها مفهومي الأمن والطاقة بعد نهاية الحرب الباردة في طرح تعريفاتٍ جديدةٍ لمفهوم "أمن الطاقة"، والتي تختلف عن المفهوم التقليدي الذي يحصر أمن الطاقة في أمن المعروض، وهذه التعريفات تختلف بين نظرة الدولة المستهلكة والدولة المنتجة، بل حتى على مستوى الدولة الواحدة، تبعاً لاختلاف سياساتها لتأمين إحتياجاتها من الطاقة[2]. فالدول الصناعية الكبرى المستوردة

[1]- عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2014)، ص46.

[2]- نفس المرجع، ص48.

للطاقة تعرّف أمن الطاقة من منطلق تجنب انقطاع امدادات الطاقة بالإضافة إلى تنويع المصادر وتأمين البنية التحتية للدول المنتجة للمساعدة في توصيل الطاقة إلى الأسواق الدولية، معتمدةً على التكنولوجيا في تقليل الاستهلاك، بينما الدول المنتجة فهي تُعَرِّفُ أمن الطاقة بأنّه: "الوصول إلى أسعار مقبولة في سوق الطاقة العالمي ووجود أسواق مستهلكة وتطوير البنى التحتية للمنشآت النفطية"[1].

والملاحظة التي يمكن تسجيلها هنا هو أنّ مفهوم أمن الطاقة خاضع في تعريفه لاعتبارات المصلحة، وذلك بأنّ كلّ دولة تُعَرِّفُهُ من منطلق مصلحتها القومية، وهذا ما جعل الدول المستهلكة تُعَرِّفُهْ من منطلق أمن المعروض وقلّة الأسعار، بينما الدول المنتجة تُعَرِّفُهْ من منطلق أمن الأسعار وذلك لأنّ أغلب هذه الدول المنتجة هي دول متخلفة، وجميع التعاريف الصادرة عن أهم الهيئات الدولية لأمن الطاقة تُعَرِّفُهْ في إطار ثنائية منتج – مستهلك.

ومن بين أهم هذه الهيئات الدولية هناك الوكالة الدولية للطاقة والتي جاء تأسيسها على إثر الأزمات النفطية لعامي 1973 و1979 التي أدّت إلى ارتفاع أسعار النفط حيث جاء تأسيس هذه الوكالة لضمان أمن الطاقة، وقد عَرّفَتْ أمن الطاقة على أنّه: "توافر مصادر الطاقة دون انقطاع وبسعر في المتناول"[2].

[1]– الموسوعة السياسية، "أمن الطاقة"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/vsLBV، يوم: 2020/08/14، على الساعة: 18:00.

[2]– وسام محمد، "تنافس اقليمي...كيف يعزز أمن الطاقة من الامن القومي المصري؟"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، (28 مارس 2018)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/UKVO4 ، يوم: 2020/08/14، على الساعة: 18:00.

أمّا البنك الدولي فقد عَرَّفَ أمن الطاقة على أنّه ضمان انتاج الدول للطاقة واستخدامها في ضوء توافرها بتكلفة معقولة من أجل تحقيق هدفين[1]:

- تسهيل النمو الاقتصادي الذي يقود إلى خفض مستويات الفقر؛
- التحسين المباشر لمستويات معيشة المواطنين للوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة؛

في حين عَرّفَتْ الأمم المتحدة أمن الطاقة سنة 1999 على أنّه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها امدادات الطاقة متوفّرة في كلِّ الأوقات، وبأشكالٍ متعددةٍ وبكميات كافية، وبأسعار مقبولة"[2].

وبالتالي فإنّ أمن الطاقة كما سبقت الإشارة يعد من المفاهيم التي لا يوجد إجماع حول تعريفها، نظراً لأنّ أمن الطاقة يرتبط بمصلحة كلّ دولة حسب حاجتها من الطاقة ووضعيتها في مجال الطاقة (مستوردة أو منتجة). وقد أشار أيضاً العديد من الباحثين إلى هذا الاختلاف والتضارب الموجود في تعريف أمن الطاقة، فعلى سبيل المثال يقول **يرغين دانيال Yergin Daniel**: "الكلُّ يؤيد أمن الطاقة...لكن هناك اختلاف كبير في تفسير معنى أمن الطاقة"، وحسب تعبير **لوشل Loschel** و**آل Al** فإنّ: " مصطلح إمدادات الطاقة أو أمن الطاقة باختصار يبدو مبهماً فعلاً"[3].

---

[1]– عمرو عبد العاطي، المرجع السابق، ص53.

[2]– الوليد أبو حنيفة، "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد"، المركز الديمقراطي العربي، (13 جانفي 2017)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/SSfrS، يوم: 2020/08/14، على الساعة: 18:00.

[3]– عبد القادر دندن، "الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا – شرق وجنوب شرق آسيا"، **أطروحة دكتوراه**، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012 – 2013)، ص45.

وعلى العموم أمن الطاقة يتم تعريفه وفق ثلاث مستويات[1]:

- **المستوى الأعلى UpStream:** ويتمثّل في تأمين عمليات التنقيب والانتاج؛
- **المستوى الأوسط Midstream:** ويتمثّل في تأمين خطوط نقل مصادر الطاقة سواء النفط أو الغاز؛
- **المستوى الأدنى Downstream:** ويتضمن تأمين وضمان عمليات النقل والتوزيع الآمن لمصادر الطاقة، إضافةً إلى الاستثمار وصيانة محطّات التكرير وشبكات النقل والتوزيع وإمكانية التخزين، علاوةً على الأطر القانونية والتنظيمية.

2/ متطلبات الأمن الطاقوي: يحتلُّ الأمن الطاقوي مكانة مهمة في استراتيجيات الدول، وقد تعاظمت مكانته في القرن الـ21م بأن أصبح محوراً للصراع والتنافس بين القوى العظمى. أضف إلى أنّ الطاقة أصبحت وقود للأزمات التي يشهدها العالم حالياً مثل الأزمة السورية، والأزمة الليبية، والأزمة الأوكرانية وأزماتٍ أخرى في مختلف أصقاع العالم. ويرتكز الأمن الطاقوي على مجموعة من المتطلبات أهمّها ما يلي[2]:

- التكنولوجيا: تعتبر ضرورية من أجل من أجل استخراج أكبر قدرٍ من الطاقة وزيادة الإنتاج خصوصاً في مجال الطاقات الجديدة (المصادر غير الأحفورية للطاقة)؛

[1]– أحمد زكرياء الباسوسي، "تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق المتوسط"، **أطروحة دكتوراه**، (قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018)، ص23.

[2]– رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل، "الاستثمار في الطاقات المتجددة ومتطلبات تحقيق الأمن الطاقوي: الاستفادة من التجربة الأمريكية والاشارة لحالة الجزائر"، **أبحاث اقتصادية وادارية**، (العدد21، جوان 2017)، ص115.

- الإرادة السياسية: لتحقيق الأمن الطاقوي يجب وضع برامج دقيقة والمتابعة المستمرّة لهذه البرامج، ولا يتحقّق ذلك إلاّ بتوافر إرادة سياسية؛
- الاستثمار: يجب استثمار مبالغ ضخمة في مجال الطاقة بمختلف أنواعها في البحث والتطوير من أجل الوصول إلى نتائج إيجابية متوسطة وطويلة المدى.

المطلب الثاني: أمن الطاقة من المنظور الأمريكي

يعتبر أمن الطاقة من أهمّ القضايا الجوهرية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت أحد المحاور الرئيسية في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي. وهذا ما يتضح عند إلقاء نظرة على محاور وثائق استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، وقد تعاظمت مكانة الطاقة في أجندات النخب الحاكمة بالولايات المتحدة لا سيما منذ مطلع القرن الـ21م، وذلك نظراً للعلاقة التي أصبحت تربطه بفرص الهيمنة العالمية التي اتجهت أمريكا إلى بسطها منذ نهاية الحرب الباردة، وعلى هذا الأساس سيتمُّ في هذا المطلب دراسة الأمن الطاقوي من المنظور الأمريكي عبر عنصرين رئيسيين:

- تطوّر الاهتمام الأمريكي بأمن الطاقة؛
- المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة.

1/ تطوّر الاهتمام الأمريكي بأمن الطاقة: تعد مسألة تأمين مصادر الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من كبار المستوردين لها؛ من المسائل الجوهرية ضمن أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا يرجع للعديد من الاعتبارات العسكرية والاعتبارات ذات العلاقة بفرص الهيمنة التي بدأت تظهر إلى العلن منذ بدايات القرن الـ21م. بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تتعلق بمخزونها النفطي، فقد ظهرت مجموعة من الدراسات التي تتنبأ بقرب نفاذ الاحتياطات النفطية الأمريكية، فعلى سبيل المثال تنبأ

عام 1885 المسح الجيولوجي الأمريكي **U.S. Geological Survey** بقرب نفاذ النفط في كاليفورنيا، وفي عام 1914 تنبّأ مكتب التعدين الأمريكي بأنّ الانتاج المحلي من النفط سيكون كافياً لمدّة 10 سنوات فقط[1].

وفي تقريرٍ صادرٍ عن نادي روما عام 1972 بعنوان "حدود النمو" أشار إلى أنّ المتبقي من النفط في العالم هو 550 بليون برميل والذي سينفذ بحلول عام 1990. كما أشارت التوقعات إلى أنّ الإنتاج من خارج الأوبك سوف ينخفض بمعدل 3.6 ملايين برميل أو 13%، بدلاً من ذلك فإنّ الإنتاج من خارج الأوبك ارتفع بمعدل 4 مليون برميل يوميا أو نحو 15%. وعليه تكون جلُّ هذه التنبؤات قد عزّزت من مخاوف الدول الكبرى بخصوص أمنها الطاقوي وزادت من رغبتها في البحث بل والسيطرة على موارد الطاقة الخارجية سيما بالقرن العشرين[2]، والذي جعل من النفط مادة تنافسية بين القوى الكبرى آنذاك، ويتلخص هذا في الكلام الذي قاله الرئيس الأمريكي **كالفين كوليدج Calvin Coolidge** سنة 1924 حيث قال: "إنّ تفوق الأمم يمكن أن يُقَرَّرَ بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته"، بدوره أيضاً فإنّ الرئيس الأمريكي نيكسون ربط بين فكرة الهيمنة العالمية والسيطرة على مصادر النفط حيث قال عام 1983: "أصبحت الآن مسألة من يسيطر على الخليج العربي والشرق الأوسط لما فيها من النفط تشكّل مفتاحاً للسيطرة على العالم"[3].

---

[1]- خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)، ص69.

[2]- نفس المرجع، ص70.

[3]- وهبي زكرياء، "التنافس الدولي حول الطاقة النفطية في أفريقيا دراسة حالة التنافس الأمريكي – الصيني 2010-2020"، **أطروحة الدكتوراه**، (تخصص دراسات استراتيجية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2018-2019)، ص. ص(185.188).

وقد زاد الاهتمام الأمريكي بالطاقة منذ بداية عام 1973، على وقع الصدمة النفطية الأولى "أثناء حرب أكتوبر"، حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية حجم التهديد الذي قد يُلحقه بها اعتمادها على نفس مصادر الطاقة، بعدما فرضت الدول العربية حظراً نفطياً على الدول الداعمة لإسرائيل. ومن أجل تقليل المخاطر عملت إدارة نيكسون على تطوير مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق "استقلال الطاقة" في البلاد، وقد أصبحت فكرة تقييد استيراد المحروقات من الدول التي تتعارض مواقفها على الساحة الدولية مع المصالح الوطنية للولايات المتحدة يظل أحد الأهداف الأساسية لسياسة الطاقة الأمريكية[1]. وقد صرّح الرئيس الأمريكي نيكسون على إثر هذه الأزمة قائلاً: "إنّ من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن يُرْفَعَ هذا الحظر فالأمران متلازمان، وما يحدث في قطاع يؤثّر حتماً في قطاع آخر، وإنّي على يقين أنّ التقدّم الذي نظلُّ نحرزه على جبهة السلام في الشرق الأوسط سوف يساهم مساهمةً فعّالةً وجادةً في منع مثل هذا الحظر النفطي الجديد"[2].

كما تعتبر الأداة العسكرية من بين أهمِّ الأدوات التي عملت و-لاتزال- الولايات المتحدة توظّفها لمنع وقوع أيٍّ من المناطق التي تعتبر مصدراً للطاقة بالنسبة لها تحت سيطرة أيّة دولة منافسة، وهذا ما يتضح من خلال الدراسة التي نشرتها فورتوشون الأمريكية في ماي 1979 بعنوان التدخل العسكري في منابع النفط جاء فيها كل من **براون Harold Brown** وزير الدفاع وبريجينسكي مساعد مكتب الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي أنّ: "الولايات المتحدة ستتخذ الخطوات من بينها استخدام القوّات العسكرية الأمريكية لحماية مصالحها". بينما في عهد الرئيس كارتر ذكرت صحيفة نيويورك تايمز عام 1980 بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان أنّ الرئيس كارتر قال: "إنّ محاولة أي قوّة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج

[1] - Н.А. Бирюкова, " ОТ «НЕЗАВИСИМОСТИ» К «ДОМИНИРОВАНИЮ»: СРАВНИТЕЛЬНЫЙ АНАЛИЗ ЭНЕРГЕТИЧЕСКОЙ ПОЛИТИКИ АДМИНИСТРАЦИЙ Б. ОБАМЫ И Д. ТРАМПА", **Международные отношения и мировая политика**, (№ 4, 2017), с 145.

[2] – وهبي زكرياء، المرجع السابق، ص188.

تعتبر بمثابة اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف تردع بأيّ وسيلة ضرورية بما في ذلك القوّة العسكرية"[1].

فكرة التخلي عن مصادر الطاقة الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكثر من ضرورية لا سيما مع مطلع القرن الـ21م، نتيجةً للتداعيات الاقتصادية والمالية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 وفي مقدمتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، الأمر الذي أدّى إلى تنامي العجز الأمريكي بسبب الارتفاع المهول في فاتورة الواردات الأمريكية في مجال الطاقة، خاصةً بعد زيادة أسعار النفط إلى قرابة 150 دولار للبرميل، ما أدّى إلى خلق تحدّي لدى صناع القرار الأمريكيين من أجل تحقيق الاكتفاء في الطاقة والاستغناء عن الواردات من الخارج تماماً[2].

ومن هذا المنطلق اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو اتباع سياسات جديدة في مجال الطاقة منها؛ تشجيع التقنيات الحديثة لاستخراج النفط والغاز الطبيعي والغاز الصخري، والحث على إكتشاف حقول نفط جديدة داخل الولايات المتحدة، ورفع الحظر عن بعض المحميات، ومنح مناطق كبيرة للاستكشافات والتي كانت ممنوعة فيها عمليات الاكتشاف مثل خليج المكسيك وبالقرب من كاليفورنيا، إضافةً إلى تكثيف الإنتاج من محميات ألاسكا ومدّ خطوط أنابيب جديدة، كما اتجهت الولايات المتحدة إلى مضاعفة الاهتمام في الاستثمار بالبدائل الأخرى للطاقة سيما المتجدّدة منها[3].

---

[1]– وهبي زكرياء، المرجع السابق، ص187.

[2]– جميلة زيغم، "التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في افريقيا دراسة حالة: السودان"، **أطروحة دكتوراه**، (قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03)، ص158.

[3]– نفس المرجع، ص158.

2/ مفهوم الأمن الطاقوي الأمريكي: أغلب الدراسات التي اهتمت بمسألة الأمن الطاقوي الأمريكي قامت بتعريفه وفق مستويين؛ الأوّل داخلي، والثاني خارجي، حيث يرتكز الأمن الطاقوي الأمريكي على المستوى الداخلي على أربعة محاور رئيسية هي:

أ- **بناء مخزون استراتيجي من النفط:** هو عبارة عن احتياط نفطي يتمّ تخزينه في الدول الصناعية المستهلكة من أجل تأمين الامدادات النفطية في حال انقطاعها أو في حال فرض الدول المصدّرة حصاراً على إحدى الدول المستهلكة، من خلال خفض الانتاج ومنع تصدير النفط إلى الدول الصناعية المستهلكة، مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973[1]. بحيث تمتلك الولايات المتحدة أكبر مخزون استراتيجي نفطي يصل إلى 727 مليون برميل تمَّ تخزينه في مخازن ضخمةٍ تحت الأرض على طول شاطئ خليج المكسيك، وقد تمَّ تكوين هذا المخزون طوال فترة بلغت 32 عاماً وقرار سحب النفط الخام من المخزون الاستراتيجي هو قرار يُتخذ من قبل الرئيس الأمريكي وفقاً لقانون الطاقة وعند حالات الطوارئ[2]؛

ب- **الاستثمار في الطاقة النظيفة:** نظراً للمخاطر والتهديدات التي تواجه مصادر الطاقة التقليدية (البترول والغاز) إضافةً إلى المساعي الأمريكية الرامية إلى تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة، تبنّت الولايات المتحدة مجموعةً من المبادرات المحفّزة والمشجعة للبحث على بدائل للطاقة التقليدية، بحيث إنّ الأمر لا يتعلق بالعمل على تطوير تكنولوجيات لتوليد طاقة نظيفة فحسب، وإنّما امتدّ إلى جعلها أرخص ثمناً وتوفيراً، ما جعل الولايات المتحدة تنفق منذ عام 2001 ما يفوق 11.77 مليار دولار على تطوير مصادر بديلة للطاقة وساهم هذا التمويل في تقليص كلفة الطاقة المتجدّدة بشكلٍ كبير[3]؛

---

[1]- عمرو عبد العاطي، المرجع السابق، ص93.

[2]- خديجة عرفة محمد، المرجع السابق، ص71.

[3]- عمرو عبد العاطي، المرجع السابق، ص93.

ج- **استخدام الطاقة بشكلٍ فاعل:** ساهمت الأزمة النفطية لعام 1973 في دفع الولايات المتحدة نحو تحقيق المزيد من التقدم في مجال المحافظة على الطاقة، واستخدامها بشكلٍ فاعل، إذ انخفضت وتيرة استخدام الطاقة في الاقتصاد الأمريكي منذ عام 1970 إلى غاية القرن الـ21م بنسبة تقدّر بـ50%، حتى إنّ الولايات المتحدة الأمريكية عبر مختلف إداراتها تقوم بتقديم حوافز لاستخدام الطاقة بشكلٍ أكثر فاعلية وللمحافظة على الطاقة وتقليص انبعاث الغازات الملوثة[1]؛

د- **التنقيب عن النفط محلياً:** حقّقت الولايات المتحدة نجاحاً كبيراً في الأعوام الماضية فيما يخص التنقيب عن كلٍّ من النفط الصخري والغاز الصخري، واللّذان يعتبران أحد البدائل المطروحة لتحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة[2]، خصوصاً وأنّ بيانات وزارة الطاقة الأمريكية تشير إلى أنّ الطلب الأمريكي على النفط من المتوقع أن يزداد إلى نحو 29.17 مليون برميل يوميا عام 2025، بزيادة سنوية تبلغ 1.7% في المتوسط[3].

أمّا على المستوى الخارجي فإنّ مفهوم أمن الطاقة الأمريكي يرتكز على محورين رئيسيين:

1- تنويع مصادر الطاقة وإمداداتها: فبالنسبة للأمن القومي الأمريكي فإنّ الاعتماد على مصدر طاقة واحد يجعل أمن الطاقة عرضة لخطر تقلب الأسعار وتوقف الامدادات، وفي أسوء الحالات يجعل الولايات المتحدة الأمريكية عرضةً للابتزازات السياسية من قبل الدول المنتجة[4]؛

---

[1]- عمرو عبد العاطي، المرجع السابق، ص94.

[2]- نفس المرجع، ص95.

[3]- عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط 2010-2016"، **مجلّة العلوم القانونية والسياسية**، (العدد15، جانفي 2017)، ص268.

[4]- عمرو عبد العاطي، المرجع السابق، ص98.

2- تقليل الاعتماد على النفط الخارجي: وقد برزت الحاجة إلى هذا منذ أزمة الحظر النفطي سنة 1973 التي وضعت الأمن الطاقوي للولايات المتحدة وجميع الدول المستهلكة على المحك، ما دفع المسؤولين الأمريكيين يتجهون إلى تشجيع الاعتماد على مصادر طاقة محلية وتقليل الاعتماد على النفط الخارجي، بالإضافة إلى تدشين برامج من شأنها التشجيع على تبنّي سياسات طاقة أكثر كفاءةً وأكثر اعتماداً على الداخل[1]؛

من خلال ما سبق تناوله فإنّ أبلغ تعريف للأمن الطاقوي الأمريكي يمكن إيراده في هذا الصدد والذي يشمل جميع المحاور التي تمّ التطرق لها على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، هو التعريف الذي قدّمته وزارة الدفاع الأمريكية بأنّ أمن الطاقة هو: "القدرة على تجنب الآثار السلبية لانقطاع إمدادات الطاقة الناجمة عن الأحداث الطبيعية أو من صنع الانسان، أو الدولية التي تؤثر على أنظمة الإمداد بالطاقة والتوزيع"[2].

المطلب الثالث: أمن الطاقة من المنظور الروسي

تعتبر روسيا من الدول الصناعية الرائدة في مجال إنتاج الطاقة، وذلك بالنظر لما تزخر به من مقدّرات وإمكانيات في مجال الطاقة وبالأخص الوقود الأحفوري، وهو ما جعلها محلّ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى للحيلولة دون توظيف روسيا لإمكانياتها في مجال الطاقة كأداةٍ يمكن أن تنعكس بالسلب على مكانتها العالمية أي (الولايات المتحدة الأمريكية)، وهو ما حدث فعلاً منذ وصول

[1]- عمرو عبد العاطي، المرجع السابق، ص98.

[2] - Пономарев Николай Владимирович, " ИСПОЛЬЗОВАНИЕ МЕХАНИЗМОВ ВОЕННОГО СОТРУДНИЧЕСТВА В РЕАЛИЗАЦИИ ЭНЕРГЕТИЧЕСКОЙ СТРАТЕГИИ США", **Диссертация на соискание ученой степени кандидата политических наук**, (Специальность Политические проблемы международных отношений, глобального и регионального развития, МОСКОВСКИЙ ГОСУДАРСТВЕННЫЙ ИНСТИТУТ МЕЖДУНАРОДНЫХ ОТНОШЕНИЙ (УНИВЕРСИТЕТ) МИНИСТЕРСТВА ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ, 2019), с 39.

فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم بروسيا مطلع القرن الحالي. ولكن هذا سيتمُّ التطرق له بشكلٍ مفصّلٍ في المبحث القادم، بحيث سيتم في هذا المطلب معالجة أمن الطاقة من المنظور الروسي عبر عنصرين:

1- الإمكانيات الروسية في مجال الطاقة؛

2- المفهوم الروسي لأمن الطاقة.

1/ الإمكانيات الروسية في مجال الطاقة: تعتبر روسيا من بين الدول الرائدة من حيث إنتاج الطاقة؛ فهي تملك من الغاز الطبيعي ما مقداره 23.4% من الاحتياطات العالمية، والاحتياطي الروسي من الغاز الطبيعي أكبر من الاحتياطي الموجود لدى كل من دول شمال ووسط وجنوب أمريكا وأوروبا وأوراسيا[1]، حيث بلغ احتياط الغاز في روسيا عام 2015 ما مقداره 32.4 مليون م^3، في حين كان قد بلغ الاحتياط العالمي للغاز بنفس العام 186.9 تريليون م^3.[2]

أمّا فيما يخص النفط فروسيا تعدُّ ثاني أكبر منتج للنفط وثامن أكبر دولة في العالم من حيث الاحتياطات النفطية والتي تقدر بـ 6.3% من الاحتياطات العالمية، وعلى العموم تبقى روسيا من أكبر المنتجين للطاقة (النفط والغاز الطبيعي)[3]، رغم تسجيل بعض التراجع في الإنتاج سنة 2020 والذي يعتبر الأدنى مقارنةً بسنة 2011، بحيث تراجع إنتاج روسيا من مكثفات النفط والغاز تلك السنة إلى 10.27 مليون برميل يوميا، بينما أنتجت روسيا عام 2020 ما مقداره 512.68 مليون طن. وهذا

[1]- خديجة عرفة محمد، المرجع السابق، ص174.

[2]- محمود العوني، "الاستراتيجية الروسية لتصدير الغاز الطبيعي"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران02، 2019/2018)، ص104.

[3]- خديجة عرفة محمد، المرجع السابق، ص174.

الانخفاض يعود بدرجة رئيسية إلى تداعيات جائحة كورونا التي جعلت روسيا تتجه نحو القيام بخفض طوعي للإنتاج بالاتفاق مع المنتجين الكبار من داخل أوبك وخارجها[1].

وجبت الإشارة إلى أنّ مصادر الطاقة في روسيا لا تعتمد فقط على النفط والغاز بل كذلك يوجد الفحم، حيث تأتي روسيا في الترتيب الثاني من حيث احتياطي الفحم بما مقداره 19% من الاحتياطي العالمي خلف الولايات المتحدة التي تحتوي على ثلث الفحم العالمي[2]. وقد بلغ إنتاج روسيا من الفحم عام 2017 ما يعادل 40.9 مليون طن (زيادة بـ14.8% مقارنة بعام 2016)[3].

كما إنّ الصادرات الروسية في مجال الطاقة لا تقتصر فقط على مصادر الطاقة التقليدية بل تقوم أيضاً بتصدير الطاقة الكهربائية والتي بلغت 17.7 كيلوات/ساعة عام 2009، كما تعدُّ رابع أكبر منتج عالمي لليورانيوم بإنتاج يبلغ نحو 10% من الانتاج العالمي[4].

أمّا أهم ما تمتاز به روسيا في مجال الطاقة هو سيطرتها على خطوط نقل الطاقة، وهذا بامتلاكها شبكة أنابيب نقل الغاز والتي يزيد طولها على 150 ألف كم بطول روسيا وعرضها، ويُطلق عليها (الشبكة الموحّدة لنقل الغاز)، وتستطيع شبكة غازبروم الروسية فقط استخدام هذه الشبكة ناهيك عن امتلاكها لعددٍ كبيرٍ من مصافي النفط وأسطول ضخم لناقلات النفط والغاز[5]. من المهم الإشارة إلى أنّ شبكة الأنابيب (الترانزيتات) التي تمتلكها روسيا هي أحد أهم عناصر القوّة الاستراتيجية الروسية التي

---

[1]- "إنتاج روسيا من النفط في 2020 يسجل أول تراجع منذ 2008"، **جريدة الشرق الأوسط**، (العدد، 15377، 2021/01/03)، محصل عليه من موقع: https://cutt.us/sJNyC، يوم: 2021/03/03، على الساعة: 10:00.

[2]- خديجة عرفة محمد، المرجع السابق، ص175.

[3]- "روسيا تضاعف حجم صادرات الفحم الحجري إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، سبوتنيك العربية، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/1LuYD ، يوم: 2021/03/03، على الساعة: 10:00.

[4]- خديجة عرفة محمد، المرجع السابق، ص176.

[5]- نفس المرجع، ص – ص(176 – 177).

تعوّل عليها من أجل العودة كفاعلٍ قويٍّ له وزنه في الساحة الدولية، وهي من أهم محاور التنافس والصراع الجيو–استراتيجي الأمريكي الروسي مثلما سيتضح ذلك لاحقاً، من جهةٍ ثانية اتجهت روسيا في السنوات الأخيرة نحو بسط سيطرتها على أهم مكامن ومعابر الطاقة في مناطق أخرى من العالم مثل القارة الإفريقية بتنصيب أنظمةٍ مواليةٍ لها في تلك الدول مستعينةً في ذلك بقوات الفاغنر مثلما حدث في بعض دول منطقة الساحل الإفريقي.

2/ المفهوم الروسي لأمن الطاقة: يحتلُّ الاقتصاد الطاقوي مكانةً مهمةً في روسيا، إذ له دورٌ مهم في تقرير طبيعة أمن الدولة ويؤثّر على مكانتها وتوجهاتها داخلياً وخارجياً، ويعتبر المأزق الاقتصادي للاتحاد السوفيتي أحد أبرز العوامل التي سرّعت بتفكّكه، لكن مع بروز روسيا الاتحادية تحت قيادة فلاديمير بوتين عملت على انتهاج سياسة رأسمالية ليبرالية ترتكز على الثروات الطبيعية التي تتمتع بها كعملاق عالمي، وقد توسّع مفهوم الأمن في روسيا ليشمل أبعاداً جديدةً إلى جانب البعد العسكري وهو أمن الطاقة وخطوط ارسالياته على الحدود مع دول الجوار حيث تواجد الحلف الأطلسي[1].

بعد أن تسلّم مقاليد الحكم في روسيا سنة 2000 أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنّ بلاده لا يمكنها استعادة مكانتها كقوّةٍ كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي ما دامت معتمدةً على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، لا سيما وأنّها غنية بالموارد التي يمكن أن تساعدها على تجاوز أزمتها الاقتصادية. وقد كان النفط إحدى الدعامتان اللّتان نهض عليهما الاقتصاد الروسي إلى جانب الفوائد العائدة من تجارة الأسلحة، وهو ما ساهم في توقّف روسيا عن طلب أيّ شكلٍ من أشكال المساعدة من الولايات المتحدة وباقي مجموعة الدول الصناعية الكبرى، ممّا جعلها توفي كليا بالتزاماتها

[1]– بن سي قدور عبد القادر، "مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي"، **المجلّة الجزائرية للدراسات السياسية**، (المجلّد05، العدد01)، ص08.

في دفع ديونها الخارجية منذ عام 2002، ما أدّى إلى بروز روسيا كقوّةٍ اقتصادية كبرى من المنظور النفطي واكتسابها تأثيراً واسع النطاق في سوق النفط وأسعاره العالمية[1].

وسيجري في المبحث القادم التطرّق بالتفصيل إلى واقع قطاع الطاقة في روسيا والتحوّلات التي شهدها هذا القطاع مع بداية القرن الـ21م مقارنةً بسنوات التسعينيات من القرن المنصرم والتي توصف بسنوات الضعف، وكيف أنّ هذا القطاع (الطاقة) قد ساهم بشكلٍ كبيرٍ في تقوية مكانة وموقع روسيا في النظام الدولي، وعودتها للعب أدوارٍ استراتيجية عالمية عبر توظيف ثنائية الطاقة والقوّة العسكرية، وهو الذي كان له انعكاسات على رؤية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا في ظلّ إدارتي كلٍّ من بوش الإبن وباراك أوباما.

ولكن هذا لا يمنع البتة من الإشارة إلى أنّ قطاع الطاقة يشكّل دعامةً أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وأداة تأثيرٍ هامةٍ من أدوات السياسة الخارجية الروسية. ومن هذا المنطلق فقد صيغت العديد من التعاريف للأمن الطاقوي الروسي على النحو الآتي:

عرّف الباحث الروسي **نيكولاي ايفانوفيتش فاروبي Nikolai Ivanovich Varopai** أمن الطاقة الروسي بناءً على مبدأ سيادة الدولة الروسية لمواردها الطاقوية من خلال ثلاث مستويات على النحو الآتي[2]:

- أمن الطاقة الوطني: جزءٌ من الأمن الوطني للبلاد، ويتوقّف على عامل ضمان الطاقة من حيث الكمية والنوعية والموثوقية للطاقة نحو المستهلكين؛

[1]– بن سي قدور عبد القادر، المرجع السابق، ص09.

[2]– لخضر نويرة، "الأمن الطاقوي الروسي مقاربة جيو اقتصادية"، **مجلّة العلوم القانونية والسياسية**، (المجلّد 10، العدد 01، أفريل 2019)، ص506.

- أمن الطاقة الإقليمي: وصفٌ شاملٌ لحالة إمدادات الطاقة للمستهلكين على أراضي الاتحاد الروسي أو المقاطعة الاتحادية، التي يحدّدها إمكانية توفير إمدادات الطاقة داخلياً وخارجياً في الحالات الطارئة الناجمة عن ضعف أمن الطاقة؛

- أمن الطاقة العالمي: شرط ضروري للبنية التحتية للتنمية المستدامة للمجتمع العالمي.

وفي نفس السياق عرّف **آناتولي زولوتوخين Anatoly B. Zolotukhin** أمن الطاقة الروسي بأنّه: "أمن الوصول إلى الأسواق في روسيا..."[1]، كما حدّدت عقيدة أمن الطاقة الروسية الصادرة بتاريخ 19 ماي 2019 بموجب مرسوم رئاسي الاتجاهات الرئيسية لضمان أمن الطاقة والتي أجملتها فيما يلي[2]:

- تحسين الإدارة العامة في مجال الأمن؛

- الحفاظ على قاعدة الموارد المعدنية والأصول الثابتة لمنظمات مجمّع الوقود والطاقة عند المستوى اللازم لضمان أمن الطاقة؛

- تحسين هيكل الإنتاج الإقليمي لمجمّع الوقود والطاقة مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز وحدة الفضاء الاقتصادي للبلاد، وضمان الحماية القانونية الدولية لمصالح المنظمات الروسية في مجمّع الوقود والطاقة ودعم تصدير منتجاتها وتقنياتها وخدماتها، وضمان الاستقلال التكنولوجي لمجمع الوقود والطاقة وزيادة قدرته التنافسية.

[1]– لخضر نويرة، المرجع السابق، ص506.

[2] - РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ, МИНИСТЕРСТВО ЭНЕРГЕТИКИ, " ДОКТРИНА ЭНЕРГЕТИЧЕСКОЙ БЕЗОПАСНОСТИ РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ", (13 мая 2019), Получено с этого сайта : https://cutt.us/oj3SO, день : 05/03/2021, угн хгшу : 08 :00.

بينما الباحث **س. م ساندروف SM. Senderov** في معهد أنظمة الطاقة الروسي التابع للأكاديمية الروسية للعلوم قام بتعريف أمن الطاقة من الناحية التقنية استناداً إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي كالتالي[1]:

- قدرة مجمّع الطاقة لضمان إمدادات كافية من الوقود بأسعار مقبولة وذات جودة عالية؛
- قدرة الاقتصاد في استهلاكه لنظام موارد الطاقة وعقلانية إستغلال الطاقة؛
- المستوى العالي لكفاية استقرار أنظمة الطاقة والوقود وتجاوزات إمدادات الطاقة الناجمة عن التهديدات.

من خلال ما تمّ التطرق إليه من تعارف لأمن الطاقة الروسي يمكن القول وكتعريف إجرائي لأمن الطاقة الروسي: "أنّه ضمان إنتاج وإيصال موارد الطاقة للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية بالسعر المناسب مع ضمان إستدامتها، وحماية شركات الطاقة الروسية من مختلف التحدّيات والمخاطر التي من الممكن أن تُعَرِّضَ الأمن الطاقوي الروسي للخطر".

[1]– لخضر نويرة، المرجع السابق، ص507.

المبحث الثالث: تأثير سياسيات الطاقة الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 - 2016

في هذا المبحث سيتمُّ التطرّق إلى السياسات الطاقوية الروسية ومحاولة استنباط ما إذا كان لها أثراً رجعيّاً على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا في الفترة الزمنية الممتدة من عام 2001 وإلى غاية عام 2016، وتماشياً مع التقسيم الزمني للموضوع فسيتمُّ تناول هذا المبحث في مطلبين رئيسيين؛ الأوّل يتطرّق للرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا بناءً على سياسات الطاقة الروسية من عام 2001 إلى غاية عام 2008، وهي الفترة الزمنية التي تميّزت بحكم الجمهوريين في الولايات المتحدة، بينما المطلب الثاني فيتطرّق للرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا بناءً على سياسات الطاقة الروسية من عام 2009 وإلى غاية عام 2016، وهي الفترة الزمنية التي تميّزت بحكم الديمقراطيين للولايات المتحدة، أين سيتمُّ مقارنة الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا استناداً إلى متغيّر الطاقة، ومحاولة ملاحظة ما إذا كانت هناك فوارقاً في التعامل بين الإدارتين مع روسيا على ضوء سياسات الأخيرة في مجال الطاقة أم لا.

المطلب الأوّل: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا بناءً على سياسات الطاقة الروسية 2001- 2008

على الرّغم من أنّ انهيار أسعار النفط لم يكن السبب الرئيس لانهيار الاتحاد السوفيتي؛ إلاّ أنّه هو من أطلق رصاصة الرحمة على هذا الكيان السياسي الذي برز كقوّةٍ عظمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث لم تجدِ الاصلاحات التي أطلقها الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف ذي الحظ السيء في إنقاذ هذا الكيان، حيث مع وصوله انخفضت أسعار النفط انخفاضاً رهيباً بسبب زيادة العرض وتراجع

الطلب، ممّا دفعه في نهاية المطاف إلى إعلان إستقالته في خطاب لم يدم لأكثر من 12 دقيقة، وبعدها بأيّام تفكّك الاتحاد السوفيتي إلى 15 دولة كانت روسيا هي الوريث الشرعي لتركة الاتحاد السوفيتي بإيجابياتها وسلبياتها[1].

وعلى الرّغم من تفكّك الاتحاد السوفيتي؛ إلاّ أنّ حالة الفوضى التي ميّزت الاقتصاد السوفيتي لا سيما في قطاع الطاقة ظلّت مستمرّةً طيلة عقد التسعينيات مع روسيا الاتحادية، حيث فقدت الدولة السيطرة تماماً على اقتصاد الطاقة وانتشرت الإضرابات بين العمال في هذا القطاع حيث أوقفوا تشغيل حقول النفط لتأخّر رواتبهم فتعطل الانتاج. بالإضافةً إلى انتشار ظاهرة سرقة النفط وبيعه في الأسواق الغربية حتى أنّه لم يكن هناك من لديه دراية تامة بمن يملك النفط، فعلى سبيل المثال كانت صناعة النفط تُدار من قبل ألفي مؤسّسة ومنظّمة وتجمع دونما أيُّ تنسيق فيما بينها، كل هذا ساهم في انخفاض الإنتاج الروسي من النفط إلى ما يعادل الـ50%، مسبباً خسارةً تفوق الخمسة ملايين برميل يوميا[2]. وفوق كلّ هذا تردى حال روسيا أكثر عقب بروز طبقة من الأوليغاركيين في مجال الطاقة نتيجةً لسياسة العلاج بالصدمة التي أطلقها الرئيس الروسي بوريس يلتسن الذي كان مولعاً بالغرب، والتي تقضي بنقل روسيا إلى إقتصاد السوق الحرّة، ففي عام 1991م كانت روسيا تملك أكثر من 30 ألف منشأة صناعية بنيت في الحقبة السوفياتية وبعد عملية الخصخصة تقلّص عددها 6 مرات[3].

---

[1]– دانيال يرغن، **السعي بحثاً عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث**، ترجمة: هيثم نشواتي وشكري مجاهد، (د.م.ن: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص41.

[2]– نفس المرجع، ص – ص(49 – 50).

[3]– قناة روسيا اليوم، برنامج رحلة في الذاكرة، مقابلة مع رئيس الوزراء الأسبق فلاديمير بوليفانوف، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/xDGws ، يوم: 2021/04/16، على الساعة: 19.00.

وحسب ما صرّح به نائب رئيس الوزراء الروسي الأسبق **فلاديمير بوليفانوف** **Vladimir V. Polivanov** في عهد بوريس يلتسن، فإنّ سياسة الخصخصة التي باشرت بها روسيا قد دسّت في الاقتصاد الروسي ألغاماً موقوتة، حيث كان يدير عملية الخصخصة **آناتولي تشوبايس** **Anatoli Tchoubaïs** بمساعدة 35 مستشاراً أمريكياً يعملون في لجنة الممتلكات الروسية، وكانوا حسب ما يقول بوليفانوف يقرّرون كيف تتمُّ الخصخصة وهؤلاء المستشارين كانوا يعملون تحت إشراف رجل إستخبارات أمريكي، بل حتى القطاع الدفاعي لم يسلم من سياسة الخصخصة حيث تمّ إدخال أمريكيين في ملكية المؤسّسات الحربية السرية بروسيا عبر شراء 10% من الأسهم، ما جعلهم على اطلاعٍ مباشرٍ بالأسرار العسكرية الروسية [1].

وبالعودة إلى طبقة الأوليغاركيين فقد قاموا بتوسيع أنشطتهم ونفوذهم على حساب الدولة مستغلّين ترشح بوريس يلتسن لعهدةٍ رئاسيةٍ ثانية، حيث قدّموا له الدعم الكامل ليفوز بالانتخابات مقابل أن يتحصلوا على بعض الامتيازات، ومن أمثال هؤلاء نجد كلاً من؛ **رومان أبراموفيتش** **Roman Abramovitch** – المالك السابق لنادي تشلسي الإنجليزي، ويُقال بأنّه تجمعه علاقة قوية مع الرئيس فلاديمير بوتين بل حتى أنّ الأخير دفعه لشراء هذا النادي لتقوية مكانة روسيا الدولية – وكذلك **بوريس بيرزوفسكي** **Boris Berezovsky** اللّذين كانا يشتركان في شركة **سيبنفت** **Sibneft**، و**ميخائيل خودوروكوفسكي** **Mikhaïl Khodorkovski** (الذي استحوذ عام 1996 على شركة **يوكوس** **Yukos**)، و**فلاديمير بوتانين** **Vladimir Potanine** الذي يمتلك حصة كبيرة من أسهم شركة **سيدانكو** **Sidanco**)،

[1] – قناة روسيا اليوم، برنامج رحلة في الذاكرة، المرجع السابق.

دون تناسي كل من رئيس الوزراء الأسبق **تشيرنومردين Viktor Tchernomyrdine** و**فياخريف** اللذَيْنِ كانا يستوليان على إدارة شركة **غازبروم Gazprom** الروسية[1].

وقد كان من بين السلبيات التي جرّها توسّع دائرة نفوذ هؤلاء الأوليغاركيين هي إنكار نصيب الدولة المستحق من مداخيل الطاقة، بل وحتى الضرائب المترتبة عليهم، وهو ما انعكس بالسلب على القطاع العسكري حيث تمّ تقليص التمويلات الدفاعية[2].

ومنذ تسلّمه مقاليد الحكم عام 2000 عمل فلاديمير بوتين على استعادة سيطرة الدولة على قطاع الطاقة، فحسب التصور الذي عرضه عام 1999 لأمن الطاقة ودورها في سياسة روسيا فقد اعتبر بأنّها توازي بأهميتها الترسانة النووية من خلال ما تملكه من إنتاج واحتياط،[3] ولذلك فقد كان أوّل ما قام به في سبيل ذلك إعلانه الحرب على المتنفّذين من رجال الأعمال (الأوليغاركيين). كانت البداية مع بيرزوفسكي الذي قام بنفيه قسراً خارج البلاد[4]، وقد عُثِرَ عليه عام 2013 مشنوقا بشقته في لندن بظروف غامضة[5]، ومن ثمّ اتجه بوتين إلى فرض هيمنته على شركة غازبروم التي كان يزيد نصيبها آنذاك من الناتج المحلي على 7%، حيث كانت تلك الشركة قد تحوّلت إلى إقطاعية مملوكة لكل من تشيرنيومردين وفياخريف اللّذان كانا يحوّلان الأصول المربحة إلى شركات مغمورة شبه مستقلّة كشركة **Itera** من دون أن ينسيا أفراد عائلتيهما، وقد عمل بوتين منذ عام 2001 على إحلال **آليكسي ميلر Alexeï Miller** محلَّ

---

[1]- بافل باييف، **القوّة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص- ص(38-41).

[2]- نفس المرجع، ص39.

[3]- بن سي قدور عبد القادر، المرجع السابق، ص8.

[4]- بافل باييف، المرجع السابق، ص42.

[5]- وفاة بوريس بيريزوفسكي: الشرطة البريطانية تقول إنه توفي شنقا، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/E2Rf9 ، يوم:2021/05/16، على الساعة: 18:00.

فياخريف رئيساً تنفيذياً للشركة[1]، وأقدم بوتين في وقتٍ لاحقٍ على اعتقال رجل الأعمال ميخائيل خودوروكوفسكي صاحب شركة يوكوس النفطية، على الرّغم من أنّ ظروف اعتقاله لم تحظ بشعبيةٍ كبيرة قبل تقديمه إلى المحكمة كما يشير إلى ذلك بريماكوف في كتابه "العالم بدون روسيا؟ قصر النظر السياسي وعواقبه"[2].

ونتيجة لهذه الحرب التي أعلنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الطبقة الأوليغاركية في عهدتيه الأولى والثانية (2000 - 2008) والتي انجرّ عنها؛ ابتلاع شركة روزنفت للشركات المملوكة للأوليغاركيين مثل شركة يوكوس لميخائيل خودوروكوفسكي، وابتلاع غازبروم لشركة رومان أبراموفيتش، فقد أصبحت شركة غازبروم تنتج 84% من الغاز الروسي مع اقتسام 9% بين الشركات المستقلّة، و7% بين شركات النفط التي تنتج الغاز من حيث هو منتج جانبي، وقد ظلّت شركة روزنفت منذ استحواذها على **يوغانزنفتغاز Yugansneftegaz** من يوكوس مسؤولة عن 21.56% من إنتاج روسيا من النفط، كما ارتفعت حصّة الشركات الحكومية من ذلك شركة روزنفت الكلية من إنتاج النفط الروسي من 6% عام 2000 (عندما أصبح بوتين رئيسا) إلى 44 % عام 2008[3].

من خلال هذه المؤشّرات التي تم إيرادها يتضح حجم الاهتمام الكبير الذي توليه النخب الحاكمة في روسيا لقطاع الطاقة، كما تتضح أيضاً درجة التغيّر الحاصلة في هذا القطاع بمجرّد وصول فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم وإعلانه الحرب على الفساد باستئصال رؤوس الطبقة الأوليغاركية التي قامت بالاستحواذ على معظم شركات الطاقة في روسيا مستغلّين فترة الضعف الذي حلّ بروسيا منذ تفكّك

---

[1]- بافل باييف، المرجع السابق، ص45.

[2]- يفغيني بريماكوف، المرجع السابق، ص120.

[3]- جيفري مانكوف، **أمن الطاقة الأوراسية**،(أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص - ص(17 - 18).

الاتحاد السوفيتي، حيث فقدت الدولة سيطرتها وبوصلتها السياسية، وإعادة الدولة الروسية لسيطرتها على قطاع الطاقة والشركات النفطية انعكس بدوره على الأداء الاستراتيجي لروسيا بالقرن الـ21م .

وبهذا يكون قطاع الطاقة في عهد فلاديمير بوتين قد تحوّل إلى أحد أهم أذرع السياسة الخارجية الروسية، حيث عمل على توظيف هذا القطاع لإعادة تأثيرها على محيطها الجيوسياسي، وهذا بالسيطرة على مقدّرات آسيا الوسطى كسلعةٍ استراتيجية عبر إغراءها بمقايضة العتاد العسكري الروسي ودمج دول المنطقة في تنظيمات إقليمية مثل منظمة شنغهاي[1]. وقد ساهم هذا إلى حد كبير في بروز النزعة الروسية نحو (الميركانتيلية التجارية)[2]. ولعلّ الدافع الذي حفّز النخب الحاكمة في روسيا نحو ذلك هو تفطّنها إلى الخطر الذي بدأ يشكّله تنامي دور الدول من خارج المنطقة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي على حساب النفوذ الروسي، وقد أشار إلى هذا الرئيس الروسي بوريس يلتسن مشيراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد عندما قال: "**لقد أعلنت الولايات المتحدة أنّ هذه المنطقة هي في نطاق مصلحتها...فإنّ الأمريكيين بالمقابل بدأوا يخترقون هذه المنطقة ويعلنون ذلك بدون تحفظ...**"[3].

كما أبلغ رئيس فريق عمل بحر قزوين في وزارة الخارجية الروسية، **أندري أورنوف Urnov. Y.A** عام 2000 جمهوراً من المستمعين في واشنطن قائلاً: "**إنّ ما يثير الانتباه في روسيا أنّ بعض القوى الخارجية تحاول إضعاف موقعنا في حوض قزوين وأن تدق إسفينا بيننا وبين دول بحر قزوين الأخرى**". وتتأكّد هذه المخاوف الروسية أكثر إذا ما تمّ استحضار ما قالته **شيلا هيلسن Sheila Heslin**

---

[1]– بن سي قدور عبد القادر، المرجع السابق، ص09.

[2]– بافل باييف، المرجع السابق، ص80.

[3]– مايكل كلير، **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: عدنان حسين، (بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت.ن)، ص– ص(97 – 98).

من مجلس الأمن القومي للجنة تحقيق تابعة لمجلس الشيوخ قائلةً: "**أنّ هدف السياسة الأمريكية في بحر قزوين هو في الجوهر كسر احتكار روسيا للسيطرة على نقل النفط من المنطقة**"[1].

لكن السؤال الذي سيتبادر إلى الذهن عند رؤية هذا الاهتمام المشترك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بهذه المنطقة هو: ما السبب الذي يجعل من هذه المنطقة محلّ إهتمام وتنافس بين كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا؟

تقع منطقة آسيا الوسطى وفقاً **للخارطة رقم 05** في موقعٍ وسط حيث تحدها روسيا شمالاً ومن الجنوب كل من باكستان وأفغانستان وإيران، بينما غرباً تحدّها الصين والتي بدورها تسعى إلى بسط نفوذها لهذه المنطقة، أماّ في الغرب فتحدّها تركيا. وهذه المنطقة تتكوّن من خمسة دول هي: أوزبكستان – كازاخستان– تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان.

ومن بين ما تتميز به منطقة آسيا الوسطى هي إطلالتها على بحر قزوين الغني بالنفط، كما أنّها تشكّل ممراً مهماً لخطوط نقل وإمداد الطاقة القادمة من آسيا الوسطى وبحر قزوين وصولاً إلى البحر المتوسط. علاوةً على ذلك فهي تحتوي على مخزون هائل من النفط والغاز والفحم واليورانيوم والذهب والفضة وباقي المعادن الاستراتيجية، حيث تمتلك كازاخستان على سبيل المثال ربع احتياط العالم من اليورانيوم، وتمتلك تركمانستان رابع احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، وتعدُّ أوزبكستان ثالث أكبر منتجٍ للقطن في العالم وتملك فوق ذلك رابع احتياطي عالمي من الذهب، وعاشر احتياطي عالمي من النحاس، إضافةً إلى الكميات الضخمة من النفط والغاز في بحر قزوين[2].

[1]– مايكل كلير، المرجع السابق، ص98.

[2]– وسيم خليل قلعجية، المرجع السابق، ص96.

خارطة رقم05: توضح الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى

المصدر: رنا مقداد، "واشنطن تفكر: آسيا الوسطى وإعادة الاتصال الأوراسي"، شؤون استراتيجية، (2016/05/22)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/4bwNk، محصّل عليه يوم: 2021/06/05، على الساعة:12:00.

وبالتالي فإنّ هذه الميزة الاستراتيجية لهذه المنطقة إضافةً إلى تنامي المخاوف من توسّع نفوذ بعض القوى من خارج المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة، هي التي دفعت روسيا للعمل نحو استعادة مكانتها الاقتصادية والجيو–استراتيجية بالمنطقة مطلع القرن الحالي عبر توظيف آلية الطاقة. وقد تمّ منح شرف ذلك إلى ثلاث شركات روسية عملاقة في هذا المجال وهي غازبروم وروسنفت وترانس نفط[1]، فهدف روسيا عبر توظيف الإدارة الاقتصادية كان يتمثّل في أن تضمن مرور قسم هام من صادرات الطاقة القزوينية عبر شبكة خطوط الأنابيب التابعة لها بالبحر الأسود وأوروبا، وهو ما كان سيسمح بإنعاش الخزينة الروسية من أجور الترانزيتات، بالإضافة إلى أنّه كان سيسمح لها بفرض سيطرتها على

[1] - Charles E. Ziegler, "Rajan Menon, Neomercantilism and great-power energy competition in Central Asia and the Caspian", **Strategic Studies**,(2014), p23.

توزيع الطاقة القزوينية[1]. وبالتالي يصبح الأمن الطاقوي الأوروبي مرتبطاً بروسيا مباشرة كَمُوَرِّدْ رئيسي للطاقة لأوروبا، وهذا هو جوهر المقاربة (الميركانتيلية الجديدة)[2].

والحديث عن الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا في فترة إدارة بوش الإبن تجاه روسيا على ضوء سياسات الأخيرة في مجال الطاقة، يفرض علينا استحضار ما قالته كونداليزا رايس عام 2007 في حديثها لصحيفة **(دالاس مورننج نيوز The Dallas Morning News)**، حيث قالت بأنّ تحدّي روسيا الرئيسي للعالم الخارجي يكمن في سياستها بمجال الطاقة، وهو كلامٌ لا يختلف كثيراً عمّا أدلى به كل من زبيغنيو بريجنسكي وجورج سورس (مهندس الثورات الملوّنة) عندما أظهرا أوروبا بمثابة الضحية بالنسبة إلى روسيا، حيث قالا أنّ روسيا تريد أن تفرض عليها كمّاشة الطاقة، ويذكّران رابطة الدول المستقلة التي تسعى روسيا إلى إخضاعها بالتلاعب بحنفية الطاقة[3].

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل النظري عندما تمّ التطرق إلى المنظور الجيوبوليتيكي في تفسير الاستراتيجية الأمريكية، فإنّ الولايات المتحدة في استراتيجيتها تجاه آسيا الوسطى يحرّكها هدف جيوبوليتيكي رئيس والمتمثّل في بسط نفوذها على آسيا الوسطى، والذي سيتيح لها التحكم في إمدادات النفط والغاز سيما بحر قزوين الذي يحتوي على ثاني أكبر احتياطي في العالم[4].

إن اهتمام الولايات المتحدة وتحرّكها من أجل بسط نفوذها على آسيا الوسطى نابع من إدراكها للقيمة الاستراتيجية لهذه المنطقة لا سيما من ناحية موارد الطاقة، بحيث أنّ سيطرتها على هذه المنطقة سيتيح لها تأمين احتياجاتها من الطاقة والأهم من ذلك هو تخليص حلفائها الأوروبيين من تبعيتهم لروسيا

---

[1]– مايكل كلير، المرجع السابق، ص97.

[2] - Charles E. Ziegler, Rajan Menon, Op. cit, p - p(23 - 24).

[3]– يفغيني بريماكوف، المرجع السابق، ص– ص(163–164).

[4]– علي زياد العلي، المرجع السابق، ص114.

في مجال الغاز[1]، أوروبا تستورد من روسيا 27% من احتياجاتها النفطية وأكثر من 50% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وفيما يلي نسب واردات أهم الدول الأوروبية من الغاز الروسي؛ ألمانيا 44.9%، بولونيا 50.2%، المجر 50.2%، النمسا 73.4%، جمهورية التشيك 80.8%، اليونان 86.8%، فنلندا وسلوفاكيا100% [2]. وهذا ما يبرّر كلام نائب الرئيس الأمريكي الأسبق ديك تشيني عام 2006 في الخطاب الذي ألقاه على هامش قمة حلف الشمال الأطلسي حيث دعى إلى تنويع موارد الطاقة الأوروبية[3].

تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من أن تؤدي التبعية المفرطة من قبل الدول الأوروبية إلى روسيا في مجال الغاز إلى تنامي العلاقات الأوروبية – الروسية على حساب مصالحها الخاصة مع حلفائها الأوروبيين، وعلى مستقبل مكانتها العالمية، حيث أنّ تقوية العلاقات الأوروبية – الروسية من شأنها أن تؤثّر على موازين القوى العالمية لصالح الأخيرة ويقوي مكانتها في النظام الدولي كقوّةٍ عظمى في حال قبلت الدول الأوروبية أن تتجه نحو أوراسيا.

ولهذا عملت الولايات المتحدة في فترة بوش الإبن على تثبيط أي نوع من التقارب بين روسيا والدول الأوروبية، الذي بدأ في تلك الفترة يبدو جلياً أكثر مع اتجاه كلٍّ من فرنسا وألمانيا إلى إعادة بناء الثقة في العلاقات بين روسيا والدول الأوروبية[4]. هذا ما يؤكّده التوافق الفرنسي – الألماني – الروسي

[1]– علي زياد العلي، المرجع السابق، ص114.

[2]– عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية–الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، (العدد 11، جانفي 2014)، ص93.

[3]– علي زياد العلي، المرجع السابق، ص – ص(118 – 119).

[4]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص93.

بشأن الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، حيث عارضت هذه الدول الغزو الأمريكي للعراق كما ذُكر في الفصل الثاني.

ويمكن الاستناد للطاقة كأحد المداخل الرئيسية في تبرير الحرب الأمريكية على أفغانستان عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث لم تكن الحرب على الإرهاب سوى ذريعة لوّحت بها الولايات المتحدة الأمريكية في المحافل الدولية من أجل بسط نفوذها وسيطرتها على منابع الطاقة في آسيا الوسطى. وهذا من خلال ثنائية العلاقات الاقتصادية – العسكرية مع دول المنطقة بغية عزلها عن دائرة التأثير الروسي وتحويلها إلى أحد شرايين الطاقة الرئيسية بالنسبة لأوروبا ومنه عزل روسيا جيوبوليتيكياً ومنعها من لعب أيَّ أدوار من شأنها أن تؤدي إلى تقوية مكانتها العالمية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت لاتزال تحت تأثير نشوة الانتصار على الاتحاد السوفيتي. حتى إنّ مساعي الولايات المتحدة لم تتوقف عند غزو أفغانستان والسيطرة على منابع النفط بقوّة السلاح وحجّة الإرهاب فحسب، بل اتجهت إلى قلب أنظمة الدول الموالية لروسيا والتي تدخل ضمن مجالها الجيوسياسي مثلما حدث في الثورات الملوّنة من أجل خلق معابر طاقة خارج تأثير روسيا.

وقد توّجت الولايات المتحدة تواجدها في منطقة آسيا الوسطى في إطار سياستها لفرض العزلة على روسيا جيوبوليتيكياً بالبدء في تنفيذ مشروع خط أنابيب "باكو–جيهان"، الذي أُطلق عليه مشروع القرن عام 2002 بعد أربع سنوات من الخلاف بشأنه، حيث أنّ هذا الخط يبدأ مسيرته من العاصمة الأذربيجانية باكو على ساحل بحر قزوين ماراً بمنتصف أذربيجان من الشرق إلى الغرب، ثمّ يقطع

جورجيا تقريباً من الشرق إلى الغرب، قبل أن يتجه جنوباً إلى مدينة جيهان التركية على ساحل البحر الأبيض المتوسط[1] كما هو موضح في **الخارطة رقم06**.

خارطة رقم06: توضح مسار أنبوب باكو–جيهان

المصدر: "إفتتاح خط نفط باكو تبيليسي جيهان"، الشرق الأوسط، العدد 9676، 2005/05/26، محصل عليه من موقع: https://cutt.us/LKpjj ، يوم:2021/06/05، على الساعة:10:00.

كما تمّ إنشاءُ خطٍ آخر مشابه لخط "باكو – جيهان" ومنافس لأنانبيب الغاز الروسية والمتمثّل في خط "باكو – أرضروم للغاز الطبيعي، الذي ينقل ما يعادل 8.8 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً من كازاخستان وأذربيجان نحو تركيا، وقد تمّ إنشاء هذا الخط عام 2006[2].

[1]– علي زياد العلي، المرجع السابق، ص112.

[2]– محفوظ رسول، "الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود"، **مجلّة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، (المجلّد05، العدد09)، ص10.

المطلب الثاني: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا بناءً على سياسات الطاقة الروسية 2009 - 2016

تتميّز هذه الفترة الزمنية بوصول نخبٍ أمريكية جديدة للبيت الأبيض ممثلةً في إدارة باراك أوباما، والتي أولت اهتماماً كبيراً لملف الطاقة والأمن الطاقوي وبالأخص الأمن الطاقوي لحلفائها الأوروبيين، والسبب في ذلك هو أنّ إدارة باراك أوباما قد دشّنت أوّل سنواتها بانفجار أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا سنة 2009 التي ألحقت ضرراً على أمن الطاقة الأوروبي، حيث حدثت هذه الأزمة بسبب خلافات روسية – أوكرانية لإخفاق الأخيرة في تسوية ديونها المتعلقة بالغاز. وعلى الرّغم من أنّ هذه الأزمة ليست هي الأولى من نوعها بين الدولتين، إذ حدثت أزمةٌ مشابهةٌ لها سنة 2006؛ إلاّ أنّ أزمة 2009 لم تبقى منحصرةً بين أوكرانيا وروسيا إذ امتدت لتطال جميع مستوردي الغاز الروسي في أوروبا[1]، بعد أن قطعت روسيا الغاز على أوكرانيا وإقدام الأخيرة على شفط الغاز المخصّص للدول الأوروبية والذي يمرّ إلى أوروبا عبر أراضيها قادماً من روسيا[2].

تعتبر أوكرانيا من أكثر الدول من حيث استهلاك الطاقة في العالم، وهي تعتمد بدرجةٍ كبيرةٍ على الغاز الروسي، وقد حاولت أن تباشر بمجموعة من السياسات الطاقوية في سبيل التخلص من تبعيتها لروسيا – أو على أقل تقدير التخفيف منها– في مجال الطاقة بالخصوص بعد أزمة 2014، ومن أمثلة هذه السياسات[3]:

[1] - Robert E. Ebel, "The Geopolitics of Russian Energy, Looking Back, Looking Forward", **A Report of the CSIS Energy National Security Program**, (July 2000), p10.

[2] – يفغيني بريماكوف، المرجع السابق، ص171.

[3] – لخضر نويرة، المرجع السابق، ص509.

1- الاستراتيجية الوطنية لأمن الطاقة في أوكرانيا لعام 2020 الصادرة عام 2015، حيث تناولت هذه الوثيقة السياسات الروسية الرامية إلى استنزاف الاقتصاد الأوكراني وتقويض الاستقرار الاجتماعي والسيادي، وعرقلة جهود أوكرانيا لمواجهة احتكار القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني؛

2- وثيقة استراتيجية الطاقة لعام 2035 الصادرة عام 2014: لمواجهة التهديد الروسي للأمن الطاقوي الأوكراني، وذلك على خلفية توقيع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2014، ومن أهم الإجراءات التي أقرّتها هذه الوثيقة:

- انتقال قطاع الطاقة الأوكراني إلى مبادئ السوق والمنافسة، وتشجيع زيادة كفاءة قطاع الطاقة والقضاء على الاعتماد الحاد لأوكرانيا في استيراد موارد الطاقة من المصادر الاحتكارية؛

- التكامل واسع النطاق لقطاع الطاقة لأوكرانيا في سوق الطاقة الأوروبية، التي تنطوي على حرية تنقل مصادر الطاقة والاستثمارات والتكنولوجيات، مسار التحديث السريع لقطاع الطاقة وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المحلية، الترقية التكنولوجية لقطاع الطاقة، نتيجةً لتنفيذ استراتيجية تحوّل البلاد في قطاع الطاقة.

يمكن الاستشهاد بالوثيقة الأخيرة للقول بأنّها تعتبر أحد الأسباب المباشرة خلف إنفجار الأزمة الأوكرانية لسنة 2014 عندما قامت روسيا بعرقلة توقيع أوكرانيا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث رأت في أنّ ذلك يمكن أن يؤدي إلى إرخاء القبضة الروسية على أوروبا في مجال الطاقة. وبالمقابل وكما ذُكر في الفصل الثاني عندما تمّ التطرق إلى الأزمة الأوكرانية وعدت روسيا الرئيس الأوكراني آنذاك

يانكوفيتش بتقديم إمتيازات لأوكرانيا في مجال الغاز إضافةً إلى جدولة ديون أوكرانيا، وهذا ما أدّى إلى عزل الرئيس الأوكراني فيما بعد من قبل البرلمان الأوكراني بعد ضغوط غربية أمريكية بدرجةٍ كبيرةٍ.

وبالعودة إلى أزمة الغاز بين أوكرانيا وروسيا لعام 2009، قد يكون من الغريب بالنسبة للقارئ القول بأنّها تعتبر السبب الرئيسي في احتدام الصراع والتنافس الجيو–استراتيجي بالعقد الثاني من القرن الـ21م بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، خصوصاً مع وصول إدارة ديمقراطية إلى البيت الأبيض والتي لا تجمعها مع النخب الحاكمة في روسيا خاصةً (شخص فلاديمير بوتين) علاقات ودية، أين برز إلى السطح الصراع على معابر الغاز، حيث يمكن توصيف هذا العقد بأنّه عقد (صراع الترانزيتات)، الذي يعتبر السبب المباشر في انزلاق سوريا وأوكرانيا إلى مستنقع الحروب والدمار.

فقد عزّزت أزمة شتاء 2009 من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على السواء، فالأولى تسعى إلى فك الهيمنة الروسية على أوروبا في مجال الطاقة، بينما روسيا تبحث عن الاستمرار في الهيمنة على سوق الطاقة الأوروبي. وهذا ما جعل البلدين يتّبعان مجموعة من السياسات الطاقوية المتضاربة. والبداية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت بطرح مشروع نابوكو (نبوخذ نصر)[1] الذي أُستوحي إسمه من مسرحية تتحدث عن الأسر البابلي لليهود[2]. وقد تمّ توقيع إتفاقية المشروع عام 2009، ويمتدُّ هذا الأنبوب كما هو موضح في **الخارطة رقم 07** من أراضي أذربيجان وتركيا وبلغاريا ورومانيا

[1]– يفغيني بريماكوف، المرجع السابق، ص148.

[2]– قناة الميادين، "وثائقي حرب الغاز"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/fgih8 ، يوم: 2021/06/06، على الساعة: 12:00.

والمجر والنمسا دون المرور بروسيا، بطول يبلغ 3300 كلم وقُدِّرَتْ تكلفته بحوالي 6.14 مليار دولار، وينقل ما مقداره 10 – 30 مليار م^3 من الغاز المسال[1].

خارطة رقم07: توضح مسار أنبوب نابوكو

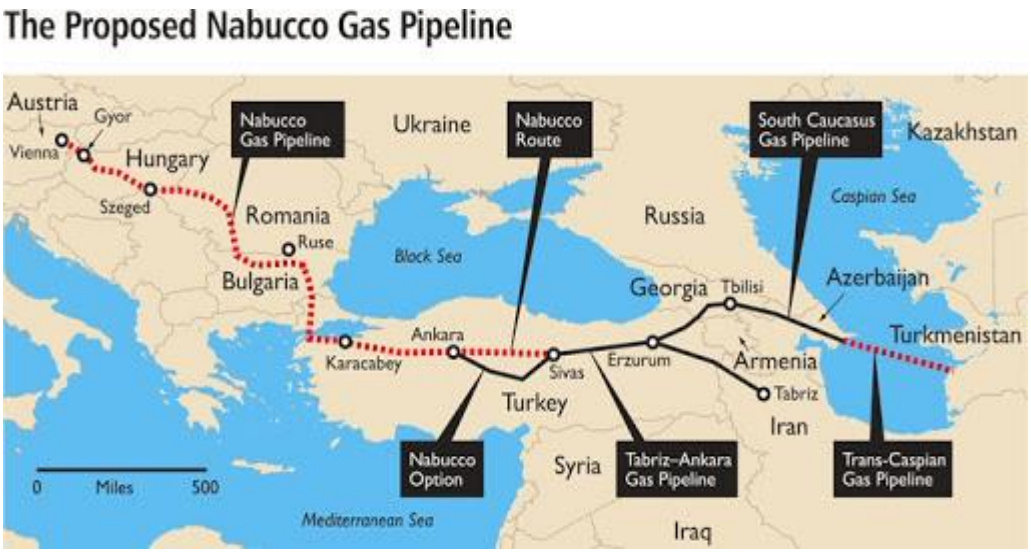

Source : " Nabucco Pipeline Map" , European Dialogue, avialable from : https://cutt.us/kfNC3, retrieved: 06/06/2021, at :13 :00.

كما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم مساعي إنشاء خطِّ غازٍ يمتد من قطر عبر السعودية وسورية ومن ثمّ إلى البحر المتوسط، والذي تمّ إجهاضه بعد أن أغلقت سوريا الباب أمام هذا المشروع حفاظاً على مصالحها مع روسيا، لا سيما وأنّ قطر تعتبر المنافس الأكبر لروسيا في تصدير الغاز المسال. وبالمقابل وافق النظام السوري على مشروع مشابه يقوم على مدّ أنابيب للغاز عبر خطٍ يمتدّ من إيران مروراً بالعراق ومنتهياً بسوريا[2]. وهو ما أدّى إلى إندلاع الأزمة السورية في إطار ما يعرف بثورات الربيع العربي للإطاحة بالنظام السوري الحليف لروسيا.

[1]– إيمان بلقريشي، المرجع السابق، ص278.

[2]– معتز منصور، "ممرات الغاز العالمي سر الصراع الدائر"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/kjae1، يوم: 2016/12/03، على الساعة: 12:00.

يتضح ذلك من خلال فهم اللعبة الجيوبوليتيكية (الأمريكية – الروسية) أنّ الأزمة السورية تتجاوز مطالب الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي التي طالب بها الشعب السوري. ويتعزز هذا الطرح أكثر إذا ما تمّ الإستشهاد بما قاله رئيس دائرة المعطيات الاستراتيجية في سورية فوزي شعيب النعيمي الذي أشار إلى أنّ المسح الجيولوجي لشركة **NSS** النرويجية أدّى إلى إكتشاف 14 حقل نفط وغاز في الساحل السوري، وهو أحد أسباب توسع التواجد العسكري الأمريكي – الروسي شرق البحر المتوسط[1]. كما تمّ إكتشاف حقل للغاز بالقرب من مدينة حمص، حيث قدّرت كمية الغاز فيه بأكثر من 400 مليار م^3.[2]

وقد يبدو بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من إجهاض مشروع الغاز القطري؛ إلاّ أنّها لم تفقد الأمل في الحصول على مورد آخر للغاز بدلاً من روسيا، وهنا كانت الوجهة نحو إيران؛ حيث حاولت إنعاش مشروع خط الغاز الإيراني السالف الذكر والذي بقي حبراً على ورق بسبب الوضع الأمني الذي آلت إليه سورية، وقد تعزّزت آمال الولايات المتحدة بهذا المشروع إثر وصول حسن روحاني ذو التوجه الإصلاحي والأكثر تفتحاً على الغرب إلى سدّة الحكم في إيران عام 2013، ما شجّع إدارة باراك أوباما على الدخول بمفاوضات مع إيران في إطار مجموعة (5+1)، وبهذه الخطوة ستكون الولايات المتحدة الأمريكية قد حقّقت هدفين[3]:

- ضمان مورد جديد للغاز بالنسبة لأوروبا وتخفيف تبعيتها لروسيا، حيث تمتلك إيران إحتياط نفط يقدر بـ:98.7% مليار برميل، و33000 مليار م^3 من الغاز الطبيعي؛

---

[1]– محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، **مجلّة المستقبل العربي**، (العدد 464، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2017)، ص125.

[2]– إسلام أحمد، "جيوبوليتيك روسيا وسياستها الخارجية: استمرارية بلا انقطاع"، (د.م.ن: مركز ادراك للدراسات والاستشارات، جوان 2016)، ص13.

[3]– عبد الرزاق بوزيدي، المرجع السابق، ص. ص(261. 267).

- إستمالة إيران إلى صف الولايات المتحدة الأمريكية قد يساهم في تعزيز الطوق الاستراتيجي الذي تقوم الولايات المتحدة بفرضه على روسيا منذ تفكّك الاتحاد السوفيتي، خصوصاً وأنّ إيران تعتبر من حلفاء روسيا.

خارطة رقم08: توضح مسار أنبوبي الغاز القطري والايراني

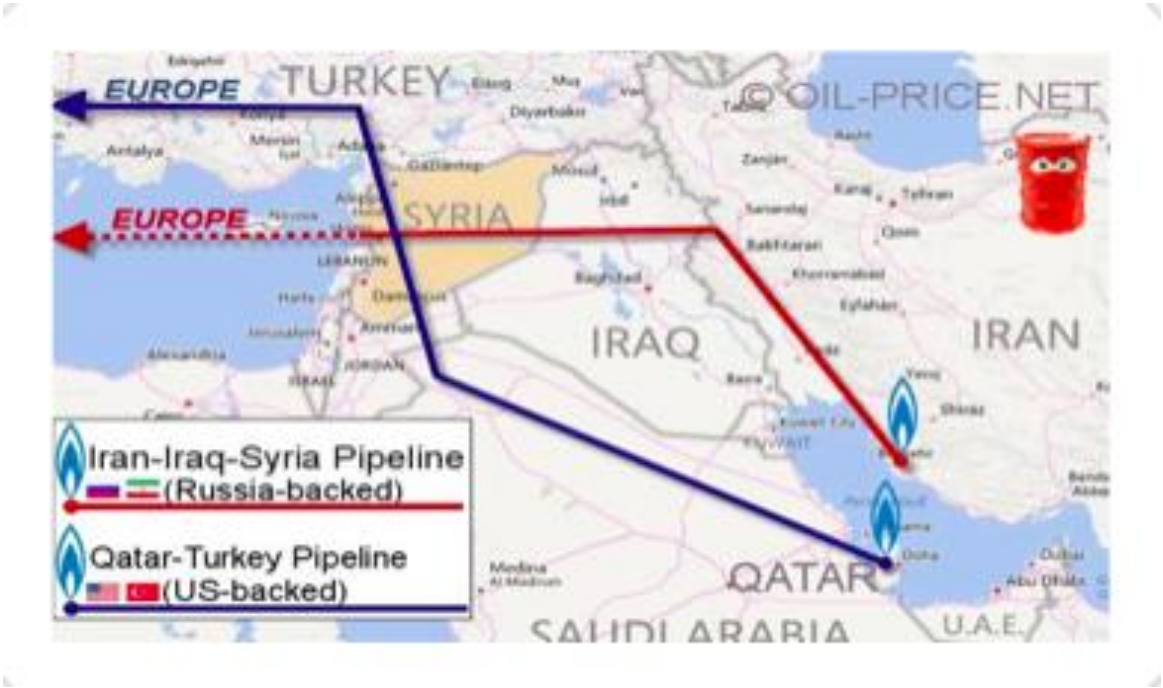

المصدر: "سوريا وحرب أنابيب الغاز"، (2017/01/4)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/8QgwK، يوم: 2021/06/07، على الساعة:08:00.

أمّا بخصوص روسيا فقد تسببت أزمة الغاز عام 2009 في مضاعفة هواجسها من حدوث أزماتٍ مشابهة يمكن أن تؤثر على علاقاتها ودورها كمُوَرِّدْ رئيسي للغاز بالنسبة لأوروبا، ويفتح المجال للاعبين آخرين منافسين لها ممّا قد يؤدي إلى إرخاء قبضتها الجيوبوليتيكية على أوروبا. وتؤكّد هذه المخاوف الجولة التي قام بها نائب رئيس شركة غازبروم بالعواصم الأوروبية على خلفية أزمة 2009، ليقول بأنّ أيَّ نقصٍ في الغاز سيكون خطأً أوكرانياً، وليس خطأً روسياً[1]، بل لم تكتف روسيا فقط

[1] - Robert E. Ebel, op.cit, p 10.

بالمساعي الدبلوماسية من أجل حماية سمعتها في مجال الطاقة فحسب، بل كذلك اتجهت نحو القيام بمشاريع مدّ أنابيب غاز جديدة نحو أوروبا لا تمر على أراضي أي دولة أخرى مثل أوكرانيا، حتى لا يؤثّر ذلك على علاقاتها مع الدول الأوروبية في حال حدوث أزمةٍ مثل أزمة 2009 ومن أهمّها:

- **مشروع السيل الشمالي Nord stream:** بدأ العمل على إنجاز هذا المشروع عام 2005 وانتهى عام 2011 وخلال نفس الفترة بدأ تدفق الغاز عبره، وبخصوص الطريق التي يسلكها هذا الأنبوب؛ فهو ينقل الغاز الروسي من مدينة فيبورج عبر بحر البلطيق إلى جرايفسوالد شرق ألمانيا متجنّباً المرور ببلاروسيا، حيث يبلغ طوله 1200 كلم وينقل ما سعته 55 مليار م^3، وقد تَشارك في إنجازه كل من شركة غازبروم الروسية بنسبة 51% إلى جانب كل من شركة **باسف BASF** و**أي أون E.ON** الألمانيتين وشركة **Gasvine** الهولندية[1]، كما عملت روسيا عام 2015 على دعم هذا المشروع بمشروع ثاني عرف باسم خط السيل الشمالي2 والذي ينقل الغاز الروسي من روسيا إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق من أجل أن يضاعف من كمية الغاز بالأنبوب الأول[2].

- **خط السيل الجنوبي South Stream:** ويحتلُّ هذا المشروع أهميّةً استراتيجيةً كبيرةً لدى روسيا كونه يعتبر منافساً لمشروع نابوكو الذي أشرفت عليه الولايات المتحدة الأمريكية[3]، ولكنه أُجْهِضَ عام 2014 بعد أن عارضت بلغاريا هذا المشروع بحجّة أنّه لا يمتثل لقوانين

[1]– إيمان بلقريشي، "دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبوليتيكي الروسي الأوراسي"، **المجلّة الجزائرية للدراسات السياسية**، (المجلّد 04، العدد02، د.ت.ن)، ص – ص(277 – 278).

[2] - Rem KORTEWEG, Senior Research Fellow , and Other, Energy as tool of Foreign Policy of Authoritarian States in particular Russian, Belgium : European Parliament, (27 April 2018), p26.

[3]– إيمان بلقريشي، "دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبوليتيكي الروسي الأوراسي" ، المرجع السابق، ص278.

الطاقة الأوروبية ما دفع تركيا إلى استبداله بمشروعٍ ثاني وهو خط السيل التركي[1]، وكان من المقرّر أن يمتدّ أنبوب السيل الجنوبي من ميناء نوفوروسيسك إلى ميناء فارنا البلغاري عبر البحر الأسود، ليمتدّ بعدها بفرعين عبر شبه جزيرة البلقان إلى إيطاليا وإلى النمسا، حيث كانت ستتشارك في إنجازه خمس شركات طاقة تستحوذ فيها شركة غازبروم على نصف الحصة[2].

- **خط السيل التركي Turkish Stream**: وهو المشروع البديل لخط السيل الجنوبي، حيث تقوم روسيا من خلاله بنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا مروراً بالبحر الأسود بديلاً عن بلغاريا، وقد تعرّض المشروع للمدِّ والجزر سيما عام 2015 بعد أن تمّ إسقاط مقاتلة روسية على الحدود التركية مع سوريا، ما أدّى إلى توتر العلاقات، ولكنها عادت لتتحسّن فيما بعد على إثر الأزمة التي أصابت العلاقات التركية مع الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة التي تتهمها تركيا بدعم المحاولة الإنقلابية في تركيا في صيف 2016 ما أدّى إلى إعادة بعث هذا المشروع. ويتكوّن هذا المشروع من أربع أنابيب تصل القدرة الاستيعابية للواحد منها 15.750 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، ويبلغ طوله 1117 كلم[3].

[1]– "موسكو: بلغاريا أضاعت فرصة ثمينة برفضها "السيل الجنوبي"، (2018/05/22)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Br2T7 ، يوم:2021/06/02، على الساعة: 15:00.

[2]– إيمان بلقريشي، "الاستراتيجية الطاقوية الروسية في المنطقة الأوراسية بعد الحرب الباردة 1991 – 2019"، المرجع السابق، ص213.

[3] - Rem KORTEWEG, Senior Research Fellow , and Other, op.cit, p28.

خريطة رقم 09: توضح أنابيب نقل الطاقة من روسيا إلى أوروبا

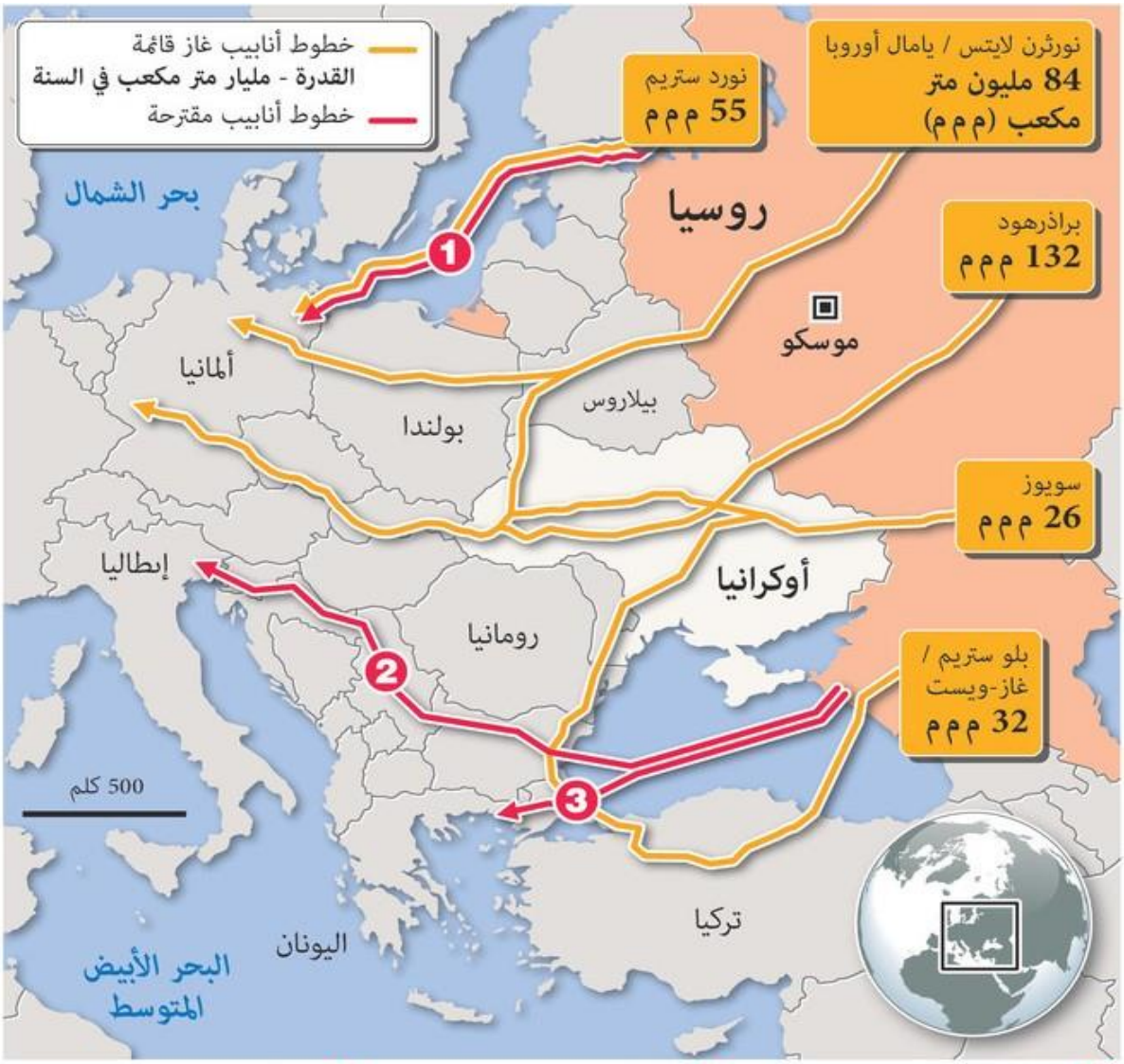

المصدر: "الاحتمالات بشأن خط أنابيب الغاز الروسي إلى أوروبا"، **الاقتصادية "جريدة العرب الاقتصادية الدولية"**، (18جانفي 2016)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/8GvDi، يوم:2021/06/06، على الساعة: 10:00.

وأخيراً وليس بآخر ما ينبغي الإشارة إليه في هذا السياق قبل ختام هذا الفصل؛ هو أنّ سياسات الولايات المتحدة لم تتوقف فقط عند دعم مشاريع أنابيب نقل الطاقة (البترول والغاز) لأوروبا على أراضٍ تقع خارج الفلك الروسي لتخليص تبعية حلفائها الأوروبيين لروسيا، بل ولإدراكها (الولايات المتحدة) للمكانة التي يحتلّها قطاع الطاقة في روسيا خصوصاً وأنّه المصدر الرئيسي للدخل القومي الروسي، وكذا المموّل الرئيسي لقطاع الدفاع الذي شهد تطوراً كبيراً مثلما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الثالث، فقد أقدمت الولايات المتحدة على ممارسة التأثير على مستوى أسعار النفط، وهذا عبر إغراق السوق بالنفط الأمريكي في الفترة الزمنية من عام 2012 وإلى غاية عام 2015، ما أدّى إلى إنخفاض أسعار النفط – التي يعتبر استمرار ارتفاعها أحد أولويات الأمن الطاقوي الروسي–، دون تناسي توقيع الولايات المتحدة للاتفاق النووي مع إيران الذي سمح لإيران بالعودة إلى تصدير النفط ما أدّى إلى كثرة العرض على الطلب في السوق، وما زاد الأمر سوءاً عدم التزام السعودية بنظام الحصص المتعامل به في إطار منظمة أوبك[1].

[1]– "ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/V20Xj، يوم: 2021/06/06، على الساعة: 10:00.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تمّ التطرّق له في هذا الفصل الذي تمّ تخصيصه لدراسة سياسات الطاقة الروسية، ومحاولة استنباط ما إذا كان لها انعكاس على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا بالفترة الزمنية الممتدّة من 2001 وإلى غاية 2016 يمكن صياغة النتائج الآتية:

- الطاقة تحتلُّ مكانةً مهمةً في أجندات السياسة الروسية حيث تعتبر إحدى المحاور الرئيسية للأمن القومي في روسيا، نظراً لكونها مصدراً رئيسياً للدخل القومي في روسيا ولتمويل أهمّ القطاعات الاستراتيجية وفي مقدمتها القطاع الدفاعي؛
- أهمية قطاع الطاقة لا تكمن فقط من حيث كونه مصدراً للدخل القومي بل كذلك في كونه يعتبر سلاحاً استراتيجياً يمكن أن يساعد روسيا على استعادة دورها ونشاطها في النظام الدولي عقب سنين الضعف التي عاشتها عقب تفكّك الاتحاد السوفيتي، وهو ما دفع فلاديمير بوتين عقب تولّيه مقاليد الحكم نحو إصلاح هذا القطاع وإعادة هيمنة الدولة عليه؛
- تكمن قوّة قطاع الطاقة كسلاحٍ استراتيجي بالنسبة لروسيا في توظيفه لقلب موازين القوى العالمية عبر السيطرة على مصادر النفط والغاز في محيطها الجيوسياسي ومنع سقوطها في أيادي لاعبين دوليين آخرين، بالإضافةً إلى استغلال شبكة خطوط الأنابيب التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي (الترانزيتات)، بل والعمل على تشييد مشاريع خطوط أنابيب جديدة، وهذا من أجل توظيفها لاستقطاب الدول الأوروبية في الفلك الأوراسي؛

- في إطار هدفها الاستراتيجي المتمثّل في استمرار تفوّقها الدولي وهو ما يقتضي الحيلولة دون السماح بظهور منافسين من شأنهم أن يشكلوا خطراً على مكانتها الدولية، تدرك الولايات المتحدة التهديد الذي يشكّله قطاع الطاقة الروسي خصوصاً عبر إقدام روسيا على توظيفه كسلاحٍ استراتيجي تجاه حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، ما من شأنه أن يؤدّي إلى تعديل ميزان القوى في غير صالح الولايات المتحدة في حال نجحت روسيا بتقوية علاقاتها مع الدول الأوروبية واستقطابها إلى فلكها الجيوبوليتيكي.

- إستشعار الولايات المتحدة للتهديد الذي باتت تشكله سياسات الطاقة الروسية على مستقبل مكانتها العالمية دفعها إلى اتباع سياسات ترمي إلى فَكِّ الهيمنة الروسية على أوروبا في مجال الطاقة، لأنّها تدرك جيداً أنّ استمرار تبعية أوروبا في مجال الطاقة من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز العلاقات الروسية – الأوروبية على حساب علاقاتها مع أوروبا، ومن أجل ذلك قامت الولايات المتحدة بدعم مجموعة من المشاريع لإقامة شبكة خطوط أنابيب للغاز والنفط خارج مجال تأثير روسيا.

- الخوف الأمريكي من روسيا بمجال الطاقة لا يكمن فقط من توظيفه من قبل الأخيرة كسلاحٍ جيوبوليتيكي، **ولكن** أيضاً في دوره كمصدرٍ مهم للدخل القومي الروسي، أضف إلى أنّ أغلب عوائد هذا القطاع يتمّ صبّها في قطاع الدفاع الروسي. ولا يمكن إنكار أنّ الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في السنوات الأخيرة من العقد الأول للقرن الـ21م قد ساهمت بشكلٍ فعّالٍ في دعم مشاريع إصلاح المؤسّسة العسكرية الروسية مثلما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق. ولعلّ هذا هو السبب المباشر الذي دفع الولايات المتحدة إلى التلاعب بأسعار النفط بين عامي 2012 و2015 بزيادة إنتاجها من النفط

والغاز إلى جانب تشجيعها لكبار مصدّري النفط كالسعودية بإغراق السوق بالنفط، دون تناسي الإتفاق النووي مع إيران الذي ساهم في عودة إيران إلى سوق النفط.

- الملاحظ من خلال المقارنة بين الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا في فترة إدارة الجمهوري بوش الإبن وفترة إدارة الديمقراطي باراك أوباما على ضوء سياسات الطاقة الروسية، أنّ كلا الإدارتين توليان إهتماماً بسياسات الطاقة الروسية ويحاولان الحيلولة دون السماح لروسيا بتوظيف الطاقة كسلاح لقلب موازين القوى، ممّا قد يشكّل تهديداً على المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وما يؤكّد ذلك هو المشاريع التي عملت كلا الإدارتين على دعم تشييدها في مجال الطاقة لفك تبعية حلفائهم الأوروبيين لروسيا في مجال الطاقة.

في ختام هذا الفصل نعيد التأكيد على الدور المتعاظم للطاقة خصوصاً ما تمثّل على صعيد السياسة العالمية وترتيبات وبنية النظام الدولي في سياق التنافس المحتدم؛ بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لضمان استمرار هيمنتها وقيادتها للنظام الدولي، والقوى الصاعدة وفي مقدمتهم روسيا التي تسعى إلى تعديل موازين القوى واستحداث بنية جديدة للنظام الدولي تضمن لها دوراً كبيراً في الساحة الدولية. وتعوّل في ذلك على استخدام الكثير من الأدوات من بينها الطاقة وعلى وجه التحديد الغاز الطبيعي، ولعلّ ما يحدث في الساحة العالمية منذ بدء روسيا لعمليتها العسكرية الخاصّة في أوكرانيا هو أكبر دليلٍ على ذلك. حيث اتجهت إلى استعمال الغاز كوسيلة لفرض تكاليفٍ باهضةٍ على الدول التي تقّدم مختلف أشكال الدعم للنظام الأوكراني خصوصاً الدول الأوروبية، وهو ما تسبب في الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط بعد سنوات طويلة من انخفاضها جنباً إلى جنب مع اتجاه الولايات المتحدة لخفض إنتاجها من الطاقة بسبب سياسات الديمقراطيين الرامية إلى انتهاج بدائل طاقوية صديقة للبيئة.

الخـــــــاتمة

بصرف النظر عن الجدل الدائر بين المنظّرين الأمريكيين حول المصطلح الأنسب القولُ بالهيمنة الأمريكية أم بالقيادة الأمريكية، ففي النهاية النتيجة هي استدامة بقاء الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي وانفرادها بهذه المكانة العالمية التي وجدت نفسها عليها منذ نهاية الحرب الباردة وتفكّك الاتحاد السوفيتي بتسعينيات القرن الماضي، وهذا ما يقتضي من الولايات المتحدة عدم السماح بظهور قِوى أخرى من شأنها أن تشكّل تهديداً لمكانتها على مستوى النظام الدولي، وهذا هو جوهر الاستراتيجية الأمريكية بغضّ النظر عن طبيعة الإدارة الحاكمة –جمهوريةً كانت أم ديمقراطية– أو طبيعة الوسائل والأدوات المستعملة.

وبالتالي فإنّ استمرار تفوّق الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها بقيادة المنظومة الدولية هي المحدّد الرئيسي لمكانة الدول الأخرى ضمن استراتيجيتها، إذ أنّ الرؤية الاستراتيجية لصانع القرار في الولايات المتحدة تجاه الدول الأخرى تتحدّد على أساس التهديد الذي من الممكن أن تشكّله تلك الدول على مكانتها الدولية، لا سيما تلك الدول التي لها القدرة التي تخوّلها التأثير على موازين القوى، ومن تلك الدول روسيا الاتحادية التي ورثت عن الاتحاد السوفيتي من الميزات ما يجعلها محطّ اهتمام صانع القرار في البيت الأبيض.

ومن خلال ما تمّ التطرّق إليه في الفصول السابقة لهذا الموضوع يتضح بأنّ هناك مجموعة من العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا، وبالتالي مكانة الأخيرة في الاستراتيجية الأمريكية، من حيث تقدير الخطر والتهديد الذي قد تشكله على الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة المتمثّل في استمرار تفوّقها وانفرادها بقيادة المنظومة العالمية هذا إن لم يكن استدامة هيمنتها العالمية. وهذه العوامل تختلف فيما بينها من حيث درجة التأثير، وسيتمُّ إيرادها بالترتيب حسب درجة التأثير على النحو الآتي:

1/ عامل النخب الحاكمة: يلعب هذا العامل دوراً كبيراً في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا، فَالْمُلَاْحَظْ من خلال الدراسة التي تمّ إجراؤها على هذا العامل هو أنّ الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا تصبح أقلّ تشدداً كلّما كان هناك توافقٌ في التوجهات السياسية بين النخب الحاكمة بكلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا. ففي ظل إدارة بوش الإبن اليمينية وعلى الرّغم من أنّ العلاقات الأمريكية – الروسية قد شهدت بعض التوترات؛ إلاّ أنّها لم تصل إلى الحد الذي يؤدي إلى فرض عقوباتٍ على روسيا مثلما حدث في فترة باراك أوباما، وهذا بسبب القاسم المشترك بين إدارة بوش الإبن في الولايات المتحدة ونظام فلاديمير بوتين في روسيا إذ أنّ كلاهما ينتمي إلى التيار اليميني وهناك مجموعة من الحجج التي يمكن إيرادها لتبرير ذلك على النحو الآتي:

- الحجّة الأولى؛ التي يمكن إيرادها في هذا الصدد والتي سبقت الإشارة إليها في ثنايا الفصل الثاني هو انتقاد كونداليزا رايس التي شغلت منصب مستشار الأمن القومي ومن ثمّ وزيرة الخارجية لإدارة بوش الإبن لطبيعة تعامل إدارة كلينتون الديمقراطية مع روسيا، ودعت بالمقابل إلى ضرورة التعامل مع روسيا كشريكٍ وإقناعها بأنّها لم تعد تشكّل مصدر تهديدٍ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي سبيل ذلك اقترحت إلغاء معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية؛
- الحجّة الثانية؛ هي أنّه مع وصول باراك أوباما إلى سدّة الحكم اتجهت الولايات المتحدة نحو إعادة بناء العلاقات مع روسيا. صحيح أنّه لا يمكن إغفال أنّ هناك أسباباً أخرى دفعت نحو التقارب بين البلدين مثل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وكذا الأزمة التي أصابت العلاقات بين البلدين على خلفية حرب جورجيا سنة 2008 في سنوات إدارة بوش الإبن الأخيرة، لكن في نفس الوقت لا يمكن إغفال أنّ وصول ديمتري ميدفيديف إلى سدّة الحكم بروسيا قد ساهم بشكلٍ فعالٍ في دفع إدارة أوباما نحو إعادة بعث العلاقات بين البلدين؛

- الحجّة الثالثة؛ بمجرّد إعلان فلاديمير بوتين ترشّحه لخلافة ديمتري ميدفيديف بدأت الرؤية الاستراتيجية لإدارة باراك أوباما تجاه روسيا بالتغيّر، وقد انعكس هذا التغيّر على أرض الواقع؛ إذ منذ عودة فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم شهدت العلاقات بين البلدين توتراً كبيراً وصل إلى حدِّ فرض الولايات المتحدة مجموعةً من العقوبات تجاه روسيا على خلفية مجموعة من الأسباب وفي مقدّمتها الأزمة الأوكرانية؛
- الحجّة الرابعة؛ تتمثّل في ما أدلى به المنظّر الجيوبوليتيكي الروسي ألكسندر دوغين بأحد اللقاءات التي أجراها على إحدى القنوات التلفزيونية والذي جاء في تلك الفترة بالتزامن مع الانتخابات الأمريكية لاختيار الإدارة الجديدة التي كانت ستخلف إدارة باراك أوباما، حيث كانت آنذاك هيلاري كلينتون مرشّحةً عن الحزب الديمقراطي، بينما ترشح عن الحزب الجمهوري دونالد ترامب. وكان قد قال حينها دوغين بأنّه من الأنسب لروسيا أن يفوز اليميني الجمهوري دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة، وهو ما حدث وانعكس بالإيجاب على العلاقات بين البلدين حيث شهدت استقراراً مقارنةً مع فترة إدارة باراك أوباما؛
- الحجّة الخامسة والأخيرة؛ التي يمكن الاستناد إليها للتأكيد على دور التقارب السياسي بين النخب الحاكمة في الولايات المتحدة وروسيا في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة، وعلى الرّغم من أنّ هذه الحجّة خارج النطاق الزمني الذي يغطيه الموضوع لكن لا مانع من إيرادها، وتتمثل في التراجع الكبير والتنافر الواقع في العلاقات الأمريكية – الروسية بمجرّد وصول الديمقراطي جو بايدن إلى سدّة الحكم بالولايات المتحدة. وهو الذي كان قد شغل منصب نائب الرئيس في فترة إدارة باراك أوباما، حيث قامت إدارة بايدن بفتح ملف الديمقراطية في روسيا وهذا على خلفية اتهامها لموسكو بتسميم الناشط السياسي الروسي **آلكسي نافالني Alexeï Navalny** وسجنه فيما بعد.

وبالتالي يمكن القول أنّ الفرضية التي تمّ إيرادها في بداية الموضوع من أنّه كلّما تغيرت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية كلّما انعكس ذلك على طبيعة الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا صحيحة، **ولكن** ولتوخي الدقة أكثر وجب القول أنّه كلّما كان هناك توافقاً في التوجه السياسي بين النخب الحاكمة بالولايات المتحدة والنخب الحاكمة في روسيا كلّما كانت الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا أقلّ تشدداً والعكس صحيح.

2/ عامل الطاقة: يُولي صانع القرار الأمريكي اهتماماً كبيراً بسياسات الطاقة الروسية وهذا بغض النظر عن طبيعة الإدارة الحاكمة سواءً كانت جمهورية أم ديمقراطية. ويعود هذا الاهتمام إلى سببين رئيسيين هما:

- أنّ قطاع الطاقة يعتبر شريان الاقتصاد الروسي كون أغلب الدخل القومي الروسي هو من موارد الطاقة، أضف إلى أنّ هذا القطاع يساهم بشكلٍ فعّالٍ في دعم باقي القطاعات لا سيما قطاع الدفاع؛ إذ لا يمكن إنكار أنّ قطاع الطاقة ساهم بشكلٍ فعّالٍ في دعم إصلاحات المؤسّسة العسكرية الروسية، من أجل ذلك تعتبر مسائل الطاقة في روسيا أولوية من أولويات الأمن القومي. وهو ما يجعل روسيا رهينة تقلبات أسعار النفط وهي ميزة تشترك فيها مع الاتحاد السوفيتي المنحل، بل حتى إنّ قوّة الدور الاستراتيجي لروسيا ترتبط ارتباطاً مباشراً بقطاع الطاقة، حيث كلّما كانت مداخيل روسيا من الطاقة أوفر كلّما ساهم ذلك في تقوية الدور الاستراتيجي لروسيا وحضورها الدولي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال العمليات العسكرية التي نفذتها روسيا في جورجيا وكذا دورها الكبير في الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية؛
- السبب الثاني الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تهتمُّ بقطاع الطاقة بروسيا هو سبب جيو–استراتيجي وفي نفس الوقت توليه كلا الإدارتين الجمهورية والديمقراطية في واشنطن اهتماماً

كبيراً؛ إذ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيداً بأنّ روسيا إلى جانب كونها من كبار منتجي الطاقة في العالم قد ورثت أيضاً عن الاتحاد السوفيتي شبكةً كبيرةً من خطوط نقل الطاقة (الترانزيتات)، بل حتى إنّ روسيا تعمل على تشييد خطوطٍ جديدة لنقل الطاقة بغرض احتكار تصدير الطاقة لا سيما إلى الدول الأوروبية، لأنّ هذا من ناحية سيساهم في إخضاع الدول الأوروبية ومن ناحية ثانية ستؤدي التبعية الأوروبية المطلقة لروسيا في مجال الطاقة إلى تقوية العلاقات الأوروبية – الروسية على حساب العلاقات الأوروبية – الأمريكية، وبالتالي إبعاد أوروبا عن دائرة التأثير الأمريكية واستقطابها إلى الفلك الأوراسي، وهو ما لن تسمح به الولايات المتحدة لأنّها تدرك بأنّ ذلك من شأنه الإخلال بموازين القوى العالمية وبالتالي التأثير على مكانتها العالمية. من أجل ذلك عملت ولا تزال الولايات المتحدة على تخليص أوروبا من تبعيتها المفرطة لروسيا في مجال الطاقة عبر دعم تنويع مصادر النفط والغاز الأوروبي لكسر الاحتكار الروسي.

وعند دراسة عامل الطاقة اتضح أنّ كلا الإدارتين في الولايات المتحدة الجمهورية والديمقراطية توليان اهتماماً كبيراً بسياسات الطاقة الروسية، فعلى الرغم من توافق الإتجاه السياسي لإدارة بوش الإبن ونظام فلاديمير بوتين اليمينيين؛ إلاّ أنّ إدارة بوش الإبن تهتمّ بسياسات الطاقة الروسية. ومنه يمكن القول أنّ هناك خطاً أحمر لهذا التوافق وهذا الخط يتمثل في المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، أي أنّ الولايات المتحدة لن تسمح لسياسات الطاقة الروسية بأن تشكّل تهديداً على مكانتها العالمية بصرف النظر عن طبيعة النخب الحاكمة في روسيا.

وبالتالي؛ تأكيداً للفرضية التي تمّ طرحها في بداية الموضوع فإنّ الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا تتحدّد على ضوء سياسات الطاقة الروسية، فإذا استعملت روسيا الطاقة كسلاحٍ تعديليٍّ لموازين القوى العالمية وهو بطبيعة الحال سيؤثر على المكانة العالمية للولايات المتحدة

التي تهدف للانفراد بقيادة النظام الدولي، فإنّ رؤيتها الاستراتيجية تجاه روسيا في هذه الحالة ستكون أكثر تشدداً، وبالتالي تصبح روسيا في مكانة المنافس للولايات المتحدة الأمريكية.

3/ العامل العسكري: تساهم السياسات العسكرية الروسية هي أيضاً في تحديد طبيعة الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، بحيث كلّما حدث تحوّل على مستوى بنية وقوّة وأداء المؤسّسة العسكرية الروسية كلّما كانت الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا أكثر تشدداً. وعلى الرّغم من أنّ العامل العسكري أقلُّ تأثيراً مقارنةً مع عاملي النخب الحاكمة والطاقة على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه روسيا لكن لا يمكن إغفال تأثيره، وهو ما تمّ استنباطه من خلال دراسة مجموعة من المؤشّرات العسكرية مثل العقيدة العسكرية الروسية ومؤشّر الانفاق العسكري الروسي وكذا الانتشار العسكري الروسي:

- بالنسبة للعقيدة العسكرية الروسية فقد اتضح بعد دراسة وثائق العقيدة العسكرية الروسية الصادرة في الفترة الزمنية التي يغطيها الموضوع التحوّل الحاصل على مستوى التفكير الاستراتيجي الروسي بمجرّد وصول فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم في روسيا الطامح إلى إعادة روسيا للساحة العالمية، خصوصاً بعد سياسات التهميش والتطويق التي مُوْرِسَتْ عليها من قبل الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عبر مؤسّسة حلف الشمال الأطلسي، وهو ما جعل جميع هذه الوثائق تصف الناتو بمثابة التهديد للأمن القومي لروسيا الاتحادية، ولكن وجب التنويه بأنّ الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لم تتأثّر كثيراً بمحتوى وثائق العقيدة العسكرية بقدر تأثّرها بطبيعة النخب الحاكمة بروسيا، فعلى الرغم من أنّ محتوى وثائق العقيدة العسكرية لعام 2000 و2010 و2014 لم يتغير كثيراً إلاّ أنّ طريقة تعامل إدارة باراك أوباما مع روسيا في فترة حكم ديمتري ميدفيديف تختلف عن طريقة تعاملها مع روسيا عند عودة فلاديمير بوتين إلى سدّة الحكم. حيث ساد وقتذاك الحديث عن عودة أجواء الحرب الباردة بين البلدين، وهو ما

يزيد تأكيداً على أنّ عامل النخب يساهم بشكلٍ كبير في التأثير على ثبات وتغير الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا؛

- مؤشّر الإنفاق العسكري الروسي بدوره أيضاً لا يقلُّ أهميةً عن المؤشّر السابق؛ إذ أدّى الارتفاع الكبير الذي شهده الإنفاق العسكري إلى تغيّر على مستوى قوّة وأداء المؤسّسة العسكرية الروسية، فقد عمل فلاديمير بوتين منذ وصوله إلى سدّة الحكم على تحسين أداء وفعالية المؤسّسة العسكرية عبر الزيادة من ميزانية الدفاع الروسية، وقد تعاظمت الحاجة إلى ذلك عقب حربها مع جورجيا سنة 2008 بسبب الخسائر الفادحة التي تكبدتها. وقد برز التحوّل على مستوى المؤسّسة العسكرية الروسية بعد الرفع من ميزانية الدفاع في النصف الثاني من القرن الـ21م، حيث شهد الدور الاستراتيجي الروسي تطوراً انطلاقاً من توسّع الانتشار العسكري لروسيا وحضورها في عديد القضايا الدولية لا سيما الأزمة السورية وتدخلها العسكري لتوفير غطاء جوي للنظام السوري. بالإضافة إلى إقدامها على ضمِّ شبه جزيرة القرم عقب الأزمة الأوكرانية سنة 2014، وهو ما جعل الولايات المتحدة تتجه نحو فرض عقوبات ذكية على مجموعة من القطاعات الحساسة بروسيا، والتي كان قطاع الدفاع على رأسها، وهذا بعد إدراكها لحجم التغيّر الحاصل على مستوى المؤسّسة العسكرية، ناهيك عن تلاعبها بأسعار النفط التي تعتبر شريان الاقتصاد الروسي والمؤسّسة العسكرية الروسية. ويمكن الاستناد إلى ضعف المؤسّسة العسكرية الروسية بالعقد الأوّل من القرن الحالي والذي تأكّد في الحرب الروسية الجورجية لسنة 2008 كحجةٍ لتبرير عدم تشدّد إدارة بوش الإبن في تعاملها مع روسيا الاتحادية؛
- بخصوص الانتشار العسكري فقد شهد هذا المؤشّر تطوراً كبيراً مع مطلع العقد الثاني من القرن الـ21م، حيث أعادت روسيا نشر قواتها العسكرية في مختلف بقاع العالم سواءً بطريقة رسمية أو غير رسمية مثل المرتزقة على شاكلة الفاغنر الذين ينتشرون في قارات العالم الخمس، وهذا ما

ساهم في تقوية موقع روسيا في العالم التي أضحت حاضرةً وبقوّة في مختلف القضايا العالمية. وهي الميزة التي كانت تحتكرها الولايات المتحدة طيلة عقدين من الزمن عقب تفكّك الاتحاد السوفيتي والتي أتاحت لها بسط هيمنتها العالمية، وهذا بالفعل ما يفسّر التغيّر الحاصل على مستوى الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا والذي تؤكده طبيعة تعامل إدارة باراك أوباما مع روسيا، التي اتجهت نحو فرض عقوباتٍ على روسيا بغية ضرب نقاط قوّتها الاستراتيجية.

وفي الأخير يمكن القول بأنّ هناك مجموعةً من العوامل المتداخلة التي تلعب دوراً في التأثير على الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا والتي إن تأثرت – أي الرؤية الاستراتيجية– حدث تغير على مستوى مكانة روسيا لدى للولايات المتحدة، وهذه العوامل وكما سبقت الإشارة تختلف من حيث درجة التأثير، وعلى سبيل التوصية فإنّنا نوصي بما يلي:

- بما أنّ أيّ تغير على مستوى العوامل المتحكمة في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا من شأنه التأثير على العلاقات بين الدولتين وهو ما سيكون له ارتدادات على البيئة الدولية، فعلى الجزائر كونها ليست بمنأى عن هذه الارتدادات أن تضع جميع العوامل السابقة بعين الاعتبار لأنّ ذلك سيكسبها المرونة في التعامل مع مختلف هذه الارتدادات بما يتلاءم ومصالحها العليا؛
- يوصى كذلك وبالاعتماد على نفس المؤشّرات إجراء دراسة مقارنة لمكانة روسيا في الاستراتيجية الأمريكية بين إدارة الجمهوري دونالد ترامب الذي شهدت فيه العلاقات الأمريكية الروسية نوعاً من الاستقرار والتقارب، وإدارة الديمقراطي جو بايدن الواصل للحكم سنة 2021 والذي تشهد في ظلِ ولايته العلاقات الأمريكية – الروسية أعلى درجات التوتر لا سيما منذ إقدام روسيا على تنفيذ عمليتها العسكرية في أوكرانيا منذ فيفري 2022.

قـــــــــــائمة
الخـــــــــرائط
والجـــــــــداول

1-الخرائط:

الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
الخارطة رقم 01	توضح موقع روسيا الإتحادية وحدودها	**66**
الخارطة رقم 02	الموقع الجغرافي لاقليم أوسيتيا الجنوبية	189
الخارطة رقم 03	الموقع الجغرافي لأوكرانيا	201
الخارطة رقم 04	أماكن نشاط قوات مرتزقة الفاغنر الروسية	249
الخارطة رقم 05	الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى	290
الخارطة رقم 06	مسار أنبوب باكو-جيهان	294
الخارطة رقم 07	توضح مسار أنبوب نابوكو	298
الخارطة رقم 08	مسار أنبوبي الغاز القطري والإيراني	300
الخارطة رقم 09	أنابيب نقل الطاقة من روسيا إلى أوروبا	303

2/الجداول:

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	الدول العشر الأولى من حيث الانفاق سنة 2008	233
الجدول رقم 02	توزيع ميزانية برنامج التسلح الحكومي (2011-2020) على أهم القطاعات العسكرية	235

قـــــــــائمة المصـــــــــادر والمـــــــــراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع باللغة العربية:

1/ القواميس والموسوعات:

- آبادي(الفيروز)، **القاموس المحيط**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998، الطبعة 6).
- معجم اللغة العربية، **معجم الوسيط**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004).

2/ الكتب:

- أوتكين(أناتولي)، **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000).
- أوباما(باراك)، **جرأة أمل أفكار عن استعادة الحلم الأمريكي**، الطبعة 2، ترجمة: معين الإمام، (المملكة العربية السعودية: دار عبيكان، 2009).
- أحمد(عامر كامل)، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، (العراق: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، د.ت.ن).
- باسماعيل(عبد الكريم)، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق من بوش إلى بوش**، (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015).
- بيليس(جون)، سميث(ستيف)، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- بن نهار(نايف)، **مقدّمة في علم العلاقات الدولية**، (الدوحة: مؤسّسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016).
- بريجينسكي(زبيغنيو)، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).
- بيومي(علاء)، **باراك أوباما والعالم العربي**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008).
- بريماكوف(يفغيني)، **العالم بدون روسيا؟ قصر النظر السياسي وعواقبه**، ترجمة: عبد الله حسن، (دمشق: دار الفكر:2010).

- بابييف(بافل)، **القوّة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).
- جودة(محمود خليفة)، **البحث عن المكانة روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016).
- دوغين(ألكسندر)، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة،2004).
- دي مونبريال(تيري)، كلين(جان)، **موسوعة الاستراتيجيا** ، ترجمة: علي محمود مقلّد، (بيروت: مجد المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001).
- هاملتون(نايجل)، **القياصرة الأمريكيون: سير الرؤساء من فرانكلين د.روزفلت إلى جورج دبليو بوش**، ترجمة: Lingo Ofiice s.a.r.l، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013).
- هينروتين(جوزيف)، شميت(أوليفييه) وآخرون، **حرب واستراتيجية نهوج ومفاهيم**، الجزء الأول، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019).
- هارت(ليدل)، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ط4، ترجمة: الهيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، 2000).
- هوبز(توماس)، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حبيب حرب، بشرى صعب، (بيروت: دار الفارابي، 2011).
- ودوورد(بوب)، **حروب أوباما: الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأمريكية**، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2011).
- زكي (رمزي)، **التاريخ النقدي للتخلف دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلّف بدول العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987).
- زنودة (منى)، **تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون وجورج والكر بوش**،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء الإلكترونية، 2014).
- زيدان(ناصر)، **دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).

- حسين(خليل)، عبيد(حسين)، **الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي (إستراتيجيات الأمن القومي الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر)**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).
- طلاس (مصطفى)، **الاستراتيجية السياسية العسكرية**، الجزء الأول، (دمشق: مكتبة دار طلاس، 2011).
- طالب(هاني رمضان)، **مفهوم الحكومة العالمية في النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020).
- الطائي(طارق محمد ذنون)، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة**، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012).
- يرغن(دانيال)، **السّعي بحثاً عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث**، ترجمة: هيثم نشواتي، شكري مجاهد، (د.م.ن: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015).
- كلير(مايكل)، **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: عدنان حسين، (بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت.ن).
- كلاوزوفيتز(كارل فون)، **الوجيز في الحرب**، ط2، ترجمة: أكرم ديري، الهيثم الأيوبي، (بيروت: المؤسّسة العربية للدراسات والنشر1988).
- لوفايفر(مكسيم)، **السياسة الخارجية الأميركية**، ترجمة: حسين حيدر،(بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2006).
- ميكيافيلي(نيكولا)، **فن الحرب**، ترجمة: صالح صابر زغلول، (دمشق – القاهرة: دار الكتاب العربي، 2015).
- ميكيافيلي(نيكولا)، **الأمير**، ترجمة: أكرم مؤمن، (القاهرة: مكتبة إبن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.ن).
- ميرشايمر (جون)، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012).
- ميكال (بيار)، **تاريخ العالم المعاصر 1945-1991**، ترجمة: يوسف ضومط، (بيروت: دار الجيل، 1993).

- مصباح(عامر)، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.ن).
- مرقس(سمير)، **الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة – الدّين – القوّة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر**، (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2003).
- ميد(والتر راسيل)، **بلد الله: الدّين في السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: حمدي عباس، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007).
- المصباح(عبد الله علي المالك)، **الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية (1991–2015)**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017).
- مانكوف(جيفري)، **أمن الطاقة الأوراسية**،(أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).
- المخادمي(عبد القادر رزيق)، **القواعد العسكرية الأمريكية الروسية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013).
- محمد(خديجة عرفة)، **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014).
- ناي(جوزيف)، **مستقبل القوّة**، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).
- ناي(جوزيف)، **القوّة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان،2007).
- نيوف(صلاح)، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**، (كوبنهاغن: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2010).
- السامرائي (محمود سالم)، **استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية**، (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018).
- عواد (عامر هاشم)، **دور مؤسّسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2010).
- العوضي(حسني عمار حسين)، **السياسة الخارجية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2017).

- عبد السلام(رفيق)، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوّة الصلبة والقوّة الناعمة**، الطبعة04، (د.م.ن، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015).
- عاصي(جوني)، **النظرية و الأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، (رام الله: مؤسّسة الناشر للدعاية و الإعلان، 2006).
- العلي(علي زياد)، **آسيا الواعدة: الاستراتيجية الأمريكية في القارة الآسيوية**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015).
- علي(محمود محمد)، **الثورات الملوّنة والنسخة التجريبية لحروب الجيل الرابع في أوروبا الشرقية والوسطى**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2019).
- عمرو(عبد العاطي)، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2014).
- فهمي(عبد القادر محمد)، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**، (الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، 2009).
- فهمي(عبد القادر محمد)، **المدخل في دراسة الاستراتيجية**، (العراق: كلّية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2009).
- فوكوياما(فرانسيس)، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة: فؤاد شاهين، جميل قاسم، رضا الشايبي،(بيروت: مركز الإنماء العربي، 1993).
- فرج(أنور محمد)، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007).
- فريق الأزمات العربي، **الأزمة السورية استراتيجية الخروج**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، مارس 2019).
- فريديريك(بريان)، بافلوك(ماثيو) وآخرون، **تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات وضع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي**، (كاليفورنيا: مؤسّسة راند Rand Corporation، 2017).
- القيسي(محمد وائل)، **الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008 "إدارة باراك أوباما أنموذجاً**، (الرياض: العبيكان للنشر، 2017).

- قلعجية(وسيم خليل)، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).
- رمضان(تارا طه)، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013).
- رياض(محمد)، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيك**، (القاهرة: مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).
- شفيق(منير)، **الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
- الشيخ(رأفت غنيمي)، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**،(د.م.ن، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006).
- الشيخ(نورهان)، **إشكالية التحوّل الديمقراطي في روسيا: دراسة حول شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة تحوّلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004).
- الشيخ(نورهان)، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
- شلبي(السيد أمين)، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**، (د.م.ن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.ن).
- الشريفي(عطارد عوض عبد الحميد)، **الولايات المتحدة الأمريكية هدر الفرصة السانحة**، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019).
- شادي(هاني)، **التحوّل الديمقراطي في روسيا من يلتسن إلى بوتين "التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي**، (الإسكندرية: دار العين للنشر، 2013).
- تزو(سون)، **فن الحرب**، ترجمة: رؤوف شبايك، (د.ت، دار أجيال للنشر والتوزيع، 2007).
- تسو(لاو)، **كتاب الطاو**، ترجمة: محسن فرجاني، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).
- توفيق(سعد حقي)، **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008).
- توركماني(حسين)، **المذاهب العسكرية في العالم**، (دمشق: دار طلاس، 1995).

- تشابمان(بيرت)، **العقيدة العسكرية دليل مرجعي**، ترجمة: طلعت الشايب، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).
- الخياط(محمد مصطفى محمد)، **الطاقة: مصادرها- أنواعها – إستخداماتها**، (القاهرة: د.د.ن، 2006).
- غضبان (مبروك)، **المدخل للعلاقات الدولية**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، د.ت.ن).

3/ الدوريات والمجلّات:

- أحمد(وليد محمود)،"قبرص في الاستراتيجية الأمريكية"، **دراسات إقليمية**، (العدد14، د.ت.ن).
- أحمد(حميد شهاب)، ماهود(عماد مزعل)،"تداخل المواقف الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) تجاه الأزمة السورية"، **مجلّة العلوم السياسية**، (2019).
- أمحمدي(فاطمة)، كيبش(عبد الكريم)،"الأمن الطاقوي مقاربة معرفية"، **المجلّة الجزائرية للأمن التنمية**، (المجلّد8، العدد 14، جانفي 2018).
- بكاكرة(نبيل)، سخري (سفيان)،"التنوّع والتغيّر في مضامين القوّة؛ نحو فهمٍ جديدٍ للعلاقات الدولية"، **دفاتر السياسة والقانون**، (العدد 19، جوان 2018).
- بوسنان(سفيان)،"جغرافية آسيا الوسطى وأهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي"، **المجلّة الجزائرية للدراسات السياسية**، (العدد 6، ديسمبر 2016).
- بن مشيرح(أسماء)،"القطب الشمالي في الاستراتيجية الروسية: فضاء جديد لمواجهة أطلسية"، **مجلّة قضايا آسيوية**،(العدد1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، جويلية 2019).
- بن موسى(محمد)،"قراءة في استراتيجية التوجه نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجدّدة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال افريقيا"، **مجلّة اقتصاديات شمال افريقيا**، (المجلّد 15، العدد21، 2019).
- بن خليف(عبد الوهاب)،"العلاقات الأوروبية – الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية**، (العدد 11، جانفي 2014).

- بوزيدي(عبد الرزاق)،"التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط 2010-2016"، **مجلّة العلوم القانونية والسياسية**، (العدد15، جانفي 2017).
- بلخيرات(حوسين)،"التحوّلات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري"، **دراسات وأبحاث: المجلّة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية**، (مجلّد10، العدد 03، سبتمبر 2018).
- بن سي قدور(عبد القادر)،"مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي"، **المجلّة الجزائرية للدراسات السياسية**، (المجلّد05، العدد01).
- بلقريشي(إيمان)،"دور المتغير الطاقوي في دعم التنافس الجيوبوليتيكي الروسي الأوراسي"، **المجلّة الجزائرية للدراسات السياسية**، (المجلّد 04، العدد02، د.ت.ن).
- جميعي (أسماء)،"الطاقة المتجدّدة في الجزائر كبديل لحماية البيئة ورفع عجلة التنمية المستدامة بين تحدّيات الواقع ومأمول المستقبل مع الاشارة إلى مشروع الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير نموذجاً"، **مجلّة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة**، (العدد02، أفريل 2020).
- جدي(سارة)،"واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر"، **مجلّة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، (المجلّد 10، العدد10، د.ت.ن).
- دهقاني (أيوب)،"تأثير التقنية والتكنولوجيا في بناء الاستراتيجية العسكرية"، **مجلّة المعيار**، (العدد6، د.ت.ن).
- الدسوقي(أيمن)،"الدور الروسي في سوريا: الواقع والمألات"، **رؤية تركية**، (2018).
- هاشم (نوار جليل)،"ما بين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم"، **المجلّة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، (المجلّد04، العدد 02، 2020).
- وهبان(أحمد محمد)،"النظرية الواقعية وتحليل العلاقات الدولية من مورغينثاو إلى ميرشايمر(دراسة تقويمية)"، **مجلّة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية**، (العدد:01، 2016).
- وقازي عقبة، "المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية"، **مجلّة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، (العدد02، جوان 2017).
- حسين(أحمد قاسم)، "مقتربات القوّة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً"، **سياسات عربية**، (العدد32، ماي 2018).

- حاج(ميلود عامر)، "مآلات النظام الدولي الجديد التحولات والرهانات"، **شؤون الأوسط**، المجلّد18، (العدد158، 31 أكتوبر 2018).
- الحيالي(نزار إسماعيل)، ياسين (عمار حميد)، "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، **دراسات دولية**، (العدد 56).
- طي(محمد)،"الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن"، **المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق**، (العدد 19، جانفي2019).
- طويل (نسيمة)،"استعادة الدور الروسي ضمن أجندة الاستراتيجية العالمية"، **مجلّة العلوم القانونية والسياسية**، (العدد 16، جوان 2017).
- كلاع(شريفة)،"انهيار أسعار النفط وتحولات أمن الطاقة في العلاقات الدولية"، **مجلّة مدارات سياسية**، (العدد3، ديسمبر 2017).
- كسيرة(سمير)، مستوي (عادل)،"الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر– رؤية تحليلية آنية ومستقبلية–"، **مجلّة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، (العدد 14، 2015).
- مهدي(لبنى خميس)،"الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى ومستقبل التنافس الإقليمي والدولي"، **مجلّة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، (العدد 58، الجامعة المستنصرية).
- المصري(خالد موسى)،"الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، **مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (المجلّد30، العدد 01، 2014).
- مصطفاوي (عايدة)،"الطاقات المتجددة كبديل لمواجهة تهديدات الأمن البيئي"، **حوليات جامعة الجزائر 01**، (العدد 33، جوان 2019).
- مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، "التحليل النفسي للرئيس جورج ووكر بوش"، **مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية**، (المجلّد 22، العدد85، جانفي 2011).
- نويرة(لخضر)، "الأمن الطاقوي الروسي مقاربة جيو اقتصادية"، **مجلّة العلوم القانونية والسياسية**، (المجلّد 10، العدد 01، أفريل 2019).
- السحاتي(خالد خميس)، "الواقعية الكلاسيكية وتفسيرها للسياسة الخارجية للدول دراسة حالة السياسة الخارجية الأمريكية (2001–2008)"، **مجلّة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، (العدد الثاني، ديسمبر 2018).

- السعدون(واثق محمد براك)، "إستراتيجية الانتشار العسكري الأمريكي بعد الحرب الباردة"، **دراسات إقليمية**، (العدد8، د.ت.ن).
- سبع(عبد الكريم)، حاج(ميلود عامر)، "دور المحدّد العسكري في التأثير على الأداء الاستراتيجي لروسيا في القرن الـ21م"، **دفاتر السياسة والقانون**، (المجلّد 13، العدد01، 2021).
- علي(سليم كاطع)، مقوّمات القوّة الأمريكية وأثرها على النظام الدولي، **دراسات دولية**، (العدد 42، د.ت.ن).
- عقيل(وصفي محمد)، "التحوّلات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، (العدد 1، 2015).
- صالح(عباس محمد)، "مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا (القرن الافريقي نموذجا)"، **مجلّة رؤية تركية**، (العدد 2، 2007).
- قنوع(نزار)، قتابي(نور)، "عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية – الصراع بين أمريكا وروسيا كقوّة صاعدة"، **مجلّة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، (المجلّد 39، العدد5،2017).
- روطان(فريدة)، "التنافس الروسي الصيني على القارة الافريقية"، **مجلّة رؤية تركية**، (العدد2، 2008).
- رحايلية(سيف الدين)، بوداح(عبد الجليل)، "الاستثمار في الطاقات المتجددة ومتطلبات تحقيق الأمن الطاقوي: الاستفادة من التجربة الأمريكية والاشارة لحالة الجزائر"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، (العدد21، جوان 2017).
- رسول(محفوظ)،"الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود"، **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، (المجلّد05، العدد09، د.ت.ن).
- رسول (محفوظ)، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، **مجلّة المستقبل العربي**، (العدد 464، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2017).
- خشان (محمد كشيش)، "الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة جنوب القوقاز في النظريات الجيوبوليتيكية وأثرها في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة"، **مجلّة البحوث الجغرافية**، (العدد26، د.ت.ن).
- غوروجو(كوتلوهان)، بونياد(آرزو)، "مرتزقة مجموعة الفاغنر الروسية"، **رؤية تركية**، (العدد9، 2020).

4/ المحاضرات:

- عبد العالي (عبد القادر)، "محاضرات نظريات العلاقات الدولية"، (جامعة الدكتور الطاهر مولاي السعيدة، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009).

5/ الرسائل الجامعية:

- الباسوسي(أحمد زكرياء)، "تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق المتوسط"، **أطروحة دكتوراه**، (قسم العلوم السياسية، كلّية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018).
- بلقريشي(إيمان)، "الاستراتيجية الطاقوية الروسية في المنطقة الأوراسية بعد الحرب الباردة 1991- 2019"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصّص دراسات استراتيجية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2019/2018).
- دندن(عبد القادر)، "الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا – شرق وجنوب شرق آسيا"، **أطروحة دكتوراه**، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012 – 2013).
- وهبي (زكرياء)، "التنافس الدولي حول الطاقة النفطية في افريقيا دراسة حالة التنافس الأمريكي – الصيني 2010-2020"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصّص دراسات استراتيجية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2018 – 2019).
- زيغم(جميلة)، "التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في إفريقيا دراسة حالة: السودان"، **أطروحة دكتوراه**، (قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03).
- مداني(ليلى)، "مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (الحرب الأمريكية على العراق نموذجاً)"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصّص علاقات دولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2015).
- عقابي (خميسة)، "دور مراكز التفكير في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مؤسّسة راند كوربوريشن أنموذجاً"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصّص العلاقات الدولية والاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2018 – 2019).

- العباسي(بوعلام)، "دور المحافظين الجدد في صناعة القرار الأمريكي"، **أطروحة دكتوراه**(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2012 – 2013).
- العوني(محمود)، "الاستراتيجية الروسية لتصدير الغاز الطبيعي"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصّص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران02، 2018–2019).
- رزايقية(حنان)، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما 2008 – 2016"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصّص علاقات دولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2017–2018).
- رماش(يوسف)، "روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحدّيات والمواقف"، **أطروحة دكتوراه**، (قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012 – 2016).
- شرقي(محمد)، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1990–2006"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصّص علاقات دولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2007).
- تيغرة(الزهرة)، "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001"، **أطروحة دكتوراه**، (تخصّص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011 – 2012).

6/ التقارير والدراسات:

- إسلام(أحمد)، "جيوبوليتيك روسيا وسياستها الخارجية: إستمرارية بلا انقطاع"، (د.م.ن: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، جوان2016).
- بيلا(غويليم كولوم)، "الأهمية الجيو–استراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم"، ترجمة: المركز الانساني للدراسات الاستراتيجية، (د.م.ن: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، د.ت.ن).
- وحدة دراسة السياسات، "مظاهر ونتائج التوتر بين روسيا وحلف الناتو"، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 4 نوفمبر 2017).

- حمو(جوان)، "سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سوريا فيها"، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 01 أفريل 2017).
- الحدابي(إلهام)، "القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بين الدور العسكري وتشابك المصالح"، (د.م.ن، مركز الفكر الاستراتيجي، د.ت.ن).

7/ المؤتمرات والملتقيات:

- حسن(أحمد إبراهيم عبد العال)، "الطاقة المتجددة والبديلة كمدخل للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، **المؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق – القانون والبيئة** –، (جامعة طنطا، 23-24 أفريل 2018).

8/ المواقع الالكترونية:

أ/ الكتب:

- بريجينسكي(زبيغنيو)، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا**، ترجمة: مركز الدراسات العسكرية، الطبعة02، (د.م.ن: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/hVezC.
- جرجس(فوّاز)، **أوباما والشرق الأوسط مقارنة بين الخطاب والسياسات**، الطبعة الثانية، (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/9ykpy.
- لوران(إريك)، **عالم جورج بوش السري**،(د.م.ن: د.د.ن، د.ت.ن)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/LA2Fl.
- مردان (باهر)، **الاستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسّسات**، (بكين: د.د.ن، 2014)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Ze3ZC.
- الخثلان(صالح بن محمد)، **الدين والسياسة الخارجية الروسية**، (د.م.ن: مركز الفكر الاستراتيجي للراسات، د.ت.ن)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/YQE20.

ب/المقالات:

- "الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2008-2012 (دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية)"، **مجلّة أوروك**، (المجلّد10، العدد1، 2017)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/YXWjt.
- أبو حنيفة(الوليد)، "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد"، **المركز الديمقراطي العربي**، (13 جانفي 2017)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/SSfrS.
- "أزمة ديموغرافية تهدد روسيا"، (2019/04/04)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/kJh4N.
- "إنتاج روسيا من النفط في 2020 يسجّل أوّل تراجع منذ 2008"، **جريدة الشرق الأوسط**، (العدد15377، 2021/01/03)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/sJNyC.
- "إفتتاح خط نفط باكو تبيليسي جيهان"، **الشرق الأوسط**، (العدد 9676، 2005/05/26)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/LKpjj.
- "الاحتمالات بشأن خط أنابيب الغاز الروسي إلى أوروبا"، **الاقتصادية "جريدة العرب الاقتصادية الدولية"**، (18، جانفي 2016)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/8GvDi.
- بولمكاحل(إبراهيم)، "تطوّر اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية "، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/9mzQ9.
- بسيوني(محمد)، "عقل القيادة: تأثير السمات الفكرية لبوتين في إستعادة قوّة روسيا"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**،(2018/07/29)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/yciM3.
- الجزيرة نت، "روسيا ونزاعاتها الحدودية تغطية معلوماتية بالخرائط"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Yt5JQ.
- الجزيرة نت، "كولن باول"، (2005/03/25)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/J0Zby.
- الجزيرة نت، "أوسيتيا الجنوبية"، (2008/02/17)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/oDlPX.
- "جغرافية روسيا (الموقع والحدود)"، ترجمة: عاطف معتمد، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Z4d5v.

- جلّة(سماعين)، "النظرية السياسية الرابعة، روسيا والأفكار السياسية للقرن الحادي والعشرين"، **كتب وقراءات**، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/FDWw2.
- جواريستي(ميرا ميلوسيفيتش) ، "البوتينية... ماهي الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الروسي"، ترجمة: إنتصار حسين، (فيفري 2018)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Fti0v.
- هادي(محمد قاسم)، "مكانة القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، **مجلّة العلوم السياسية**، (العدد 54، 2018)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/CnYKY.
- "وفاة بوريس بيريزوفسكي: الشرطة البريطانية تقول إنه توفي شنقا"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/E2Rf9.
- الزهواني(نصيرة)، عشاش(عبد الله)، وادي(عبد الحكيم)، "الاستراتيجية المفهوم والنظرية"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/sJ2yy.
- الزهيري(م.م. إنمار علي إبراهيم)، "تحصين الذات: وتكامل الأداء الاستراتيجي الروسي "دراسة في دوائر التوجّه الجيوسياسي لمرحلة الرئيس بوتين"، **مجلّة العلوم السياسية**، (2019/12/29)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Nktcy.
- ياسين(عمار حميد)، الحيالي(نزار اسماعيل)، "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، **دراسات دولية**، (العدد56)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/t5IeY.
- كيتان(أحمد يوسف)، "روسيا الاتحادية القوّة الصاعدة: مقوّمات القوّة ونقاط الضعف"، **ANKASAM**،(ماي 2017)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/EdOEe.
- مهدي(إنجي)، "تطوّر العقيدة العسكرية الروسية، دراسة في الدور الروسي العالم"، **دراسات**، (المجلد18، العدد4، أكتوبر 2017)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/0YPlR.
- مصطفى(أحمد محمود)،" تطوّر العقيدة العسكرية الروسية وتأثيرها في القوى الغربية"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/YfXE6.
- الموسوعة السياسية، "أمن الطاقة"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/vsLBV.
- محمد(وسام)، "تنافس إقليمي...كيف يعزّز أمن الطاقة من الأمن القومي المصري؟"، **مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية**، (28 مارس 2018)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/UKVO4.

- "موسكو: بلغاريا أضاعت فرصة ثمينة برفضها "السل الجنوبي"، (2018/05/22)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Br2T7.
- "منطقة توتّر بين روسيا وأوكرانيا.. حقائق عن بحر آزوف"، (2018/11/26)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/pF833.
- منصور(معتز)، "ممرات الغاز العالمي سر الصراع الدائر"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/kjae1.
- مقداد(رنا)، "واشنطن تفكر: آسيا الوسطى وإعادة الاتصال الأوراسي"، **شؤون استراتيجية**، (2016/05/22)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/4bwNk.
- النعماني(جواد صالح مهدي)، "مفهوم الجيو–ستراتيجية"، (2020/10/08)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/ufl6l.
- السعداوي (عاطف)، "آسيا الوسطى والقوقاز: تواجد أمريكي، تراجع روسي، مدّ استقلالي شيشاني"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/aXGix.
- السعداوي(عاطف)، "الثورات الملوّنة في آسيا الوسطى: فشل النموذج الأمريكي في التغيير"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Lame6.
- "سوريا وحرب انابيب الغاز"، (2017/01/4)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/8QgwK.
- علي(عبد الغفور كريم)، الديني (عمر نور)، "المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلّة تكريت للعلوم السياسية**، (المجلّد 3، العدد9)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/IUVqU.
- عبد العظيم (زينب)، "الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب على الإرهاب"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/gjIls.
- فلاق(علي)، سالمي (رشيد)، "الطاقات المتجدّدة كمدخلٍ لتحقيق التنمية المستدامة– مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/xVead.
- فرنسيس(فيرونيكا حليم) ، "جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، (2019)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/cTvZT.

- "الفكر العسكري الروماني بين الدفاع والهجوم والتوسع حتى نهاية الحرب البونية الثانية 509 – 202"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/O7pID.
- رحمة(ألبير)، "علم الاستراتيجية"، **محاضرات علوم سياسية وإدارية**، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/YKn5t.
- الربيعي(ظاهر عبد الزهرة)، الشكري(ثناء ابراهيم فاضل)، "الموقع الحغرافي الروسي وجيوبوليتيكية قاعدة طرطوس"، **مجلّة البصرة للعلوم الانسانية**، (المجلّد 42، العدد6، 2017)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Huqx2.
- "روسيا تضاعف حجم صادرات الفحم الحجري إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، سبوتنيك العربية، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/1LuYD.
- شاهين(جيروم)، "البعد الديني في سياسة جورج بوش"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/Kdo1g.
- شديد(وائل خليل)، "مفاهيم أساسية نحو تحقيق تكافؤ جيواستراتيجي بين دول الشرق الأوسط"، (2015/05/13)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/7ACGB.
- "التحليل السلوكي للرئيس جورج ووكر بوش"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/xQGLl.
- "ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/V20Xj.
- خشيب(جلال)، "الجيوبوليتيكا الحديثة والمعاصرة بين النظرية والتطبيق"، **الأبحاث – الدراسات**، (2018)، محصل عليه من موقع: https://cutt.us/ZhCXr.
- خليفة(حسين علاوي)، "فكرة الهيمنة بالقيادة في الاستراتيجية الأمريكية: مدخل للقرن الحادي والعشرين"، **مجلّة قضايا سياسية**، (العدد 32 – 33، 2013)، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/89a6b.

ج/ التقارير والدراسات:

- أسامة(أبو راشد)، "الأزمة الأوكرانية أميركياً: إعادة بعث الحرب الباردة؟"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، 2014)، محصّل عليه من موقع:https://cutt.us/RD5Yb .
- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "تطوّرات الموقف الأمريكي من الثورة السورية"، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2013)، محصّل عليه من موقع:

.https://cutt.us/oLYn3

- سليمان(يمنى)، "القوّة الذكية – المفهوم والأبعاد دراسة تأصيلية –"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 12 جانفي 2016، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/vvT9M.

د/ البرامج التلفزيونية:

- قناة روسيا اليوم، برنامج رحلة في الذاكرة،"مقابلة مع رئيس الوزراء الأسبق فلاديمير بوليفانوف"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/xDGws.
- قناة الميادين، "وثائقي حرب الغاز"، محصّل عليه من موقع: https://cutt.us/fgih8.

ج/ روابط إلكترونية:

- https://cutt.us/Z4d5v .
- https://cutt.us/6KOsG.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1/ باللّغة الانجليزية:

I. Dictionaries and encyclopedias:

- Oxford University Press, **Oxford Learner's Pocket Dictionary**.

II. Books :

- Donnelly (Jack), **Realism And International Relation**, (CAMBRIDGE: Press Syndicate Of The University, 2004).
- Goldgeier (James M), Mcfaul (Michael), **Power and purpose: Us. Policy Toward Russia after Cold War.** (Washington: Brookings Institution Press, 2003)
- G (Sloan), **Geopolitics, Geography and Strategic History**, (UK : Routledge, 2017).
- Jr (R.D. Hooker), **The Grand Strategy of The United States**, (Washington: National Defense University Press, October 2014).
- Kautilya, **The Arthashastra**, Translated by : L.N. Rangarajan,(New Delhi : Penguin Book, 1992).
- Malik (Mohan), "The Evolution of Strategic Thought", **Contemporary Security an Strategy**, January 1999.
- Perlo- Freeman (Sam), Perdomo (Catalina) and Others, "Military Expenditure", **Sipri Yearbook 2009 Armamants, Disarmament Security**, (Sweden: Stockholm International Peace Research Institute, 2009).
- Perlo-Freeman (Sam), Julian Cooper and Others, "Military Expenditure ", **Sipri Year book 2011 Armaments Disarmament and international Security**, (Sweden: Stockholm International Peace Research Institute,2011).

- Rubin (Isaac Ilych), **a History of Economic Thought**, (London : Ink Links, 1979).
- Rumer (Eugene), Sokolsky (Richard), **Thirty years of U.S. Policy Toward Russia: Can the vicious circle be broken ?**, (Washington: carnegie Endowment for International Peace, 2019).
- Radin (Andrew), Davis (Lynn E) and Others, **The Future of The Russian Military**, (Santa Monica: Rand Corporation,2019).
- Suthar (Sudhir Kumar), Shukla (Nidhi) and Others, **Theories of International Relations**, (New Delhi: Vikas, 2016).
- Snyder (Craig A), **Contemporary Security and Strategy**, (New York: Routeldge, 1999).
- Wheeler (Everett L), **Stratagem and The Vocabulary of Military Trickery**, (Leiden: E.J. Brill, 1988).
- Waltz (Kenneth N), **Theory of International Politics**, (USA: Addison - Wesley Publishing Company, 1979).
- X. (Normand), **Leçons sommaires sur l'industrie du raffinage du pétrole**, (Paris: Tome I, Sté des Editions Technip, 1977).

III. Articles :

- Avey (Paul C), Markowitz (Jonathan N) and Others, "Disentangling Grand Strategy: International Relations Theory and U.S. Grand Strategy", **Texas National Security Review**, (Vol: 02, Nouvember 2018).
- Dimitrova (Antoaneta), Mtthew (Frear) and Other,"The element of Russia's Soft Power: Chanels, Tools, and Actors promoting Russian Iinfluence in the Eastern Patnership Countries", 04. **Eu-start**, (July 2017).
- Lomagin (Nikita), "Interest Groups in Russian Foreign Policy : The Invisible Hand of Russian Orthodox Church ". **International Politics**, (July 2012).
- Laine (Veera), Saarelainen (Iiris), "Spirituality as a Political Instrument : The Church, The Kremlin, and The Creation of « The Russian World »", 98. **Fiia Working Paper,** (septembre2017).
- Miller (Paul D), "Five Pillars of American Grand Strategy", **Survival**, (Vol: 54, No: 05 October 2012).
- Rice (Condoleeza), "Compaign 2000: Promoting the National Interest", **Foreign Affairs**,(Vol.79, No.1, Jan-Feb 2000).
- Shmidt (Brian), "Theories of US Foreign policy", **US foreign policy**, Oxford University Press, (2008).
- Üstüntağ (Gülten), "The US Bases and Their contributions to US Hegmony ", **The Turkish Yearbook of International Relations**, (Volume 49, 2018).
- Sinovets (Polina), Renz (Bettina), "Russia's 2014 Military Doctrine and beyond : Threat perceptions, Capabilities and ambitions", **Research Paper**,(No :117, Nato Defense college: Rome, July2015).
- Waltz (Kenneth N), "Structural Realism After The Cold War", **International Security**, (Vol:25, No: 25, 2000).
- Ziegler (Charles E), Rajan Menon, "Neomercantilism and Great-Power Energy Competition in Central Asia and the Caspian", **Strategic Studies**, (2014).

IV. Undergraduate Theses

- Bowdish(Randall G), "Military Strategy : Theory and Concepts", **PhD Thesis**, (Major : Political Science, Political Science Department, University of Nebraska-Lincoln).
- Gokmen(Semra Rana), "Geopolitics and the study of Iternational Relations", **PhD Thesis**, (The Graduate School of Social Sciences OF Middle East Technical University, August 2010).

V. Studies and Reports :

- Adkins (Jeffrey D), "Kautilya and Modern Day Strategic Advising", **REPOR from : United States Army War College**, (01/04/2018).
- Bowdish (Randall G), "Military Strategy: Theory and Concepts", **PhD Thesis**, (Political Science Dipartment, University of Nebraska-Lincoln, 2013).
- Ebel (Robert E), "The Geopolitics of Russian Energy, Looking Back, Looking Forward ", **A Report of the CSIS Energy National Security Program**, (July 2000).
- Kose, (M.Ayban), Lakatos (Gsilla), and Others, "The global Role of The U.S Economy Linkages, policies and spillover", **Policy Research Working Paper**, (World BankGroup, February 2017).
- Perlo-Freeman (Sam), Elisapeth Sköns, and Others, "Trends In World Military Expenditure, 2012", **Sipri Fact Sheet**, (Stockholm International Peace Research Institute, April 2013).
- Perlo-Freeman (Sam), Fleurant (Aude) and Others, "Trends in world Military Expenditure 2014", **Sipri Fact Sheet**, (Stockholm International Peace Research Institute, April 2015).
- Perlo-Freeman (Sam), Fleurant (Aude) and Others, "Trends in world Military Expenditure 2015", **Sipri Fact Sheet**, (Stockholm International Peace Research Institute, April 2016).

VI. Websites :

A. Books:

- Kautilya's, **The Arthahastra**, Translated by :R. Shamasatry, Book online, avialable from : https://cutt.us/XoUn5.

B. Documents :

- United American States, The White House , "The National Security Strategy of The United States of America", (September 2002), avialable from : https://cutt.us/6BXrm.
- United American States, The White House , "The National Security Strategy of The United States of America", (March 2006), avialable from : https://cutt.us/Axi6w.
- The White House, "National Security Strategy", (Washington, May2010), avialable from: https://cutt.us/ypOkn.
- The White House, "National Security Strategy", (Washington, February 2015), avialable from: https://cutt.us/T3FWM.

C. Articles:

- ABC News, Who's Who on Obama's Dream Team, (24 Nouvember2008), avialable from: https://cutt.us/x3Gnt.

- Aleksashenko (Sergey), "Evaluating western Sanctions On Russia", **Atlantic Council**, (December2016), avialable from : https://cutt.us/Vcg3p.
- "Arms Control Association, Russia's Military Doctrine", avialable from : https://cutt.us/1kEGf.
- Braumoeller(Bear F), "The Myth of American Isolationism", avialable from: https://cutt.us/ZdXtV.
- " Barack Obama", avialable from : https://cutt.us/gqg3W.
- Barry (Ellen), "Russian Church is a Strong Voice Opposing Intervention in Syria", (31 May 2012), avialable from: https://cutt.us/Fjh02.
- Deyrmond (Ruth), "Disputed Democracy: The Instrumentalisation of the concept of Democracy in U.S-Russia Relations during the George W.Bush and Putin Presidencies", **Comilas Journal of International Relations**, (No 3, 2015), avialable from : https://cutt.us/6a6um.
- Defense Intelligence Agency, "Russia Military Power Building a military to support Great Power Aspirations", (2017), avialable from : https://cutt.us/NZYuy.
- Emezue (Chuka. N), "Barack Hussein Obama : The Unlikely Narcissist/ A Psychobiography of President Barack Hussein Obama", **Technical Report**,(June 2017), avialable from: https://cutt.us/ZiNwg.
- Encyclopedia Britannica, "Ukraine", avialable from : https://cutt.us/3VxaT.
- "George W.Bush Biography", avialable from: https://cutt.us/mcP9C.
- Giles(Keir), "The Military Doctrine of The Russian Fédération 2010", avialable from : https://cutt.us/PKd1h.
- Huzen(Kent B), "Framework for Understanding : Geopolitics and Foreign Policy", (September 2019), avialable from: https://cutt.us/CF8kX.
- Hench(Thomas J), "Clausewitz vs Jomini: Putting "STRATEGY" Into Historical Contex**"**, avialable from: https://cutt.us/y9VQ7.
- Mayers (Steven Lee), "Cheney Rebubukes Russia on Rights", **The New York Times**, (05 May 2006), avialable from: https://cutt.us/xl47q,
- Miller Center, John F. Kerry, avialable from : https://cutt.us/kKJZM.
- Miller Center, "Ashton B. Carter (2015-2017)", avialable from : https://cutt.us/xsEiG.
- Nye(Joseph), "Hard and Soft Power in American Foreign policy", avialable from : https://cutt.us/vtLwX.
- "Nabucco Pipeline Map", European Dialogue, avialable from: https://cutt.us/kfNC3.
- New World Encyclopedia , "Russian Orthodox Church", avialable from : https://cutt.us/nnoq3.
- Nelson (Michael), "Joseph Biden", UVA/ Miller Centre, avialable from: https://cutt.us/WbfQu.
- Perspective Monde, Élection de Barack Obama à la présidence des États-Unis, (4 Nouvember 2009), avialable from : https://cutt.us/OtJ4D.
- Purdum (Todd S),"Team of Muscots",(july 2012), avialable from: https://cutt.us/fkqAb.
- Scott(Margaret), Alcenat (Westenley), "Revisiting the Pivot: The Influence of Heartland Theory in Great Power Politics"**,** avialable from: https://cutt.us/wQGoH.

- Sotirović(Vladislav B), "The Geopolitical Strategy Of The US' Global Hegemony By A Notorious Russophobe Zbigniew Brzezinski", (November 2018), avialable from: https://cutt.us/khoJ7.
- United States Senate, "Richard B. Cheney, 46th Vice President (2001-2009)", avialable from : https://cutt.us/lYcoD.
- "Ukraine in Europe (Geographical location and Geopolitical situation)", avialable from: https://cutt.us/CFTWU.
- World Atlas, "Major Ethnic Group of Ukraine", avialable from : https://cutt.us/C5Bla.

D. Undergraduate Theses:

- Groussau (George Charles), "Isolationism and American Foreign Policy", Doctoral Dissertations 1896 –February 2014, University of Massachusetts Amherst, avialable from : https://cutt.us/7GcbW.

2/ المراجع باللّغة الفرنسية:

A. Les Livers:

- Clausewitz, **De la guerre (Livre I)**, Traduire: Jean-Baptiste Neuens,(Paris : Flammarion, 2014).
- Général Beaufre, **Introduction a la stratégie**, (paris : Centre D'études de Politique Étrangère, 1963).

B. Les Articles :

- Gainot (Bernard),RAPIN (Ami-Jacques), "Jomini et la Stratégie. Une Approche Historique de L'œuvre", **Annales Historiques de la Révolution Française, (**333, Juillet-Septembre 2003).

C. **Les Sites** :

- David (Charles-Philippe), **La politique étrangère de Bush : formulation et décision**, (France: Ifri [Institut Français des relations internationales],Février 2005), Disponible sur : https://cutt.us/jSG06.
- Département d'Etats-Unis/ Bureau International de L'information, "Barack Obama 44e président des États-Unis", avialable from : https://cutt.us/gjIls.
- Perspective Monde, Élection de Barack Obama à La Présidence des États-Unis, (4 Nouvember 2009), avialable from : https://cutt.us/OtJ4D, retrieved :10/01/2019, at: 20 :30.
- Scheffer (Alexandra De Hoop), "La politique étrangère de l'administration Obama. La quête d'un nouvel équilibre entre réalisme et internationalisme", **Center Thucydide**, (Volume x, 2009), avialable from : https://cutt.us/lZWeI.

3/ المراجع باللّغة الروسية:

- С.И. ОЖЕГОР и Н. Ю. ЩВЕДОВА, ТОЛКОВЫЙ СЛОВАРЬ РУССКОГО ЯЗЫКА.
- Н.А. Бирюкова, "ОТ «НЕЗАВИСИМОСТИ» К «ДОМИНИРОВАНИЮ»: СРАВНИТЕЛЬНЫЙ АНАЛИЗ ЭНЕРГЕТИЧЕСКОЙ ПОЛИТИКИ

АДМИНИСТРАЦИЙ Б. ОБАМЫ И Д. ТРАМПА", **Международные отношения и мировая политика**, (№ 4, 2017).

- Пономарев Николай Владимирович, " ИСПОЛЬЗОВАНИЕ МЕХАНИЗМОВ ВОЕННОГО СОТРУДНИЧЕСТВА В РЕАЛИЗАЦИИ ЭНЕРГЕТИЧЕСКОЙ СТРАТЕГИИ США", **Диссертация на соискание ученой степени кандидата политических наук**, (Специальность Политические проблемы международных отношений, глобального и регионального развития, МОСКОВСКИЙ ГОСУДАРСТВЕННЫЙ ИНСТИТУТ МЕЖДУНАРОДНЫХ ОТНОШЕНИЙ (УНИВЕРСИТЕТ) МИНИСТЕРСТВА ИНОСТРАННЫХ ДЕЛ РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ, 2019).
- РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ, МИНИСТЕРСТВО ЭНЕРГЕТИКИ, " ДОКТРИНА ЭНЕРГЕТИЧЕСКОЙ БЕЗОПАСНОСТИ РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ", 13 мая 2019, Получено с этого сайта : https://minenergo.gov.ru/node/14766, день.

فهـــــــــرس
المحتـــــــــويات

العنوان	الصفحة
مقدّمة	أ – ن
الفصل التمهيدي: التأصيل المفاهيمي للاستراتيجية	16 – 60
المبحث الأوّل: ماهية الاستراتيجية	18
المطلب الأوّل: تعريف الاستراتيجية	18
المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للاستراتيجية	26
المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستراتيجية	34
المطلب الأوّل: الفكر الاستراتيجي القديم	34
المطلب الثاني: الفكر الاستراتيجي الحديث	45
المطلب الثالث: الفكر الاستراتيجي المعاصر	49
المبحث الثالث: مستويات الاستراتيجية	53
المطلب الأوّل: الاستراتيجية العسكرية	53
المطلب الثاني: الاستراتيجية القومية (الشاملة)	56
الفصل الأوّل: أهمية روسيا الاتحادية في الاستراتيجية الأمريكية	62 – 149
المبحث الأوّل: المقّومات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية	64
المطلب الأوّل: المقّوم الجيو–استراتيجي	64
المطلب الثاني: المقوّمات السياسية والعسكرية	68
المطلب الثالث: المقوّمات الاقتصادية	78
المطلب الرابع: المقّوم الحضاري	81
المبحث الثاني: محدّدات الاستراتيجية الأمريكية	88
المطلب الأوّل: مفهوم الاستراتيجية الأمريكية	88
المطلب الثاني: مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي	92
المطلب الثالث: آليات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية	106
المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسّرة للاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا	118
المطلب الأوّل: المدخل الواقعي	118
المطلب الثاني: المدخل الليبرالي	129
المطلب الثالث: المدخل الجيوبوليتيكي	136
الفصل الثاني: أثر متغيرات البيئة (النفسية – الداخلية – الدولية) لصانع القرار الأمريكي على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا (2001 – 2016)	151 – 210

المبحث الأوّل: البيئة النفسية للنخب الأمريكية الحاكمة 2001 – 2016	153
المطلب الأوّل: البيئة النفسية للرئيس جورج بوش الإبن	153
المطلب الثاني: البيئة النفسية للرئيس باراك أوباما	158
المبحث الثاني: انعكاس البيئة الداخلية للنخب الحاكمة في الولايات المتحدة على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2016	163
المطلب الأوّل: البيئة الداخلية للرئيس جورج بوش الإبن	163
المطلب الثاني: البيئة الداخلية للرئيس باراك أوباما	173
المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا على ضوء البيئة الدولية في ظل فترة إدارة بوش الابن وإدارة باراك أوباما.	179
المطلب الأوّل: البيئة الدولية في ظل فترة إدارة بوش الإبن	179
المطلب الثاني: البيئة الدولية في ظل فترة إدارة باراك أوباما.	192
الفصل الثالث: أثر العامل العسكري على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا (2001 – 2016)	255 – 212
المبحث الأوّل: الأثر الرجعي للعقيدة العسكرية الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2016	214
المطلب الأوّل: انعكاس العقيدة العسكرية الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2008	214
المطلب الثاني: انعكاس العقيدة العسكرية الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2009 – 2016	223
المبحث الثاني: دور الإنفاق العسكري الروسي في تحديد الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2016	231
المطلب الأوّل: أثر الإنفاق العسكري لروسيا على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2008	231
المطلب الثاني: أثر الإنفاق العسكري لروسيا على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2009 – 2016	234
المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا على ضوء مؤشّر الانتشار العسكري الروسي 2001 – 2016	239
المطلب الأوّل: انعكاس الانتشار العسكري الروسي على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2008	239

المطلب الثاني: انعكاس الانتشار العسكري الروسي على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2009 – 2016	244
الفصل الرابع: أثر عامل الطاقة على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا (2001 – 2016)	307 - 257
المبحث الأوّل: مفهوم الطاقة	258
المطلب الأوّل: تعريف الطاقة	258
المطلب الثاني: مصادر الطاقة	260
المبحث الثاني: الأمن الطاقوي من المنظور الأمريكي والروسي	265
المطلب الأوّل: مفهوم أمن الطاقة	265
المطلب الثاني: أمن الطاقة من المنظور الأمريكي	270
المطلب الثالث: أمن الطاقة من المنظور الروسي	276
المبحث الثالث: تأثير سياسيات الطاقة الروسية على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا 2001 – 2016	283
المطلب الأوّل: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا بناء على سياسات الطاقة الروسية 2001 – 2008	283
المطلب الثاني: الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا بناء على سياسات الطاقة الروسية 2009 – 2016	295
الخاتمة	316 - 309
قائمة الخرائط والجداول	319 - 318
قائمة المصادر والمراجع	343 - 321
فهرس المحتويات	347 - 345

الملخّص:

منذ نهاية الحرب الباردة اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو بسط هيمنتها العالمية مستغلّةً تفوقها شبه المطلق على باقي الدول في كافة المجالات، ومن أجل ذلك أصبحت الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدول الأخرى تتحدّد على ضوء التهديد الذي من الممكن أن تشكله تلك الدول على مكانتها بصفتها قطباً عالمياً مهيمناً، وروسيا هي واحدة من تلك الدول التي تدخل ضمن دائرة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من الاعتبارات أوّلها؛ ما ورثته من عناصر قوّةٍ عن الاتحاد السوفيتي المنحل، وثانيا؛ التحوّل العميق الذي حدث على روسيا منذ تولّي فلاديمير بوتين سدّة الحكم والذي عمل على علاج جميع مظاهر الضعف وبدأ يُظْهِرُ طموحاً في العودة للتأثير على موازين القوى وإنهاء الهيمنة الأمريكية. وعليه سيتمُّ في هذا الموضوع البحث عن العوامل التي من شأنها التأثير على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا، وهذا من خلال دراسة مقارنة بين فترة إدارة الجمهوري بوش الإبن والديمقراطي باراك أوباما عبر الاستعانة بمجموعة من المؤشّرات.

Abstract:

Since the end of the Cold War, the United States of America has tended to extend its global hegemony, taking advantage of its almost absolute superiority over the rest of the countries in all fields. Russia is one of those countries that fall within the circle of interest of the United States of America for many considerations. the first of them; What I inherited from the elements of power from the dissolved Soviet Union, and secondly; The profound transformation that took place in Russia since Vladimir Putin came to power, which worked to remedy all manifestations of weakness and began to show ambition to return to influencing the balance of power and ending American hegemony. Accordingly, in this topic, factors that would influence the US strategic vision towards Russia will be searched for, through a comparative study between the administration of Republican Bush Jr and Democrat Barack Obama, using a set of indicators.